جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مناهج المحدثين

IUHD3063

كتاب المادة
Master Textbook

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011

المحتويات

الـــــــــدرس الأول	:	مقدمات بين يدي المنهج ـ والمنهج في عهد رسول الله ﷺ	٧-٢١
الـــــدرس الثـــــاني	:	مناهج الصحابة في رواية السنة	٢٣-٣٩
الـــــدرس الثالـــــث	:	بقية مناهج الصحابة في رواية السنة، ومنهج التابعين في تحمل السنة وأدائها	٤١-٥٦
الـــــدرس الرابـــــع	:	المناهج في القرن الثاني الهجري ـ التأليف في نهاية القرن الثاني، وبداية الثالث	٥٧-٧٤
الـــــدرس الخـــــامس	:	الكلام على أنواع المصنفات في عصر التابعين وأتباعهم	٧٥-٩١
الـــــدرس الـــــسادس	:	بقية مناهج التأليف في نهاية القرن الثاني وبداية الثالث ـ السنة في القرن الثالث	٩٣-١٠٩
الـــــدرس الـــــسابع	:	التعريف بمناهج الكتب الستة	١١١-١٢٧
الـــــدرس الثـــــامن	:	الكلام على بعض المصنفات التي ألفت في القرن الثالث الترمذي ـ النسائي ـ ابن ماجه	١٢٩-١٤٣
الـــــدرس التاســـــع	:	المصنفات ، والمستخرجات ، والمعاجم	١٤٥-١٦٠
الـــــدرس العاشـــــر	:	الأجزاء الحديثية ـ والشروح والغريب وعلم الرجال	١٦١-١٧٥
الـــدرس الحـــادي عـــشر	:	التصنيف في مصطلح الحديث (المحدث الفاصل كنموذج) من مناهج المحدثين من منتصف القرن الرابع الهجري إلى منتصف القرن السابع الهجري: (٣٥٠ ـ ٦٥٠هـ)	١٧٧-١٩٢
الـــدرس الثـــاني عـــشر	:	المؤلفات في مناهج المحدثين في الفترة من ٣٥٠ ـ ٦٥٠هـ	١٩٣-٢٠٩

الدرس الثالث عشر	:	بقية الكلام على المؤلفات في الفترة من ٣٥٠ ـ ٦٥٠هـ	٢١١-٢٢٧
الدرس الرابع عشر	:	من مناهج المحدثين من منتصف القرن السابع حتى أواخر القرن العاشر الهجري (٦٥٠هـ ـ ١٠٠٠هـ)	٢٢٩-٢٤٤
الدرس الخامس عشر	:	من مناهج المحدثين في الفترة ما بين منتصف القرن السابع إلى أواخر القرن العاشر الهجري (٦٥٠هـ ـ ١٠٠٠هـ)	٢٤٥-٢٦٠
الدرس السادس عشر	:	من مناهج المحدثين في الفترة من ٦٥٠هـ ـ ١٠٠٠هـ (منتصف القرن السابع إلى أواخر القرن العاشر)	٢٦١-٢٧٧
الدرس السابع عشر	:	من مناهج المؤلفات في الفترة منتصف القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر (٦٥٠هـ ـ ١٠٠٠هـ)	٢٧٩-٢٩٥
الدرس الثامن عشر	:	مناهج المؤلفات في الفترتين من ٦٥٠هـ ـ ١٠٠٠ ومن ١٠٠٠ـ ١٣٥٠هـ	٢٩٧-٣١١
الدرس التاسع عشر	:	مناهج المؤلفات في الفترتين ما بين (١٠٠٠ ـ ١٣٥٠ هـ) ـ (١٣٥٠ـ إلى الآن)	٣١٣-٣٢٩
الدرس العشرون	:	بعض مناهج التأليف في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري إلى الآن	٣٣١-٣٤٥
الدرس الحادي والعشرون	:	مناهج المكتب التي ألفت في الدفاع عن السنة	٣٤٧-٣٦٩
قائمة المراجع العامة	:		٣٧١-٣٧٤

مقدمات بين يدي المنهج، والمنهج في عهد رسول الله ﷺ

عناصر الدرس

العنصر الأول	التعريف بمناهج المحدثين	٩
العنصر الثاني	الطريق إلى معرفة مناهج المحدثين	١٠
العنصر الثالث	المناهج تشمل الرواية والدراية	١٠
العنصر الرابع	أهمية دراسة مناهج المحدثين	١١
العنصر الخامس	مراحل العناية بالسنة	١١
العنصر السادس	معالم الفكر المنهجي عند المحدثين	١٢
العنصر السابع	المصادر في مناهج المحدثين	١٦
العنصر الثامن	نشأة مناهج المحدثين	١٨
العنصر التاسع	بذور المناهج في القرآن الكريم	١٨
العنصر العاشر	المنهج في عهد رسول الله ﷺ	١٩

التعريف بمناهج المحدثين

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا طاهرًا مباركًا فيه، سبحانك لا نحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، تباركت وتعاليت ذا الجلال والإكرام، وبعد:

فهذه مادة "مناهج المحدثين" في الأدوار المختلفة منذ عهد رسول ﷺ إلى يومنا هذا.

وتهدف هذه المادة: إلى أن يتعرف الطالب على الأدوار التي مَرَّ بها تطور مناهج المحدثين، وأن يدرك طبيعة منهج المحدثين في كل دَوْر من الأدوار السبعة التي مر بها، وأن يتعرف على أهم الكتب التي صنفت في كل طورٍ من الأطوار التي مر بها مناهج المحدثين.

ومفردات هذه المادة: عبارة عن دراسة مناهج المحدثين عَبْر أدوارها السبعة التي مرت بها من عصر رسول الله ﷺ والصحابة، فالتابعين فأتباعهم، والقرون المتتالية إلى القرن الرابع عشر الهجري إلى الآن -إن شاء الله تعالى.

قبل أن ندخل في صلب المنهج، ينبغي لنا أن نقدم بمقدمات هي عبارة عن التعرف على مناهج المحدثين، ثم السمات التي تتميز بها مناهج المحدثين.

والنهج في اللغة: الطريق الواضح وكذلك المنهج، ومناهج العلوم المختلفة تعني: الطرق الواضحة التي سلكها علماؤها في معالجة قضاياها، ومناهج المحدثين تعني إذن الطرق الواضحة التي اتبعها المحدثون في معالجة قضايا علوم الحديث من روايةٍ ودرايةٍ.

ومعنى وضوح هذه الطرق في هذا المجال: تبيانها، واستقامتها، واستواؤها على سُوقها، بحيث تبدو معالمها واضحة لا التباسَ فيها ولا غموضَ في مسالكها، وإذا كان هذا واضحًا في العلوم التي استوت على سوقها، فمن باب أولى في علوم

الحديث، فالعناية الفائقة التي أولاها المشتغلون بالحديث الشريف -وهم الذين نطلق عليهم المحدثين- جعلت هذه المناهج بينة المعالم، واضحة المسالك، مع كثير من الإتقان والجودة فيما قدموه من ذلك.

ويراد إذن بمناهج المحدثين اصطلاحًا:

الطرق التي استعملوها في جمع الحديث وتدوينه وتداوله، والأصول التي وضعوها لذلك، والأساليب المستخدمة في التصنيف والتأليف، والعلوم التي جعلوها خادمةً لذلك، وطريقتهم في عَرْض كل هذا.

الطريق إلى معرفة مناهج المحدثين

والطريق إلى معرفة مناهج المحدثين تتبع طرقهم في جمع الحديث وروايته، والحُكم عليه، والاستفادة منه، والعناية بسنده ومتنه قرنًا بعد قرنٍ، وتلمس كل ذلك في المصنفات التي وضعت لكل علمٍ من علوم الحديث.

المناهج تشمل الرواية والدراية

والمناهج في علوم الحديث خاصة تشمل الرواية والدراية، فعلماء الحديث قد اصطلحوا على تقسيم علوم الحديث على قسمين: إلى رواية وإلى دراية.

ويعنون بقسم الرواية: نقل كل ما أُضيف إلى رسول الله ﷺ من قولٍ أو فعلٍ، أو وصفٍ خِلقيٍ، وخُلقي أو تقرير.

وقسم الدراية يعنون به: العلوم المشتملة على قوانينَ وقواعدَ يعرف بها حال الراوي، وحال المروي، أو بعبارة أخرى: حال السند، وحال المتن.

وبيان مناهج المحدثين يشمل القسمين معًا، فكل ما قدمه المحدثون خدمةً لهذين القسمين كان على مناهج محددة، وعلى طرق واضحة، وبيانها يكشف عن جهودهم لِمَن يريد أن يستفيد من علوم الحديث المختلفة، ومن السنة التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلام.

أهمية دراسة مناهج المحدثين

ومن هنا تبدو أهمية الكشف عن هذه المناهج، إنه لتيسير الاستفادة من الحديث ومن السنة وهما بمعنًى واحد كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي بعد كتاب الله ﷻ وعلوم الحديث إنما وضعت لتمييز ما هو صحيح من غيره من سنة رسول الله ﷺ فنأخذ بالصحيح والحسن ونترك غيرَه، ولن يتأتَّى ذلك إلا بالرجوع إلى ما قدمه المحدثون في سبيل الكشف عن هذا وذاك في مصنفاتهم، سواء منها ما عني بالرواية أو ما عني بالدراية، فكلها إنما وضع لهذا الهدف الأسمى، وهو تمييز ما هو وثيق الصلة برسول الله ﷺ من غيره، ويؤخذ ما هو حجة منه للاستفادة منه في التشريع وفي مجالات الحياة المتعددة.

مراحل العناية بالسنة

فقد مر الحديث الشريف بمراحل متعددة على طرق العناية به روايةً ودراية، وحفظه، وتوثيقه، وكل مرحلةٍ كانت تفضي وتؤدي إلى ما بَعدها على سبيل إكمال البناء وتمامه، ويمكن إجمال هذه المراحل كما يلي:

١. عناية الصحابة بالحديث الشريف وكتابة بعضه.

٢. عناية التابعين وبدء التدوين أو بدء الكتابة بالحديث.

٣. التصنيف في الحديث روايةً ومجالاته المختلفة.

٤. التصنيف في الحديث روايةً كتاريخ الرواة، والجرح والتعديل، وعلوم الدراية المختلفة.

وقبل أن نسير مع هذه المراحل ومنهجية كل مرحلةٍ، ينبغي علينا أن نبين معالم الفكر المنهجي عند المحدثين وضوابطه، ومميزاته.

معالم الفكر المنهجي عند المحدثين

وأول ما يطالعنا في هذا الصدد: هو الإخلاص لله تعالى في خدمة علوم الحديث وعرضها، والتفاني في ذلك، وبذل أقصى الجهد له، وذلك تابع كما يعبر محمد بن سيرين من أن هذا العلم دين، فالذي يخدم هذا العلم في أي ناحيةٍ من نواحيه إنما يخدم دينه، ويرضي ربَّه ﷻ.

وكان هناك التوجيه من رسول الله ﷺ إلى ذلك، فقد قال لأصحابه ومن بعدهم: ((نَضّرَ الله امرأ سمِعَ منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقهٍ ليس بفقيه)) وهو حديث روي بإسنادٍ صحيح، ورواه أبو داود -رحمه الله تعالى- في كتاب العلم في باب نشر العلم.

ومعنى: ((نَضَّرَ الله امرأً)) يعني: حسن وجهه، وجعل فيه نضارةً، وهي الحيوية، وحسن المنظر، وعلى هذا الاعتبار، فليس هناك هوًى أو أغراض دنيوية تميل بصاحبها يمينًا أو شمالًا عندما يخدم هذا العلم، أو هذه العلوم. وإنما هناك التطلع إلى فضل الله ﷻ وثوابه، وابتغاء الدار الآخرة.

ثانيًا: من معالم مناهج المحدثين: أنها ترتكز على توجيه القرآن الكريم، فالتمييز بين ما هو صادق وغير صادقٍ في رواية الحديث إنما استمد من الآية الكريمة: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦] وكان هذا من أخص مناهج المحدثين التفتيش عن الرواة، ومقارنة رواياتهم، وبيان العدول من المجرحين، وتمييز روايات هؤلاء وهؤلاء، ولقد أغفل كثير من الباحثين هذه العَلاقة المنهجية بين القرآن الكريم وعلوم الحديث، والحق الذي لا مِريةَ فيه أن منهجية المحدثين منهجية قرآنية.

ثالثًا: الصدق في الأداء والعمل في هذا المجال؛ وكان اهتمامهم كثيرًا تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين بالصدق فيما ينقلون، وعدم الكذب، وتواتر عندهم تحذير رسول الله ﷺ من الكذِب عليه حين قال: ((مَن كذَبَ عليَّ متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار)) فهو حديث متواتر رواه أكثر من سبعين صحابيًّا، وإن جانبًا من عملهم كان يتمثل في محاربة الكذابين، وتعقبهم، وتحذير الناس من رواياتهم، ولهذا لم يتبق من المناهج إلا أعمال الصادقين المخلصين.

رابعًا: الاستقراء شبه التام لما يقدم وما يستنبط، تمتاز هذه المناهج بالكمال والإحاطة بقَدْر الجهد والطاقة، وهذا يتجلى -مثلًا- في علم علل الحديث، حيث تُجمع الطرق والروايات على نحوٍ من الاستقصاء، مع بيان وجوه الاتفاق والاختلاف بينها، وبيان مَن أخطأ ومن لم يخطئ، ويتجلى ذلك أيضًا في التأليف على الأبواب، واستقصاء الأحاديث التي في كل بابٍ على حَسَب شرط المصنف ومنهجه، وكذلك في المسانيد حيث تستقصى أحاديث كل صحابي حسب شرط كل مصنفٍ فيها.

خامسًا: التجرد عن الهوى، وعن المصالح الشخصية، فلن تجد أثرًا لصداقة أو قرابةٍ تميل بالمحدث يمينًا أو شمالًا، ولا تأخذهم في عملهم هذا لومة لائم.

سادسًا: بذل المحدثين للنفس والنفيس في عملهم؛ لخدمة حديث رسول الله ﷺ بل وبذل راحة الجسد، وقد انطلقت من بينهم مقولة: "لا يُستطاع العلم براحة الجسد".

ولهذا لا يستغرب أن المحدثين عُرِفوا بالرحلة في طلب الحديث، وكانت الرحلة تستغرق سنواتٍ من عمرهم، ومن جهدهم، ومن أموالهم، حتى باع بعضُهم ثيابَه التي يلبسها؛ من أجل أن يستمر في رحلته أو يمكث في بلدٍ ما.

سابعًا: القواعد المحكمة التي وضعوها؛ لصيانة حديث رسول الله ﷺ تلك القواعد التي يستحيل معها أن يختلط حديث مكذوب على رسول الله ﷺ يختلط بالأحاديث الصحيحة، ولا يتنبه إليه هؤلاء المحدثون، كما أنه من الصعب أن يروج بينهم راوٍ غير ثقة على أنه ثقة، أو غير ضابط على أنه ضابط.

ثامنًا: أن الله تعالى قيد لخدمة الحديث الشريف أقوامًا أذكياء، وتجلَّى هذا الذكاء في أعمالهم، سواء في التأليف، أو في تمييز الصحيح من غيره.

تاسعًا: تنوع خدمة الحديث الشريف إلى أنواعٍ مختلفة، إلى درجة أنه سميت هذه الأنواع علومًا؛ لاتساع مباحث كلٍ منها، وكثرة القضايا التي عُولجت فيها، وكلها تصب في خدمة حديث رسول الله ﷺ.

عاشرًا: وضوح مناهجهم، واطرادها، واستقامتها، ولهذا كان من السهل التعرف على مناهجهم وتجانسها، بحيث تؤدي كلها إلى هدفٍ واحد، وهو تقديم الحديث الشريف كما صدَرَ عن رسول الله ﷺ نقيًّا، وصيانته من كل الشوائب

التي قد تشوب به، وهذا الوضوح هو الذي جعلها ملائمةً للعصور المختلفة إلى يومنا هذا.

الحادي عشر: استمرارية هذه المناهج، فعلى مدى العصور المختلفة إلى يومنا هذا، ما زالت هذه المناهج ملائمةً للتطبيق والعمل على مِنوالها، وليس معنى هذا جمودها، ولكن يضاف إليها ما يلائم العصور، مع العمل بتلك المناهج التي نهجها الأقدمون.

الثاني عشر: التوثيق لما يقدم من الأحاديث والآثار، فتمتاز مناهج المحدثين بتوثيقها؛ لذلك فليست هناك أخبار منقطعة إلا إذا قدمت على سبيل النقد، والأخبار معروف قائلوها، ومتصل بعضهم ببعض، وهذا الذي عند المحدثين سرى إلى العلوم الأخرى، وخاصةً علم التاريخ عند المسلمين، وأصبح هذا المنهج -بسبب تمسك المحدثين به- خِصيصةً من خصائص الأمة الإسلامية، فالأمم السابقة انقطعت أخبارها، وانقطع تراثها، وما يقدم منها غير موثق، ولا يُعلم صحتُه من عدمها، وهذا على عكس ما عليه تراث الأمة الإسلامية، فكله أو جله يقدم بالأسانيد التي يُعرف رجالُها، ويتصل بعضهم ببعض، ويعرف منه ما هو ثقة، وما هو غير ثقة.

الثالث عشر: النقد والتمحيص، وعدم أخذ الأمور على عواهنها دون نظر ودون تفتيش، حتى الوصول إلى الحقيقة التي هي سِمة البحث العلمي الجاد والصحيح، وهو ما يسمونه في معالم المنهج الحديث: "الشك المنهجي"، الشك الذي يصل بصاحبه إلى الحقيقة.

هذا وقد تبدو كثيرًا من المؤلفات والمصنفات في علوم الحديث دون نقدٍ أو توثيق، ولكنها في حقيقتها بُنيت وأسست على ذلك، وخذ -مثلًا- (صحيح البخاري)

و(صحيح مسلم) ليس فيهما النقد منصوصًا عليه، ولكن الذي هو معروف ومقرر أنهما أسسًا بعد نقدٍ وتمحيصٍ واطمئنان لِمَا يقدم من صحيح الأحاديث، وبعد إبعاد ما هو غير ذلك، ثم وُضع الصحيح على النحو الذي قدم به في هذين الكتابين.

أخيرًا لعلنا بهذا قد أبنا عن معالم الفكر المنهجي عند المحدثين، وعن ضوابطه العامة، ومميزاته.

المصادر في مناهج المحدثين

وننتقل إلى تقدمة أخرى للمنهج، وهي المصادر في مناهج المحدثين:

فالباحث في مناهج المحدثين يجد أمامه كثيرًا من المصادر التي تمده في هذا المجال، بعضها قديم وبعضها حديث، ومن المصادر الكتب والمقدمات التي وضعت لبيان شروط أصحاب الكتب الحديثية، وبيان الطرق التي سلكوها لاختيار مادتها وانتقائها، ثم تقديمها على منهجٍ معين، ومن هذه الكتب مثلًا: (شروط الكتب الستة) و(شروط الكتب الخمسة).

والأول: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، الذي وُلد سنة أربعمائة وأربعين وثمانٍ، وتوفي سنة خمسمائة وسبعٍ من الهجرة، ويتناول فيه شروط البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في كتبهم، أي: يتناول فيه الكتب الستة، ويعنى بالشروط، هذه المبادئ والأسس التي عليها اختاروا ما يُقدمون في هذه الكتب -وسنرجع إليه إن شاء الله ﷻ عند دراسة مناهج هذه الكتب التي تعتبر أصولًا للسنة.

أما الكتاب الثاني: وهو شروط الأئمة الخمسة؛ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهو للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي الذي ولد سنة خمسمائة وأربعين وثمان، وتوفي سنة خمسمائة وثمانين وأربع من الهجرة، وهو كسابقه يبين شروط أصحاب هذه الكتب في اختيار أحاديثها وانتقائها.

ومن هذا القبيل (مقدمة الإمام مسلم) في صحيحه، فقد بين فيها كثيرًا من منهجه وشروطه في تقديم أحاديثه، ومن هذه المصادر (مقدمة شرح صحيح مسلم) للإمام النووي، الذي بين فيها الكثير من شروط مسلم ومنهجه في كتابه، ومنها (مقدمة فتح الباري) وهي التي تسمى: (هَدْي الساري)، وقد تكلم فيها ابن حجر عن شروط الإمام البخاري في صحيحه، وعن شروطه في الرواة، وكل هذا في صميم منهج البخاري.

ومنها: (تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، وهو كتاب ألفه ابن أبي حاتم مقدمةً لكتابه: (الجرح والتعديل) وفيه الكثير من القواعد التي وضعها المحدثون؛ لينتقوا بها الرواة ومروياتهم، ويميز بها الصحيح من غيره، ومنها: (مقدمة علوم الحديث) لابن الصلاح، فقد بين فيها الكثير من مناهج المحدثين، ومن شروطهم في الرواة والمرويات، وقد تناول هذه المقدمة كثيرٌ من العلماء بالشرح والاختصار، كلها تضيف أضواء على كتب المحدثين، ومناهجهم فيها.

ومنها: (مقدمة جامع الأصول) لمجد الدين مبارك بن الأثير الجزري، الذي ولد سنة خمسمائة وأربعين وأربع، وتوفي سنة ستمائة وستٍ من الهجرة، وهي مقدمة ضافية تناول فيها ابن الأثير كثيرًا من القواعد التي بنى عليها المحدثون كتبهم، وتحكم كثيرًا من مناهجهم، وهي في مائة وخمسين صفحةٍ تقريبًا، وهناك كتب حديثة تناولت مناهج المحدثين، وهي كثيرة - ويستفاد منها إن شاء الله تعالى.

نشأة مناهج المحدثين

ننتقل إلى نشأة مناهج المحدثين، ونبدأ -بعون الله تعالى- في بيان نشأة مناهج المحدثين، كما نبدأ بمنهج النبي ﷺ في توجيه الصحابة، ومَن بعدهم في العناية بسنته، وحملها، وأدائها على نحوٍ من الضبط والصيانة، والفهم السديد لها.

بذور المناهج في القرآن الكريم

وبذور المناهج توجد في القرآن الكريم، وأول ما يطالعنا قبل أن نتكلم عن منهج رسول الله ﷺ في هذا، هو توجيه القرآن الكريم إلى التثبت في الأخبار وتمحيصها، وقبول ما هو موثوق به دون غيره. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ٦] وفي قراءةٍ: "فتثبتوا"، فقد أشارت الآية الكريمة إلى أن ناقلي الأخبار منهم مَن يكون عَدْلًا، ومنهم من يكون فاسقًا، والأول يصدق في الخبر ويؤديه كما هو دون تحريفٍ، أو تغيير، ويتبع ذلك أن يكون ضابطًا له حافظًا، وأما الثاني: وهو الفاسق الذي لا يخشَى الله ﷻ يحرِّف في الخبر ويكذب فيه، وما رُوي في سبب نزول الآية الكريمة يدل على ذلك، كما بينه (تفسير الطبري).

ومن هنا نشأ التفتيش عن الرواة، وتمييز بعضِهم من بعض على أساس مدى الصدق والضبط في أخبارهم، أو عدم وجود ذلك كليةً.

قال الإمام مسلم: فدل بما ذكرنا من هذه الآية أن خبر الفاسق ساقط غير مقبولٍ عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم.

إلى جانب هذه الآية الكريمة تطالعنا آية كريمة أخرى من سورة النساء، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣] الآية الكريمة تتحدث عن المنافقين الذين يذيعون أخبارًا دون التثبت منها، ودون ردها إلى ما في كتاب الله تعالى، وما في سنة رسوله ﷺ وإلى أُولي الأمر، وهم أهل الاختصاص.

المنهج في عهد رسول الله ﷺ

ننتقل إلى المنهج في عهد رسول الله ﷺ. وعندما نطالع هذا العهد الكريم نجد عند رسول الله ﷺ توجيهاتٍ سديدة في سبيل نقل سنته على نحوٍ من الضبط والحفظ والعدالة.

يقول رسول الله ﷺ في الحديث الذي ذكرناه آنفًا: ((نضر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه، فربَّ حامل فقهٍ إلى مَن هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيهٍ)). فهذا أساس مكين بل أسس مكينة في نقل سنته ﷺ وشَكلت المناهج التي اتبعت في أَخْذ حديث رسول الله ﷺ وفي أدائه، أو في روايته، فقد أشار هذا الحديثُ الشريف إلى الحفظ والضبط عندما يحمل أحدٌ سنتَه ﷺ وأكد على هذا الحفظ والضبط، بحيث تؤدى السنة كما هي دون تحريف أو تبديلٍ، وفي روايةٍ لهذا الحديث: ((ثم أداها كما سمعها)).

ثم بين الحكمة في هذا النقل الذي به استمرارية السنة في الأمة، وهو الاستفادة منها والاستنباط من الأحكام وغيرها، فلن يعدم أن يكون المتلقي للسنة ذا وعي

وذكاءٍ وخبرة، بحيث يستطيع الاستفادة والاستنباط منها، وهذا التوجيه الكريم كان له الأثر في منهجية المحدثين حيث حرصوا على أن يُتوافر في نقل الأحاديث الحفظ والضبط والإتقان لِمَا يحمل، وما يؤدَّى، وكذلك الصدق في النقل.

وقد حظي الصدق بحديثٍ آخر أشد إثارةً وتنبيهًا، وهو قوله ﷺ: ((من كذَبَ عليَّ متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار)) واستفاد المحدثون كثيرًا من هذا، وذهبوا إلى أبعد مِن المعنى المتبادَر من الكذب المتعمد، ورفض روايات الكذَّاب، ذهبوا إلى أن الخطأ إنما هو نوع من أنواع الكذب، كما حذَّروا من نقل أحاديث الكاذبين؛ تطبيقًا لقول رسول الله ﷺ: ((مَن حدَّث عني بحديثٍ يُرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين)).

قال الإمام مسلم قبل رواية هذا الحديث: ودلت السنة على نفي رواية المُنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، كما أرشدهم رسول الله ﷺ إلى طريق نقل سنته، وهي أن تكون بالسماع منه، ثم بسماع بعضهم من بعض. قال رسول الله ﷺ: ((تسمعون، ويُسمع منكم، ويُسمع مِمَّن يَسمع منكم)) وقال ﷺ: ((ليبلغ الشاهدُ الغائبَ، رب مبلَّغ أوعَى من سامعٍ)).

ومن هنا نشأت رواية الأحاديث بالأسانيد، وكان أقوى وجوه تحمل الحديث هو السماعُ والأداء بصيغٍ تثبت هذا السماع، كقولهم: حدثنا وسمعت، وأمثال ذلك.

واتصال السند هو شرط من شروط الحديث الصحيح، يعني: في غالب الأمر أن كل راو من الرواة في سند الحديث قد التقَى بمن فوقه وأخذ منه الحديث سماعًا، أو قراءةً عليه، هذا ما هو متفق عليه. وانقطاع السند يعني: أن الراوي في سند الحديث لم يسمع ممن فوقه الحديث.

وهكذا لم ينته العهد النبوي حتى وضعت أسس توثيق السنة، ووضعت مناهج حفظها، وحمايتها، ونقلها لأجيال المسلمين جيلًا بعد جيلٍ، ويتمثل ذلك في التبين والتثبت في الأخبار، وتمييز الأخبار الصادقة من غيرِها، وقبول أخبار العادلين، وعدم قبول غيرهم، ويتمثل ذلك أيضًا في ضَبْط الأحاديث، ووعيها، وحفظها، وأدائها كما سُمعت عند تحملها وأخذها، ونقل الأحاديث بأسانيدها، واتصال رواة الأحاديث بعضهم ببعض، وتبليغ كل من يحمل سنةً إلى غيره كما أرشدهم رسول الله ﷺ.

مناهج الصحابة في رواية السنة

عناصر الدرس

العنصر الأول : منهج الصحابة في تحمل السنة وأدائها ٢٥
العنصر الثاني : مظاهر اهتمام الصحابة بالسنة ٢٧
العنصر الثالث : نفي الكذب عن الصحابة } ٢٩
العنصر الرابع : أسباب مراجعة الصحابة بعضهم لبعض ٣٠
العنصر الخامس : نقد المتون في عهد الصحابة ووسائل ذلك ٣٣
العنصر السادس : كتابة السنة في عهد رسول الله ﷺ ٣٥

منهج الصحابة في تحمل السنة وأدائها

قد بينا أن بذور مناهج المحدثين كانت في توجيه القرآن الكريم، وفي توجيه رسول الله ﷺ كما تبين لنا أنه لم ينته العهد النبوي حتى وُضعت أسس توثيق السنة، ومناهج حفظها، وحمايتها، ونقلها لأجيال المسلمين جيلًا بعد جيلٍ.

واليوم نتناول عناية الصحابة بسنة رسول الله ﷺ ومناهجهم في تحملها، وفي أدائها.

وقبل أن نبين وجودهم في هذا المجال، ننوه إلى أنّ اللهَ ﷻ قد أعدهم لحمل أمانة الرسالة متمثلة في القرآن والسنة، وما فهموه حولهما من رسول الله ﷺ فقد جعلهم الله ﷻ عدولًا أتقياءَ، كيف لا وقد رباهم رسول الله ﷺ وقد زكاهم الله ﷻ بما لا يحتاجون بعده إلى تزكية مزكٍ، وتعديل معدل، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فما ظنك بمن رضي عنهم الله ورضوا عنه؟! إنها التزكية التي ليست وراءها تزكية، والتعديل الذي ليس بعده تعديل.

أما منهج الصحابة في تحمل السنة وأدائها:

فقد شعر الصحابة بعظم المسئولية الملقاة على عاتقهم، وكانوا أهلًا لأن يتحملوها وأن يؤدوها، فعنوا بسنة رسول الله ﷺ ولم يكن اهتمامهم بسنة رسول الله ﷺ مجرد عاطفةٍ تدفعهم إلى أن يتمسكوا بكل ما يصدر عنه ﷺ فحسب، مع أنَّ العاطفة غامرة بالحب له ﷺ وإنما كانت هناك دوافع مع هذه العاطفة تدفعهم إلى التمسك بسنة نبيهم، والعَض عليها بالنواجذ، وهم قد رأوا أن القرآن الكريم

يدعوهم إلى أن يكون رسول الله ﷺ القدوةَ الطيبة والأسوةَ الحسنة لهم، قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١] وهم قد رَأَوْا أن الله تعالى جعل طاعة رسول الله ﷺ من طاعته، فقال تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠].

ولن تتحقق هذه القدوة وتلك الطاعة إلا بأن يتبعوا كل ما يأمر به ويسيروا على سنته في جميع الأحوال.

وقد وجدوا أنّ سُنّة رسول الله ﷺ من سبل فهمهم للقرآن الكريم، فهي تفصل مجمله، وتوضح مبهمه، وتخصص عامه، وتقيد مطلقه، وبغيرها يكون فهمهم للقرآن الكريم ناقصًا، وفهمهم لدينهم غير كامل؛ لأنهم لا يستطيعون أداء ما عليهم في كتاب ربهم ﷻ بغير اتباع السنة الكريمة.

كما رأوا أن السنة تأتي بأحكامٍ جديدة، وتستقل ببعض التشريع الذي لا يرِد فيه نص من كتاب الله ﷻ في كل هذا دوافع قوية دفعت الصحابة } إلى الاهتمام بسنة رسول الله ﷺ خاصةً وقد علَّمهم أن واجبًا عليهم تبليغ الأحكام والشريعة إلى مَن هم في حاجة إليها.

يروي عبد الرحمن بن أبي حاتم بسنده، عن ابن عباس، وثابت بن قيس أنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: ((تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم)) كما نبههم ﷺ إلى أنهم سيحتاجون إلى سنته حين تنتابهم أمور لن يجدوا حلها صريحًا في كتاب الله ﷻ ويجدون حلها في سنة رسوله ﷺ فقال ﷺ: ((لا ألفينَّ أحدكم متكئًا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه)) ويقول ﷺ فيما يرويه عنه زيد بن ثابت: ((نضر الله امرأً سمع منا حديثًا وحفظه حتى يبلغه غيره، فرُبّ حامل فقهٍ إلى مَن هو أفقه منه، ورب حامل فقهٍ ليس بفقيه)).

مظاهر اهتمام الصحابة بالسنة

أما مظاهر اهتمام الصحابة بالسنة بناءً على هذه العوامل السابقة:

فأولًا: كانوا حريصين على حضور مجالس رسول الله ﷺ ليتعلموا منها، وليتاح لهم أن يقفوا على سنته، وأن ينقلوها، ويتبعوا الأحدث فالأحدث من أمره ﷺ.

ولما كانت هناك أعمال تشغل بعضهم، أو كانوا يقيمون في أماكنَ بعيدةٍ عن مسجد رسول الله ﷺ حيث يتواجد في أوقات الصلوات وغيرها، فقد تناوبوا الذهابَ إليه ﷺ ليبلغ الحاضر الغائب بخبر كل يومٍ من الوحي وغيره مِمَّا يصدر عن رسول الله ﷺ هكذا فعل عمر رضي الله عنه مع أخٍ له قال: "كنتُ أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة -أي: من ضواحي المدينة- وكنا نتناوب النزولَ على رسول الله ﷺ ينزل يومًا وأنزلُ يومًا، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك".

ثانيًا: كان لا يَمَل أحدهم أن يسمع الحديث من رسول الله ﷺ أكثر من مرةٍ، ويرى بعضهم أنه لا يحدث بالحديث إلا إذا سمعه كثيرًا حتى يتقنه، وحتى لا يخطئ فيه.

يقول عمرو بن عبسة -بعد حديثٍ حدثه: "لقد كبر سني، ورق عظمي، واقترب أجلي، وما بي حاجة إلى أن أكذب على الله ولا على رسول الله ﷺ لو لم أسمعه من رسول الله ﷺ إلا مرةً أو مرتين أو ثلاثًا حتى عَدَّ سبع مرات ما حدثت به أبدًا، ولكني سمعته أكثر من ذلك".

كما حرَصوا على أن تُنقل أقواله ﷺ كما صدرت منه نقيةً غيرَ مشوبةٍ بشائبةٍ، وغير محرفةٍ أدنَى تحريفٍ، فاتخذوا الحيطة في حفظ الحديث، وفي سَماعهم له،

وخاصةً بعدما سمعوا رسول الله ﷺ يقول لهم محذرًا من الكذب عليه: ((من كذَبَ عليَّ متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار)).

وقد اتخذت حيطتهم هذه وجهين:

أولهما: أنهم كانوا يتشددون مع أنفسهم في حفظ الحديث، وفي أدائه، وهذا مَعْلَم مهم من معالم منهجهم في نقل السنة، وفي أخذِها، وفي أدائها؛ لأنّ كل واحدٍ منهم يخشى ألا يكون قد سمع الحديث على وجهه، أو لم يحفظه كما ينبغي، فيخطئ في أدائه، ويكذِب على رسول الله ﷺ وإن كان غيرَ متعمد ذلك، فقللوا من روايتهم عن رسول الله ﷺ.

يقول عثمان بن عفان: "ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله ﷺ ألا أكون أوعَى أصحابه عنه، ولكني أشهد لَسَمِعْته يقول: ((مَن قال عليَّ ما لم أقلْ، فليتبوأ مقعده من النار)) ويقول الإمام علي > مبينًا مِقدار التبعةَ التي كانوا يلزمون بها أنفسَهم في أداء الحديث: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن أخر من السماء أحب إليَّ من أن أقول عليه ما لم يقل".

وثانيهما: أنهم تشددوا مع الآخرين الذين يتلقَّوْنَ عنهم حديثَ رسول الله ﷺ ويوضح هذا الوجه قول البراء بن عازب - رضي الله عنه: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ كان يحدثنا أصحابنا وكنا منشغلين في رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم، وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يتشددون على مَن يسمعون منهم".

نفي الكذب عن الصحابة }

ومظاهر التشدد مع الآخرين كانت كثيرة؛ منها: أنهم كانوا يستحلفون راوي الحديث لهم عن رسول الله ﷺ وكان الإمام علي > يفعل ذلك، وليس معنى هذا أنهم كانوا يكذبون ناقلَ الحديث، فلم يثبت أن أحدًا من الصحابة } رمى أخاه بالكذب على رسول الله ﷺ وإنما كانوا يخشَوْن من الخطأ في نقل الحديث، فلا يؤدونه على وجهه، ولقد نفى بعضهم الكذب عنه وعن إخوانه من الصحابة، يقول البراء بن عازب: "ليس كلنا كان يسمع الحديث من رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ، فيحدث الشاهدُ الغائبَ". ويقول أنس بن مالك نافيًا الكذب عن الصحابة - رضي الله عنهم: "وما كان بعضنا يكذب على بعض".

إذن، فما شأن عبارات بعضهم التي ورد فيها لفظ الكذب منسوبًا إلى بعضهم الآخر؟.

ومن هذا قول رسول الله ﷺ: ((كذب أبو السنابل ليس كما قال))، ومن ذلك ما روي عن أبي الدرداء أنه قال: "من أدركه الصبحَ فلا وتر له"، فذكر ذلك لعائشة، فقالت: "كذب أبو الدرداء، كان النبي ﷺ يصبح، فيوتر". وغير ذلك من الأمثلة.

نقول: إنَّ العرب قد استعملت الكذب بمعنى الخطأ. قال صاحب (لسان العرب): "وقد استعملت العرب الكذبَ في موضع الخطأ، وهذا من قول الأخطل: "كذبت عينك أم رأيت بواسط" يعني: أخطأتك عينك.

وقال ذو الرمة: "وما في سمعه كذب" يعني: لا يخطئ في سمعه.

وفي حديث عروة وقيل له: إن ابن عباسٍ يقول: "إن النبي ﷺ لبثَ بمكة بضع عشرة سنة، فقال: كذب"، أي: أخطأ، وسماه كذبًا؛ لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب كما أن الكذب ضدُّ الصدق وإن افترقا من حيث النية والقصد.

والكلام في هذا يطول، لكننا نحيل إلى المراجع التي تبين ذلك خير بيانٍ وبالتفصيل.

أسباب مراجعة الصحابة بعضهم لبعض

ومن مظاهر التشدد في أخذ السنة: أن بعضهم حرص على ألا يأخذ حديثًا منقطعًا لم يسمعه ناقله من رسول الله ﷺ إلا إذا بيَّن سلسلةَ الرواة الذين يوصلون الحديث إلى رسول الله ﷺ كلٌّ منهم يسمع من الآخر حتى تنتهي السلسلة إلى من سمعه من رسول الله ﷺ.

فالحديث الذي رواه مسلم بسنده عن عمر بن الخطاب > عن رسول الله ﷺ أنه كان يعطي عمرَ العطاء، فيقول عمر: أعطه يا رسولَ الله أفقر إليه مني، فقال له رسول الله ﷺ: ((خذه فتموله، أو تصدق به، وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل، فخُذْ، وإلا فلا تتبعه نفسك)) هذا الحديث في إسناده أربعة من الصحابة يروي بعضهم عن بعضه، وهم: عمر وابن السعدي وحويطب والسائب { إلى جانب عمر > فكل منهم لم يكتف بأن سمعه من صاحبه، وإنما حرص على أن يبين من سمعه من رسول الله ﷺ؟ وكيف وصل إليه؟.

ومن هنا نشأت بذور الإسناد، والحرص على بيان سلسلة مَن نقلوا الحديث عن

رسول الله ﷺ هذا الاهتمام البالغ بأحاديثِ رسولِ الله ﷺ والحَيْطة في تحملها، وفي أدائها، يجعلنا نطمئن إلى أن سنة رسول الله ﷺ قد أداها الصحابة } نقية خالية من الخطأ والتحريف لم تشبها أدنى شائبة، وأن الصحابة } لم يكونوا يكذِبون على رسول الله ﷺ.

السؤال: فَلِمَ كانت هناك ردود لأحاديث رواها بعضهم وردها الآخرون بعد وفاة رسول الله ﷺ؟.

ونقول: إن هذا لم يكن من أجل أن بعضَهم كان يكذِّب بعضًا، وإنما كان ذلك للاختلاف في فهم تلك الأحاديث، وما تدل عليه، أو أن مدلول الحديث كان معمولًا به أولًا، ثم نُسِخَ بعد ذلك، ولم يبلغ راويه هذا النسخ، فلم يترك العمل به. أو توقف الصحابي فيما لم يبلغه قبله من الأحاديث حتى يتأكد أن رسول الله ﷺ قالها، وعندما يتأكد أنّ الرّسول ﷺ قال هذا الحديث لم يتوقف ولم يتردد في التسليم والعمل بما جاء به، والندم على عدم سماع مثل هذه الأحاديث من قبل.

ومثال الاختلاف في فهم النصوص: أن عمر < رَوَى أن رسول الله ﷺ قال: ((إنّ الميتَ يُعذب ببكاء أهله عليه)) وفهمه على أن ذلك عام، وأن التعذيب إنما هو بسبب بكاء الأهل على الميت. أنكرت عليه ذلك عائشة، قالت: "إنما قال النبي ﷺ في يهودية أنها تُعذب وهم يبكون عليها"، يعني: بكفرها في حال بكاء أهلها لا بسبب البكاء، واحتجت بقوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ٣٨].

واللافت للنظر أنها لم تنسب إلى عمر < ولا إلى ابنه عبد الله الذي روى ذلك عن أبيه أنهما كذبَا في حديث رسول الله ﷺ بل صرحت بنفي الكذب عنهما، فقالت: "إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ". هذا بصرف النظر عن أن بعض العلماء قال بأن عمر وابنه لم يخطئا.

ومثال العمل بحديثٍ قد نسخ ولكن راويه لم يبلغه ذلك النسخ: ما كان يفتي به أبو هريرة ويحدث به أن: "من أصبح جنبًا، فعليه أن يفطر"، ولم يبلغه أن ذلك نسخ، فلما علِمَ من بعض الصحابة بذلك، وأن عائشة وأم سلمةَ أخبرتَاه أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل ويصوم، رجع عن قوله وفُتياه.

فحديث عائشة > ناسخ لحديث الفضل الذي روى عنه أبو هريرة ذلك الحديث، ولم يبلغ الفضلَ ولا أبا هريرة الناسخُ، فاستمر أبو هريرة على الفُتيا به، ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه.

ومن التوقف في قبول الحديث حتى يتأكد الصحابي من أنه صدر عن رسول الله ﷺ: ما روي من أن الجدة جاءت إلى أبي بكرٍ الصديق تسأله عن ميراثها، فقال لها أبو بكر: "ما لك في كتاب الله شيء، وما علمتُ لك في سنة رسول الله ﷺ شيئًا، فارجعي حتى أسألَ الناسَ، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: ((حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس)) فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثلما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر".

وكذلك ما حدث به أبو موسى الأشعري عمر بن الخطاب في رجوع الزائر عندما لا يُؤذن له، فقد توقف عمر > في قبول ذلك الحديث، ولكنه قبله عندما أحضر له أبو موسى الأشعري البينةَ، ولم يكتفِ بقوله؛ بل قال كأنه يعتذر: "ألهاني الصفق بالأسواق"، يعني: التردد على الأسواق بعيدًا عن رسول الله ﷺ.

نقد المتون في عهد الصحابة، ووسائل ذلك

والحقُّ أنّ هذا التوقف نتج عنه خير كثير للسنة، فقد تمخضت عنه أسس توثيق متون السنة.

وإلى جانب هذا كله كان عند الصحابة أسس توثيق متون السنة -يعني: ما سبق كان عن الأسانيد-.

أما توثيق متون السُّنة فقد نشأ هذا في عهد الصحابة } وقد كانت هناك عندهم وسائل لتوثيق المتون من حيث النظر فيها مرتبطًا ذلك بعرضها على النصوص والمبادئ الإسلامية؛ للوقوف على مدى ملاءمتها أو معارضتها لها.

- **وسائل نقد المتون:**

أولًا: عَرْض الحديث على القرآن الكريم، فقد أنكر بعض الصحابة } بعضَ الأخبار؛ لأنها في رأيهم تخالف كتاب الله، وقد تقدم حكم عائشة < على عمر < بأنه أخطأ في رواية حديث: ((إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه)) كان حكمها مؤسسًا على أن معنى الحديث بهذه الرواية يخالف آيةً من القرآن الكريم، وعندما سُئلت عن متعة النساء، وقد أجازها قوم محتجين ببعض الأحاديث، قالت: "بيني وبينكم كتاب الله، وقرأت هذه الآية الكريمة: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴾ [المعارج: ٢٩- ٣١].

ثم قالت: فمن ابتغى وراء ما زوجه الله، أو ملَّكه، فقد عَدَا"، وكأن ابن عباس لم يرَ الأحاديث التي نَسخت زواج المتعة صحيحةً، فردَّها بالكتاب أيضًا، أي:

بالمقياس نفسه الذي استعملته عائشة لبيان التحريم، وإن كان رأيُ كل منهما متعارضًا مع الآخر. استدل ابن عباس بقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ﴾ [النساء: ٢٤] وروي في قراءة عنه زيادة: "فما تراضيتم به من بعد الفريضة إلى أجلٍ مسمى".

ومن هذا رد عائشة الأحاديث التي حرمت لحوم الحمر الأهلية؛ لأنها تتعارض مع قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥] وقد وافقها ابن عباس أيضًا، فذهب إلى أنها حلال مستدلًا بهذه الآية، وليس هنا مجال ما استدل به الجمهور على تحريم الحُمر الأهلية، فهذا مجال آخر غير الذي نتعرض له، ويُلتمس في كتب الفقه وفي أحاديث الأحكام. ولكننا نثبت فقط هذه الظاهرةَ، وهي ظاهرة توثيق المتون بعرضها على القرآن الكريم، فما وافقه قُبِلَ، وما لم يوافقه لم يقبل في نظر مَن يرى التعارض بينهما، ومحال أن تعارض السنة الصحيحة القرآن الكريم.

ثانيًا: عرض السنة على السنة الثابتة، يعني: إذا جاءت سنة عرضوها على سنة أخرى، ومن هذا ما رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قال: "دخلت على عائشة فقلت: يا أماه، إنّ جابر بن عبد الله يقول: الماء من الماء، فقالت: أخطأ جابر، هو أعلم مني برسول الله ﷺ؟ يقول: ((إذا جاوز الخِتانُ الختانَ فقد وجب الغسل)) أيوجب الرجمَ ولا يوجب الغسل؟" يعني: بمجرد معاشرة الرجل لزوجته يكون في هذا الغسل، سواء أنزل أم لم ينزل، والأمثلة على هذا كثيرة لا يتسع لها المجال، لكنها سنقدمها لكم -إن شاء الله مكتوبةً.

ثالثًا: عَرْض الحديث على القياس، فقد روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: "الوضوء مما مست النار ولو من ثور أقِط" أي: قطعة من اللبن المستحجر، فرد ابن عباس هذا الحديث بالقياس قائلًا لأبي هريرة: "أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ يعني: من الماء الحار، فقال له أبو هريرة: يا ابن أخي، إذا سمعت حديثًا، فلا تضرب له مثلًا".

رابعًا: عرض الحديث على ما يقول به الصحابة؛ لأنهم كانوا يقولون بخلافه، فمعنى هذا أنه لم يصدر عن رسول الله ﷺ أو هو قد نُسخ، اللهم إلا إذا كان لم يبلغ البعض هذا الحديث، فأنكره -وسنقدم مثالًا على ذلك إن شاء الله تعالى مكتوبًا.

فهذه المقاييس المتعلقة بالرواية ونقل الحديث وبالمتن نفسه في بعض الأحاديث، قد رجعت بكثيرٍ من الصحابة } ومَن بعدهم من التابعين وأتباعهم فيما أخطأ أو نسي فيه، بالإضافة إلى أنها قد مهدت الطريقَ لِمَن أتى بعدهم، فقد وضعت البذور بالضوابط والمقاييس التي توثقت السنة بها، وتخلصت من الدخيل الذي علق بها عن قصدٍ أو غير قصد، كما أنها تدل على أن السنة لم تؤخذ حتى في عصر الصحابة قضيةً مسلمةً، وإنما مُحصت ونظر إليها، وإلى رواتها بعين النقد.

كتابة السنة في عهد رسول الله ﷺ

هل هذا هو كل ما قام به الصحابة } لتوثيق السنة، أو كان لبعضهم جهد آخر يسهم في توثيق السنة وتحريرها؟.

لقد كان هناك جهد آخر لا يقل عن تلك الجهود السابقة، ونعني به كتابة السنة في صحائف حفظتها وأعانت الذاكرة على ضبطها وصياغتها -وسنتناول ذلك إن شاء الله- وأمامنا الكثير من النصوص والأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ

وموقوفة على الصحابة والتابعين، تفيد أنهم أجازوا الكتابة أو كَتبوا، وأن بعض الصحابة قد وثَّقَ الأحاديثَ بالكتابة، مما يدحض الزعم الذي يقول: إن الأحاديث لم تكتب في القرن الأول الهجري.

ومما لا شك فيه أن الكتابة من أهم عوامل التوثيق إن لم تكن أهمها جميعها، وإذا كان واضحًا جليًّا أن السنة النبوية قد حفظها الله ﷻ بالكتابة ابتداءً من القرن الثاني الهجري فما تلاه من القرون، فإنه قد أثيرت شُبه واعتراضات حول كتابة السنة، أو كتابة الحديث في عهد الصحابة والتابعين -أي: في القرن الأول- وزعم مَن أثار هذه الشبه والاعتراضات: أن الحديث لم ينقل إلا بالرواية الشفهية في هذا العهد عندما حفظه الصحابة } ونقلوه إلى التابعين، ونقله هؤلاء بهذه الطريقة إلى مَن بعدهم، حتى دُونت السنة ابتداءً من القرن الثاني الهجري.

وأساس هذا الزعم ما روي عن رسول الله ﷺ وعن بعض صحابته من نهيٍ عن كتابة الحديث، ومن ذلك ما رواه زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيدٍ الخدري أن النبي ﷺ قال: ((لا تكتبوا عني شيئًا سوى القرآن، فمن كتب عني غير القرآن، فليمحه))، وفي رواية: ((مَن كذب علي متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار)).

وكذلك ما رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيدٍ > قال: ((استأذنتُ النبي ﷺ أن أكتب الحديث فأبَى أن يأذن لي)) وفي روايةٍ: ((استأذنَّا النبي ﷺ في الكتاب، فأبى أن يأذن لنا))، وهناك روايات أخرى عن أبي هريرة تفيد كلها هذا المعنى، ومع هذه الروايات عن أبي سعيدٍ وأبي هريرة، روي عن زيد بن ثابت أنه قال: ((إنّ رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئًا من حديثه، فمحاه)) وفي رواية عنه: ((إن النبي ﷺ نهى أن يُكتب حديثُه)).

هذه هي كل الروايات المرفوعة إلى رسول الله ﷺ واتخذها الزاعمون دليلًا على أن الحديث لم يكتب في عهد النبي ﷺ وزعموا أيضًا: أنه لم يكتب في عهد الصحابة وبعد وفاة رسول الله ﷺ مستدلين بروايات موقوفة على بعض الصحابة تفيد رفضهم لكتابة الأحاديث، وهذه الروايات عن أبي سعيد، وابن مسعود، وأبي هريرة، وابن عمر، ويدعمون زعمهم بعدم كتابة الحديث حتى أواخر القرن الأول، بأن تيار كراهة الكتابة قد امتد إلى بعض التابعين؛ أمثال: محمد بن سيرين، والقاسم بن محمد، وإبراهيم النخعي، وأبي العالية، والضحاك.

وهذا كل ما قيل تقريبًا من أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ وموقوفة على الصحابة، ومنسوبة إلى بعض التابعين، ويتخذها الزاعمون دليلًا على عدم كتابة السنة في القرن الأول الهجري.

ولا يتسع المجال هنا لمناقشة هذا الزعم بإفاضة، ونكتفي بإبداء ملاحظتين جديرتين بالاهتمام؛ حتى لا نذهب إلى ما ذهب إليه هؤلاء، فنجانب الصواب:

الملاحظة الأولى: أن هذه الأدلة على الرغم من أنها قليلة جدًّا، فإنها تتعارض مع ما صح عن رسول الله ﷺ وصحابته والتابعين مِن إباحة الكتابة، بل وكتابتهم الأحاديث فعلًا -كما سيتضح لنا بعد قليل.

الملاحظة الثانية: أن الأحاديث المرفوعة منها إلى النبي ﷺ على قِلتها لا تسلم من الطَّعْن والشك في صدورها عن رسول الله ﷺ أو القول بتحريفها، فالحديث الأول منها حديث زيد بن أسلم، قال عنه الخطيب البغدادي: تفرد همام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعًا، ويقال: إن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيدٍ من قوله، أي: هو موقوف على أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه.

ولا نريد أن نسلم بهذا القول، فنقول: إنه موقوف؛ لأن الإمام مسلمًا قد روى هذا الحديث مرفوعًا، ولكننا نقول: إن تفرد همام بن يحيى عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد به، مما يجعل أحاديث إباحة الكتابة الصحيحة أرجح منه؛ لِمَا ليس فيها من التفرد الذي في حديثنا هذا -كما سنرى.

والحديث الثاني رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي سعيد، وحديث ثانٍ رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي سعيد. وعبد الرحمن هذا ضعيف عند أهل العلم، قال يحيى بن معين: بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء، وقال أحمد: ضعيف، فالحديث إذن ضعيف لا يُعتمد عليه، ومثل هذا يقال فيما روي عن أبي هريرة مرفوعًا إلى النبي ﷺ لأن راويه هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم هذا.

يبقى من الأحاديث المرفوعة الحديثُ الذي نسب إلى زيد بن ثابت < مرفوعًا إلى النبي ﷺ وهذا الحديث فيه مقال أيضًا يُنزله عن درجة الصحيح إلى درجة الضعيف، ففيه سنده كثير بن زيد، وروى ابن أبي حاتم في كتابه (الجرح والتعديل) أن يحيى بن معين سئل عنه، فقال: ليس بالقوي، وقال النسائي فيه: ضعيف، وضعفه غيرُهما.

وعلى هذا فلم يسلم من الضعف في هذه الأحاديث جميعها إلا حديثٌ واحد تفرد به رواته، وقيل فيه: إنه موقوف على الصحابي - كما رأينا- وكما يقول صاحب (الأنوار الكاشفة): أما الأحاديث، فإنما هي حديث مختلَف في صحته، وآخر متفق على ضعفه، أما الروايات أو الأحاديث الموقوفة على بعض الصحابة، فإنها إذا سلمنا بصحتها:

أولًا: هي عن عددٍ قليل، على حين نرى أن كثيرًا من الصحابة قد كتبوا.

ثانيًا: قد وردت رواياتٌ تفيد أن هذا البعض نفسَه الذي كره الكتابة قد كَتَبَ، أو أباح الكتابةَ، وإذا انتقلنا إلى الكتابة -كتابة الحديث في عهد رسول الله، ﷺ وفي عهد الصحابة- نجد أننا أمام نصوص كثيرة مرفوعة إلى النبي ﷺ وموقوفة على الصحابة والتابعين؛ منها: ما روى البخاري ومسلم وغيرهما: ((أنه لما فتح رسول الله ﷺ مكة، خطب، فجاء رجل من أهل اليمن، فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال ﷺ: اكتبوا لأبي فلان)).

قال ابن حجر: هو أبو شاه، وقيل للأوزاعي: ما قوله: "اكتبوا لي"؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ.

وروى البخاري بسنده: ((أن رسول الله ﷺ لما اشتد وجعه، قال: ائتوني بكتابٍ أكتبُ لكم كتابًا لا تضلوا بعده)) ولو لم يكن النبي ﷺ يبيح الكتابة ما دعا إلى كتابةِ هذا الكتاب، ولهذا يقول ابن حجر: وفي هذا الحديث دليلٌ على جواز كتابة العلم؛ لأنه هَمَّ أن يكتب لأمته كتابًا يحصل معه الأمن من الاختلاف، وهو لا يهم إلا بحق.

بقية مناهج الصحابة في رواية السنة، ومنهج التابعين في تحمل السنة وأدائها

عناصر الدرس

العنصر الأول : الكتابات في عهدي رسول الله ﷺ والصحابة ٤٣
العنصر الثاني : ضوابط كتابات السنة ٤٦
العنصر الثالث : إجمال جهود الصحابة في حفظ السنة ٤٧
العنصر الرابع : الرحلات ودورها في حفظ السنة ٤٨
العنصر الخامس : منهج التابعين في تحمل السنة وأدائها ومظاهر ذلك ٤٩

الكتابـــات في عهـــدي رســـول الله ﷺ والـــصحابة

روى البخاري حديث: ((اكتبوا لأبي شاه)) أو ((لأبي فلان)) وحديث: "أنّ الرسول ﷺ هم بكتابة حديث قبيل موته"، وهو لا يهم بذلك إلا إذا كان مبيحًا لكتابة السنة.

وأيضًا روى البخاري بسنده عن وهب بن منبه عن أخيه قال: سمعت أبا هريرة يقول: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب". ويقول البخاري: تابعه -يعني: وهب بن منبه- معمر أي: ابن راشد، عن همام، عن أبي هريرة.

وإذا كان حديث أبي شاه يحتمل أن يكون إذن الكتابة له خاصًّا؛ لأنه كان أميًّا وكان أعمَى، فإن هذا الحديث بطرقه التي ذكرها البخاري وغيره أقوى في الاستدلال للجواز؛ لأن ابن عمرو لم يكن أميًّا ولم يكن أعمى.

وروى البخاري بسنده عن أبي جحيفة، قال: "قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، وفَهْمٌ أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلتُ: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل -يعني: الديات- وفِكاك الأسير، ولا يُقتل مسلم بكافر"، وفِكاك الأسير أي: الحض على فكاك الأسير.

هذه الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ وغيرها إن لم تدل على أن حديث أبي سعيد غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ فإنها تقضي بتأويله والجمع بينه وبينها، والذي يُحتمل هو أن حديث أبي سعيد منسوخ، وقد نسخته هذه الأحاديث التي تبين إباحة الكتابة، أو أن النهي خاص بوقت نزول القرآن؛ خشيةَ التباسه بغيره،

أما بعد ذلك فكان الإذن بالكتابة، أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن في شيء واحد، والإذن في كتابة الأحاديث بعيدة عما يكتب فيه القرآن، أو أن النهي خاص بمن خشي عليه من الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لِمَن أُمِنَ منه ذلك.

ونعرج على الكتابات في عهدي رسول الله ﷺ والصحابة، فعلى أية حال قد فهم الصحابة -باستثناء أبي سعيد الخدري وأبي موسى الأشعري- أنه لا مانع من كتابة الأحاديث وتوثيقها بهذه الكتابة، وقاموا بتنفيذ ذلك، ومما روي لنا في هذا الصدد: أن عبد الله بن عمرو بن العاص كتب صحيفة سماها "الصادقة" وكتب أبو بكر لأنس بن مالك "فرائض الصدقة" التي سنها رسول الله ﷺ وروى ابن عبد البر بإسناده إلى عمر بن الخطاب قال: "قيدوا العلمَ بالكتاب"، وصح مثله عن أنس، وقد تقدم أن عند علي صحيفة فيها: العقل، وفكاك الأسير، والنهي عن قتل المسلم بالكافر، وهي صحيفة تحتوي على كثير من الأحاديث.

وروى أبو خَيثمة في كتاب العلم له بسنده الصحيح عن علي < أنه قال: "من يشتري مني علمًا بدرهم؟". قال أبو خيثمة: يقول: يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم، وزاد ابن سعد في روايته: "اشترى الحارث الأعور صحفًا بدرهم، ثم جاء بها عليًّا، فكتب له علمًا كثيرًا"، ومما يدل على أن حديث علي < كان مكتوبًا أن ابن أبي مليكة كتب إلى ابن عباس وسأله أن يكتب له كتابًا ويخفي عنه، فقال: "ولد ناصح، أنا أختار له الأمور اختيارًا وأخفي عنه، فدعا بقضاء علي، فجعل يكتب منه ما شاء.

وكما يقول بعض الباحثين: هذا يدل على أن قضاء علي كان مكتوبًا، والقضاء يستند إلى السنة.

وكذلك ثبت أن الحسن بن علي } قال لبنيه: "يا بني، إنكم اليوم صغار قوم أوشك أن تكونوا كبار قوم، فعليكم بالعلم، فمن لم يحفظ منكم فليكتبه". وفي رواية زاد: "وليضعه في بيته".

وكتب ابن عباس، وتلاميذ أبي هريرة، وكتب سمرة بن جندب لبنيه صحيفةً فيها حوالي مائة حديث، وكتب جابر بن عبد الله صحيفة اشتهرت فيما بعد بـ"صحيفة جابر بن عبد الله". وروي أن أبا أمامة الباهلي أجاز العلم، وجمعت أسماء بنت عميس بعض أحاديثه ﷺ وكتب عبد الله بن أبي أوفَى حديثَ رسول الله ﷺ وأرسله إلى بعض أصحابه.

والروايات في هذا كثيرة، ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا كان اتجاهًا عامًّا، لكن السؤال هو أنه قد روي أن بعضهم نَهَى عن الكتابة، فكيف يكون هذا اتجاهًا عامًّا؟.

نقول: لعلنا قد لمسنا أن بعض من قيل: "إنهم كرهوا الكتابة"، قد ثبت من الروايات عنهم أنهم أجازوها أو كتبوا، مِمَّا يجعلنا نرى أن الكراهة كانت في بعض الحالات وليست في جميعها، وهذه الأخبار نفسها -التي تحمل الكراهةَ من بعض الصحابة- تحمل في طياتها ذلك الاتجاه العام إلى كتابة الأحاديث، والإلحاح من أجل كتابتها والإحساس بتلك الكتابة، فهذا عمر > أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحابَ رسول الله ﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها، هكذا تقول الرواية، وهذا أبو بكر هم بجمع السنن فكتب ما يقرب من خمسمائة حديث، ثم رأى أن يحرقها؛ ليس لأنَّ الرسولَ ﷺ نهى عنها، ولكن خاف أن تؤثر عنه وتنقل وقد يكون فيها حديث غير صحيح.

وهذا هو أبو سعيد الذي روى الحديث المرفوع في كراهة الكتابة، وروي عنه غيره من الموقوفات يُلح دائمًا عليه تلاميذه: إنا نخاف أن نزيد أو ننقص، فلو أننا

كتبنا، ويذهب الأمر بابنه إلى أن يخالف أباه ويكتب حديثه، والعجيب في الأمر أنه مع هذا الإلحاح لا نرى أبا سعيدًا يرى علةً لهذا المنع، إلا أنه لا يريد أن يجعل الحديثَ كالقرآن في مصاحف، ويريد لهم أن يحفظوا كما حفظ هو وغيرُه من الصحابة، ولكنه لا يذكر أن العلة هي أن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك.

ضـــوابط كتابـــات الـــسنة

وننتقل إلى ضوابط كتابة السنة؛ لأنها من ضوابط المنهج الذي نحن بصدد تبيانه.

فقد برزت بعضُ الضوابط لكتابة الأحاديث عند الصحابة والتي نمت وظهرت واضحة بعد ذلك -أي: بعد أن كثرت الكتابة في القرن الثاني الهجري.

ومن هذه الضوابط: حفظ الكتاب حتى لا تمتد إليه يد آثمة بالتغيير، وقد قال الحسن بن علي: "وليضعه في بيته"، يعني: الكتاب، أمر بوضعه في بيته، يعني: صاحب الكتاب يضعه في بيته، يحفظه. وكذلك عن أبي هريرة - رضي الله عنه، وكان علي يحفظ الصحيفة التي كتبها في الديات في قِراب سيفه.

ومن هذه الضوابط: أن نشأت طريقة القراءة على الشيخ مع طريقة السماع في تلقي الأحاديث، وروي عن علي قوله: "القراءة على العالم بمنزلة السماع"، وعن عكرمة قال: "كان ابن عباس في العلم بحرًا ينشق له عن الأمر أمورٌ"، وكان رسول الله ﷺ يقول: ((اللهم ألهمه الحكمة وعلمه التأويل)) فلما عمي أتاه ناس من أهل الطائف ومعهم علم من علمه، أو كُتُب من كتبه، فجعلوا يستقرئونه، وجعل يقدم ويؤخر، فلما رأى ذلك قال: "إني قد تلهت -أي: تحيرت- من مصيبتي هذه، فَمَن كان عنده علم من علمي أو كُتُب من كتبي، فليقرأ عليَّ، فإن إقراري له به كقراءتي عليه".

ومن تلاميذ الصحابة مَن كان يجمع بين القراءة والسماع كما كان يفعل بشير بن ناهيك مع أبي هريرة، كما رُوي عن بعضهم أنه كره تلقي الحديث من الكتب دون سماع أو قراءة، فإنه روي عن عمر < قولُه: "إذا وجد أحدكم كتابًا فيه علم لم يسمَعْه من عالم، فَلْيَدْعُ بإناء وماء، فلينقعه فيه حتى يختلط سوادُه مع بياضه".

إجمال جهود الصحابة في حفظ السنة

نجمل جهود الصحابة في هذه النقاط:

أولًا: الحرص على سماع الحديث.

ثانيًا: أن المرء لا يحدث إلا بما استقر في نفسه أنه سمعه من رسول الله ﷺ من غير تحريف أو تبديل، أي: التثبت في رواية الأحاديث.

ثالثًا: التأكد من أن راوي الحديث لا يؤدي إلا ما سمعه من رسول الله ﷺ وأنه لا يكذب في روايته، أي: التنقيب عن الرواة للتأكد من عَدَالتهم.

رابعًا: نشأت بذورُ الإسناد في عهد الصحابة } بتوجيهٍ من رسول الله ﷺ كما سبق أن ذكرنا.

خامسًا: عَرْض الحديث على النصوص الثابتة والمبادئ الإسلامية.

سادسًا: كتابة السنة في صحائفَ، ووضعت ضوابطُ للرواية من المكتوبات.

ونعود إلى تشدد الصحابة } فنقول: إن هذا التشدد ليس معناه التقليل من تبليغ سنةِ رسول الله ﷺ ونشرها؛ لأن الصحابة } حرَص كل منهم على أمرين:

- سَماع ما يستطيع أن يسمعه من رسول الله ﷺ.
- وسماع ما لم يقدر على سماعه ممن سمعه.

وذلك لأنهم يعتقدون أن دينهم لا يكتمل إلا بمعرفة ما صدَرَ عن رسول الله ﷺ

وتبليغ كل منهم ما يسمعه مما يتأكد أنَّه يحدِّث به على الوجه الصحيح؛ وذلك حتى لا يناله عقاب كتمان العلم، وحتى ينفذ ما أوصى به القرآن الكريم: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] وما أوصى به رسولهم الكريم حين قال: ((بلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)) وحين قال لهم: ((نضر الله امرأً سمع منا حديثًا فبلغه كما سمعه، فرب مبلَّغ أوعى من سامع)) وحين كان يقول لهم كثيرًا: ((اللهم هل بلغت فليبلغ الشاهدُ الغائبَ)).

وهذا ما دفع صحابيًّا مثل أبي هريرة < إلى الإكثار من الرواية عن رسول الله ﷺ كما جاء ذلك في (صحيح البخاري).

وهذه العناية الفائقة عند الصحابة } بالسنة جعلتهم -كما قلنا- يحرصون على سماع الحديث من مصادره مباشرةً.

الرحلات ودورها في حفظ السنة

وقد وجه القرآن الكريم إلى الرحلة في طلب العلم وفي طلب الحديث، قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ وكذلك وجه رسول الله ﷺ حين قال: ((من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا، سَهَّلَ الله به طريقًا إلى الجنة)).

ولما كان الصحابة قد تفرَّق بعضهم في الأمصار بعد وفاة رسول الله ﷺ وحملوا ما معهم من السنة، احتاج مَن يريد أن يأخذ السنةَ عنهم إلى الرحلة إليهم حيثما حلوا، ومن هنا نشأ تقليد الرحلة في طلب الحديث وفي تحمُّله، وكانت الرحلة

عاملًا مهمًّا من عوامل نقد الحديث على نحوٍ من المنهج الدقيق، وصيانتِه من التحريف والتبديل، ولهذا رحل كثير من المحدثين لسماع الأحاديث من الذين هي عندهم، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يتسع المجال لتفصيلها.

ولكننا نجمل فوائد رحلات المحدثين؛ لأنَّ الرحلة أو الرحلات كانت من مناهج المحدثين في تلقيهم مباشرةً من الشيوخ، فقد أثمرت هذه الرحلات المحافظة على الأسانيد العالية، واتصال هذه الأسانيد، والتثبت والحيطة فيما يتحمل المحدثون من الأحاديث، كما أثمرت في اختبار الرواة عن كَتَب، ومعرفة الصحيح من غيره عن طريق الأخذ من الشيوخ الكثيرين في الأمصار المختلفة، وبهذا كثرت طرقُ الحديثِ، مما أتاح المقارنة بينها ومعرفة ما في بعضها من علل أو أخطاء، وما سَلِمَ من كل ذلك.

منهج التابعين في تحمل السنة وأدائها، ومظاهر ذلك

وننتقل بعد هذا إلى منهج التابعين في تحمل السنة وفي أدائها:

وكان هناك حَدَثٌ مهم في حياة المسلمين قبيل وفاة الخليفة عثمان بن عفان < فقد وقعت الفتنة التي بدأت باستشهاده < وبعد وفاته كان أهلُها ليس عندهم من الإيمان ما يعصمهم من الكذِب على رسول الله ﷺ فزادوا في الأحاديث ما يصور بدعهم وأهواءَهم.

قال ابن عباس -مصورًا ذلك: "إنا كنا مرةً إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركِبَ الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف". وفي رواية عنه - رضي الله عنه: "إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب

والذلولَ، تركنا الحديث عنه".

ولهذا فقد كان واجبًا على التابعين أن يزيدوا من حيطتهم وحذرهم وشدتهم؛ حتى يميزوا بين أحاديث رسول الله ﷺ وغيرها من الأحاديث التي وضعها الوضَّاعون الذين يريدون نصرةَ ما ذهبوا إليه بالباطل، ولكن هذا الصِّنفَ من الرجال كان قليلًا؛ لقرب العهد من رسول الله ﷺ ولشيوع الورَع والتقوى؛ تأسيًا بصحابة رسول الله ﷺ الذين كان إيمانهم قويًّا رائعًا ظاهرًا في حركاتهم وسكناتهم، وكانت الوسيلةُ لنقل سنة رسول الله ﷺ هي الروايةُ، وكان مِعيار صدق الحديث أو وضعه هو صدقُ ناقلِيه أو كذبهم.

ولهذا اهتم التابعون بدراسة الرجال والبحث عَمَّا إذا كانوا عدولًا فيُقبل حديثهم، أو مجرَّحين فلا يقبل منهم ما يروون؛ ومن أجل هذا تكلموا في رواة الأحاديث بما يبين تعديلهم أو تجريحهم.

وممن تكلم في ذلك -على ما يذكره ابن عدي: سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، والشعبي، وابن جبير، وغيرهم، وإن كان كلامهم قليلًا؛ لأن التابعين أكثرهم عدول، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد - يعني: إلا الواحد بعد الواحد من التابعين- كما أنهم لم يقبلوا الحديثَ إلا عن ثِقة عُرِفَ بالعدالة، وإلى جانب نقد الرجال كان هناك الاهتمامُ بالأسانيد التي - كما قلنا- نشأت منذ عهد الرسول ﷺ بتوجيهه إلى الصحابة. التزموا الإسنادَ الذي يبين لهم الرجال، فيلتقون بهم أو يسألون عنهم فيقفون على حالهم من حيث الصدق، والضبط، والعدالة.

ومن هذا ما يرويه الإمام مسلم بسنده عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر

قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن بعدي من أمتي...)) الحديث. قال ابن الصامت: "فلقيت رافع بن عمرو الغفاري أخا الحكم الغفاري، قلت: ما حديث سمعته من أبي ذر كذا، فذكرت له هذا الحديثَ، قال: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ".

ويُبين الإمام ابن سيرين السرَّ وراء الاهتمام بالإسناد، فيقول: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

أيضًا اهتم التابعون بالحفظ والسماع والتثبت في الأداء مع نقد الرجال والاهتمام بالإسناد، وقد اقتدوا بالصحابةِ } في الحَيْطة مع أنفسهم في رواية الأحاديث ومع الآخرين، فلم يجيزوا لأنفسهم أن يتلقوا الحديثَ من غير أن يكونوا متثبتين في أدائه، ومتأكدين أنهم لن يحرفوه عن وجهه، أما مع الآخرين فقد أحصوا أخطاءَ الرواة؛ ليعرفوا حقيقة ما يروُون بمقارنته بغيره.

ويَقُول الإمام الشعبي: والله لو أصبت تسعًا وتسعين مرةً وأخطأت مرةً، لعدوا عليَّ تلك الواحدة.

أيضًا اقتدى التابعون بالصحابة في نقد متون الحديث، وكانت لهم نظرات في متن الحديث وتوثيقه بعيدًا عن السند، وسواء أكانوا على صواب أو على غير صواب، فالذي يهمنا هنا هو رصدُ هذه الظاهرة - نقد متون الحديث- لأن المحدثين والمسلمين ظُلموا من أعدائهم في أنهم كانوا يهتمون بالأسانيد دون المتون.

كان إبراهيم النخعي -مثلًا- يترك بعض أحاديث أبي هريرة ويبرر ذلك بفعل بعض الصحابة وموقفهم من هذه الأحاديث، وكان يقول: كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة ويدعون -يعني: الصحابة- ولو كان ولد الزنا شر الثلاثة لما انتظر بأمه أن تضع، وهو بهذا ينكر حديث أبي هريرة: ((ولد الزنا شر الثلاثة))

يعني: شر من أبيه وأمه، وهم ثلاثة، وقد رده هنا -كما نرى- بالقياس، وروي هذا عن الشعبي.

وقد رد إبراهيم النخعي أيضًا حديث فاطمة بنت قيس، وحديث التغريب للزاني، وحديث الشاهد واليمين؛ لمعارضتها -في رأيه- للقرآن الكريم، كما رد أحاديث القنوت في الفجر، بأنه لو صح لاشتهر عن جَمْع من الصحابة، أي: أنه فيما تعم به البلوى.

وسمع الإمام الشعبي رجلًا يحدِّث عن النبي ﷺ أن الله تعالى خلق صورين له، في كل صور نفختان؛ نفخة الصعق ونفخة القيامة، فرده؛ لأنه يتعارض مع القرآن الكريم، وقال لراويه: يا شيخ، اتقِ الله، ولا تحدثن بالخطأ، إن الله تعالى لم يخلق إلا صورًا واحدًا، وإنما هي نفختان؛ نفخة الصعق ونفخة القيامة، وقد فهم هذا من قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

تدوين السنة في عهد التابعين:

ننتقل إلى مظهر من مظاهر المنهج في عهد التابعين، وهو تدوين السنة في عهد التابعين، أو كتابة السنة في عهد التابعين:

كان للتابعين دور في تدوين السنة أو في كتابة السنة لا يقل أهميةً في توثيق الحديث عن دَوْر الصحابة إن لم يزد، وممن كتب الحديث منهم أو أجاز كتابته لحفظه، سعيد بن المسيب، والشعبي، والحسن البصري، وبشير بن نُهيك، وهمام بن منبه، وكثير بن أفلح، وسعيد بن جبير، وعبيدة بن عمرو السلماني، وابن عقيل، ومحمد بن علي أبو جعفر، وأبو المليح عامر بن أسامة بن عمير، وقَتادة بن دعامة السدوسي، وغير هؤلاء كثيرون، ويطول بنا الأمر إن استقرأنا صحف

هؤلاء وكتبهم، وما فيها من علم ومن سنة، إلا أننا ننبه إلى أن هؤلاء كانوا همزةَ الوصل بين الصحابة في القرن الأول والمصنفين الأوائل في بداية القرن الثاني، وقد حفظ لنا التاريخ -مثلًا- صحيفة همام بن منبه التي كتبها عن أبي هريرة ونقلها المصنفون بعد ذلك في القرن الثاني وما بعده، وقد نقلها الإمام أحمد بن حنبل في مسنده في مَوْضع واحد وبسند واحد في أول الأحاديث.

وكُتُب أبي قلابة عبد الله بن يزيد الجرمي، انتقلت إلى أيوب السختياني، وأبو قلابة الذي توفي سنة مائة وأربع من الهجرة قد لقي من الصحابة سمرةَ بن جندب، وأنس بنَ مالك، وثابت بن الضحاك، وعمرو بن سلمة، الجرمي وغيرهم، وأرسل عن حذيفة وعائشة. وأيوب الذي توفي سنة مائتين وإحدى وثلاثين، الذي أخذ كتب أبي قلابة ورواها قد تتلمذ عليه من أهل القرن الثاني من المصنفين الأوائل في الحديث شعبة، ومَعمر، والحمادان، والسفيانان، وغيرهم.

وهكذا هيأ هؤلاء التابعون بتدوينهم علم الصحابة المادةَ المكتوبةَ لِمَن تصدوا لتصنيف المؤلفات المدونة الجامعة في الحديث في النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

والذي يَهُمّنا هنا هو أن نتعرض لضوابط التدوين كجزء من ضوابط المنهج عند التابعين، فقد وضع التابعون مع هذا التدوين ضوابطه وأسسَه التي تجعل الأحاديث تنتقل به انتقالًا صحيحًا، فلا يعتورها تحريف أو تبديل.

ومن هذه الضوابط: المعارضة والمقابلة حتى يُتلافى ما فيها من أخطاء أثناء النقل، وكذلك عَرْضها على الشيخ حتى يقيمها، وقيل لنافع مولى ابن عمر: "إنهم قد كتبوا حديثًا، قال: فليأتوني حتى أقيمه لهم". وكذلك حِفْظ هذه

الكتب، بعضهم يحفظها في ذاكرته، وبعضهم يحفظها في مكان أمين، وكان قتادة يحفظ صحيفةَ الصحابي الجليل "جابر بن عبد الله" { حفظًا جيدًا، ويقول: "لأنا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة". وكان الحسن بن علي يحفظ قول أبيه المكتوب في صومعة لا يخرجه منها إلا عند الحاجة إليه.

وهذا الحفظ هو ما عبَّر عنه الحسن البصري منهم بقوله: إن لنا كتبًا نتعاهدها، وكان خالد بن معدان الذي لقي سبعين صحابيًّا يتخذ لكتابه عرًى وأزرارًا، وكانت هذه الكتب تُضبط وتقابل بالسماع أو بالقراءة على الشيخ حتى لا تقرأ محرفةً.

قيل لابن سيرين: ما تقول في رجل يجد الكتاب يقرؤه أو يَنظر فيه؟ قال: لا، حتى يسمعه من ثقة، واستفتى أيوب محمد بن سيرين فيما آل إليه من كُتُب أبي قلابة وصيةً، هل يحدث بما فيها مع أن بعضها انتقل إليه وِجادة؟ فتوقف ابن سيرين وقال له: لا آمرك ولا أنهاك.

واعتنى الأئمة في القرن الثاني الهجري بهذه الناحية عنايةً شديدةً، فتناولوا هذه الكتب وبينوا ما انتقل منها سماعًا أو عَرْضًا -يعني: قراءة على الشيخ- وما لم ينقل كذلك فلا يعتمد عليه كثيرًا، وخاصةً إذا كان بطريق الوجادة.

هكذا رأينا أن التابعين مثل الصحابة { في الحفاظ على السنة صحيحةً نقيةً، أبعدُ عنها ما ليس منها بما وضعوه من أسس وطرائقَ لتوثيقها، والتي تمثلت:

أولًا: في نقد الرجال.

ثانيًا: في الاهتمام بالأسانيد.

ثالثًا: في الحفظ والسماع والتثبت في الأداء.

رابعًا: في نقد بعضهم لمتن الحديث وعرضه على النصوص أو القياس.

خامسًا: في كتابة السنة، وفي وضع ضوابط لهذه الكتابة.

- **ننتقل إلى السنة في القرن الثاني الهجري:**

جَدَّ في هذا القرن ما لم يكن قَبْل ذلك، ويمكن أن نجمل ما جَدَّ في القرن الثاني الهجري، ودفع إلى المزيد من توثيق السنة في النقاط التالية:

أولًا: تُوفي الصحابة الذين كانوا يحفظون السنة، ويوشك أن يُتوفى التابعون أيضًا الذين تلقوها منهم.

ثانيًا: كثُر الوضع في الحديث والخطأ فيه؛ لأنه نشأ أقوام مِن أتباع التابعين ليس عندهم من التورع عن الكذب والحيطة ما عند الصحابة والتابعين.

ثالثًا: استطالت الأسانيد، وتعذَّر مقابلة جميع الرواة الذين يوصلون الأحاديث إلى رسول الله ﷺ.

رابعًا: نشأت المذاهب الفقهية، وأدَّى الاختلاف بينها؛ إلى أن يبذل أئمة كل مذهب توثيقَ ما عندهم من الأحاديث، ومناقشة مخالفيهم.

وتمخض عن كل هذا حركة كبيرة في توثيق السنة، وخاض غِمارَها الحنفيةُ والشافعيةُ، وأصحابُ مالكٍ، وقام الإمام الشافعي في وجه مَن ينكرون حجية السنة، ويزعم أنها غير موثقة؛ حتى يتاح للفقهاء أن يعملوا بها وهم مطمئنون.

خامسًا: لم تدون السنة في أول الأمر تدوينًا شاملًا؛ خوفًا من اختلاطها بالقرآن، أو قُلْ: إنها إذا كانت كُتِبَ منها في عهد رسول الله ﷺ وكتب الكثيرُ منها في عهد الصحابة } وفي عهد التابعين، فإنها لم تدون تدوينًا شاملًا بمعنى: أن تُجمع

في مصنفات، والآن في القرن الثاني الهجري زال هذا الخوف؛ خوف الاختلاط بالقرآن، أو الاهتمام بكتابة السنة عن كتابة القرآن وحفظه، فقد كثر الحافظون والكاتبون للسنة.

وقبل أن نُبين التدوين الشامل للسنة، وما صاحب ذلك من ظهور المصنفات، نقف عند مناهج التحمل والأداء؛ إذ على أساسها كانت الروايات التي أودعت في بطون هذه المصنفات.

المناهج في القرن الثاني الهجري ـ التأليف في نهاية القرن الثاني وبداية الثالث

عناصر الدرس

العنصر الأول	: مناهج تلقي الحديث وأدائه	٥٩
العنصر الثاني	: التوثيق بالكتاب في نقل الأحاديث	٦٢
العنصر الثالث	: دور الكتب في ضبط الأحاديث وحفظها	٦٥
العنصر الرابع	: التدوين الشامل للسنة ونشأة المؤلفات	٦٩
العنصر الخامس	: التدوين على المسانيد	٧١
العنصر السادس	: التأليف في الرواة	٧٢
العنصر السابع	: التأليف في علل الحديث	٧٣
العنصر الثامن	: إجمال ما تم في هذه الفترة	٧٤

مناهج تلقي الحديث وأدائه

وضروب تلقي الحديث مختلفة، والألفاظ التي يؤدي بها الراوي مختلفة كذلك؛ فالراوي قد يسمع الحديث من شيخه وقد يقرؤه عليه، وقد يكتبُ الشيخُ إليه ما عنده من أحاديث، أو يناولُه إياها أو يُجيزها له، أو يوصي له بها، أو يُعلمه بها، وكلٌّ من هذه الضروب له ألفاظٌ ينبغي أن يلتزم بها الراوي عند الأداء، وإلا اعتُبر غيرَ صادق في روايته.

ويهمنا هنا أن نعرض آراء الأئمة في دور كلِّ وجه من هذه الأوجه، في توثيق الحديث أو عدم توثيقه:

أولًا: السماع

وهو أن يقرأ الشيخُ ما عنده من الأحاديث على تلاميذه، فيسمعوا منه، وله أكثرُ من صورة، فقد يكون الشيخ محدِّثًا من حفظه، وقد يكون قارئًا من كتابه، وقد يكون مُمليًا على تلاميذه.

والإملاء أعلى هذه الصور منزلةً وتوثيقًا للأحاديث؛ لأن الشيخَ والتلميذَ يكونان معًا أبعد عن الغفلة؛ فالشيخ منشغلٌ بالتحديث والإملاء من الكتاب، والطالب منشغلٌ بالكتابة عنه، فَهُما بذلك أقربُ إلى التحقيق، وتبيين ألفاظ الحديث التي يمليها الشيخ ويكتبها التلميذ.

قد جرت العادة في هذه الصورة أن تكون هناك مقابلة بين الأصل والكتاب بعد انتهاء السماع؛ لتصحيح خطأ أو تأكيدٍ للصواب.

وكثيرٌ من حديث رسول الله ﷺ نُقل بهذا الضرب من ضروب التلقي، وقد أسلفنا أنّ الصحابة } قد حرصوا على أن يَسمعوا حديثَ رَسُول الله ﷺ مِنه أو مِمن سَمع منه، وكذلك كان التابعون، وكان تابعو التابعين.

والألفاظُ التي يؤدى بها هذا السماع إذا أراد الراوي أن يؤدي الحديث الذي سمعه من شيخه؛ فله أن يؤديه بتلك الألفاظ التي تدل على السماع، مثل: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ وقال لنا وذكر لنا أو وذُكر لنا.

يقول القاضي عياض: لا خلافَ في جواز استعمال هذه الألفاظ.

ثانيًا: القراءة على الشيخ أو العرض:

وهو أن يقرأ أحدُ التلاميذ على الشيخ أحاديثَه التي له حقُّ روايتها، ولها صور:

فقد يكون المتلقي هو الذي يقرأ، وقد يكون غيرُه وهو يسمع، وقد يقرأ من كتاب أو من حفظ، وقد يمسك الشيخ أصله أثناء القراءة، أو يحفظ ما يقرأ عليه.

وقد ذكر الحاكم صورةً أخرى، وهي أن يقدم التلميذ إلى شيخه جزءًا من حديثه أو أكثر، ويناوله إياه، فيتأمل الشيخ هذا الحديث، فإذا عرف أنه من حديثه قال للتلميذ: قد وقفت على ما ناولتني إياه، وعرفت الأحاديث كلها، وهذه رواياتي عن شيوخي فحدِّث بها عني.

وهذا في حقيقة الأمر ضرب آخر من ضروب تلقي الحديث، وهو "المناولة" كما سنرى إن شاء الله تعالى.

ويقول القاضي عياض: إن إمساك الأصل أثبت صورها لتنتفي الغفلة بالنظر إلى الكتاب، ويذهب الوهم، ويذكر الكتاب، ومثل هذه أن يمسك الأصل حين القراءة ثقةٌ عارف، وكذلك إذا أمسك القارئ نسخةَ الشيخ فقرأ فيها، فهي هنا كإمساك الشيخ نسخته؛ إذ لا فرق بين الاعتماد على بصر الشيخ أو على سمعه، أما إذا كان الذي يمسك أصل الشيخ غير ثقة ولا مأمون أو غير بصير بما يقرؤه، فلا يحل السماع والرواية بهذه القراءة؛ ولهذا ضعّف بعضهم رواية من سمع (الموطأ) على مالك بقراءة حبيبٍ -كاتبه- لضعفه عندهم، وأنه كان يخطْرِف الأوراق؛ يعني: يسرع فيها حين القراءة ليتعجل، ومعنى يخطرف يعني: يسرع في تصفحها، وقد يصفّح ورقتين أو ثلاثًا مرة واحدة، فيكون هذا خرمًا في الروايات، والألفاظ التي يؤدى بها العرض؛ فقد اختلفوا في الألفاظ التي تُطلق تعبيرًا عن هذا المنهج، فرأى بعضهم أنه ما دامت القراءة مثل السماع فإنه يُطلق عليها من الألفاظ ما يُطلق على السماع؛ من: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا... إلى آخره.

ثالثًا: المناولة:

وإذا كان الضربان السابقان يشتركان في قراءة ما يتلقاه الطالب من الشيخ، سواء أكان القارئ هو الشيخ أو التلميذ أو غيرهما في المجلس، فإن الوجوه الأخرى للتلقي ليست فيها هذه القراءة، وهذه صفة تشترك فيها جميعًا، ولكنها تختلف من حيث الإذن بالرواية وعدم الإذن بالرواية، وليس هنا مجال أن نستقرئ كل هذه المناهج -مناهج التلقي- لأن أغلب حديث رسول الله ﷺ وخاصة الصحيح قد نُقل؛ إما بالسماع أو بالقراءة من الشيخ، وسنقدم كل مناهج التلقي مكتوبة لمن يريد أن يستزيد من الدرس، ومن التفصيل.

التوثيـــق بالكتـــاب في نقـــل الأحاديـــث

والذي يهمنا هنا أن نؤكد عليه هو التوثيق بالكتاب في نقل الأحاديث في مناهج التلقي ؛ وخاصة السماع والقراءة على الشيخ ، فمن صور السماع : إملاء الشيخ على التلاميذ من كتابه ، وهذا أعلى صور السماع.

يقول هارون بن معروف -الذي توفي سنة مائتين وإحدى وثلاثين من الهجرة- : "قدم علينا بعض الشيوخ من الشام ، فكنت أول من بكّر عليه ، فسألته أن يملي علي شيئًا فأخذ الكتاب يملي" وإذا كان الشيخ يُملي فالتلميذ يُدوّن ما يمليه من الأحاديث ، وقد كانوا يذكرون الإملاء ؛ ليتميزَ الراوي عن أقرانه بالصحة والجودة في سماعه.

سأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه عن شُعيب بن أبي حمزة : كيف سماعه من الزهري؟ أليس هو عرض؟ قال : لا ، حديثه يشبه حديث الإملاء ، هو أصح حديثًا عن الزهري من يُونس ، نظرت في كتب شعيب أخرجها إليَّ ابنُه ، فإذا بها من الحسن والصحة والشكل ونحو هذا ، وكان بعض التلاميذ يأبَى إلا أن يُملي عليه الشيخ ؛ ليحوزَ هذه الدرجة العليا من الإتقان.

لَمَّا قدم ابن جُريج البصرة قام معاذ ، فشغب وقال : لا نكتب إلا إملاءً ، وسأل عبدُ الله بن أحمد بن حنبل أباه : نكتب إملاء؟ قال له أبوه : اكتبوا إملاء.

ويقول عفان وهو من أئمة الحديث ، وتُوفي سنة مائتين وتسع عشرة : ما رضينا من أحد إلا بالإملاء إلا شَريكًا ، وكان عفان هذا يحض أصحاب الحديث على الضبط والتقييد إذا أخذوا عنه ، وكان يقول لحماد بن سلمة : لا نكتب إلا إملاءً ، ويقول : ما رضينا من أحد إلا بالإملاء.

وإذا كانت الكتابة من أهم وسائل التوثيق، وإذا كان السماع مع الإملاء هما الجديران بنقل الحديث نقلًا موثَّقًا عند نُقاد الحديث، فإن مما يزيدنا اطمئنانًا أن كثرة من الأحاديث نُقلت على هذا الوجه؛ لأنهم كانوا لا يعتبرون المحدِّث جديرًا بهذا اللقب إلا إذا كتب أحاديث كثيرة.

يقول أبو بكر بن أبي شيبة: من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء لم يعد صاحب حديث.

وبالنسبة إلى حالات السماع عمومًا فقد استقرت عادة المحدِّثين على أن يكتب التلميذ حديثَ الشيخ من أصوله، أو من كتب تلاميذه أو أقرانه الذين سمعوا منه أو قرءوا عليه، ثم يأتي فيسمعه منه، يقول بعضهم: كنت آتي عبد الله بن عثمان يعني صاحب شعبة، فأكتب حديث شعبة، ثم آتي شعبة فأسأله فيحدثني.

وقد تلازم السماع والكتابة تلازمًا قويًّا، ونؤكد على هذا؛ لأن هذا من صميم مناهج المحدثين التي نشأت مبكرةً وصار عليها المحدثون فيما بعد ذلك، ولم يُلتفت إليها حتى تكون ردًّا قويًّا على مَن قالوا: إن هناك تحريفاتٍ في حديث رسول الله ﷺ، نقول: قد تلازم السماع والكتابة تلازمًا قويًّا حتى يُعبَّر بأحدهما عن الآخر، فكثيرًا ما كانوا يطلقون أحدهما على الآخر.

سئل الأوزاعي عن الغلام يكتب الحديث قبل أن يبلغ الحد الذي تجري عليه فيه الأحكام؟ يعني: حتى يبلُغ سن الحلم أو سن التكليف، ويفهم الأوزاعي أن المقصود بكتابة الحديث هنا "السماع"؛ ولهذا يُجيب: إذا ضبط الإملاء جاز سماعه وإن كان دون العشر.

وقد فهم ابن خلاد الرامهرمزي صاحب كتاب (المحدث الفاصل) وهو الكتاب الذي يعتبر من أوائل ما أُلف في مصطلح الحديث، يقول: إن ابن عيينة أخبر أنه

كتب عن الزهري وهو ابن خمس عشرة سنة، والحقيقة أن العبارة التي أشار إليها تقول: إن سفيان قال: سمعت منه -أي: الزهري- وأنا ابن خمس عشرة سنة، ولم يذكر الكتابة. فهما متلازمان ويعبر بأحدهما عن الآخر.

وقد عبّر الإمام أحمد عن الكتابة بالسماع، فقال في عبد الرحمن بن عبد الله العمري: ليس بشيء، وقد سمعت أنا منه ثم مزقته يعني: سمعت وكتبت، أو كتبت ثم مزقت؛ لأن مجرد السماع لا يمزق، ومعلوم أنه يريد أن يقول: كتبت عنه وسمعت، ولكنه اكتفى بأن يقول: سمعت منه؛ لتلازم الاثنين الكتابة والسماع بالأذن.

وقد كان بعض الأئمة يحرص على أن يقرأ الشيخ من كُتبه حتى تكون أحاديثه موثّقة؛ مرّ عبد الله بن المبارك سنة ثمان وستين على محمد بن جابر وهو يحدّث بمكة، فقال له: حدِّث يا شيخ من كتبك.

ويحرص بعض الشيوخ على أن يعين بعض تلاميذه على الكتابة عند الإملاء، يقول الحسن بن عرفة: كنت آتي وكيعًا وكان يملي من حفظه وكنت بطيء الكتابة، فيأخذ يدي في يده ويقول: هات، فكتب لي.

فالسماع في حقيقة الأمر إنما هو وسيلة للحصول على كتاب صحيح يدون فيه الحديث تدوينًا موثقًا، ويبقى هذا الكتاب يسند الذاكرة في أداء الحديث: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨١] فيتعاونان معًا على حفظ حديث رسول الله ﷺ.

فإذا ما تركنا السماع إلى العرض وجدنا الأمر واضحًا؛ لأن التلميذ يقرأ من كتاب قد أعده قبل أن يجلس مع الشيخ ليقرأ عليه، وما عملية القراءة إلا لتصحيح الأخطاء التي قد تكون واقعة أثناء النقل، وللاطمئنان إلى أن الأحاديث

التي نُقلت إنما هي أحاديث الشيخ، لم يُروَ فيها بزيادة ولا نقص، فالعرض إذن أو القراءة على الشيخ إنما هو وسيلة لتصحيح الكتاب ونطقه سليمًا كما هو الحال في معظم السماع.

أما المناولة والمكاتبة وغيرُها، فإنها تعتمد على الكتاب اعتمادًا كبيرًا وكليًّا في بعضها، كالمناولة والمكاتبة والوصية، وقد وضعت الشروط التي تجعل الكتاب فيها صحيحًا موثّقًا، وصحة الكتاب كانت وصحة الكاتب كانت تغفر للراوي سوء تلقيه للحديث؛ لأنّه كفيل بتوثيقه؛ قال الإمام أحمد وقد وثق راويًا فقيل له: إنه قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحًا، وكان للكتاب دور آخر هو ضبط المرويات وحفظها، وهذا ما سنبينه فيما يلي، ونُعنى به؛ لأنه كان حاكمًا على المنهج متحكّمًا فيه؛ ليؤدي حديث رسول الله ﷺ أداء موثقًا.

دور الكتب في ضبط الأحاديث وحفظها

إذن، نقف عند دور الكتاب في ضبط الأحاديث وحفظها؛ ابتداء من عهد التابعين الذي نحن بصدد تبيين مناهجه.

والحقيقة أن الكتاب لعب دورًا مهمًّا في توثيق الأحاديث وإعانة العلماء على حفظ المرويات، من غفلة ذاكرتهم وعلى حفظ مروياتهم أيضًا من أن تتهم عندما يخالفهم فيها غيرُهم؛ ولهذا كان الكتاب هو المرجع والفيصل في كثيرٍ من حالات اختلاف الرواة.

يقول أحمد بن سنان الواسطي: سألت عبد الرحمن بن مهدي، وهو يحدثنا بأحاديث مالك عن أبي الأسود عن عروة، فمن حسنها قلت له: من أبو الأسود

هذا يا أبا سعيد؟ قال: هذا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، ربيب عمرو أخو هشام بن عروة من الرضاعة، وهو الذي يقول: حدثني أخي محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن أبي، قال: لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلًا حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم، فقالوا فيهم بالرأي فضلوا وأضلوا، فقلت: قد كتبته وهو هكذا، قال أحمد بن سنان: وكنت كتبته عن أبي أسامة بالكوفة قبل أن أنحدر إلى البصرة، فلم قدمت واسطًا لم يكن لي همة إلا أن أنظر في كتابي، فنظرت فإذا الحديث قد أُملي علينا عن هشام عن أبيه تامًّا، فلما أتمه قال هشام: أخبرني من سمع أبي يقول: لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلًا، حتى ذكر الحديث بتمامه.

فمن هذه القصة نرى أنَّ الفيصل عند عبد الرحمن بن مهدي وابن السنان إنما هو الكتاب؛ كلٌّ منهما يحتكم إليه.

وهناك قصص أخرى تدل على ذلك، سنقدمها لكم مكتوبة إن شاء الله تعالى.

واكتفى بعضهم بأن يتأكد من أن الكتاب هو كتابه وأن ما فيه من خطه، يقول عبد الرحمن بن مهدي: إن الرقعة تقع في يدي من حديثي، ولولا أنها بخطي لم أحدِّث منها شيئًا، ومن شروط صحة الرواية من الكتاب أن يكون سماع الراوي ثابتًا، وكتابه متقنًا.

وحكى المحاملي هذا عن أكثر الشافعية ومحمد بن الحسن وأبي يوسف، ويبين القاضي عياض أن الخلاف في هذا مبنيٌّ على الخلاف في شهادة الإنسان على خطه بالشهادة إذا لم يذكرها، ويجب على صاحب الكتاب أيضًا أن يحتفظ بكتابه وأن يصونه عنده، كما يصون الحديث في ذاكرته، حتى لا يدخله ريب ولا شك في أنه ليس كما سمعه؛ ولهذا منع حماد بن زيد كتابه عن ابن المبارك، ولم يرضَ إلا بأن ينسخه في حضرته، فإن خرج الكتاب من يد المحدِّث وعاد إليه فقد

توقف بعض العلماء في جواز الحديث منه، ورأى بعضهم أنه لا مانع من التحديث إذا لم يرَ فيه أثر تغيير حادث من زيادة أو نقصان أو تبديل، وسكنت نفسُه إلى سلامته، وعلى هذا يحمل قول يحيى بن سعيد وقد سأله أحد الرواة: ضاع مني كتاب يونس والجريري، فوجدتهما بعد أربعين سنة، أحدث بهما؟ أجاب يحيى بن سعيد: وما بأس بذلك.

ولم يعتمد بعضهم كتاب البصير الأمي والضرير اللذين لم يحفظَا من المحدث ما سمعاه منه، لكنه كُتب لهما، وممن رأى ذلك الإمام أحمد، وأبو معاوية الضرير، ويحيى بن معين؛ والعلة في هذا -كما يقول الخطيب البغدادي: أنه لا يسلم من الزيادة لهما في الكتاب أو التحريف فيه، وأجاز ذلك بعضهم إذا وثِق الضرير بالملقن له، وممن أجاز ذلك علي بن المديني.

وإذا وجد الرجل سماعَه في كتاب غيره جازَ له أن يأخذه عندما يتأكد أنه لم يزد في هذه الأحاديث ولم يُنقِص، وممن قال بذلك الإمام أحمد بن حنبل، والأهم من هذا كله أن يكون متحققًا بما يُحدث به حتى لا يكون محدثًا بالظنّ، والظن أكذب الحديث.

ومن أجل هذا الدور الكبير في حفظ المرويات رأينا أئمة الحديث يهتمون ببحث كتب الرواة وتوثيقها والحكم بصحتها، أو عدم صحتها، وكانوا يكتفون بذلك عن النص على توثيق الراوي نفسه، ومن أمثلة ذلك ما يقوله علي بن المديني: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن يُونس الأيلي؟ قال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح، قال عبد الرحمن: وأنا أقول كتابه صحيح، وهذا ما كان يدفع بعضَهم إلى إصلاح كتابه بعد أن يسمع من الشيخ، وإلى الاستعانة بغيره كي يُصلح له كتابه حتى إذا حدّث لم يُتهم بأن كتابه غيرُ صحيح، أو فيه أخطاء، ويؤدي هذا الحكم بطبيعة الحال إلى تضعيفه.

ومن أجل خطورة الكتاب على النحو الذي رأينا وجدنا أن بعض الأئمة لا يُحب أن تسجل إلا الأحاديث المتقنة ؛ لأنها ستنقل إلى الأجيال عبر الكتاب ، إذن فلا يسجل فيه إلا الأحاديث التي ضبطها الشيخ.

يقول يحيى بن معين : كان سفيان الثوري إذا حدثني بالحديث فلم يتقنه قال : لا تكتبه ، وإذا كان الكتاب هو كل زاد المحدث أو معظمه فقد زاد حرصهم عليه حتى لا يضيع ، أو تمتد إليه أيدي السوء ، فيُذهب ما يضبط به المحدث روايته ، خاف سفيان الثوري شيئًا فطرح كتبه ، فلما أمِن أرسل إلى بعض تلاميذه فأخرجوا هذه الكتب من بئر عميقة كان قد وضعها فيه.

وحرص بعضهم على توثيق مروياته بأن تنقل في حياتهم نقلا صحيحًا ، أما إذا ماتوا فقد تنقل هذه الكتب إلى من يُحرّف فيها أو إلى من ينسبها لنفسه أو يأخذها ممن لم يأذن له في حياته ؛ ولهذا فقد رأينا سفيان الثوري وغيره يوصون بحرق كتبهم ومحوها بعد وفاتهم ، وكما أعان كتاب المحدثين على ضبط مروياتهم على النحو الذي رأينا فقد أعان الكتاب النقّاد أيضًا على معرفة صدق الراوي أو كذبه ، وهل ما خالف فيه الثقات إنما هو شيء من السهو والغلط الذي يعتري معظم الرواة ، أو هو الكذب الذي يخفيه بادعائه الظن الطارئ والخطأ غير المتعمد؟.

فعن حسين بن حِبان قال : قلت ليحيى بن معين : ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة فردها عليه أصحاب الحديث -إن هو رجع عنها ، وقال : ظننتها ، فأما إذا أنكرتموها ورددتموها عليّ فقد رجعتُ عنها؟ قال : لا يكون صدوقًا أبدًا ، إنما ذلك لرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه ، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحدٍ فلا ، فقلت ليحيى : ما يبرئه؟ قال : يُخرج

كتابًا فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شُبّه له فيها، وأخطأ كما يخطئ الناس، فيرجع عنها، قلت: فإن كان قد ذهب الأصل وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك منه، قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة، وليس أجدها؟ قال: هو كذاب أبدًا حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين لا يحل فيه غير هذا.

ولعلنا بعد هذا -وهو عن طريق الإجمال بما اتسع له المجال- قد أدركنا أن أحاديث رسول الله ﷺ كما يبدو على السطح قد نُقلت سماعًا فقط، إنما كان هذا السماع سواءٌ كان سماعًا أو قراءة على الشيخ، إنما كان مؤسَسًا على كُتُب خلفه تُسند هذه السماعات وتدعمها، وتكون الفيصل بين ما هو صحيح وبين ما هو غير صحيح.

التدوين الشامل للسنة، ونشأة المؤلفات

ثم ننتقل بعد ذلك إلى التدوين الشامل للسنة، الذي حدث ابتداءً من عهد عمر بن عبد العزيز، فقد أمر هذا الخليفة العادل بتدوين السنة تدوينًا شاملًا بعد أن كانت مكتوبة عند بعض الصحابة والتابعين في مجموعات وصُحف لا ترقى إلى مستوى المصنفات والمؤلفات، وهذا هو المراد بالتدوين، أي: وَضْع الحديث في دواوين، لا ابتداء كتابته كما فهم بعض المستشرقين، وبنوا على ذلك أخطاءهم، وقد كتب عمر > إلى الآفاق: "أن انظروا حديث رسول الله ﷺ، فاجمعوه"، وفي كتابه إلى أهل المدينة ما يبين سبب إقدامه على هذه الخطوة، وهو خوفه من دروس العلم وذهاب العلماء؛ يروي البُخاري فيقول: "وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم عامل المدينة: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ

فاكتبه، فإني خِفت دروس العلم، وذهاب العلماء -ودروس العلم يعني: ذهابه أيضًا، كالطلل الدارس الذي لم يبقَ منه إلا أشياء ضئيلة- وقال: ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ". هذا ما رواه البخاري تعليقًا في كتاب العلم، في باب كيف يقبض العلم؟.

وامتثل العلماء لهذا الأمر، وجدُّوا في جمع الحديث، فهذا ابن شهاب الزهري، الذي تُوفي سنة مائة وأربعٍ وعشرين من الهجرة، وهو ممن أمرهم الخليفة بذلك، يجمع السنن وما جاء عن العلماء ويدوِّن كل ذلك، وجمع ما كتبه هو وغيره من العلماء، واستخرج منه نسخًا لتوزع في جميع البلدان، ووُجد في كل مدينة من يهتم بجمع الحديث والتصنيف فيه؛ ففي مكة صنف في السنة ابن جريج الذي تُوفي سنة مائة وخمسين من الهجرة، وسفيان بن عُيينة الذي توفي سنة مائة وثمان وتسعين من الهجرة، وفي المدينة المنورة مالك بن أنس الذي توفي سنة مائة وتسع وسبعين من الهجرة، ومحمد بن إسحاق الذي تُوفي سنة مائة وإحدى وخمسين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب الذي تُوفي سنة مائة وسبع وخمسين من الهجرة، وفي البصرة الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عَروبة وحماد بن سلمة، وفي اليمن معمر بن راشد، وفي الكوفة سفيان الثوري، وفي خُراسان عبد الله بن المبارك، وفي واسط هُشيم بن بُشير، وفي الري جرير بن عبد الحميد، وفي مصر عبد الله بن وهب، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم ممن نسجوا على منوالهم.

ومنهج التصنيف عند هؤلاء -وهذا هو الذي يهمنا- أنه كان معظم مصنفات هؤلاء ومجاميعهم تضم الحديث الشريف وفتاوَى الصحابة والتابعين، وأظهر مثل لذلك (موطأ الإمام مالك) الذي نرى فيه الحديث، وفتاوى الصحابة والتابعين، وعمل أهل المدينة، وإذا نظرنا إلى (موطأ مالك) كنموذج من النماذج في هذا

العصر، فإننا نرى أن المنهج محكم إلى حد كبير، فقد رُتبت الأحاديث والآثار ترتيبًا فِقهيًّا موضوعيًّا، وهذا المنهج هو الذي سار عليه كثيرٌ من المحدثين إلى يومنا هذا.

التدوين على المسانيد

ننتقل بعد أن انتهينا من عصر التابعين وتابعيهم إلى التأليف في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث.

وإذا كانت المصنفات والمجاميع قد ظهرت في المرحلة السابقة فقد خَطَا التأليف خُطوة أخرى على يد أئمة عاشوا في القرن الثاني، وقليل من القرن الثالث، فقد رأى بعض هؤلاء الأئمة أن يجمعوا الأحاديث التي رواها كل صحابي في موضع واحدٍ، وأن يقتصر في ذلك على الأحاديث، فألفت المسانيد، والمسانيد: هي التي تجمع أحاديث كل صحابي في موضع واحد.

وممن ألف في ذلك أبو داود الطيالسي، وكتابه متداول ومطبوع أكثر من طبعة، وأسد بن موسى، الذي تُوفي سنة مائتين وثنتي عشرة، وأبو بكر الحميدي الذي تُوفي سنة مائتين وتسع عشرة، وعُبيد الله بن موسى وكتاب أبو بكر الحميدي مطبوع أكثر من طبعة، وعبيد الله بن موسى الذي تُوفي سنة مائتين وإحدى وثلاثين، ومسدد البصري الذي تُوفي سنة مائتين وثمانٍ وعشرين، ونُعيم بن حماد صاحب (الفتن) - الكتاب المطبوع- الذي توفي سنة مائة وثمان وعشرين، وأحمد بن حنبل الذي توفي سنة مائتين وإحدى وأربعين، وإسحاق بن راهويه الذي توفي سنة مائتين وثمان وثلاثين، ومسندًا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، طُبع مسند أحمد أكثر من طبعة، وطبع جزء من إسحاق

من مسند إسحاق بن راهويه، وممن ألفوا في هذا الدور أيضًا عثمان بن أبي شيبة الذي توفي سنة مائتين وتسع وثلاثين.

وهؤلاء وإن كانوا قد تقدموا خطوة عن سابقيهم، فأفردوا حديث رسول الله ﷺ بالتأليف، ولم يخلطوه بأقوال الصحابة والتابعين غالبًا- لم يميزوا الصحيح من الضعيف، ودوَّنوا هذا وذاك؛ مما يصعب على القارئ تمييز الصحيح من غيره إلا إذا كان من أئمة هذا الشأن ومن ذوي الخبرة في ميدانه.

وقد كان لهم المبرر في ذلك؛ لأنهم كانوا في عصر يمكن فيه التمييز بين الصحيح وغيره، ولأسباب أخرى؛ منها: أنهم يريدون أن يجمعوا بين الضعيف الذي قد يَتقوّى في بعض الأحيان، أو تأتي له طرق فتقويه فيرتفع إلى درجة الصحيح أو إلى درجة الحسن.

هذا -يعني: التأليف على المسانيد- مع استمرار التأليف على طريقة المصنفات السالفة الذكر، كما نجد ذلك في مصنف عبد الرزاق الصنعاني الذي توفي سنة مائتين وإحدى عشرة، وهو كتاب مطبوع ومتداول بين الباحثين.

التأليف في الرواة

وتبع التدوين الشامل للأحاديث أو تعاصر معه: التأليف في الرواة ناقلي الأحاديث؛ من حيث بيان من روى عنهم ومن رووا هم عنه، وتاريخ وفاة كلٍّ منهم وولادته، وبيان موطن كلٍّ منهم ومعرفة أسمائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبيان العدول منهم والمُجرّحين.

وممن ألف في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث الإمام يحيى بن معين، الذي توفي سنة مائتين وسبع وثلاثين من الهجرة، وقد ألف تاريخ الرواة، وممن ألف أيضًا

في هذا العهد خليفة بن خياط الشيباني الذي ألف (التاريخ) في عشرة أجزاء، وألف أيضًا (طبقات الرواة)، وألف الإمام أحمد بن حنبل (التاريخ) و(الكُنَى) و(الجرح والتعديل)، وألف الإمام ابن سعد كاتب الواقدي كتاب (الطبقات) وترجم فيه للصحابة على طبقاتهم فالتابعين فمن بعدهم إلى وقته، وألف علي بن المديني كتابي (الأسامي) و(الكنى) ومعرفة مَن نزل من الصحابة سائر البلدان.

التـــأليف في علـــل الحـــديث

والتأليف في علل الحديث ومناهجهم فيه نشأ أيضًا في هذه الفترة، فقد وجدنا مؤلفات في هذا الفن -في علل الحديث- أي: في كشف الصحيح منها من غيره؛ ببيان ما في بعضها من خلل في المتن أو في الإسناد، وكان بدء ذلك أيضًا في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجريين.

وممن ألف في ذلك الإمام الحافظ يحيى بن سعيد القطان الذي توفي سنة مائة وثمان وتسعين، ألف كتاب (العلل) ويحيى بن معين الذي ألف (التاريخ والعلل) ذكر فيه بعض الرواة وبعض أخبارهم، وبين عللها، ولعله الكتاب الذي نُشر بتاريخ ابن معين، وحققه الدكتور أحمد نور سيف -كما سبق أن ذكرناه- والإمام علي بن المديني له مؤلفات في ذلك، كما ألف الإمام أحمد بن حنبل كتاب (علل الحديث ومعرفة الرجال).

ولم يرتب المؤلفون في العلل في هذا الدور كتبهم على طريقة المسانيد أو الأبواب أو حروف المعجم، وإنما جاءت بغير ترتيب، والذي يتصفح (العلل ومعرفة الرجال) لابن معين يدرك ذلك، فإنهما بغير ترتيب، ووضعت في ثنايا هذه

المؤلفات الضوابط والأسس التي تصون مسار السنة، وتجعل انتقالها صحيحًا على أيدي الرواة.

إجمال ما تم في هذه الفترة

ويمكن أنّ نُجمل الجهود التي بذلت في القرن الثاني وأوائل القرن الثالث فيما يلي:

دونت السنة تدوينًا شاملًا، وكان جمع السنة -أولًا- مختلطًا بأقوال الصحابة والتابعين، ثم أفرد الحديث النبوي بالتأليف على طريقة المسانيد، وكان هذا التأليف يختلط فيه الصحيح بالضعيف، صاحَبَ هذا الجمع للسنة التأليف في الرواة ناقليها، والتأليف في علل الحديث.

الكلام على أنواع المصنفات في عصر التابعين وأتباعهم

عناصر الدرس

العنصر الأول : الصحائف، ويمثلها صحيفة همام بن منبه ٧٧
العنصر الثاني : كتاب الزهد لابن المبارك (المؤلفات في موضوع واحد) ٧٩
العنصر الثالث : الجوامع، ويمثلها جامع معمر بن راشد الصنعاني ٨٠
العنصر الرابع : المغازي والسير، ويمثلها السيرة النبوية لمحمد بن إسحاق ٨١

الصحائف، ويمثلها صحيفة همام بن منبه

يجدر بنا في هذا الدرس أن نتكلم عن بعض الأنواع من التأليف التي نشأت في هذه الفترة، والتي هي موجودة بين أيدينا، وتُعطي صورةً لبدايات تدوين السنة التدوين الشامل، فهناك الصحف والجوامع، وهناك المؤلفات في السير والمغازي، وهناك التصنيف في أحد الأبواب.

ونقف عند نموذج لكل نوع:

أما بالنِّسبة للصحف، فقد رأينا في هذا العصر صحفًا مستقلة، وإن كنا نراها الآن مبثوثة بين كتب الحديث، ومما روي مستقلًّا منها حتى عصرنا هذا ونشرت نشرًا مستقلًّا، صحيفة همام بن منبه الصنعاني، وهذه الصحيفة كتبها همام بن منبه عن الصحابي الجليل أبي هريرة > وهي تعطي صورة للصحائف التي نشأت منذ عهد رسول الله ﷺ كما أنها تعطي صورةً لكتابة السنة في عهد الصحابة وفي عهد التابعين، بالإضافة إلى ما قلنا قبلُ من أنه وُجدت صحف للصحابة أنفسهم؛ كصحيفة سمُرة بن جندب التي كتبها لبنيه، وهي عبارة عن أكثر من مائة حديث في موضوعات مختلفة، ورواها البزّار في موضع واحد من مسنده الذي يسمى (البحر الزخار) وصحيفة جابر التي روى مسلم جزءًا منها، وهو حجة رسول الله ﷺ وصحيفة علي بن أبي طالب التي كتبت في عهد رسول الله ﷺ.

نقول: إنّ صَحيفة همام تعطي نموذجًا لهذه الصحف:

أولًا: معنى الصحيفة هنا ليس معنى صحيفة الكتاب كما نتواضع عليه الآن، وإنما معنى الصحيفة: الأوراق المكتوبة؛ ففي صحيفة "همام بن منبه" مائة وتسع وثلاثون حديثًا، هذا كم كبير من الأحاديث يستغرق أكثر من صحيفة، فالصحيفة هنا بمعنى الكُتيِّب، وصحيفة همام بما فيها من هذه الأحاديث الكثيرة -إلى حدٍّ ما- في موضوعات مختلفة، وبدون ترتيب؛ فمرة نجد حديثًا في الصلاة ومرة نجد حديثًا في الزكاة، ومرة نجد حديثًا في الإيمان، وكذا وكذا... إلى آخره، وربما هناك أحاديث في موضع واحد تفرقت على مدى الصحيفة، فهذا أيضًا يمكننا أن نقول فيه: إنه لم تكن الصحف في ذلك العهد لها ترتيب خاص، وهذا شيء طبيعي؛ لأن التنظيم والترتيب والتبويب إنما نشأ بعد ذلك، وإذا كان (الموطأ) قد قدمه الإمام مالك على صورة من التبويب والترتيب والتنظيم الفقهي في أغلبه، فإن الإمام مالكًا إنما أتى بعد ذلك، وإن كان أيضًا يعتبر تأليفًا في فترة الإمام مالك -القرن الثاني بهذه الصورة المنظمة- يعتبر مبكرًا، وربما لا يوجد في أي أمة من الأمم هذا التنظيم في بداية التأليف عند هذه الأمة أو تلك.

على كل حال، صحيفة همام بن منبه تحتوي على أحاديث كثيرة -كما قلنا- وهي غير مرتبة، فهي في موضوعات شتى، وهي فوق ذلك تدحض المزاعم كما أشرنا قبل التي يزعمها المستشرقون، بل وبعض المصنفين من أن السنة لم تدوّن إلا في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني، وإذا كنا نريد الدقة ينبغي أن نفرق بين الكتابة وبين التدوين:

الكتابة: هي كتابة السنة على نحو ما، وهذا نشأ في عهد الرسول ﷺ.

والتدوين: هو وضع الأحاديث في دواوين؛ يعني في كتب وفي مصنفات، وهذا هو الذي نشأ في عهد عمر بن عبد العزيز الذي نُسمّيه "التدوين الرسمي" للسنة،

وإذا كنا نطلق هذا على ذاك -الكتابة على التدوين أو التدوين على الكتابة- فإنما هناك تجاوز كبير في ذلك، لكن في كتابات ابن حجر مثلًا ما يبين أن فترة عهد عمر بن عبد العزيز إنما كانت فترة الجمع، يعني: هناك أشياء متفرقة ومكتوبة كصحيفة همام التي هي ماثلة الآن أمام أعيننا، ويستفيد منها الدارسون، وطبعت في أكثر من طبعة، فهي تعطينا مثالًا واضحًا على أن السنة كتبت في عهد مبكر جدًّا، أولًا.

ثانيًا: أننا إذا اعتبرنا هذه الأحاديث أصولًا أو جذورًا، تفرعت منها ما يسمى بالمتابعات، يعني: روى غير همام هذه الأحاديث عن أبي هريرة، وهناك أيضًا شواهد هي عبارة عن هذه الأحاديث ولكن رواها صحابي آخر، فإن الأحاديث المائة والتسع والثلاثين يمكن أن تتضاعف إلى مئات، بل إلى آلاف، وكلها يمكننا أن نقول: إن جذوره وأصوله كُتبت في عهد أبي هريرة - رضي الله عنه.

كتاب الزهد لابن المبارك "المؤلفات في موضوع واحد"

ننتقل إلى نوع آخر وهو نوع المؤلفات التي نشأت في هذه الفترة، وخاصةً بموضوع واحد، ومنها: (الزهد) لابن المبارك، وكتاب (الزهد) لابن المبارك كتاب كبير، وهو أيضًا يدل على طبيعة التأليف في هذه الفترة المبكرة، هو أيضًا ليس مرتبًا ترتيبًا موضوعيًّا، وإنما هو يحتوي على أحاديثَ من هنا ومن هناك، وإن كان كل مجموعة من الأحاديث تكوِّن بابًا من أبواب الموضوع الواحد لهذا الكتاب وهو (الزهد)، فالزهد موضوع عام ولا شك أنه تتفرع منه موضوعات شتى كما نرى في هذا الكتاب. ففيه باب: هوان الدنيا على الله ﷻ باب: في طلب الحلال... إلى آخر هذه الأبواب التي يضمها موضوع واحد وهو الزهد. وكما قلنا: إن كل نوع

من هذه الأنواع إنما استمر منه الكثير بعد ذلك، فسنرى (الزهد) بعد ذلك لهناد، و(الزهد) لأحمد بن حنبل، و(الزهد) للبيهقي، وهكذا، فهذه الأنواع لم تنقطع، وطبع هذا الكتاب محققًا منذ أكثر من عشرين عامًا، وسنعطي بياناته في الملخصات إن شاء الله تعالى.

الجوامع، ويمثلها جامع معمر بن راشد الصنعاني

يطالعنا أيضًا في هذه الفترة التي تُعتبر في بدايات المصنفات كتاب (الجامع) لمعمر بن راشد الصنعاني، الذي وُلد في نهاية القرن الأول سنة خمس وتسعين، وتوفي سنة مائة وثلاث وخمسين، وهذا الكتاب -كتاب (الجامع)- يعتبر من أوائل المصنفات؛ لأننا قلنا: إن من أوائل الذين نهضوا للتصنيف في السنة هو معمر بن راشد الصنعاني، وكتابه هذا طُبع كجزء من (مصنف عبد الرزاق) وهو كتاب كبير استغرق نصف الجزء العاشر والحادي عشر كله، وهو مرتب على أبواب، ولكن هذه الأبواب ليست مرتبة ترتيبًا موضوعيًّا، لكن على كل حال كل باب ينتظم موضوعًا معينًا مثل الذي رأيناه عند عبد الله بن المبارك الذي هو أيضًا من أوائل المصنفين في الحديث بعدما بُدئ في التدوين الشامل للسنة. ففي هذا الكتاب -مثلًا- في أوله باب: وجوب الاستئذان أبواب تتعلق بالاستئذان، ثم أبواب تتعلق بالسلام، ثم باب في الخاتم، وباب فيما يُكره من الخواتيم، ثم باب في القول إذا ركبت الدابة، ثم باب ركوب الثلاثة على الدابة، ثم باب التماثيل وما جاء فيه، ثم باب كم الشهر، ثم باب الطيرة، ثم باب المجذوم والعدوى، ثم باب الكي، ثم باب الغيرة، ثم باب الشؤم وهكذا.

ليس هناك صلة قوية بين كثير من أبواب هذا الكتاب، إنما هي كما اتفق، وهذا

شيء طبيعي ؛ لأننا لن ننتظر من بدايات التأليف إلا مثل هذا ؛ كأي شيء يبدأ صغيرًا ثم يكبر وينمو حتى يستوي على سُوقه.

وهذا الكتاب رواه عنه تلميذه عبد الرزاق الصنعاني ، ولهذا طُبع الكتاب على أنه جزء من (المصنف) لعبد الرزاق الصنعاني ، الذي يحتوي على أحد عشر جزءًا ؛ منها -كما قلنا- نصف الجزء العاشر والجزء الحادي عشر جميعه.

المغازي والسير، ويمثلها (السيرة النبوية) لمحمد بن إسحاق

ننتقل إلى نوع آخر من أنواع التأليف في هذه الفترة في نهايات القرن الأول وبدايات النصف الأول من القرن الثاني الهجري ، هذا النوع هو التأليف في السير والمغازي.

وهذا النوع قد نشأ مبكرًا ، فتدل روايات الطبري على أن عروة بن الزبير كتب إلى عبد الملك أخبارًا عن فجر الإسلام : قال : حدثني أبي قال : حدثنا أبان العطار قال : حدثنا هشام بن عروة عن عروة : أنه كتب إلى عبد الملك بن مروان أما بعد :

"فإنه - يعني : رسول الله ﷺ لما دَعَا قومه لما بعثه الله من الهدى والنور الذي أنزل عليه ، لم يبعدوا منه أول ما دعاهم ، وكادوا يسمعون له حتى ذكر طواغيهم ، وقدِم ناسٌ من الطائف من قريش لهم أموال أنكروا ذلك عليه واشتدوا عليه ، وكرهوا ما قال لهم ، وأغروا به من أطاعهم ، فانصفق عنه عامة الناس ، فتركوه إلا مَن حفظه الله منهم وهم قليل ، فمكث بذلك ما قدر الله أن يمكث ، ثم ائتمرت رءوسهم ؛ بأن يفتنوا من تبعه عن دين الله من أبنائهم

وإخوانهم وقبائلهم، فكانت فتنة شديدة الزلزال على من اتبع رسول الله ﷺ من أهل الإسلام، فافتتن من افتتن، وعصم الله منهم من شاء، فلما فُعل ذلك بالمسلمين أمرهم رسول الله ﷺ أن يخرجوا إلى أرض الحبشة، وكان بالحبشة مَلك صالح يقال له: النجاشي لا يظلم أحد بأرضه، وكان يُثني عليه مع ذلك صلاحٌ وكانت أرض الحبشة متجرًا لقريش يتجرون فيها، يجدون فيها رِفاغًا من الرزق، وأمنًا ومتجرًا حسنًا، فأمرهم بها رسول الله ﷺ فذهب إليها عامتهم لما قُهروا بمكة وخاف عليهم الفتن، ومكث هو فلم يبرح، فمكث بذلك سنوات يشتدون على مَن أسلم منهم، ثم إنه فشا الإسلام فيها، ودخل فيه رجال من أشرافهم".

بطبيعة الحال، هذه المؤلفات المبكرة لم يبقَ لنا منها إلا مثل هذه النصوص الصغيرة.

وممن ألفوا التأليف المبكر وهب بن منبه، وهو أخو همام بن منبه -الذي تكلمنا عن صحيفته - ونسب إليه ابن النديم -وكان كثيرَ النقل من الكتب القديمة المعروفة بالإسرائيليات- كتاب (المبتدأ)، ويشير هذا القول إلى احتمال التشابه بين هذا الكتاب وبين القسم الأول من السيرة التي ألفها ابن إسحاق، ولم يصل إلينا من أخبار النبي عن وهب بن منبه إلا القليل، وقد عُثر على قطعة صغيرة كُتبت على البردي في مجموعة "ascot" ذكر فيها بيعة العقبة، وقد روى ابن إسحاق عن وهب في القسم الأول من السيرة، على حين أن الواقدي لم يذكره ولم يُشر إليه البته.

ثم تلا ذلك مرحلة أخرى في تطور السيرة على يدي عاصم بن عمر بن قتادة المتوفى سنة مائة وعشرين من الهجرة، ومحمد بن مسلم بن عُبيد الله بن شهاب الزهري المتوفى سنة مائة وأربع وعشرين من الهجرة، عاصم بن عمر بن قتادة

من قبيلة بني ظفر، وكان كالزهري مشمولًا برعاية بني أمية، قال ابن قتيبة: إنه صاحب السير والمغازي، ولكن لم ينسب إليه كتابًا خاصًّا في هذا الموضوع، وقد أخذ عنه ابن إسحاق مباشرةً، وروى الواقدي عنه بطريق محمد بن صالح ويونس بن محمد الظفري ومعاذ بن محمد الأنصاري وغيرهم، أما محمد بن مسلم الزهري فهو يختلف عن أكثر أصحاب السيرة في القرنين الأول والثاني؛ لأنه وُلد بمكة وليس في المدينة.

وجدير بالذكر أن المرحلة المتقدمة في علم السيرة كان مركزها في المدينة المنورة خاصة، ولا ينفي هذا الاعتبار مولد ابن شهاب في مكة؛ لأنه عاش في المدينة ودرس فيها حتى غادرها إلى دمشق سنة واحد وثمانين، أو ثنتين وثمانين من الهجرة.

وفي رأي ابن حجر أن الزهري كان أحدَ الأئمة الأعلام، وعالمَ الحجاز والشام في الحديث، وواضح من كثرة الأخبار التي رُويت عنه -في ابن إسحاق والواقدي- أنه من أجَلّ علماء السيرة، ويبدو أنه أول مَن جمع ما رواه التابعون من السيرة وأضاف إليها ما رواه هو أيضًا، وبعد ذلك رتّب هذه الأخبار على شكل السيرة النبوية المعروفة عند ابن إسحاق وموسى بن عقبة والواقدي.

وقال حاجي بن خليفة عند الكلام على المغازي: ومنها مغازي محمد بن مسلم الزهري. ومع الأسف لم يصل إلينا هذا الكتاب وهو من الأهمية بمكان، أهمية الزهري في تطور السيرة؛ بحيث لا يحتاج الأمر منا إلى المبالغة في تقدير أهميته، بل إن كثرة الاعتماد عليه في كتب ابن إسحاق والواقدي لدليلٌ واضح على بيان قدر الكتاب، أضف إلى ذلك أن كلًّا من ابن إسحاق وموسى بن عقبة ومالك بن أنس وأبي معشر ومعمر بن راشد ومحمد بن عبد الله بن أبي صبرة، من تلامذته الذين أخذوا عنه، وكان هؤلاء الثلاثة المتأخرون من مصادر الواقدي.

ومن طَبقة الزهري عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم الأنصاري، الذي لم يُنسب إليه أنه ألف كتابًا في السيرة، ولكن ابن إسحاق والواقدي يذكرانه بكثرة، قد روى عنه ابن إسحاق مباشرة، والواقدي بطريق عبد الرحمن بن عبد العزيز، ويحيى بن عبد الله بن أبي قتادة وابن أبي صبرة، قال ابن حجر: توفي سنة مائة وخمس وثلاثين من الهجرة، ويقال: سنة مائة وثلاثين.

وشملت الطبقة الثالثة من أصحاب السيرة -ولا زلنا في بداية النصف الأول من القرن الثاني- موسى بن عقبة المتوفى سنة مائة وإحدى وأربعين، وابن إسحاق المتوفى سنة إحدى وخمسين ومائة، ومَعْمر بن راشد المتوفى سنة مائة وأربع وخمسين، وأبا معشر المتوفى سنة مائة وسبعين من الهجرة، وجميعهم من تلامذة الزهري ويُنسب إلى كلٍّ واحد منهم كتاب في السيرة أو المغازي.

أما موسى بن عقبة، فقد كتب كتابًا في المغازي لم يصل إلينا مع أنه كان موجودًا في القرن العاشر للهجرة، ولا نستطيع أن نكوِّن فكرة شاملة عن الكتاب من خلال القطعة التي نشرها أحد المستشرقين، ولكننا من خلال النقول التي وُجدت عند ابن سعد والطبري وابن سيد الناس وابن كثير والزرقاني، نستطيع أن نتمثل صورةً أوضحَ عن كتاب (المغازي) لموسى بن عقبة، ويتضح من النظرة الأولى أنه يُشبه في تأليفه سيرة ابن إسحاق، بل وحتى في كثير من تفصيلاته. وهذا يدل على أن نمطَ السيرة كان مألوفًا قبل تأليف ابن إسحاق.

روى ابن أبي حاتم الرازي بسنده عن معن بن عيسى قال: كان مالك بن أنس إذا قيل له: مغازي مَن نكتب؟ قال: عليكم بمغازي موسى بن عقبة، فإنه ثقة، وقال ابن حجر: قال إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى كان مالك يقول: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة، وفي رواية أخرى: عليكم بمغازي

الرجل الصالح موسى بن عقبة، فإنها أصح المغازي، وفي رواية: فإنه رجل ثقة طلبها على كِبر السن، ولم يكثر كما أكثر غيرُه. وقال إبراهيم بن المنذر أيضًا عن محمد بن طلحة الطويل قال: ولم يكن بالمدينة أعلم بالمغازي منه، وقال حاجي خليفة: مغازي موسى بن عقبة أصح المغازي.

فإذا انتقلنا إلى محمد بن إسحاق بن يسار، وقد ولد بالمدينة سنة خمس وثمانين تقريبًا؛ أي: في أواخر القرن الأول وكان مولى للقيس بن مخرمة بن عبد المطلب بن عبد مناف، ثم ترك المدينة فيما بعد، ولا يُمكننا أن نحددَ تاريخ مغادرته للمدينة، قال ابن حجر: قال ابن يونس: قدم الإسكندرية سنة مائة وتسع عشرة من الهجرة، ولا نعرف إذا كانت هذه الزيارة وقعت قبل مغادرته المدينة نهائيًّا أم لا، ويبدو أنه كان في المدينة سنة مائة وثلاث وعشرين، وعلى أية حال، فإنه يحتمل أن يكون قد ترك المدينة قبل بلوغه سنّ الأربعين، قال ابن حجر: وكان خرج من المدينة قديمًا فأتى الكوفة والجزيرة والري وبغداد فأقام بها حتى مات سنة مائة وإحدى وخمسين، وبطبيعة الحال هذه رحلات قام بها كما كان يقوم كثير من المؤلفين.

وقد وصلت إلينا سيرة ابن إسحاق بطرق عدة: أشهرها رواية ابن هشام عن البكائي، ومن أهمها رواية ابن بكير التي لم تصل إلينا كاملة، ولكننا نجد قطعًا كثيرة منها عند ابن سعد وابن الأثير وابن كثير، وأخيرًا وجدت قطعة منها مخطوطة في مسجد القرويين بفاس، وهي تشتمل على الجزء الأول من الكتاب.

وقد اعتمد الطبري على رواية سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري، واعتمد ابن سعد في كتابه (الطبقات) زيادة على رواية هارون بن سعد؛ لأنه هو والبكائي أيضًا قد غيرا في النص كما اعترف بذلك ابن هشام في مقدمته للسيرة، ولم يكن

القصد من هذه التغييرات التي قام بها ابن هشام واعترف بها مجرد التغيير، أو بُغيةَ الاختصار كما زعم، بل إنه وضح تمامًا أن الهدف الحقيقي لهذا التغيير عند ابن هشام والبكائي هو أن يطرحَا من السيرة النبوية تلك الموضوعاتِ التي اعترض عليها النقاد؛ كبدء الخليقة، قصص الأنبياء، الشعر المنحول.

ومن الواجب -عند إمعان النظر في تطور السيرة في القرنين الأول والثاني الهجرة- أن نَذْكُر ثلاثة أسماء أخرى؛ وهي معمر بن راشد المتوفى سنة مائة وأربع وخمسين، وأبو معشر المتوفى سنة مائة وسبعين، وأخيرًا الواقدي المتوفى سنة مائتين وسبع من الهجرة.

أما معمَر بن راشد: فقد وُلد بالكوفة، ومع أن المصادر سكتت عن ذكر أية صلة له بالمدينة، فإن هناك احتمالًا كبيرًا يوحي بأنه زار المدينة، فقد روى أخبارًا عن الزهري وعاصم بن عمر بن قتادة، وهو نفسه حَلْقة في السلسلة التي بين الزهري والواقدي، وليس ثمة شك عندنا أنه سافر إلى اليمن، فقد ذكر ابن حجر أنه مات في صنعاء.

ومعمر بن راشد من الرجال الذين وثّقهم أصحاب الحديث والمغازي، قال يعقوب بن شيبة: معمر ثقة وصالح ثبت، وقال النسائي: ثقة مأمون، قال أحمد بن حنبل عن الزهري عن عبد الرزاق عن ابن جريج: عليكم بهذا الرجل؛ فإنه لم يبقَ أحد من أهل زمانه أعلم منه -يعني: معمرًا- وذكره ابن حبان في (الثقات) وذكر ابن النديم أن له كتابًا في المغازي، ولكنه لم يصل إلينا من هذا الكتاب سوى نقولٍ عنه وخاصة عند الواقدي وابن سعد.

أما أبو معشر المدني: فاسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي مولى لبني هاشم، قال عنه ابن حجر: إنه من اليمن، وقد أسر في وقعة يزيد بن مهلب بالمدينة

والبحرين، ثم اشترته أم موسى بن المهدي، وأعتقته، أو أنه كان مكاتبًا لامرأة من بني مخزوم فأدى نجومه، فاشترت أم موسى بن المنصور ولاءَه، ومعنى أدى نجومه: يعني: الأقساط التي كانت عليه، فكان المكاتب يؤدي ما عليه في سنة أو سنتين أو ثلاثة، ويتفرق المبلغ الذي يشتري به نفسَه أو الذي كاتب به مولاه أو مولاته على هذه المدة.

ولما جاء المهدي إلى المدينة في سنة مائة وستين طلب أبا معشر أن يرافقه عند رجوعه إلى العراق، وهاجر من المدينة إلى بغدادَ، ومات هناك سنة مائة وسبعين. ويتضح من كثرة تجريحه في كتب الرجال أنه كان ضعيفا من وجهة نظر رجال الحديث؛ لأنه كان ضعيف الإسناد، ومع ذلك فإنه كان يعتبر ثِقة صدوقًا في المغازي والتاريخ، روى ابن أبي حاتم الرازي عن عبد الرحمن قال: سمعت أبي وذكر مغازي أبي جعفر فقال: كان أحمد بن حنبل يرضاه ويقول: كان بصيرًا بالمغازي، وقال الخليلي: أبو معشر له مكارم في العلم والتاريخ، وتاريخه احتج به الأئمة.

ويجدر بنا أن نقرأ شيئًا من سيرته التي نُشر جزء منها:

حدثنا أحمد بن عبد الجبار قال: حدثنا يونس بن بكير قال: كل شيء من حديث ابن إسحاق مسند، فهو أملاه عليّ أو قراءة عليّ أو حدثني به، وما لم يكن مسندًا فهو في قراءة قرئ على ابن إسحاق، ثم يلي ذلك قال أحمد بن عبد الجبار: حدثنا يونس عن محمد بن إسحاق قال: بينا عبد المطلب بن هشام بن عبد مناف نائمًا في الحجر عند الكعبة، أُتي فأمر بحفر زمزم، ويقال: إنها لم تزل دفينًا بعد ولاية بني إسماعيل الأكبر وجُرهم، حتى أمر بها عبد المطلب، فخرج عبد المطلب إلى قريش، فقال: يا معشر قريش، إني قد أمرت أن أحفر زمزم،

فقالوا له: بُيِّن لك أين هي؟ فقال: لا، قالوا: فارجع إلى مضجعك الذي أريت فيه ما أريتَ، فإن كان حقًّا من الله ﷻ بين لك، وإن كان من الشيطان لم يعد إليك، فرجع فنام في مضجعه فأتي فقيل له: احفر زمزم، إنك إن حفرتها لم تندم، هي تراث من أبيك الأقدم، لا تُنزف الدهر ولا تذم، تسقي الحجيج الأعظم... إلى آخر الرواية.

ثم يتكلم الكتاب بعد ذلك عن العهد الذي قبيل ولادة رسول الله ﷺ وهي تفيض، فمثلًا في حفر زمزم هناك أكثر من رواية إلى آخره، حتى تأتي إلى ولادة رسول الله ﷺ وتسير في هذا النحو على نحو من التسلسل الدقيق.

وهذا الجزء الذي نشر إنما يتمثل في الجزء الأول والثاني والثالث من الأصل، ثم بعد ذلك يقول: يتلوه إن شاء الله الجزء الرابع محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق قال: حدثنا من لا أتهم عن مقسم. والحمد لله رب العالمين.

وقبل هذا الكلام كلام عن سمرة بن جندب أنه قال: "ما قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا ففارقه حتى يأمرنا بالصدقة، وينهانا عن المثلة" وكلمة ينهانا عن المثلة مرتبطة بقصة هند بنت عتبة عندما مثّلت أو بقرت بطنَ حمزة > في غزوة أُحد؛ يعني: معنى ذلك أن هذا الجزء قد انتهى إلى غزوة أحد، ونقرأ بعضًا من نهاية هذا الجزء:

ففيه: عن محمد بن إسحاق قال: حدثني القاسم بن عبد الرحمن بن رافع أخو عدي بن النجار قال: انتهى أنس بن النضر -وهو عم أنس بن مالك، وبه سُمي أنسًا- إلى عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله } في رجال من المهاجرين والأنصار، وقد ألقوا بأيديهم -يعني: يئسوا- فقال: فقال: "ما يجلسكم؟

قالوا: قُتل رسول الله ﷺ قال: فما تضنون بالحياة بعد؟ يعني: عندما أشيع أن رسول الله ﷺ قتل، قوموا فموتوا على ما مات عليه رسول الله ﷺ ثم استقبَل القوم فقاتل حتى قُتل".

ثم رواية أخرى بعدها: عن محمد بن إسحاق قال: حدثني حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: "لقد وجدنا بأنس بن النضر يومئذ سبعين ضربة، ما عرفته إلا أخته، عرفته ببنانه".

وعن محمد بن إسحاق: قال: كان أول من عرف رسول الله ﷺ بعد الهزيمة، وقول الناس: قُتل رسول الله، كما حدثني ابن شهاب الزهري عن عبد الله بن كعب أخي بني سلمة قال: قال كعب: عرفت عينيه تُزهران من تحت المِغفَر، فناديت بأعلى صوتي: "يا معشر المسلمين، أبشروا هذا رسول الله ﷺ فأشار إليّ أن أنصت، فلما عرف المسلمون رسولَ الله ﷺ نَهضوا به ونهض معهم نحو الشِّعب، معه أبو بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام والحارث بن الصمة - رضي الله عنهم أجمعين- في رَهْط من المسلمين، فلما أَسند رسول الله ﷺ في الشعب أدركه أُبي بن خلف وهو يقول: أين أنتَ يا محمد؟ لا نجوت إن نجوت.

فقال القوم: أيعطف عليه يا رسول الله رجل مِنَّا، فقال: ((دعوه)) فلما دنا تناول رسول الله ﷺ الحربة من الحارث بن الصمة؛ يقول: بعض القوم فيما ذكر لي: فلما أخذها رسول الله ﷺ انتفض بها انتفاضة تطايروا عنه تطاير الشعر من ظهر البعير إذا انتفض بها، ثم استقبله فطعنه بها طعنةً تردَّى بها عن فرسه مرارًا.

وعن محمد بن إسحاق قال: حدثني صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال: كان أبي بن خلف يلقى رسول الله ﷺ بمكة، فيقول: يا محمد، إن عندي العود -اسم فرسه- أعلفه كل يوم فرقًا من ذرة أقتلك عليه، فيقول: ((بل أنا أقتلك إن شاء الله)) فرجع إلى قريش وقد خدشه خدشًا في عنقه غير كبير، فاحتقن الدم، قال: قتلني والله محمد، قالوا: ذهب والله فؤادك، إن بك بأسًا، قال: إنه قد كان قال لي بمكة: بل أنا أقتلك، فوالله لو بَصَقَ عليَّ لقتلني، فمات عدو الله بسرف، وهم قافلون به إلى مكة، فقال حسان بن ثابت في قتل رسول الله ﷺ أُبيًّا وقوله له بمكة ما قال:

لقد ورث الضلالة عن أبيه ❖ أبي حين بارزه الرسول

فلما انتهى رسول الله ﷺ إلى فم الشِّعب خرج عليُّ بن أبي طالب رحمة الله عليه- بالدرقة حتى ملأها ماءً من المهراس، ثم جاء به إلى رسول الله ﷺ فوجد له ريحًا، فعافه، فلم يشرَبْ منه، وغسل عن وجهه الدم وصب على رأسه وهو يقول: "اشتد غضب الله على من دم وجه رسول الله ﷺ".

وهكذا نرى أنه قد ألفت في السير في هذه الفترة، ولا نبالغ إذا قلنا: إن كل ما قيل في السيرة بعد ذلك إنما هو يعتمد على ما أُلف أو صُنف في الحديث، أو صنف في كتب السير، يعني: لا نبالغ إذا قلنا: إنه اكتملت تأليف السير في هذا، وكما نرى ترتيب طبيعي، والأخبار متماسكة بعضها مع بعض، كما نرى من الذي قرأناه، وكما يرى كل الذي يتصفح (سيرة ابن إسحاق)؛ سواء في هذا الجزء الذي طُبع، أو في سيرة ابن هشام، فإنما هي رواية لـ(سيرة ابن إسحاق)، والتي يعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا في السيرة.

ومحمد بن إسحاق على الرغم من أنه كان يروي الروايات غير المتصلة، إلا أنها تحتمل في السير وفي المغازي، وهو ثقة عند أهل الحديث إذا صرّح بالتحديث؛ لأنه كان مدلّسًا.

هذا -وكما قلنا- إنه نشأت كثير من المصنفات ومن أنواع التصنيف في هذه الفترة في فترة نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني أو منتصف الأول من القرن الثاني، وهذه الأنواع استمرت فيما بعد ذلك، ولم تنقطع كشأن كل مصنفات الحديث في الفترات الأولى.

بقية مناهج التأليف في نهاية القرن الثاني وبداية الثالث – السنة في القرن الثالث

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : الكلام على جامع ابن وهب ٩٥

العنـــصر الثـــاني : السنة في القرن الثالث الهجري ٩٦

الكلام على جامع ابن وهب

يعتبر من أوائل المصنفين في السُّنةِ عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، المصري، المتوفى سنة مائة وسبع وتسعين، فله أيضًا كتاب (الجامع) وله مؤلفات أخرى ومصنفات أخرى، وروى (الموطأ) عن مالك بن أنس -رحمه الله تعالى- و(الجامع) في الحديث لابن وهب كشأن الجوامع فيه موضوعات شتى، وإن كانت تميل هذه الموضوعات إلى التبويب في بعض الأحيان؛ لكنها موضوعات شتى ووضعت بجانب بعضها دون كُتُب أو أبواب كما رأينا في المصنفات بعد ذلك، ولكنها تميل إلى التبويب، فهناك روايات في في موضع واحد، وتتكلم عن موضوع واحد؛ مثلًا: كالصمت، فتكلم عن الصمت من رقم ٢٩٤ إلى رقم ٣٥٢ مثلًا، ثم تكلم بعد ذلك عن السَبِّ واللعن في ٣٥٣ إلى ٤٠٠، ثم تكلم في الغضب، ثم تكلم في العزلة، ولكن في مكان آخر.

يعني الغضب من رقم ٤٠١ إلى ٤١٣ وفي الغضب أيضًا ٤٧٤ إلى ٤٧٩، وهناك فجوة بينهما، يوضع فيها مواضع أخرى؛ يعني: الترتيب ممكن أن نطلق عليه نصف ترتيب وليس ترتيبًا تامًّا، وليس هذا عيبًا في تلك الفترة؛ لأن العهد عهد بدايات تصنيف، ويمكن أن يكون الأمر هكذا، ثم بعد ذلك يستوي التأليف على سُوقه، كما نرى أيضًا عند ابن وهب في أحاديث الأحكام، في (الجامع) أيضًا لابن وهب في قسم أحاديث الأحكام، أو في المسند، أو في مسنده، والمسند عنده ليس معناه المسانيد المعروفة، وإنما هو مثل الجامع تمامًا، كما رأينا في جزء مطبوع من هذا المسند.

لكن على كل حال، يجمع هذا الجامع كله فيما نشر منه شيء واحد، وهو الآداب؛ كأنه عمله قسمين: قسم للآداب وهذا طُبِعَ في مجلدين، وقسم في الأحكام، لكن لم يصلنا من قسم الأحكام إلا القليل ولم يطبع منه إلا القليل.

فهذا مثالٌ للجوامع في هذه الفترة، وهو تمامًا مثل جامع معمر بن راشد، بعضه مرتب وبعضه غير مرتب.

السنة في القرن الثالث الهجري

وجاء القرن الثالث الهجري فشهد قمةَ ما بدأه الصحابة ومن بعدهم من الأئمة؛ من أجل المحافظة على السنة من حيث التدوين والنقد والتأليف فيهما، وكان هذا العصر -كما يقول الدكتور السباعي: أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة، ففي مجال تدوين الأحاديث ألف الإمام محمد بن إسماعيل البُخاري كتابه (الجامع الصحيح) الذي اعتُبر خطوةً جديدةً رائعةً في التصنيف في الحديث؛ لأنه اشترط ألا يدخل في صحيحه إلا ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لِمَن أخذوا عنه ملازمة طويلة سفرًا وحضرًا، وثبت سماعهم منه.

كما ألف الإمام مسلم بن الحجاج صحيحه، الذي اشترط ألا يُخرِج فيه إلا الحديث المتصل الإسناد، والذي رواه العدول الضابطون الموثُوق بصدقهم وأمانتهم، وحفظهم ويقظتهم وعدم غفلتهم، وفي هذا القرن أيضًا ألّف الإمام أبو داود السجستاني كتابه (السنن) وهو كتاب استقصى فيه أحاديث الأحكام، وجعله خاصًّا بها بعد أن كانت الجوامع والمسانيد يُذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ والآداب والتفسير؛ كان شرطه فيه كما

يقول: ألا يذكر حديثًا أجمع الناس على تركه، وأن يبين ما فيه وهنٌ شديد، وما سكت عنه فهو صالح.

وألف الإمام الترمذي كتابه (الجامع) فالتزم ألا يخرج فيه إلا حديثًا عمل به فقيهٌ أو احتج به محتج، وهذا الكتاب من الكتب الستة، الذي بُيِّن فيها الصحيحُ؛ لأنه وإن لم يلتزم إخراج الصحيح فيه إلا أنه يبين درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، مما يُسهِّل على القارئ معرفة درجة معظم الأحاديث فيه، كما ألف الإمام النسائي في هذا القرن كتابه (السنن الكبرى) والتزم فيه إخراج الصحيح والحسن وما يقاربهما، كما أتبعه بكتاب (السنن الصغرى) وسماه (المجتبى من السنن) مقتصرًا فيه على الصحيح الذي ورد في (السنن الكبرى)، هذا وقد رأى العلماء في الكتابين الضعيف من الحديث وإن كان قليلًا في الثاني -يعني في (المجتبى من السنن)- وألف الإمام ابن ماجه كتابه (السنن) وقليل منه ضعيف الإسناد، لا يتقوى بالمتابعات والشواهد.

هذا، ويُلاحظ أنّ التأليف في هذا القرن -كما رأينا- يتميز بعضه بميزة مهمة، وهي التقليل بقدر الإمكان من الأحاديث الضعيفة، والحذر من إدخالها في كتب الحديث إلا ما بُيّن ووضّح، وهذه ميزة ليس بهينة القيمة إذا علمنا أن كثيرًا من الأحاديث الموضوعة والضعيفة قد زيدت على السُّنة، وأن إبعادها عن كتب الحديث يحتاج إلى محدِّثين ناقدين أوتوا علمًا وفيرًا وبصيرةً نيرةً في هذا الفن، وهذا توفر -بحمد الله تعالى- عند الأئمة أصحاب الكتب الستة: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

إذا انتقلنا من التأليف في رواية الحديث إلى التأليف في مجال علوم الحديث -غير الرواية- نرى أنَّ هذا القرن شهد الأئمة من النقاد الكِبار، الذين استفادوا من

جهود من سبقهم من علماء، وأضافوا إلى ذلك خبرتهم وجهودَهم، ودونوا ذلك في مصنفاتهم، ومن هؤلاء الأئمة: محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو حاتم وأبو زُرعة الرازيان، وابن أبي حاتم عبد الرحمن.

ففي "معرفة الصحابة" ألف الإمام عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي الذي توفي سنة مائتين وثلاث وتسعين كتاب (المعرفة).

وفي "تواريخ الرجال وأحوالهم" ألف الإمام البخاري كتابه (التاريخ الكبير) وهو مطبوع متداول؛ قد حاول فيه استيعاب الرواة من الصحابة فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه ما بين رجل وامرأة وضعيف وثقة، وألف أيضًا (التاريخ الأوسط والصغير)، وكلاهما مطبوع متداول.

وفي "طبقات التابعين" ألف الإمام مسلم بن الحجاج كتاب (الطبقات) وهو مطبوع.

وفي "الكُنَى" ألف الأئمة البخاري ومسلم والنسائي والترمذي.

وفي "الجرح والتعديل" ألف الإمام أبو إسحاق الجوزجاني الذي توفي سنة مائتين وتسعين وخمسين من الهجرة (الجرح والتعديل) و(الضعفاء)، وألف الإمام البخاري كتاب (الضعفاء) وألف ابن أبي خيثمة (تاريخ الثقات والضعفاء) وطبعت أجزاء منه، وألف كل من الإمامين الترمذي وابن ماجه كتاب (التاريخ) وقد أرَّخ الأخير في كتابه (الرجال) من عصر الصحابة إلى وقته، وألف ابن أبي حاتم كتابه (الجرح والتعديل) الذي يضم معظم أحكام الأئمة على الرواة إلى عصره، وألف الإمام النسائي كتاب (الضعفاء والمتروكين) وهو كتاب مطبوع.

وفي "علل الحديث" ألف كل من الأئمة أبي جعفر الموصلي وعمرو بن علي ومحمد بن إسماعيل البخاري، كما ألف محمد بن يحيى كتاب (علل حديث

الزهري)، وألف الإمام النسائي (مسند حديث الزهري) بعلله، وألف كل من الأئمة أبي زرعة الرازي وأبي زرعة الدمشقي والترمذي والبزار ويعقوب بن أبي شيبة وغيرهم (المسند المعلل)، ويعتبر كتاب الأخير من أحسن ما صُنف من هذا الباب وإن كان لم يتمه، وللحافظ أبي جعفر بن جرير الطبري كتاب (تهذيب الآثار) جمع فيه أخبارًا مرتبة على طريقة المسانيد، وبيّن فيه عللها، وقد طبعت أجزاء منها، ومن أحسن ما ألف في هذا القرن كتاب (علل الحديث) لابن أبي حاتم الذي طبع وحقق في أكثر من طبعة.

وفي "المراسيل" ألف الإمام أبو داود كتابه (المراسيل) ورتبه على الأبواب الفقهية، كما ألف ابن أبي حاتم الرازي كتاب (المراسيل) الذي جَمَعَ فيه معظم الرواة الذين رووا روايات فيها انقطاع في السند، ورتبه على حروف المعجم.

كما ألفت في هذا القرن كتبٌ في مجالات أخرى من علوم الحديث تهدف إلى الحفاظ على السنة؛ مثل كتاب (بيان أوهام المحدثين) الذي ألفه الإمام مسلم، وكتاب (تأويل مختلف الحديث) الذي ألفه ابن قتيبة؛ ليرد فيه على أعداء الحديث ويزيل التناقض الذي أثاره مخالفو أهل الحديث في الرأي أو في المنهج، وألف الإمام مسلم كتاب (المفردات والوحدان) ويضم الرواة الذين ليس لهم إلا راوٍ واحد، ومعظم هذه الكتب نقلت إلينا نقلًا صحيحًا، ومطبوعة بين أيدينا.

هذا مجمل من عناية المسلمين ومناهجهم في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، ولمحة من مناهجهم من أجل صَوْن حديث رسول الله ﷺ من وضع الوضّاعين، وتدليس المدلسين، ووهم الواهمين، وخطأ المخطئين.

ونقف عند هذا القرن؛ لأنَّه في حقيقة الأمر كان هو والقرنان الأول والثاني الأساس الذي بنى عليه اللاحقون من العلماء دراساتهم عن السنة روايةً ودرايةً،

ونتعرف على بعض المصنفات في السنة ومناهجها ومناهجها ؛ لأنها -كما قلنا: كانت الأساس لما جاء بعد ذلك.

ونبدأ بـ(موطأ الإمام مالك):

وفي سبب تأليف (الموطأ) يروي ابن أبي حاتم عن مالك ما يبين سببًا من أسباب تأليفه كتاب (الموطأ). وهو أن أبا جعفر المنصور الخليفة العباسي حثّه على كتابته ؛ لما رأى أن العلم الحق هو علم أهل الحجاز، وأنه ليس من أهل الحجاز من هو أعلم من مالك، وأن الناس اختلفوا، وهو يريد أن يجمعهم على رأيٍ واحد وهو رأي أهل الحجاز.

يُضاف إلى ذلك أن بعض العلماء بالمدينة قد ألفوا بعض الكتب، ولكنها أقرب إلى الناحية الفقهية أو إلى كتب الفقه، فجاءت خالية من الحديث، فرأى مالك أن يجمع إلى هذه الناحية حديث رسول الله ﷺ.

يروي القاضي عياض: أنّ أوّلَ من عمل (الموطأ) ابن الماجشون عمله كلامًا بغير حديث، فلما رآه مالك قال: ما أحسنَ ما عمل، ولو كنت أنا لبدأت بالآثار، ثم شددت بالكلام، ثم عزم على تصنيف (الموطأ) فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت.

وعليه فقد كانت هناك دوافع بيئية ودوافع أملتها ظروف العالم الإسلامي وحركة التأليف في علم الحديث.

أما عن درجة أحاديث (الموطأ): فإذا نظرنا إلى شروط مالك في الرواة والرواية، فإنه يمكننا أن نحكم على أحاديث (الموطأ): إن الإمام مالكًا لا يأخذ الحديث إلا من العدول المستقيمين في سلوكهم ومعتقدهم، المتزنين في عقولهم وتصرفاتهم،

يقول: لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك: لا تأخذ من سفيه مُعلنًا بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذّابٍ يكذب في أحاديث الناس إذا جُرب عليه ذلك، وإن كان لا يُتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إن كان لا يعرف ما يحدث، وقد سأله بعض المحدثين عن رجل ليعرف ما إذا كان ثقة أم لا؟ فأجاب: هل رأيته في كتبي؟ فقال السائل: لا، فقال مالك: لو كان ثقة رأيته في كتبي.

إذن، فمالك لا يحكم على الرواة فقط، ولكنه يرى أيضًا ألا يدوّن أحاديث من هو غير ثقة منهم، ويجعل هذا بمثابة الحكم على ثقة الراوي أو عدم ثقته؛ ولهذا يقول الإمام أحمد بن حنبل: لا تبالِ ألا تسأل عن رجل روى عنه مالك.

ومن مظاهر احتياطه في اختيار الرواة الثقات: قوله: إنه أدرك سبعين راويًا ممن يقول: قال رسول الله ﷺ وهم أمناء، حتى لو اؤتمن أحدهم على بيت مال لكان أمينًا، ولكنه لم يأخذ العلم منهم؛ لأنهم ليسوا من أهل هذا الشأن، ويقول: وهذا الشأن -يعني: التحديث والفُتيا- يحتاج إلى رجلٍ معه تقًى وورع، وصيانة وإتقان، وعلم وفَهم؛ فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غدًا، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا يُنتفع به ولا هو حُجة ولا يُؤخذ عنه.

وقد كان مالك يوثّق الحديث بالكتابة على شرطٍ معين، فإذا كان المحدث يعتمد في كثير من الأحوال على كِتَابِه ويحفظه من أن يحرِّف فيه أحد حتى يمكن أن يعتمد عليه في الرواية، فإن الإمام مالكًا تشدد في هذا أيضًا، ورأى أنه لا بد في هذا الحال من حفظ الكتاب حتى يتأكد صاحبه من أن ما فيه هو حديثه، فقد سُئل أيؤخذ ممن لا يحفظ ويأتي بكتبٍ، فيقول: قد سمعتها وهو ثقة؟ قال: لا يؤخذ

عنه، أخاف أن يُزاد في كتبه بالليل، وهذا احتمالٌ ضعيف، ولكنه التشدد والحيطة والحذر في توثيق حديث رسول الله ﷺ وفي نقله.

وإذا كان لتلقي الحديث أكثرُ من منهج، وكان بعض هذه المناهج فيه احتمال تغير الحديث أو تحريفه أو عدم نقله نقلًا دقيقًا، فإن الإمام مالكًا يضع من الشروط التي تكفل لما يجيزه من هذه المناهج أن يؤدي إلى نقل الحديث دون تغيير فيه؛ إنه يجيز انتقال الحديث بالسماع والقراءة على الشيخ والمكاتبة والمناولة؛ لأنها كلها صالحة لنقل الحديث كما هو من الشيخ إلى التلميذ، ولكنه لا يجيز منهج الإجازة، وذلك بأن يسمح الشيخُ للتلميذ بأن يروي أحاديثه أو بعضها؛ لا يجيز ذلك إلا بشروط تضمن -كما قلنا- نقلَ الحديث نقلًا دقيقًا دون تحريف، إنه يشترط أن يكون المُجاز له -أي: التلميذ- من أهل العلم؛ حتى لا يأخذ الأحاديث فيحرِّف فيها، فإذا كان المتلقي غير عالم بهذا الفن فإن الإمام مالكًا لا يبيح له أن يأخذ الأحاديث إجازةً.

كما اشترط الإمام مالك شرطين آخرين؛ وهما: أن يكون الفرع المجاز من الكتب مُعارَضًا بأصل الشيخ حتى كأنه هو، وأن يكون المجيز عالمًا بالأحاديث التي يجيزها، وهو ثقة في دينه وروايته، ومعروف بالعلم أيضًا، والشرط الأول طبيعي، حتى يعوِّض بالمعارضة ما فُقد بالسماع أو القراءة أو القراءة على الشيخ، ففي كلٍّ منهما يصحح الشيخ للتلميذ نسختَه، وما قد يقع فيها من أخطاء، ورأى مالكٌ الشرط الثاني حتى لا تروج أحاديث غير العلماء الثقات، وحتى لا يجيز الرجل الآخر ما ليس من حديثه، فتنسب إليه زورًا وبُهتانًا.

هذه هي المناهج التي يشترط الإمام مالك أن تنقل عبرها الأحاديث: السماع، والقراءة، والإجازة، أما غيرها فلا تجوز من إعلام الشيخ أو وصية أو وجادة؛ لأن الأحاديث التي تنقل بها تكون عُرضة لِأَنْ تحرّف أو تبدّل نصوصُها.

وإذا استعرضنا الأحاديث المعروفة المتصلة التي رآها الإمام مالك في (الموطأ) رأينا أن أسانيدها من أقوى الأسانيد في مشارق الأرض ومغاربها ؛ وذلك لشروط مالك تلك التي رأيناها في الرجال ، وهذه الأسانيد سنقدمها لكم ؛ لأنه لا يتسع المجال لقراءتها في هذا الدرس.

أما عن "المراسيل" في (الموطأ) : وقد أكثر منها مالك في كتابه : هل تعد من العيوب في كتابه؟

لا شك أنه يمكننا أن نحكم عليها بناءً على ما سبق أن عرفناه من تشدد مالك - رحمه الله- في اختيار الرواة وفي نقل الأحاديث ، فهو يثق في رواياته ، وهم من التابعين ، أما الصحابة فهم عدول ، وبعد هذا يستوي الأمر عنده في ذكر الأحاديث مرسلةً بدون سند أو بجزء منه ، أو مسندة كاملة السند ، فالتشدد في الاختيار هو سبب الاطمئنان وسبب قبول الإرسال.

ومن أجل هذا رأى مَن بعده أن هذه المراسيل التي دونها في (الموطأ) إنما هي في حقيقتها أحاديث مسندة إلا القليل النادر منها ، والذي لا يتجاوز أربعة أحاديث ، وقد وصل ابن الصلاح هذه الأحاديث الأربعة ؛ يقول ابن عبد البر في كتابه (التجريد) : "وقد وصلنا مراسيل (الموطأ) في كتاب (التمهيد) من طرق الثقات. وفي ذلك ما يبين لك صحة مراسيله ومن تأمل ذلك رآه هناك".

ويقول في (التمهيد) : وصلت كل مقطوع جاء متصلًا من غير رواية مالك ، وكل مرسل جاء من غير طريقه -رحمه الله- فيما بلغني علمه ، وصح بروايتي جمعه ؛ ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار (الموطأ) من الاشتهار والصحة ، وأعتمد في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأمة.

فالإمام مالك لا يقبل المراسيل مطلقًا -ضعيفة أو صحيحة- وإنما يقبلها بشروط

خاصة لا بد من توافرها، وتتلخص في الثقة في رواتها، والاطمئنان إلى نقلها نقلًا صحيحًا.

أما عن مُتون الحديث: فالإمام مالك كانت له نظرات في اختيار الأحاديث، وكانت له مقاييس تؤكد له أن الحديث صدر عن رسول الله ﷺ حقيقةً؛ إنه يعرض الأحاديث عن كتاب الله ﷻ فيقبل منها ما يوافقه ويرفض ما يخالفه، وتطبيقًا لهذا المقياس رد حديث: ((نهى رسول الله ﷺ عن أكل ذي مخلب من الطير)) ؛ إذ مشهور مذهبه إباحة أكل الطير ولو كانت ذات مخلب، وأخذ في ذلك بظاهر القرآن وهو قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ترك هذا الحديث؛ لأنه يتعارض مع هذه الآية الكريمة، وترك بعض الأحاديث التي تحلل أكل لحوم الخيل؛ لأنها تتعارض مع قوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨] ولم يذكر ﷻ طعامها، فكان ظاهر القرآن تحريمها.

يقول الإمام مالك: إن أحسن ما سمع في الخيل والبغال والحمير أنها لا تؤكل؛ لأن الله -تبارك وتعالى- قال: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ وقال -تبارك وتعالى- في الأنعام: ﴿لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [غافر: ٧٩] وقال -تبارك وتعالى-: ﴿لِّيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ [الحج: ٣٤] وقال تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ﴾ [الحج: ٣٦]، فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل.

وكان مالك -رحمه الله- لا يروي إلا الحديث المعروف، ويترك الأحاديث الغريبة، فقد صَرَّحَ بذلك لَمَّا قيل له: إن فلانًا يحدثنا بالغرائب؟ فقال: من الغريب نَفِرُّ، وكان إذا قيل له: ليس هذا الحديث ليس عند غيرك، تركه، كما

كان يحرص على تدوين الأحاديث التي عليها عمل الناس ؛ إذ هي التي يكون المسلمون في حاجة إليها ، والعمل يؤكدها ويقوّيها ، يقول الإمام مالك : سمعت من ابن شهاب أحاديث كثيرة ، ما حدثت بها قطّ ولا أحدث بها ، قال الفروي : فقلت له : لِمَ؟ قال : ليس عليها العمل.

أما منهج الإمام مالك في ترتيب (الموطأ) :

فقد رتب مالكٌ كتابه ترتيبًا فقهيًّا ؛ فبدأ بالصلاة وما تستلزمه من أنواع الطهارة ، ومن أجل الإشارة إلى أن هذه الأخيرة من توابع الصلاة بدأ كتابه بمواقيت الصلاة ، ثم رجع إلى أحاديث الطهارة ، وفي كل موضوع من الموضوعات الفقهية هذه يُدرج الأحاديث والأحكام تحت كتب وأبواب ، فيقول مثلًا : كتاب الطهارة ، باب العمل في الوضوء ، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ، باب الطهور للوضوء ، وهكذا حتى ينتهي من الطهارة فيبدأ بكتاب آخر.

وكان هذا الترتيب استجابة لحاجة المسلمين من السُّنة ؛ إذ إنَّ ما يحتاجون إليه منها إنما هو الأحكام الفقهية.

ولم يقتصر موطأ مالك على الأحاديث إنما ضمّنه فتاوى الصحابة والتابعين ، وخاصة عمل أهل المدينة في عصره وقبل عصره ، وآراءه في بعض الموضوعات التي لم يرد فيها رأي من الصحابة والتابعين ، وهو يذكُر الأحاديث المسندةَ في كل باب ، ثم يذكر بعدها الموقوفات والبلاغات والآثار ، وكان مالك -كما يقول الدهلوي- أثبتَ الناس في حديث المدنيين عن رسول الله ﷺ وأعلمَهم بقضايا عمر ، وأقاويل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة ، وإذا كان مالك كذلك فإن موطئه يعتبر مصدرًا أساسًا وموثوقًا به في نقله عمل أهل

المدينة، وتمييزه بين إجماعهم وما عمِل به بعضهم وما ليس معمولًا به عندهم؛ إذ نجد كل ذلك في (الموطأ) كثيرًا، وبطريقة إحصائية دقيقة.

فكتاب مالك بهذا إنما يعتبر كتابَ حديث وفقه معًا، ونكتفي بذلك في الكلام عن (الموطأ) وعن منهجه، وننتقل إلى بعض المسانيد التي ألفت في نهاية القرن الثاني وبداية الثالث.

ومن هذه المسانيد: (مسند الحميدي) و(مسند مالك):

والحميدي: هو عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي المكي، وهو محدث مكة وفقيهها، وروى عن الشافعي وتفقّه به، وذهب معه إلى مصر، كما روى عن سفيان بن عيينة، أما تلاميذه فهم أئمة؛ منهم البخاري، وقد افتتح بحديث له صحيح، وهو حديث ((إنما الأعمال بالنيات)) وسبق أن ذكرنا أنها جمعت المسانيد في بداية نشأتها على يد الحميدي وغيره، وقد جمعت بين الصحيح وغيره، وكان الهدف هو استقصاء ما عند المحدث من رواياتٍ لشيوخه بصرف النظر عن صحتها وعدم صحتها، ولكن مسانيد الأئمة أمثال الحميدي وأحمد بن حنبل خلت مما هو موضوع، وكان الأمل في الضعيف فيها أن تكون له طُرق تقوّيه أو هو أولى من رأي الرجال كما هو رأي الإمام أحمد -رحمه الله تعالى.

وكما هو في منهج المسانيد -ومنها (مسند الحميدي) الذي هو بين أيدينا- قد رُتب على أسماء الصحابة } ورتبت أسماء الصحابة على حسب أفضليتهم، وبدأ الحميدي بالخلفاء الراشدين ثم العشرة المبشرين بالجنة، وهكذا، وهذا الترتيب على الأفضلية مستنبط من فعل الحميدي في (المسند) وهو لم يفصح عنه، ومِقياس الأفضلية هذا خافٍ علينا في بعض المواضع، ولكن من الأرجح أنه

موجود عند الحميدي على نحو ما -إن شاء الله ﷻ.

وكثير من أحاديث (المسند) هي عن شيخ الحميدي سفيان بن عيينة، كما يقول الذهبي: هو أجل أصحابه، وفي (مسند الحميدي) هنا كذلك لا تكاد تخلو ورقة من (المسند) من رواية سفيان، وللحميدي تعليقات مفيدة على الأسانيد وعلى المتون، فليس هو مجرد راوية للأحاديث فقط، وفي بعض التعليقات لمحات فقهية تنبئ عن فِقه الحميدي وإمامته، وكلها تقريبًا عن سفيان؛ مِمَّا يدل على أنه كان يريد رواية أحاديث سفيان وفوائدَه حول هذه الأحاديث، ولا يتسع المجال لذكر الأمثلة وسنقدمها لكم -إن شاء الله- مكتوبةً.

أما عن درجة أحاديث المسند:

فهذا الكتاب في معظم أحاديثه صحيح أو حسن، وليس فيه الضعيف الذي لا يتقوَّى إلا القليل، والذي فيه ليس له طرق نعلمها نادرٌ جدًّا، ونظرة عجلى في هذا (المسند) تعطيك صدق ما قلناه -إن شاء الله ﷻ ولا يضم إلا حديث رسول الله ﷺ كما هي عادة المسانيد في هذه الفترة، وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة.

وننتقل إلى (مسند الإمام أحمد بن حنبل):

والإمام أحمد غني عن التعريف في هذه السطور القليلة أو في هذه الكلمات القليلة، ولكننا نقول: إنه شَيْخُ الإسلامِ، وأحدُ الأئمةِ المتبوعين، وقد وُلد ببغداد سنة مائة وأربع وستين من الهجرة، وقد بدت مخايل النبوغ والورع عليه منذ طفولته، وحفظ القرآن الكريم وهو صغير، وطلب الحديث وله من العمر خمس عشرة سنة، وأول مَن كتب عنه الحديث الإمام أبو يوسف القاضي

صاحب أبي حنيفة -رحمه الله تعالى- وكبير القضاة في عصره، وكان أكثر سماعه في هذه الفترة على محدثِ بغداد هو هُشيم بن بشير، وظل ملازمًا له حتى وفاته سنة مائة وثلاث وثمانين، وبعد وفاة شيخه هشيم بدأ رحلاته وله من العمر عشرون سنة.

وشيوخ الإمام أحمد كثيرون، ولكن عدد من روى عنهم في مسنده مائتان وثلاثة وثمانون حديثًا، وفي سنة مائتين وثماني عشرة كانت فتنة خَلْق القرآن، وامتحن الإمام أحمد فيها وسُجن وعُذب، وأفرج عنه سنه مائتين وعشرين، وتماثل للشفاء وعاد إلى ما كان عليه من التحديث والفتيا وحضور الجماعات والجُمع، ثم عادت فتنة خلق القرآن وخرج الإمام أحمد سنة مائتين وسبع وثلاثين من هذه المحنة، ولكنه امتنع عن التحديث، وقضى ما بقي من عمره في المذاكرة في الفقه والآثار وتراجم الرجال، حتى وفاته سنة مائتين وإحدى وأربعين.

ولسنا بحاجة إلى أن نبين مكانة الإمام أحمد من خلال بيان العلماء لذلك وثنائهم عليه، ولكننا نجتزئ بقول عبد الرزاق: فيما رأيت أحدًا أفقه ولا أورع من أحمد بن حنبل، وأما الشافعي فقال: خرجت من بغداد فما خَلّفت بها رجل أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل.

أما على (المسند) فقد شرع الإمام أحمد في تصنيف (المسند) منصرفه من عند عبد الرزاق في اليمن وهو في السادسة والثلاثين من عمره، وانتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث، سمعها من شيوخه، فضم نحو ثلاثين ألف حديث يرويها عن مائتين وثلاثة ثمانين شيخًا من شيوخه، وكان قد كتبه في أوراق مفردة وفرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسوّدة، ورواه لولده عبد الله نسخًا وأجزاءً، وكان يأمره أن يضع هذا في مسند فلان وهذا من مسند فلان، وظل ينظر فيه إلى آخر حياته.

ويضم (المسند) الصحيح والحسن والضعيفَ كشأن المسانيد، ووجد الضعيف فيه لرغبة الإمام أحمد وأهل عصره أن يجمعوا حديثَ رسول الله ﷺ كله؛ ولأنه ربما يتبين بعد جمع طرق الحديث أنه يقوَى إلى مرتبة الحسن أو الصحيح أو يتقوَّى، كما أنه مشهور عن الإمام أحمد أن الحديث الضعيف إذا لم يوجد الصحيح أو الحسن، أنه أولى من رأي الرجال، ولكن ليس في (المسند) الحديث الموضوع، وما ادعي أنه موضوع، بَيَّنَ بعض العلماء ومنهم الحافظ ابن حجر أنه غير موضوع، بل يصل بعضه إلى درجة الحسن، ولا يغض من قيمة (المسند) كثرةُ الأحاديثِ الضعيفة فيه، فإن عددًا غير قليل منها صالحٌ للترقي إلى الحسن لغيره والصحيح لغيره، وذلك بما وُجد له من متابعات وشواهد، وما تبقى فهو من الضعيف الذي خفّ ضبطه.

أما عن ترتيب (المسند): فقد رتبه الإمام أحمد على طريقة المسانيد المعروفة، وهي جمع كل حديث صحابي في مكان واحد، ورتب أسماء الصحابة على حسب أفضليتهم مثلما فعل الحميدي؛ فبدأ بالخلفاء الراشدين، ثم بالعشرة المشهود لهم بالجنة، وهكذا.

وهناك أمر في الترتيب يختلف فيه (مسند الإمام أحمد) عن (مسند الحميدي) وهو أن الأخير بثّ مسانيد النساء في وسط مسانيد الرجال من الصحابة، أما الإمام أحمد فقد أفرد مسانيدَ النساء وجعلها في آخر (المسند)، وإن كان ذكر بعدها القليل من مسانيد الرجال -والله ﷻ أعلم- وقد طبع (المسند) أكثر من طبعة؛ منها طبعة محققة وهي طبعة "مؤسسة الرسالة" التي حققها جماعة من العلماء، وخرجت في خمسين جزءًا بفهارسها.

التعريف بمناهج الكتب الستة

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : صحيح البخاري ١١٣
العنـــصر الثـــاني : صحيح مسلم ١١٩
العنـــصر الثالـــث : سنن أبي داود ١٢٢
العنـــصر الرابـــع : بعض سنن الترمذي ١٢٦

صحيح البخاري

كانت دَوَافع تأليف (صحيح البخاري) لها أثرٌ في صفة هذا الكتاب، وهو أنه من أول الكتب الصحيحة فيعتبر (صحيح البخاري) مرحلة مهمّة من مراحل تطور علم الحديث؛ إذ كانت المؤلفات في هذا العلم قبله لا تُفرد الحديث الصحيح بالتأليف، وإنما تضمّ إلى جانب هذا الحديث الحسن والضعيف، وكان علماء الحديث يفعلون ذلك ثقةً منهم بأنه في إمكان أيّ محدِّثٍ أو فقيه أن يُميّز هذا من ذاك، إذا لم ينصّ المؤلف على كلٍّ منها؛ لأنهم وضعوا إلى جانب المؤلفات التي تضم رواية الحديث مؤلفاتٍ أخرى في علله، وتاريخ الرجال، وأحوالهم من حيث العدالة والجرح، كما سبق أن بيّنّا.

ولكن يبدو أن هذا الأمر أصبح عسيرًا في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، فقد استطالت الأسانيد، وكَثُر الرواة، وكثرت طرق الحديث، وبالتالي كثرت الأحاديث مما أصبح من العسير على غير الأئمة التمييز بين الصحيح والحسن، وبين غيرهما، وأصبحت الحاجة ماسّة إلى كتاب مختصر يضمّ الحديث الصحيح فقط، ويُبعد ما لم يصح لعلّة فيه، أو لضعف في بعض رُواته. وقد أعلن هذه الحاجة المُحَدّث الكبير إسحاق بن راهويه في مجلس من مجالسه العلمية، وكان هذا المجلس يضم الإمام البخاري؛ إذ كان تلميذًا من تلاميذه، وقال: "لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ" وكان أقدر الحاضرين على عمل ذلك الإمام البخاري؛ لأنه تُوافرت فيه صفات الأئمة القادرين على تمييز الصحيح من غيره، والموازنة بين المرويّات، وانتقاء ما تتوافر فيه عناصر الثِّقة والصلة برسول الله ﷺ.

يقول الإمام البخاري مبينًا الصلة بين كلام أستاذه وتأليف كتابه الصحيح يقول: "فوقع في قلبي، فأخذت في جمع (الجامع الصحيح)" والحقيقة أنَّه كانت هناك رغبة نفسية بالإضافة إلى ذلك في تحقيق هذا الأمل، وتمثّلت فيما رآه في نومه من أنه يذب بمروحة عن رسول الله ﷺ وفسّرت هذه الرؤية بأنه يدفع الكذب عن رسول الله ﷺ ويبيّن الإمام البخاري أن هذه الرؤيا كانت دافعًا إلى تأليف الجامع الصحيح؛ إذ رأى أن تحقيق هذه الرؤية يكون على هذا النحو يقول: "رأيت النبي ﷺ وكأنني واقفٌ بين يديه، وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبّرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح".

ولهذا فقد تناول الإمام البخاري المصنّفات في عصره، وقبل عصره، واستخرج منها ما صحّت نسبته إلى رسول الله ﷺ.

يقول الإمام ابن حجر العسقلاني: "رأى البُخاري هذه التصانيف، ورواها، وانتشق ريّاها، واستجلى محيّاها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت الصحيح، والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف؛ فلا يقال لغثّه: سمين، فحرك همّته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يَرْتاب فيه أمين".

ونتعرف على شروط البخاري في صحيحه؛ إذ هي من صميم منهجه في هذا الكتاب:

الواقع أنَّ الإمام البخاري لم ينص صراحة على الأسس أو الشروط التي اختار على ضوئها الأحاديث الصحيحة التي ضمّنها كتابه، ولكن العلماء استخرجوها من دراستهم لصحيحه بغية فهمه، وتوثيق أحاديثه.

ومن العلماء الذين درسوا (صحيح البخاري) واستنبطوا منه هذه الشروط: الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، وقد ذكر هذا في معرض كلامه عن الحديث الصحيح في كتابه (المدخل في أصول الحديث)؛ فقد قسّمه إلى عشرة أقسام خمسة منها اتفق على صحتها العلماء، وخمسة أخرى اختلفوا في صحّتها، وأولى الأقسام وأرفعها المتفق عليها أحاديث الصحيحين؛ صحيحي البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثال الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عن أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون الشيخ البخاري أو مسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة في روايته، فهذه هي الدرجة الأولى من الصحيح، هكذا يرى الحاكم شرط البخاري، وشرط مسلم في كتابيهما.

وقد عورض الحاكم في ذلك فعارضه أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وعارضه أيضًا أبو بكر الحازمي، وبيّن أن هذا ليس من شرط البخاري، وليس من شرط مسلم، وهناك الأمثلة الكثيرة التي تدلّ على أن البخاري لم يشترط هذا الشرط، فهناك من الأحاديث لبعض الصحابة، وانفرد عن الصحابة بها راوٍ واحد، وقد ذكر الحازمي الشروط التي متى توافرت في راوي الخبر كان خبره صحيحًا، ويأخذ به الأئمة أمثال البخاري ومسلم، فمهما كانت تلك الشرائط موجودة في حقِّ راوٍ؛ كان على شرطهم، وكان على غرضهم، وله منهم قبول خبره تفرّد بالحديث، أو شاذًّه غيره فيه.

وهذه الشروط، هي: الإسلام، والعقل، والعدالة، والضبط، هذه هي الشروط العامة للأئمة، وهي شروط يأخذ بها جميع الأئمة كي يكون الحديث صحيحًا، ولكن للبخاري بعض الشروط الخاصة، ومن هذا أنه اشترط طول ملازمة

الراوي لشيخه ؛ لأن ذلك أدعى إلى حفظه وضبطه للحديث الذي يرويه عنه.

ومما اشترطه البخاري أيضًا فوق الشروط العامة :

أن يثبت عنده تاريخيًّا لقاء الراوي بشيخه ، وسماعه منه الحديث الذي يرويه عنه بصيغة تحتمل السماع وعدمه ، فإذا قال راوي الحديث : عن فلان ؛ فإن هذا يُحتمل أنه سمع الحديث منه ، ويُحتمل أنه لم يسمعه منه.

وهذا ما يقف عنده الإمام البخاري حتى يتأكد من أن "عن فلان" هذه تساوي في حقيقة الأمر "سمعت فلانًا يقول كذا" ؛ لأنه قد سمعه فعلًا منه في مجلسٍ من المجالس التي حضرها عند شيخه ، وسيأتي أن الإمام مسلمًا قد عارض الإمام البخاري في شرطه الأخير هذا ، ولم يأخذ به ، وإنما اكتفى باحتمال اللقاء إذا كان الرّاوي غير مدلس.

منهج البخاري في ترتيب صحيحه :

يقول الدّهلوي : "أول ما صنّف أهل الحديث في علم الحديث جعلوه مدوّنًا في أربعة فنون : فنُّ السنة ، أعني : الذي يقال له الفقه مثل : (موطأ مالك) ، و(جامع سفيان) ، وفنُّ التفسير مثل كتاب ابن جرير ، وفنُّ السير مثل كتاب محمد بن إسحاق ، وفنُّ الزهد والرقائق مثل كتاب ابن المبارك ، فأراد البخاري -رحمه الله- أن يجمع الفنون الأربعة في كتاب ، ويجدّده لما حكم له العلماء بالصّحّة قبل البخاري وفي زمانه.

ويجدّده الحديث المرفوع المسند، وما فيه من الآثار وغيرها إنما جاء تبعًا لا بأصالة، ولهذا سمّى كتابه بـ(الجامع الصحيح المسند) ولهذا صنّف البخاري هذه الأحاديث وغيرها على أبواب الفقه، والعقائد، والتفسير، والآداب، وكلُّ أبواب ينتظمها موضوع واحد جعلها كتابًا يضم معنى هذه الأبواب، وقد بدأ بكيف كان بدء الوحي، ثم ذكر بعضه كتاب الإيمان، ثم العلم، وقدَّم بدء الوحي -كما يقول البلقيني- لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع، وجاءت الرسالات، ومنه عُرِفَ الإيمان والعلوم، ثم توالت الكتب التي تندرج تحتها أبواب، لكن هذه الكتب ليست كلها فقهية؛ فبعضها فقه، وبعضها إنما يتعلق بالسير والمغازي، والآداب... إلى آخر هذه الفنون التي ذكرها الدهلوي، وفي بعض أبوابه هذه توجد الأحاديث المتّصلة المسندة الصحيحة الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما لا يوجد فيه أحاديث أصلًا، وكأن البخاري -كما قال بعض الباحثين- لم يجد في مثل هذه الأبواب أحاديثَ على شروطه التي أسلفنا القول فيها، فتركه هكذا عسى أن يُتيسر له حديث فيما بعد، أو يُشير إلى أنه لم يصح في حديث.

وقد كرّر الإمام البخاري بعض هذه الأحاديث الصحيحة في كتابه؛ لأن الحديث الواحد قد يشتمل على أكثر من معنًى، وكلُّ معنًى يندرج تحته بابٌ معينٌ، فهو يستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنًى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، أو يكرّر الحديث لأنه يشتمل على فائدة حديثية، ولأنه يحرص على أن يكون كتابه مختصرًا، فإنه لا يكرّر الحديث كاملًا دائمًا، وإنما يذكر الجزء الذي يتضمن معنى الباب الذي يدرجه تحته إلا إذا تعدّدت طرق الحديث، فإنه يذكر الحديث مع سنده بتمامه.

وهناك الاتجاه الفقهي للبخاري في صحيحه، فالإمام البخاري كرّر الأحاديث -كما ذكرنا- وجزّأها في كتابه على نحوٍ يخدم ناحية مهمّة يعتني بها جُلُّ أئمة الحديث، وهي الناحية الفقهية مستنبطةً من الحديث؛ لأنهم جميعًا يضعون نُصب أعينهم أن السُّنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، والمنهل العذب الذي ينهل منه المسلمون ما يُقيم حياتهم وصلتهم بخالقهم وبالناس؛ ومن أجل هذا نجد أن كتاب البخاري لم يتضمّن الأحاديث الصحيحة المسندة فقط، والتي هي أصل الكتاب، ومن أجلها صنّفه؛ وإنما ضم إلى جانب ذلك الكثير من آيات القرآن الكريم التي لها صلةٌ بموضوع الباب الذي يذكره، وأقوال السلف من الصحابة والتابعين، وما يستنبطه من أحكام الأحاديث، وبعض الأحاديث المعلّقة التي حُذِفَ سندها، أو الجزء الأول منه.

و(صحيح البخاري) بهذا يُستفاد منه الكثير من الفقه بما أودعه فيه ممّا تقدّم ذكره، وبأبوابه التي وضعها عنوانًا على كثير من المسائل الفقهية، وبرَدِّه على كثيرٍ من المخالفين لأهل الحديث، وسنقدم لكم أمثلة مكتوبة.

وأحاديث البخاري صحيحةٌ، ولا يُلتفت إلى مَنْ ينقد هذه الأحاديث أو يدّعي ضعفها؛ لأن الأمة جميعها على مدى تاريخها قد تلقّت كتاب البخاري وكذلك كتاب مسلم بالقبول، وأصبح هذا القبول كتصحيحٍ لها بما في الأمة من العلماء الأذكياء، الواعين الذين عندهم المقدرة الفائقة في تمييز الحديث الصحيح من غيره، فليس إجماع الأمة عن عاطفة أو هوًى، وإنما إجماعها هو إجماع موضوعي، وقبولها قبول صحيح.

لا يتّسع المجال هنا أيضًا لترجمة الإمام مسلم، وهو أشهر مَن أن يُترجم له في هذه العُجالة، ولكنّنا نتعرف على صحيحه، والسّبب الأول الذي ألّف البخاري له صحيحه هو نفسه السبب الذي جعل الإمام مسلمًا يُؤلف كتابه، وهو أنه أصبحت هناك حاجة ماسّة لِأَن تُفْرِد كتب الأحاديث الصحيحة دون غيرها؛ لِمَا جدّ على العالم الإسلامي، ولما كَثُر من الضعيف في الكتب التي قبله.

شروط الإمام مسلم في صحيحه:

هي -كما قلنا في شروط الإمام البخاري- تنقسم إلى شروط عامة، وهي: الإسلام، والعدالة، والبلوغ والضبط، واتصال الأسانيد... وغير ذلك، ولكن الإمام مسلم تخلّى عن الشرطين الخاصّين اللذين اشترطهما الإمام البخاري، وقد تناول الدارسون كتاب مسلم، كما تناولوا كتاب البخاري؛ كي يستنبطوا شروطه التي على أساسها اختار أحاديثَ صحيحةً.

وقد ذكر الحاكم أن مسلمًا يشترط -كما اشترط البخاري- ألا يُخرج إلا حديث الصحابي المشهور، الذي له اثنان فأكثر من الرّواة الذين نقلوا حديثه، وردّ عليه ابن طاهر المقدسي والحازمي في كتابيهما (شروط الكتب الستة) و(شروط الكتب الخمسة) ولا يتّسع المجال لذكر أمثلة من ردّهما عليه وإثباتهما أن هناك في الكتابين أحاديث لصحابة ليس لكل صحابي منهم إلا راوٍ واحد، وكما قلنا: خالف الإمام مسلم أستاذه في اشتراط أن يثبت تاريخيًّا التقاء الراوي بشيخه الذي روى حديثه عنه بالعنعنة، حتى ينتفي احتمال التدليس أو الإرسال، وينتفي تحديثُ

الرّاوي عن شيخه الذي عاصره بما لم يسمعه منه ؛ فمسلم يرى أن الرّاوي إذا حدّث عن شيخه بـ"عن" ، وقد عاصره ، واحتُمل لقاؤهما ، ولم يُعهد من هذا الراوي التدليس ، ولم يكن هناك دليل على عدم التقائهما ؛ فإن روايته تُحمل على السماع ، ويُحتجّ بها.

وعلى كلِّ حالٍ فقد وَسّعَ هذا الرأي الذي اتّخذه مُسلم من دائرة الحديث الصحيح عنده ، فأخذ أحاديثَ تركها البخاري لهذا السبب ، وهناك شرطٌ آخر اتّخذه البخاري وتجاوز عنه مسلم ، فتوسّعت دائرة الحديث الصحيح عنده مرة أخرى ، فقد رأى البخاري ألا يسند في صحيحه إلا أحاديثَ الرّواة الذين يُعدّون في الطبقة الأولى بالنسبة للسماع من شيوخهم ، وطول اللقاء بهم ، وعدالتهم وضبطهم ، أما مسلم فلا يكتفي بذلك ، وإنما يعرّج على أحاديث الطبقة الثانية ، ويأخذ مَنْ هم أدنى في الاعتبار والمتابعة والاستشهاد ، وقد قسّم مسلم الأخبار وناقليها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الأخبار التي سلمت من العيوب سندًا ومتنًا ؛ لأن رُواتَها من أهل الاستقامة في الأحاديث والإتقان فيها ، وليس في روايتهم اختلافٌ شديدٌ ولا تخليطٌ فاحشٌ ، وهذه الأخبار يتقصّاها في صحيحه.

القسم الثاني : أخبارٌ يقع في أسانيدها بعضُ مَنْ ليسوا موصوفين بالحفظ والإتقان ، كرُوَاة القسم الأول ، لكن اسم الستر والصدق وطلب العلم يشملهم ، كعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سليم. وهذا القسم يتْبع به مسلم أحاديثَ القسم الأول ، أي : يذكر من أسانيده في المتابعات والشواهد ، وللدلالة على اختلاف الروايات ، أو حيث لم يجد من القسم الأول حديثًا يضعه في الباب الذي يُترجم له.

أما القسم الثالث: وهو أحاديث قوم متهمين بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، أو من يغلب على حديثهم المنكر أو الغلط، فلا يخرّج مسلمٌ في كتابه أحاديث هؤلاء، وكلامه في المقدّمة يدلّ على ذلك.

ومع تساهل مسلم هذا فيما تشدّد فيه البخاري من التخلّي عن الشرطين الخاصّين، اللذين أخذ بهما البخاري؛ فإنه مع هذا لم يجمع كلّ الصحيح في كتابه مثلما فعل البخاري، وإنما جمع بعضه فقط ممّا يقرب من أربعة آلاف حديث، وهذا ما جعل أئمة عصره أمثال أبي زرعة، ومحمد بن مسلم الرازِيين ينتقدونه في ذلك؛ لأنهم يَرَوْنَ أن في هذا مدخلًا لأصحاب البدع، يَنْفُذُون منه لرفض كثير من الأحاديث الصحيحة بحُجّة أنها لا توجد في مثل كتابه الصحيح.

يقول أبو زرعة عندما علم بتأليف مسلم كتابه: "إن هذا يطرّق لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل بأن يقولوا: إذا احتُجّ عليهم بحديث ليس هذا في الصحيح" يعني: (صحيح مسلم)، أو (صحيح البخاري)، أو أيّ مؤلفًا على مناولهما. وسبحان الله كأنّ أبا زرعة كان ينظر بعين الغيب، فهذا هو ما يحدث عند كثير من الجهلاء إذا لم يكن الحديث في البخاري ومسلم، فإنهم يحتجّون بأنه ليس في البخاري ومسلم؛ ليطعنوا في الحديث. وقد اعتذر مسلم عندما بلغه ذلك بقوله: "إنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح؛ ليكون مجموعًا عندي، وعند من يكتبه، ولا يرتاب في صحّته".

أما منهج مسلم في ترتيب صحيحه:

فقد رتّب أحاديث كتابه على منهج دقيق، تلافى فيه ما فعله الإمام البخاري في صحيحه؛ فلم يجزّئ الأحاديث كما جزّأ البخاري، ولم يشتّت طُرُقها على أبواب عدّة، مما يجعل الموازنة بينها صعبة، والعثور على الحديث بكماله، أو في

مظانّه أشدّ صعوبة. رتّب أحاديث كتابه على أبواب بعضها فقهي وبعضها غير فقهي ؛ لأن أحاديثه -كما عند البخاري- تشتمل على سنن الدين، وأحكامه، وفي الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، والآداب والمناقب، والتفسير والسير، وكلُّ أبوابٍ منها ينتظمها كتاب، يعني: تحت كل كتاب ككتاب الصلاة، أو كتاب الطهارة، أو كتاب الإيمان، تندرج أبواب بموضوعات جزئية ينتظمها هذا الكتاب، ولكن مسلمًا لم يذكر تراجم لأبوابه، ويعلّل ذلك الإمام النووي بأنه ربّما أراد ألا يزيد حجم الكتاب، وقد يكون الأمر كذلك، وقد يكون غير ذلك، مثل أن يقال: إنه فعل ذلك لئلا ينشغل الناس عن الأحاديث، أو معانيها بالتماس أوجه الصّلة بين عناوين الأبواب والأحاديث التي ذُكرت تحتها، كما حدث ذلك في كتاب البخاري، وأُلّفت كتبٌ في ذلك، وقد سدّ هذا النقص شُرّاح كتاب مسلم ومحقّقوه، فوضعوا له الأبواب التي تتلاءم مع معاني الأحاديث فيه.

سنن أبي داود

وننتقل بعد ذلك إلى السنن الأربع التي ألّفت في هذا القرن، وأولها كتاب أبي داود، ولأهمية كتاب أبي داود -سليمان بن الأشعث، الذي وُلِدَ سنة مائتين وثنتين، وتُوفِّيَ سنة مائتين وخمس وسبعين- قال أحد العلماء: "لو أن رجلًا لم يكن عنده شيء من كتب العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيءٍ من العلم ألبتة، ولا يتسع المجال لترجمة أبي داود، لكننا نتكلّم عن شرط أبي داود في كتابه.

ويُبيّن الخطّابي شرط أبي داود فيذكر أن الحديث على ثلاثة أقسام: حديث

صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم؛ فالصحيح هو ما اتّصل سنده وعدّلت نقلته، والحسن منه ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، أو وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء، وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث، يعني: الحديث الصحيح، والحديث الحسن.

أما الحديث السقيم بأنواعه المختلفة كالموضوع، والمقلوب الإسناد، والمجهول الرّواة، فيرى الخطابي أن كتاب (السنن) قد خلا منه، وهو منه بريء من جملة وجوهه، هكذا قال الخطابي في كتابه (معالم السنن) ثم بيّن أنه قد تدعو الحاجة أبا داود إلى شيء من هذا السقيم فيميّزه حتى يعرف الناس علّتَه، يعني: تكلّم عليه أبو داود، وحتى يخرج من عُهدته، ويتّضح من كلام أبي داود نفسه شرطه في كتاب (السنن) يقول في رسالته إلى أهل مكة عندما سألوه عن كتابه: "إنكم سألتموني أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب (السنن) أهي أصح؟ ما عرفت في هذا الباب، فاعلموا أنه كلّه كذلك، إلا أن يكون قد رُوي من وجهين: أحدهما: أقدم إسنادًا، والآخر: أقوم في الحفظ. فربّما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث".

يقول أبو داود أيضًا: "وأما المراسيل فقد كان يحتجّ بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك، والأوزاعي حتى جاء الشافعي، فتكلّم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره، فإذا لم يكن غير المراسيل؛ فالمرسل يحتجّ به، وليس هو مثل المتّصل في القوة، قال: وليس في كتاب (السنن) الذي صنّفته عن رجلٍ متروكٍ شيءٌ، وإذا كان فيه حديث منكر بيّنت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره، قال أيضًا، وما في رسالته لأهل مكة: "وما كان في كتابي من

حديث فيه وهنٌ شديد فقد بيّنته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا، فهو صالحٌ وبعضها أصحُّ من بعض، ولا أعلم بعد القرآن شيئًا ألزم للناس أن يتعلّموه من هذا الكتاب".

ويتضح من كلام أبي داود هذا أنه جمع في كتابه الأحاديث الصحيحة التي رواها الرّواة العدول الضابطون، وإلى جانب هذه الأحاديث الصحيحة التي يشتمل عليها معظم كتابه نرى بعض الأحاديث المرسلة والضعيفة، وأنه يُبيّن الأحاديث الضعيفة، وما سكت عنه فهو صالح، وليس ضعيفًا، وأنه يختار من الأحاديث الصحيحة طريقًا أو طريقين، ويترك الطرق الأخرى حتى لا يكبر حجم كتابه. ولعلّه قد قام بهذا الاختيار لّما رأى البخاري قد كرّر في كتابه الأحاديث، فكبُر حجمه، ومسلمًا جمع طرق الأحاديث فكبُر كتابه كذلك، فصعبت الاستفادة الفقهية منهما نوعًا ما، وهو بهذا قد خطى خطوة أخرى، ميّزته عن كتابي البخاري ومسلم.

أيضًا يتّضح من كلامه أن مراده من قوله: "ليس في كتاب (السنن) الذي صنّفه عن رجل متروك الحديث شيءٌ" أنه لم يُخَرّج لمتروك الحديث عنده، على ما ظهر له، أو لمتروك متفقٍ على ترك حديثه إلا وبيّنه، ولهذا نجد في كتابه حديث مثل كثير بن عبد الله المزني، ولم يجمع على ترك حديثه؛ بل قد قوّاه قوم، وقدّم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب، ولكن ما الذي يُلجئ أبا داود إلى الأخذ بأحاديث أقوام قد ضُعّفوا مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة... وغيرهما.

الحقيقة: أن مذهب أبي داود، كما هو مذهب شيخه أحمد بن حنبل الاحتجاج بالضعيف، إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عندهما من رأي الرجال، وهذا ما يفسّر قول الخطابي السابق: "إنه قد تدعوه الحاجة إلى الأخذ بالحديث السقيم"، وهذا يتّضح أيضًا من كلامه على المرسل، وهناك سبب آخر، وهو:

أن الحديث الضعيف قد يُشبه الحديث الصحيح فيذكره أبو داود، حتى يميّز الحديث من الصحيح.

منهج أبي داود في ترتيب كتاب (السنن):

رتّب أبو داود الأحاديث في كتابه ترتيبًا فقهيًّا، وقسّمها إلى كُتب تندرج تحتها أبواب، وتوجّه من بداية الكتاب إلى أحاديث الأحكام مباشرة على غير ما عرفناه عند البخاري ومسلم، اللذين بدأ كتابيهما بالإيمان، وعلى الرغم من أن كتابه قد خصّصه لأحاديث الأحكام الفقهية، إلا أنه ختمه بكتب في الآداب، والعلم، واللباس، والطب، والزينة، والأطعمة، والأشربة، وشرح السنة، والفتن. وهذه تختلط فيها الأحكام الفقهية بغيرها، وأبو داود يترجم الأبواب بما تدلُّ عليه الأحاديث تحتها من أحكام فقهية، يُريد أن ينبّه عليها، وفي عرض أبي داود للأحاديث في أبواب الكتاب تتّضح السمات التالية:

يذكر أولًا: الأحاديث الصحيحة، ثم يذكر الأحاديثَ غير الصحيحة إن كان يُريد ذلك؛ ففي كتاب "ما يقطع الصلاة" من كتاب "الصلاة"، رَوَى حديثًا صحيحًا، ثم روى بعده حديثًا منكرًا.

ثانيًا: يذكر أكثر من طريقٍ للمتن الواحد، عندما يريد أن يُؤكّد حكمًا من الأحكام الفقهية، بتقديم أدلّته من الأحاديث الصحيحة.

ثالثًا: يُعْنَى أبو داود بالتنبيه على اختلاف الرواة في ألفاظ المتون التي تلتقي في موضوع واحد.

رابعًا: ولعناية أبي داود بالناحية الفقهية نجدُه لا يقتصر على ذكر الأحاديث، وإنما قد يذكر بجانبها ما يخدم هذه الناحية، فنراه مثلًا يذكر بعض القواعد التي تُتَّبَعُ، عندما نرى أحاديث ظاهرها التعارض حتى نتوصّل إلى الفهم الصحيح لها.

فيقول تعقيبًا على بعض الأحاديث: "إذا تنازع الخبران عن رسول الله ﷺ نُظِرَ إلى ما عَمِلَ به بعض أصحابه من بعده" وقبل أن يذكر هذه القاعدة يمهّد لها بذكر رواية عن أبي سعيد الخدري تقول: إنه كان يصلّي، فمرّ شابٌ من قريش بين يديه فدفعه، ثم عاد فدفعه ثلاث مرّات، فلمّا انصرف قال: إنّ الصلاة لا يقطعها شيءٌ، ولكن قال رسول الله ﷺ: ((ادْرِءُوا ما استطعتم فإنه شيطانٌ)) كأنه يريد أن يقول: إنه إذا كانت رُويت أحاديث في قطع الصلاة فإن هذا الصحابي بيّن أن الصلاة لا يقطعها شيءٌ، وأن بعض الأحاديث تدلّ على أن الصلاة لا يقطعها شيء، هذا من عمل الصحابة، وهم أقدر على الفهم، وكانوا يتّبعون الأحدث، فالأحدث من أمره ﷺ.

ينقل عن بعض الأئمة أقوالهم، تعقيبًا على بعض الأحاديث؛ ففي باب المُحْرِم يموت، كيف يُصنع به؟ فإنه بعد أن روى الحديث في ذلك قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: في هذا الحديث خمس سنن، ثم ذكر هذه السنن. والأمثلة على ذلك كثيرة سنقدّم منها شيئًا في المصوّرات.

بعض سنن الترمذي

وننتقل إلى كتاب آخر من الكتب الستة التي أُلّفت في هذا القرن -القرن الثالث الهجري- والتي تُعتبر أصول السنة، وهو كتاب (جامع الترمذي) الذي يقول فيه أبو عيسى الترمذي: "صنّفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان، فرضوا به، ومَنْ كان هذا الكتاب في بيته فكأنما في بيته كتاب يتكلّم".

ونتكلّم مباشرة عن الكتاب نفسه من حيث الشروط ومن حيث الترتيب، يتبيّن من كلام الإمام الترمذي في كتاب (العلل) الذي ختم به كتابه، وجعله كالمقدمة

له: أن شرطه في هذا الكتاب هو أنه جمع فيه أحاديثَ الأحكام التي عَمِلَ بها فقيهٌ أو أخذ بها بعض العلماء، يقول: جميع ما في هذا من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم، خلا حديثين:

حديث ابن عباس: ((أنّ النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف، ولا سفر، ولا مطر)).

وحديث النبي ﷺ أنه قال: ((إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه)) ويعلّق المقدسي على هذا الكلام بقوله: "هذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث احتجّ به محتجّ، أو عمل بموجبه عامل أخرجه؛ سواء صح طريقه، أو لم يصحّ" وهذا صحيح.

ففي (جامع الترمذي) نجد أنواعًا من الحديث الضعيف، ويُبيّن ذلك ابن رجب: "اعلم أن الترمذي خرّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نَزَل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب، والغرائب التي خرّجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبيّن ذلك غالبًا، ولا يسكت عليه، ولا أعلم خرج عن متّهم بالكذب، متفقٍ على اتّهامه حديثًا بإسنادٍ منفردٍ، إلا أنه قد يخرّج حديثًا مرويًّا من طرق، أو مختلفًا في إسناده، وفي بعض طرقه متّهم.

وعلى هذا الوجه خرّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم قد يُخرّج عن سيء الحفظ، وإن غلب على حديثه الوهم، ويُبيّن ذلك غالبًا، ولا يسكت عنه.

الكلام على بعض المصنفات التي ألفت في القرن الثالث: الترمذي ـ النسائي ـ ابن ماجه

عناصر الدرس

العنصر الأول : بقية الكلام على جامع الترمذي (سنن الترمذي) ١٣١
العنصر الثاني : سنن النسائي الشروط والترتيب ١٣٣
العنصر الثالث : ابن ماجه وعده من الكتب الستة وترتيبه ١٣٦
العنصر الرابع : صحيح ابن خزيمة ١٤١

بقية الكلام على جامع الترمذي (سنن الترمذي)

قد تكلمنا عن شرط الترمذي، وهو أنه جمع فيه أحاديث الأحكام التي أخذ بها بعض العلماء؛ فقال: جميع ما في هذا الحديث معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم.

وقال بعض العلماء: إنّ هذا شرط واسع؛ لأنّ معنى ذلك: أن يدخل فيه كثير من الأحاديث غير الصحيحة.

ومهما قيل في توسّع الترمذي في شرطه؛ فإن هناك سمة عامة تجمع السنن، وهي العناية بالأحاديث التي أخذ بها العلماء كأدلّة من أدلة الفقه، وهذه كانت سمة في عصر الترمذي والقرن الثالث، فإذا كان قد توسّع إلا أنه عالج هذا، أو ضرب عصفورين بحجر، أولًا جمع كل ما يأخذ به أو معظم ما يأخذ به العلماء من أحاديث الأحكام التي استنبطوا منها الأحكام، لكنه في الوقت نفسه ميّز هذه الأحاديث، وهو في هذا لم يخرج عن سمة عصره، وهي: تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، وبيان ما فيها من ضعف أو نَكَارة، ولهذا فهو لا يسكت عن هذه الأحاديث التي رواها الضعفاء المتّهمون؛ بل يُبيّنها غالبًا، كما يقول المقدسي، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم عن كل حديث بما يقتضيه.

وقد ذكر بعض العلماء أنواع الأحاديث التي جاءت في كتاب الترمذي تطبيقًا لشرطه، وبيّن أنها على أربعة أقسام: قسمٍ مقطوع بصحته، وقسم على شرط أبي داود والنسائي أي: ليس فيه وهنٌ شديد، وقسمٍ أخرجه للضّدّية، وأبان عن علّته، أي: ذكره ضدّ الأحاديث الصحيحة التي أخذ بها الأغلبية، وقسم رابع

أبان عنه فقال: "ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثًا قد عَمِل به بعض الفقهاء"، يعني: الأحاديث التي عَمِل بها بعض الفقهاء أتى بها، على الرغم من أنها قد لا تكون صحيحة. والواقع أن الترمذي أثار كثيرًا من القضايا التي تُعتبر خلفيّة، وأساسًا لما قدّمه من الاختيارات في كتابه.

ترتيب أبي عيسى الترمذي في كتابه:

رتّب أبو عيسى الترمذي الأحاديث التي اختارها ترتيبًا فقهيًّا، وهو مثل أبي داود ابتدأ بأبواب الطهارة، فالصلاة إلى آخر الأبواب الفقهية، وقد ختم الكتاب بأبواب شتّى غير فقهية كالدعوات، والمناقب، والتفسير، يذكر الحديث أو الأحاديث في الباب، ويُبيّن درجتها من حيث الصحّة وعدمها.

وقد يتكلّم على إسناده، أو بعض رجاله مبينًا حالتهم من حيث جرحهم أو عدالتهم، وعندما يكون في الباب طرقٌ كثيرة عن بعض الصحابة يُورد طريقًا منها أو أكثر، ثم يُشير إلى الطرق الأخرى بقوله: "وفي الباب عن فلان وفلان"، وربما كان هذا الذي يفعله الترمذي لا يُوجد في كتاب من كتب السنة على هذا النحو، وبعد ذكر الأحاديث يُعرّج على ذكر الفقهاء الذين احتجّوا بها فيقول: "وهذا مذهب فلان وفلان وفلان وفلان"، أو يقول: "بهذا عمل فلان وفلان وفلان من الفقهاء".

وكتاب الترمذي بهذا يُعتبر من أقدم ما جَمَعَ آراء كثير من أئمة المذاهب الفقهية، وبخاصّة تلك المذاهب التي لم يُكتب لها كثرة الأتباع، وطول البقاء، ثم يذكر الأحاديث الأخرى التي جاءت مخالفة لأحاديث الباب مبينًا ما أخذ بها من الفقهاء، أو مبينًا أنها منسوخة.

سنن النسائي؛ الشروط والترتيب

نتقل بعد ذلك إلى كتاب (المجتبى) للنسائي، وكما يقول بعض العلماء: "كتاب النسائي -يعني: (المجتبى)- من أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا"، ولا يتّسع المجال لذكر ترجمة النسائي، وإنما نتكلّم مباشرة عن (المجتبى) من السنن.

فنقول: عندما صنّف النسائي كتاب (السنن الكبرى) أهداه إلى أمير الرّملة، فقال له الأمير: "أكل ما هذا صحيح؟ قال: لا. قال: فجرّد الصحيح منه فصنّف (المجتبى)" يعني: المختار، وقال النسائي عن الكتابين: "كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول" أي: معيب، والمنتخب المُسَمّى بالمجتبى صحيح، بطبيعة الحال إذا كان يقول هذا، فهذا من وجهة نظره؛ بناءً على الاختلاف في الرواة -رواة الحديث- أو بناء على كون بعضهم يَعْتبر الحديث فيه علّة، والنسائي لا يعتبر فيه علة، أو غير ذلك من وجوه الاختلاف، أو له طرق يعرفها النسائي، وحكم بالحديث على أنه صحيح؛ بناءً على هذه الطُّرق، وعلى هذا فكلّ ما في (السنن)، أو (المجتبى) صحيح في رأي النسائي.

ولكن الذين درسوا هذا الكتاب رَأَوْا أن فيه تلك الأنواع من الأحاديث: الصحيح المخرّج في الصحيحين. ثانيًا: الصحيح الذي هو على شرطهما ولم يخرّجاه، أحاديث على شرطه يعني: شرطه هو، أحاديث معلولة بيّن علّتها النسائي. وقد أَوْرَدَ النسائي هذا القسم الأخير في كتابه: الأحاديث المعلولة، كما فعل أبو داود والترمذي؛ لأن قومًا من الفقهاء أو من العلماء رَوَوْهُ، واحتجّوا به، فأورده وبيّن سَقَمه وعلله، ومن أمثلة هذا النوع الأخير ما رواه النسائي في باب تعليق يد السارق، روى حديثين في هذا الباب وضعّفهما، ولهذا قال بعض النقاد: "إن شرط أبي عبد الله النسائي في هذا الكتاب أن يخرّج عن كلِّ مَن لم

يُجمع على تركه من الرواة، وعقّب بعضهم على ذلك بأنه مذهب متّسع، ولكن كيف نفهم هذه العبارة مع ما عُرف عن النسائي من تشدّده عن الرجال، حتى قال: إن شرطه أشدّ من شرطي البخاري ومسلم، يعني: في الرواة.

نظرة الأئمة إلى الأحاديث ورجالها:

الواقع أنَّ هؤلاء الأئمة كانوا ينظرون إلى الأحاديث ورجالها بهدفين:

الهدف الأول: هو النظر إلى عملهم واحتجاجهم، وهذا ما كان يتشدّدون فيه.

والثاني: هو النظر إلى ما يمكن أن يعمل به في نظر بعض الفقهاء أو بعض المحدّثين، وهذا ما كان يتساهلون فيه ويدوّنونه في كتبهم وسننهم.

ولهذا فقد حكم النسائي على حديث عن سعيد بن المسيب قال: "قال عمر لصهيب: ما لي أرى عليك خاتم الذهب؟ قال: قد رآه من هو خير منك، فلم يُعبه. قال: من هو؟ قال رسول الله ﷺ"، حكم على هذا الحديث في (السنن الكبرى) بأنه منكر، ومع هذا فقد أورده في (السنن الصغرى) وأغفل الحكم عليه، وترجم له بباب الرّخصة في خاتم الذهب للرجال؛ ليُشير إلى أن من رخّص في ذلك استند إلى هذا الحديث.

وقد كان أبو عبد الرحمن النسائي كذلك، فقد كان يتشدّد في الحكم على الرجال وعلى الأحاديث، عندما يكون هدفه وغايته تمييز الصحيح من غيره، ولم يكن يفعل ذلك إلى حدٍّ ما، عندما يدوّن كتابًا في السنن كبيرًا أو صغيرًا؛ ليعرف الناس الأحاديث التي استقى منها الفقهاء الأحكام، أو يمكن أن يستقي منها الناس كذلك على أنه يجب أن لا تُفهم عبارة "من لم يجمع على تركه"، وأن مذهبه متّسع على إطلاقها؛ فإنه أراد بذلك إجماعًا خاصًّا، وذلك أن كل طبقة من نقّاد

الرجال لا تخلو من متشدّدٍ ومتوسط، وقال النسائي: "لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى بن معين فإنه لا يُترك"، يعني: إذا وثّقه متساهل، وضعّفه متشدّد؛ فإنه يأخذ بمن تساهل، فأما إذا وثقه ابن مهدي، وهو أقلّ شدة من يحيى القطّان؛ فإنه لا يترك الحديث، وإنما يأخذ بتوثيق ابن مهدي الذي هو متساهل أكثر من يحيى القطان، وذلك لما عُرف من تشدّد يحيى ومن هو مثله في النقد.

قال ابن حجر: "وإذا تقرّر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذّهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متّسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنّب النسائي إخراج حديثه، بل تجنّب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين"، ويقول النسائي نفسه: "لّما عزمت على جمع السنن استخرت الله في الرواية عن شيوخٍ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخِيَرة على تركهم، فتركت جملة من الأحاديث أعلو فيها عنهم" يعني: سنده عالٍ عنهم، ومع ذلك ترك أحاديثهم.

منهج النسائي في ترتيب (المجتبى):

اقتصر النسائي على أحاديث الأحكام إلا قليلًا، ورتّبها فقهيًّا، وترتيبه مثل ترتيب أبي داود تقريبًا، والنسائي يرتّب أبوابه الأول، فالأول بحسب ترتيبها العملي؛ بحيث لو جُمعت تراجم الغسل من الجنابة مثلًا لكانت أشبه حينئذٍ بمتون الفقه؛ حيث تجمع المسائل مجرّدة عن دليلها.

وها هي ذي بعض أبواب الغسل: ذكر غسل الجنب يديه قبل أن يدخلها في الإناء، باب عدد غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء، باب إزالة الأذى عن جسده بعد غسل يديه، باب إعادة الجنب غسل يديه بعد إزالة الأذى عن جسده، باب وضوء الجنب قبل الغُسل، باب تخليل رأسه، باب ذكر ما يكفي

الجنب من إفاضة الماء على رأسه، باب ذكر العمل في الغسل من الحيض، باب ترك الوضوء من بعد الغسل، باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه، باب ترك المنديل بعد الغسل، وهكذا نجدها مرتّبة ترتيبًا منطقيًّا متلائمًا مع عمل المغتسل؛ كيف يبدأ، وكيف ينتهي، والمراحل التي بين ذلك.

وهو يأتي بالحديث الواحد من أكثر من طريق، ويذكر الحديث في أكثر من باب، كما يفعل البخاري، ويمتاز كتاب النسائي عن بعض كتب السنن الأخرى، بأنه ليس فيه تعقيبات فقهية، ولا يذكر آراء الصحابة، والتابعين، وأئمة المذاهب، ويكرّر الحديث الواحد تحت عدّة تراجم مثل ما رواه من قوله: ((الفطرة خمس...))الحديث؛ فقد رُوى هذا الحديث بطرق مختلفة تنتهي كلّها إلى الزّهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهذا يذكّرنا بما كان يفعله الإمام البخاري، ونرى اختلافًا في الأسانيد والمتون بين هذه الطرق؛ فالأول عن يونس عن الزهري، والثاني عن معمر عن الزهري، والثالث عن سفيان عن الزهري، وفي المتن اختلاف الألفاظ، وفي ترتيب الخمس من الفطرة وإن كانت كلّها تؤدي إلى معنًى واحدٍ تقريبًا، والنسائي يُبيّن غريب بعض الألفاظ حينًا، ويُشير إلى الأحاديث الضعيفة والمنكرة أحيانًا، ويحرص على التفريق بين طرق التحمّل، وخاصّة بين السّماع والقراءة، واختلاف ألفاظ الرواة.

ابن ماجه وعده من الكتب الستة وترتيبه

وننتقل إلى (سنن ابن ماجه)، وهو وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، الذي عاش في القرن الثالث الهجري، فقد وُلِدَ سنة مائتين وتسع، وتُوفِّيَ سنة مائتين وثلاث وسبعين، ونتكلّم على سننه مباشرة، رأى بعض العلماء أن كتاب (السنن) لابن ماجه من الأصول الستة التي ينبغي الاعتماد عليها في السنن، على

حين رأى بعضهم الآخر أنه ليس جديرًا بهذه المكانة، ولعلّ سبب اختلافهم في هذا أمران:

الأول: أن هناك كتابًا آخر جدير بتصدّر الكتب الستة، وهو كتاب (الموطأ) للإمام مالك الذي اعتمد عليه المسلمون اعتمادًا كبيرًا، وأحاديثه المسندة صحيحة، ورأى بعضهم أن تكون (سنن الدارمي) هي السادس، وهو قد عاش في هذا القرن أيضًا، فإنه قليل الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشّاذّة.

الثاني: وهو الأهمّ أن هذا الكتاب كَثُرَت فيه الأحاديثُ الضعيفة، والمنكرة، والموضوعة دون تنبيهٍ عليها، وهو ينفرد بهذا دون (الصحاح)، والسنن الخمسة الأخرى.

قال الحافظ ابن حجر: "كتاب ابن ماجه، فإنه تفرّد فيه بإخراج أحاديث عن رجالٍ متهمين بالكذب، وسرقة الأحاديث، وبعض هذه الأحاديث لا تُعرف إلا من جهتهم، وذلك مثل: حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيدل، وداود بن المحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك، وإسماعيل بن زياد السكوني، وعبد السلام بن أبي الجنوب... وغيرهم".

وأما ما حكاه ابن طاهر المقدسي، عن أبي زُرعة أنه نظر فيه فقال: "لعلّه لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا ممّا فيه ضعف، فهي حكاية لا تصحّ؛ لانقطاع إسنادها، ولئن كانت محفوظة، فلعلّه أراد ما فيه من الأحاديث السّاقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءًا منه فيه هذا القدر، وقد حكم أبو زُرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة، أو ساقطة، أو منكرة، وذلك محكيٌّ عنه في كتاب (العلل) لابن أبي حاتم، وقد عرض أحد العلماء المعاصرين لهذه القضية، وأراد أن يفصل فيها بعملية إحصائية تُبيّن ما إذا كان كتاب ابن ماجه جديرًا بأن يرتفع إلى مكانة الكتب الخمسة، أو لا.

يقول الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: "ولّما تضاربت أقوال أئمتنا في قيمة هذه السنن، ومنزلتها من الكتب الخمسة التي اعتمدها المحدثون، رأيت أنّ أهمّ ما أُعنى به حين تقديمها للقرّاء هو تحقيق القول في قيمتها، وفي منزلتها، ولا يكون ذلك إلا بالإحصاء الدقيق لعدد أحاديثها، ثم تمييز ما انْفَرَدَتْ به من الأحاديث، وذلك بتقسيمه إلى أحاديث صحيحة الإسناد، ثقات الرجال، وإلى أحاديث حسنة الإسناد، وأحاديث ضعيفة، وأحاديث واهية الإسناد أو منكرة، وما كان يُمكن أن أصل إلى غرضي على الوجه الحقّ إلا حين إعدادها للطبع، فأرقّم الأحاديث ترقيمًا مسلسلًا، وأثبت عَقِب كل حديث من الأحاديث الزوائد درجته حسب الأقسام الأربعة المبيّنة، يعني: أحاديث صحيحة الإسناد، ثقات الرجال، وأحاديث حسنة الإسناد، وأحاديث ضعيفة، وأحاديث واهية الإسناد أو منكرة، يقول: فأرقّم الأحاديث ترقيمًا مسلسلًا، وأُثبت عقب كل حديث من الأحاديث الزوائد درجته حسب الأقسام الأربعة المبيّنة قبله، بكل ريثٍ وطمأنينة، فلا ترهقني عجلة، ولا إسراع.

وقد وقعت جملة أحاديث السنن في أربعة آلاف وثلاثمائة وأربعين وواحد حديثًا، من هذه الأحاديث ثلاثمائة واثنين حديثًا، أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم، أو بعضهم يعني: البخاري ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وباقي الأحاديث، وعددها ألف وثلاثمائة وثلاثون، وتسعة هي الزوائد على ما جاء في الكتب الخمسة، وبيان الزوائد أربعمائة وثمانية وعشرون أحاديث، رجالها ثقات صحيحة الإسناد، ومائة وتسعة وتسعون أحاديث حسنة الإسناد، وستمائة وثلاثة عشر حديثًا ضعيفة الإسناد، وتسعة وتسعون حديثًا واهية الإسناد، أو منكرة أو مكذوبة يعني: لا ترتقي إلى درجة الحسن بالطُّرق، وهي ضعيفة جدًّا.

أما التي قبلها وهي الستمائة، وقليل ضعيفة الإسناد هذه يُمكن تقويتها بالطرق، وتُحتمل في الفضائل، والترغيب، والترهيب إلى آخره".

يقول الأستاذ فؤاد عبد الباقي: "وإن كتابًا يجمع بين دِفّتيه ثلاثة آلاف واثنين من الأحاديث يرويها أصحاب الكتب الخمسة في كُتبهم، ثم يجيء ابن ماجه ويرويها كلّها عن طرق غير طرقهم، وكل الطرق يؤيّد بعضها بعضًا مما يُعطي للأحاديث قوّة فوق قوّتها، ثم يُضيف إلى عددها أربعمائة وثمانية وعشرين حديثًا صحيحة الإسناد، رجالها ثقات، ومائة وتسعة وتسعون حديثًا حسنة الإسناد، إن كتابًا يجمع هذا لهو كتابٌ له قيمة لو اقتُصِر فيه على هذه المزيّة فقط".

وأنا مع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أن (سنن ابن ماجه) جديرةٌ بأن تُوضع مع الكتب الخمسة؛ لتُفيد المسلمين معها في إمدادهم بسنة رسول الله ﷺ، وهذه الزوائد هي التي جعلت (سنن ابن ماجه) لها مَيْزة عن (الموطأ)؛ لأن الأخير وإن كان صحيح الأحاديث إلا أن أحاديثه مبثوثة في الكتب الخمسة، فيمكن أن يستغنى عنه بها.

قال ابن حجر: "وإنما عدل ابن طاهر المقدسي، ومن تبعه عن عدّ (الموطأ) إلى عدّ ابن ماجه؛ لكون زيادات (الموطأ) على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرةً جدًّا، بخلاف ابن ماجه فإن زياداته أضعاف زيادات (الموطأ)"، فأراد بضمّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة، تكثير الأحاديث المرفوعة، والله أعلم.

وإذا كان ابن ماجه لم يُبيّن في سننه الأحاديث الضعيفة الواهية، كما فعل أصحاب السنن الآخرون في الغالب، فقد قيّض الله من يسدّ هذا النقص على أكمل وجه، فقد ألّف الحافظ شهاب الدين البوصيري المصري الذي تُوفّي سنة

ثمانمائة وأربعين من الهجرة (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه) تكلّم فيه على كلّ حديث من تلك الزّوائد على الكتب الخمسة، تكلّم فيه على تلك الزوائد بما يليق بحالها من صحّةٍ، أو حسنٍ، أو ضعيفٍ، أو وضعٍ، وقد أثبت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي بعض كلام البوصيري على كلّ حديث منها بما يُبيّن درجته، وذلك -يعني: الذي نقله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي- إنّما هو من (زوائد ابن ماجه) وهو على أغلب الظّنّ غير (مصباح الزجاجة)، وإن كانا يلتقيان كثيرًا في الكلام على الأحاديث يعني: له كتابان في هذا الشأن (الزوائد) و(مصباح الزجاجة)، وكلاهما مطبوع ومتداول.

منهج ابن ماجه في ترتيب السنن:

رتّب ابن ماجه معظم أحاديثه ترتيبًا فقهيًّا، إلا أنه لم يَبْدَأ كأصحاب السنن الخمسة بالأبواب الفقهيّة مباشرة، وإنما قدّم لها بأبواب في الأحاديث التي تحثُّ على اتّباع سنة رسول الله ﷺ وتعظيم حديثه، والتوقّي في الحديث، والتغليظ في تعمّد الكذب، وحكم من يُحدّث عن رسول الله ﷺ حديثًا وهو يرى أنه كذب، واتّباع سنة الخلفاء الرّاشدين، واجتناب البدع والجدل، واجتناب الرأي والقياس، ثم عَقَد أبوابًا أخرى في الإيمان والقدر وفضائل أصحاب رسول الله، ﷺ، وكأنّ ابن ماجه بهذا يُعيدنا إلى الشّبه بما فعله البخاري ومسلم.

على كل حال يقتصر ابن ماجه على ذكر الأحاديث دون تكرار لها، كما أنه لا يجمع بين مختلف الحديث؛ إنما يكتفي بالأحاديث التي تسجل رأيه فيما يُستفاد منها من أحكام.

صحيح ابن خزيمة

ننتقل إلى كُتُبٍ لها أهمية، وقد أُلّفت في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع، وهي كُتُبٌ اشترط أصحابها الصّحّة كما اشترط البخاري ومسلم الصِّحة، إلا أن العلماء لم يُسلّموا لهم بذلك، كما سلّموا للبخاري ومسلم، ومن الممكن أن يُقال: إن ما فيه صحيح على شرط أصحابها، لكن لم يلقَ الإجماع على ذلك كما وقع لصحيحي البخاري ومسلم، وليس معنى ذلك أنهم لا يلتقون مع البخاري ومسلم في كثير من الأحاديث؛ بل الأمر كذلك أنهم يلتقون معهما في كثير من الأحاديث، ومن هذه الكتب (صحيح ابن خزيمة) و(صحيح ابن حبان) رحمهما الله تعالى، ونكتفي بتقديم دراسة موجزة عن ابن خزيمة وصحيحه.

وابن خزيمة هو محمد بن إسحاق بن خزيمة الذي وُلِدَ سنة ثلاثٍ وعشرين ومائتين، وطاف البلاد، ورحل إلى الآفاق في الحديث، فرحل إلى الرّي وبغداد والبصرة، رحمه الله وجزاه الله خيرًا عن الإسلام وسنة النبي، ﷺ، وكتابه أسماه (مختصر المختصر من المسند الصحيح)، وقد أشار ابن خزيمة في كثير من كتبه إلى أن له كتاب (المسند الكبير)، وله كتاب (المختصر)، فيقول في كتاب (التوحيد) مثلًا في صفحة عشرين: "وسأُبيّن هذه المسألة بتمامها في كتاب الصلاة من (المسند الكبير) لا (المختصر)" فابن خزيمة له (المسند الكبير)، وله (المختصر) الذي نتحدّث عنه.

وقد تحدّث عن هذا (المختصر) في كتاب (الصحيح) المطبوع بين أيدي الناس، فمثلًا يقول في بداية كل كتاب من صحيحه: "المختصر من المختصر المسند"، مثال ذلك قال في أول كتاب الوضوء: "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن رسول

الله ﷺ" وعلى هذه التسمية "مختصر المختصر" جرى صنيع كثير من العلماء، وفي العصور المتأخرة أُطلق عليه اسم الصحيح حتى غَلَبَ عليه، وممن استعمل ذلك المنذري المتوفى سنة ستمائة وست وخمسين؛ حيث قال: رواه ابن خزيمة في صحيحه نحو هذا، في الجزء الأول في صحيفة ثلاثٍ وأربعين. وأطلق عليه اسم الصحيح الزيلعي، وابن حجر، والسيوطي في تآليفهم، وعلى ذلك فاسم الكتاب (مختصر المختصر من المسند الصحيح) عن النبي ﷺ اشتهر أخيرًا، واستقرّ على هذه الشهرة باسم (صحيح ابن خزيمة)، والله أعلم بالصواب.

منهج ابن خزيمة في الكتاب:

يروي ابن خزيمة الأحاديث بأسانيدها إلى رسول الله ﷺ ورتّبه على الكُتُب والأبواب الفقهيّة، فبدأ بكتاب الوضوء، ووضع تحته أبوابًا، ثم كتاب الصّلاة، ثم كتاب الإمامة ليُبين فضل صلاة الجماعة، ثم كتاب الجمعة، ثم الصيام، ثم الزكاة، ثم المناسك، اشترط الاقتصار على الصحيح.

وعلى ذلك فكلّ ما أورده صحيحٌ عنده وفقًا لهذا الشرط، ولا يُشترط أن ينصّ على صحة كلّ حديثٍ منها ما دام قد التزم بذلك، وكلُّ كُتب المصطلح اعتبرت أن المصادر الصحيح بعد الصحيحين (صحيح ابن خزيمة)، و(صحيح ابن حبان) وفقًا لشرطهما.

من منهج ابن خزيمة -رحمه الله- في صحيحه: أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وقد ذكر ذلك ابن حجر -رحمه الله- حيث قال بعد أن ذكر مذهب ابن حبان في تلك المسألة: "وكان عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره

حتى يُعلم ما إذا كان عدلًا أو غير عدل" اشترط ابن خزيمة -رحمه الله تعالى- ألّا يروي إلا عن الثقات العدول عن مثلهم، من غير جرحٍ في ناقلي الأخبار من أول السند إلى منتهاه، وبدون انقطاع في الإسناد، فيقول -رحمه الله تعالى- في صفحة ثلاثة من الجزء الأول: كتاب الوضوء (مختصر المختصر من المسند الصحيح) عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل وصولًا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقل الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى؛ ففي كلامه هذا يُجمل شرطه في هذا الكتاب، وابن خزيمة يعلّق كثيرًا على المتون بتوضيح، وكذلك على الأسانيد.

المصنفات، والمستخرجات، والمعاجم

عناصر الدرس

العنصر الأول : المصنفات، ومصنف عبد الرزاق كنموذج منها ١٤٧
العنصر الثاني : المستخرجات ومستخرج أبي عوانة كنموذج منها ١٤٩
العنصر الثالث : المعاجم ومعاجم الطبراني الثلاثة كنماذج منها: الكبير، والأوسط والصغير ١٥٤

المصنفات، ومصنف عبد الرزاق كنموذج منها

المصنفات هي في الحقيقة موسوعات للسنة وللآثار، ولذلك لا بد أن نتعرّف على بعضها.

المصنف: كتابٌ يجمع فيه صاحبه بأسانيده أحاديثَ رسول الله ﷺ مع أقوال الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، ويكون مرتبًا على الكتب والأبواب الفقهية؛ فالكتاب المصنف يهتمّ بالإضافة إلى الأحاديث الشريفة بالآثار والأقوال الواردة عن الصحابة ومن بعدهم؛ ولذلك فإن هذه المصنّفات هي أهم المصادر التي نستمدّ منها تلك الأقوال، وقد بدأ التأليف على هذا النحو منذ مرحلة مبكّرة جدًّا، ويُوجد بين أيدينا الآن مصنّفان على درجة كبيرة من الأهمية، جمع طائفة كبيرة من الأحاديث والآثار، وهما: (مصنف عبد الرزاق الصنعاني) الذي تُوفِّيَ سنة مائتين وإحدى عشرة، و(مصنف أبي بكر بن أبي شيبة) الذي تُوفِّيَ سنة مائتين وخمس وثلاثين، قال صاحب (كشف الظنون) عن مصنف ابن أبي شيبة مبينًا طبيعة هذا الكتاب: (المصنف) كتاب كبير جمع فيه أبو بكر بن أبي شيبة أحاديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة وأقوالهم، وفتاوى التابعين، وأتباع التابعين الأئمة الأجلّة المشهود لهم بالخير على طريقة المحدثين، جمع ذلك بالأسانيد مرتبًا على الكتب والأبواب الفقهية.

ونتحدّث عن أحدهما كدلالة على الآخر، وهو:

(مصنف عبد الرزاق الصنعاني):

وعبد الرزاق بن همّام الصنعاني وُلِدَ سنة مائة وست وعشرين، ومات سنة مائتين وإحدى عشر.

أما منهجه في مصنّفه: فقد رتّبه على الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطهارة، ثم الحيض، ثم الصلاة... وهكذا، يروي الأحاديث والآثار بأسانيدها إلى رسول الله ﷺ أو إلى قائليها من الصحابة فمن بعدهم، فيه الصحيح وغيره، بمعنى: أننا بحاجة إلى دراسة كل رواية فيه والحكم عليها بعد هذه الدراسة، إسناد عبد الرزاق -رحمه الله تعالى- من الأسانيد العالية؛ لأنه من المتقدّمين، فيكون بينه وبين الصحابي اثنان أحيانًا، كما في هذه الرواية.

وقال عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن محمد بن زياد قال: رأيت أبا هريرة < مرّ بقوم يتوضئون من المطهرة -يعني: المكان الذي يتطهرون فيه، يتوضئون- فقال: أحسنوا الوضوء -يرحمكم الله- ألم تسمعوا إلى ما قال رسول الله ﷺ: ((ويلٌ للأعقاب من النار))؟

وقد أحصى محقّق (المصنف) عدد الروايات الواردة فيه من أحاديث وآثار فبلغت إحدى وعشرين ألفًا وثلاث وثلاثين حديثًا، يعني من الأحاديث والآثار، طُبع (المصنف) بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في أحد عشر مجلدًا ما عدا الفهارس سنة ألف وثلاثمائة وثنتين وتسعين، مع نقصٍ ربما يكون قليلًا في أوله.

وهذا العدد الذي ذكره الشيخ حبيب الرحمن يدخل فيه كتاب (الجامع) الذي يُعتبر أنه ليس من (المصنف) وإنما هو كتاب لمعمر بن راشد رواه عبد الرزاق الصنعاني، فضُمّ إلى المصنف في تحقيق، وفي الطّبع. هذا أفضل ما يُقال من أن (الجامع) لمعمر الذي تكلمنا عليه قبل ذلك، إنما هو مؤلف لمعمر، رواه عبد الرزاق، وتضمّنه كتاب (المصنف) جزء منه في الجزء العاشر من (المصنف) وهو قليل، واستغرق الجامع أيضًا الجزء الحادي عشر من (المصنف).

المستخرجات ومستخرج أبي عوانة كنموذج منها

وننتقل إلى لون آخر من الألوان التي أُلِّفت في هذه الفترة، الفترة ما بين القرن الثالث وبداية القرن الرابع.

والمستخرج: هو أن يأتي المصنف -يعني: صاحب المستخرج- إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه، ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطُرُق أسانيده، فإذا اجتمع مع شيخ المصنف للكتاب الذي يستخرج عليه سُمّي هذا النوع موافقة؛ لأنه وافق المستخرج عليه في شيخه، وإذا اجتمع مع شيخ شيخه فما فوق سُمّي هذا النوع موافقة عالية بدرجة، أو أكثر حسب العلوّ، ولا تقتصر المستخرجات على الأرجح بين العلماء على الصحيحين فقط أو أحدهما؛ بل يمكن الاستخراج على أيّ كتاب آخر من كتب الأحاديث، وقد صنع أبو علي الطوسي مستخرجًا على (سنن الترمذي).

والشرط في المستخرج: ألا يصل إلى شيخ أبعد مع وجود سند يُوصله إلى الأقرب إلا لغرض من علوّ أو زيادة حكم، أو نحوه، وإلا فلا يُسمّى مستخرجًا، قال ذلك الحافظ ابن حجر.

كما يُشترط في المستخرج ألا يروي حديث البخاري ومسلم إذا كانا مستخرجًا عليهما عنهما، بل يروي حديثهما عن غيرهما؛ سواء عن شيوخهما، أو عن شيوخ شيوخهما، أو أرفع من ذلك، يعني: يلتقي معهما في شيوخهما أو شيوخ شيوخهما أو أرفع من ذلك. قاله ابن الصلاح في (علوم الحديث).

كما يُشترط أيضًا في المستخرج -يعني: مؤلف المستخرج- أن يروي تلك الأحاديث المستخرجة عليهما -أي: الصحيحين- بالأسانيد الصحيحة؛ لأن ذلك شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما، طالب الحافظ ابن حجر بدراسة أحوال الرّواة بين صاحب المستخرج، وبين الرجل الذي التقى به في سند الشيخين حتى نتأكّد من صحّة السند كلّه، يعني: إذا كنّا نطمئنّ إلى الرّواة الذين التقى فيهم مع أحد الصحيحين، فإننا كي نحكم على الحديث بأنه صحيح أن ندرس الرواة الذين هم بين المستخرج، وبين من التقى بهم في سند الشيخين أو أحدهما، فإذا كانوا ثقات وفيهما اتصال وشروط كل الصحيح؛ فالحديث صحيح. وإذا كانوا غير ذلك؛ فالحديث ليس صحيحًا.

فوائد المستخرجات:

للمستخرجات فوائد جليلة وعظيمة ذكرها مجموعة من العلماء منهم: ابن الصلاح في (المقدمة) والنووي في (شرح مسلم) وهي: علوّ الإسناد، زيادةُ قوّة الحديث بكثرة طُرقه، زيادة ألفاظ صحيحة زيادة مفيدة يُستنبط منها فوائد فقهية وغيرها.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر فوائد أخرى نقلها عنه السيوطي في (التدريب)، والصنعاني في (توضيح الأفكار) منها: عدالة من أخرج له فيه؛ لأن المخرِّج على شرط الصحيح يلزمه ألا يخرّج إلا عن ثقة عنده، ما يقع فيها من حديث المدلّسين يصرّح فيها المدلّس بالسّماع، وهو في الصحيح بالعنعنة، ما يقع فيها من حديث المختلطين، وهو في الصحيح لم يُبيّن هل كان ذلك السماع قبل ذلك الاختلاط أو بعده، فيأتي صاحب المستخرج فيبيّن ذلك، ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة والصحيحة في الإسناد أو في المتن، ما يقع فيها من التمييز للمتن

المُحال به على المتن المُحال عليه، وذلك في كتاب مسلم كثيرٌ جدًّا، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة، ويُحيل باقي ألفاظ الرواة على ذلك النصّ الذي يُريده، فتارة يقول مثله فيُحمل على أنه نظيره، وتارة يقول نحوه أو معناه فيُحمل على أن فيها مخالفة بالزيادة، والنقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى، يعني: أن صاحب المستخرج يأتي بألفاظ هذا الحديث التي لم يأتِ بها المستخرج عليه، وإنما أحال وقال مثله أو نحوه لكن لم يذكر لفظه، ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث ممّا ليس من الحديث، ويكون في الصحيح غير مفصول، يعني: غير منبّه على أنه مدرج وليس من الحديث أو ليس من لفظ الحديث، ما يقع فيها من الأحاديث المصرّح برفعها، وتكون في أصل الصحيح موقوفة، أو كصورة الموقوفة. هذه هي أهم الفوائد التي تجنى من المستخرجات.

أهمّ المستخرجات:

فقد ألّف عدد من الحفّاظ مستخرجات على الصحيحين؛ فمنهم من استخرج على البخاري وحده، ومنهم من استخرج على مسلم وحده، ومنهم من استخرج عليهما، كما استخرج بعض العلماء على غيرهما، ذكر ذلك السيوطي في (تدريب الراوي)؛ حيث قال: "فائدة لا يختصّ المستخرج بالصحيحين"، وقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على (سنن أبي داود)، وأبو علي الطوسي على الترمذي، وهذا الكتاب الأخير مطبوع، وأبو نعيم على (التوحيد) لابن خزيمة.

أولا: المستخرجات على صحيح البخاري، ومنها: (مستخرج أبي حفص) عمرو بن محمد البُجَيري المتوفى سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة.

ثانيًا: المستخرجات على (صحيح مسلم) فقط، ومنها: (مستخرج الحافظ أبي

عوانة) يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني، وهو كتاب مطبوع يمكنك أن تطبّق عليه ما ذُكِرَ من الفوائد في المستخرجات، وهو يمثلها تمثيلًا دقيقًا.

ثالثًا: وأما المستخرجات على الصحيحين في الكتابين منفصلين لإمام واحد، فمنها: "مستخرجا الحافظ أبي نعيم" أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصفهاني الشافعي، وهو صاحب (حلية الأولياء)، ومستخرجه على (صحيح مسلم) مطبوع جزء منه.

رابعًا: المستخرجات على الصحيحين معًا في كتاب واحد لإمام واحد، كـ(مستخرج الحافظ أبي بكر) أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي.

ونعطي مثال المستخرجات فنعرف بـ(مستخرج أبي عوانة)، وهو مستخرج على (صحيح مسلم)، وقد سمّاه النووي (مختصر المسند الصحيح)، وصحّت نسبة الكتاب إلى صاحبه الإمام أبي عوانة، وقد أثبته له الإمام الذهبي في (تذكرة الحفاظ) و(سير أعلام النبلاء).

موضوع الكتاب هو -كما قلنا- مستخرج على (صحيح الإمام مسلم) أي: أنه خرج أحاديث (صحيح مسلم) بأسانيد لنفسه، ويلتقي مع مسلم في شيخه أو في شيخ شيخه، أو أرفع منه، كما قلنا، ورتّب الإمام أبو عوانة كتابه (المستخرج) على الكتب والأبواب الفقهية.

ومنهجه في كتابه: أنه مهّد للكتاب مقدمة ذكر فيها أحاديث على الإيمان، والجنة والنار، والكبائر وصفة النبي ﷺ من المبعث حتى الوفاة، ورتّب الكتاب على الكتب الفقهية؛ حيث بدأها بكتاب الطهارة ثم الصلاة... وهكذا.

وأذكر تحت الكتاب أبوابًا متعلّقة بالكتاب، وتحت الأبواب فصولًا زاد في كتابه على (صحيح مسلم) عدّة زيادات في متون الأحاديث، ومن أمثلة ذلك ما ذكره

في باب الدليل على إيجاب الوضوء لكل صلاة، قال: حدثنا السُّلمي، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أنبأنا معمر عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ قال: ((لا تُقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ))، قال أبو عوانة: من هنا لم يخرجه أصحابنا.

وقال بعد ذلك: حدّثنا محمد بن الهيثم بسامراء قال: حدّثنا عبد الله بن عمرو الواقفي، قال: حدثنا سُهيل بن معاوية، عن جابر عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة > قالت: سمعت أبا بكر الصديق < يقول: قال رسول الله ﷺ: ((لا يَقبل الله صدقة من غُلول، ولا صلاة بغير طهور، وابدأ بمن تعول)) قال أبو عوانة: إلى هنا زدت من عندي، يقصد: "وابدأ بمن تعول".

بوّب كتابه على أبواب متنوّعة، وسلك فيها مسلك الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- ومن أمثلة ذلك: قال: باب بيان إباحة تأخير قيام الإمام في مقامه بعدما تُقام الصلاة، وتأخير المؤذن الإقامة بعدما يُؤذن لانتظار الإمام، يعني: يضمّنه أحكامًا فقهيّة، بعد أن يسوق سند الحديث المستخرج، يسوق أسانيد أخرى غير سند مسلم؛ ممّا يعطي للحديث قوّة بكثرة تلك الطرق.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكر في باب بيان الترغيب في السواك من كتاب الطهارات، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: أنبأنا الشافعي، قال: أنبأنا سفيان، قال: وحدثنا محمد بن شاذان الجوهري، قال: حدثنا المعلى بن منصور، قال: سفيان بن عيينة عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، ولأمرتهم بتأخير العشاء))، ثم قال: حدثنا إبراهيم السراج أخو أبي العباس، قال: حدثنا يحيى بن يحيى عن مغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد بمثله، وقال: ((على الناس لأمرتهم)) يعني:

بدل "على أمتي" قال: "على الناس"، ((لولا أن أشق على الناس لأمرتهم بالسواك))، فهنا زيادة في الأسانيد.

مميزات الكتاب:

يمتاز مُستخرج أبي عوانة بعدّة مميزات:

أولا: أن المصنف -رحمه الله تعالى- قد أتى فيه بأسانيد متعدّدة وروايات كثيرة، كما أنه قارن بين المتون أيضًا.

ثانيًا: أتى في ذيل الأبواب بمسائل مهمة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في باب بيان الائتمام بالإمام في الصلاة، وحظر مبادرته، وحظر صلاة المأموم قائمًا إذا صلى الإمام قاعدًا، وإباحة الإماء والإشارة في الصلاة، وتكبير المأموم بالجهر ليسمع الناس تكبير الإمام، كل كل ذلك ضمنه في ترجمة الباب، وفيه إشارة إلى مسائل مهمة استشهد بالمتون على المسائل الجليلة والدقيقة، رحم الله الإمام أبا عوانة وجزاه خيرًا.

المعاجم، ومعاجم الطبراني الثلاثة كنماذج منها: الكبير، والأوسط والصغير

المعاجم في اصطلاح المحدثين: ما تُذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان؛ سواء باعتبار تقدّم وفاتهم، أو حسب الترتيب الأبجدي، أو الفضيلة، أو التقدم في العلم والتقوى، والغالب عند العلماء هو الترتيب على حروف الهجاء، يقول الكتاني -رحمه الله- في (الرسالة المستطرفة): "والمعجم ما تُذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتّبين على حروف الهجاء، ومن هذه المعاجم معاجم الطبراني الثلاثة (الكبير) و(الأوسط) و(الصغير).

(المعجم الكبير):

ومنهج الطبراني فيه، هو: أنه بدأ بالعشرة المبشرين بالجنة -يعني: هو رتّبه على الصحابة، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة- وبدأ بهم لمنزلتهم، ولأنه لا يقدّم عليهم غيرهم، يبدأ بذكر ترجمة للصحابي؛ حيث يذكر اسمه، واسم أبيه، وجده، ونسبه، وقبيلته، وصفاته، ووفاته من خلال الروايات الواردة في كل ذلك، ثم يسوق ما رواه لذلك الصحابي عن رسول الله ﷺ وأحيانًا يذكر اسمه فقط، كما فعل مع عمرو بن سهيل الأنصاري، بعد أن ذكر العشرة المبشرين بالجنة ذكر بقية الصحابة مرتّبين على حروف المعجم، كما هي طريقة المعاجم إذا كان الصحابي من المكثرين أخرج بعض حديثه، وإن كان من المقلّين أخرج كل حديثه، وهذا البعض قد يكون كثيرًا في حدّ ذاته، كما في أحاديث عبد الله بن مسعود، وابن عمر، وابن عباس.

يذكر بعض الصحابة الذين لم يذكر لهم رواية؛ لتقدّم وفاته، أو لاستشهاده في زمن رسول الله ﷺ مثل عمرو بن غزية الأنصاري، أحيانًا إذا اجتمعت عدّة أحاديث في موضع واحد يجعل لها عنوانًا أو بابًا مناسبًا، ومن ذلك ما جاء في (مسند أسامة بن زيد)؛ حيث قال: باب ما جاء في المرأة السوء، وأنها فتنةٌ ومضرّةٌ على زوجها، لكن معجمه ليس على الترتيب الفقهي، وإنما على معاجم الصحابة كما ذكرنا، وما يصنعه من ذلك فهو نادر.

إذا اشترك مجموعة من الصحابة في اسم واحد، أفرد لهم الطبراني بابًا خاصًّا يجمع فيه أفراد هذا الاسم، ثم يقول: باب من اسمه عدي، أو عمير... ونحو ذلك.

إذا روى عن الصحابي مجموعة من التابعين أتى الطبراني بأحاديث كلّ واحد منهم عن هذا الصحابي على حِدَة، كما فعل مع عديّ بن حاتم.

لم يلتزم الطبراني بإخراج الصحيح فقط من الحديث ؛ بل يُوجد فيه الصحيح ، والحسن ، والضعيف ؛ لأن همّه كان متوجهًا إلى جمع سنة رسول الله ﷺ في المقام الأول ، ثم يأتي التمحيص بعد ذلك على يده أو على يد غيره ، وهو لم يقتصر على المرفوعات ، وإنما هناك الكثير من الموقوفات وبشكل ملحوظ في بعض الأحيان ، كما نرى في مسند عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر ، وابن عباس.

لم يحكم الطبراني على الأحاديث ، ولا على الرجال ، ولم يقارن بين المتون ، وأحيانًا على قلة يعرف بالراوي إذا لم يكن من المشهورين ، كما فعل في حديث من أحاديث الضحاك بن مزاحم عن عدي بن حاتم > فقد جاء في إسناده خالد بن قسيط ، قال عنه الطبراني : "خالد بن قسيط ، هو خالد بن أبي نوف" ، لم يذكر في المعجم أحاديث أنس وجابر وأبي سعيد الخدري وعائشة - رضي الله عنهم أجمعين- على سبيل الكثرة ، وهم من السبعة المكثرين ، بالإضافة إلى أنه لم يذكر أحاديث أبي هريرة بتاتًا ، ومن ثمّ فإنه لم يُخرج من أحاديث السبعة المكثرين إلا أحاديث ابن عباس ، وابن عمر ، وعبد الله بن مسعود.

هذا ، وقد طُبع قدر كبير من (المعجم الكبير) بتحقيق حمدي السلفي ، فأخرج نحو عشرين مجلدًا فجزاه الله خيرًا ، ومن نماذج (المعجم الكبير) للطبراني من أحاديث عمرو بن الحارث الخزاعي > روى الطبراني -رحمه الله- فقال : حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحرّاني ، حدثنا أبي ، حدثنا رهيم قال : حدثنا أبو إسحاق ، عن عمرو بن الحارث خَتَنِ رسول الله ﷺ أخو امرأته جُويرية بنت الحارث ، قال : ((والله ما ترك رسول الله ﷺ عند موته درهمًا ، ولا دينارًا ، ولا عبدًا ، ولا أمة ، ولا شيئًا إلا بَغْلته البيضاء ، وسلاحه ، وأرضًا تركها صدقة)) ثم قال : "أحاديث عمير بن سلمة الضمري > " عرّف به الطبراني ، وقال : "هو عمير بن سلمة بن مُنْتَابِ بن طلحة..." إلى آخر اسمه.

نموذج آخر من حديث عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن معاوية > قال الطبراني - رحمه الله: حدثنا معاذ بن المثنى، حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه عباد بن عبد الله، قال: "حججنا مع معاوية عام حجّه فصلّى الظهر ركعتين، ثم دخل عليه مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان فقالا: ما هذه الصلاة، فقال: هذه سنة صلّيتها مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر وعمر { فقال: كان ابن عمّك أتمها أربعًا، قال: ما ذكرت إلا هذا".

(المعجم الأوسط):

ويقوم منهج (المعجم الأوسط) للطبراني أيضًا على جملة من الأسس نُجملها فيما يلي: رتّب الكتاب على أسماء شيوخه ترتيبًا معجميًّا، وإن كان لا يلتزم إلا بالحرف الأول، يروي عن طريق كل شيخ عددًا من الأحاديث، يزيد أو يُنقص حسب كثرة روايته عن هذا الشيء أو قلتها، ولأجل بيان التفرّد الذي يقع من بعض الرواة عن بعض، يعقّب على كلّ حديث بقوله: "لم يروه عن فلان إلا فلان"، أو قوله: "تفرّد به فلان"، اقتصر في جمع أحاديثه على الغرائب، أي: التي تفرّد بها بعض الرواة عن بعض.

وقال الحافظ الذهبي في وصف الكتاب، ومنهج الطبراني فيه: و(المعجم الأوسط) في ستِّ مجلدات كبار على معجم شيوخه، يأتي فيه عن كلّ شيخ بما له من الغرائب والعجائب، وهو نظير كتاب (الأفراد) للدارقطني، بيّن فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: هذا الكتاب رُوحي، فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس، وعزيز، ومنكر، ويبلغ عدد الأحاديث التي اشتمل عليها هذا المعجم ثنتا عشرة حديثًا تقريبًا.

(المعجم الصغير):

خرج الطبراني فيه عن كلِّ شيخٍ من شيوخه حديثًا، أو حديثين رتّب أسماء الشيوخ على حروف المعجم، يُعقِّبُ على بعض الأحاديث كقوله في الحديث الأول: لم يروه عن مبارك بن فضالة إلا جُنادة، يتكلّم في الرّواة جرحًا وتعديلًا، كأن يقول في الحديث الثاني: تفرّد به ابن ذي حماية، وكان من ثقات المسلمين، ويقول في إسماعيل بن عياش: ثقة فيما يروي عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلَّط في حفظه عنهم، ويَحكم على بعض الأحاديث من حيث السند، مع بيان السبب، كحكمه على حديث "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" بأنه غريب، ثم قوله: "لم يروِ هذه اللفظة "والنهار" عن العمري إلا الحنيني"، ويصحح الإسناد كما في حديث ابن عمر < قال: قال رسول الله ﷺ: ((صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة)). قال الطبراني: " لم يروه عن محمد بن عمرو، عن نافع إلا عبّاد بن عبّاد، تفرّد به الفضل بن زياد، وقد رواه جماعة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة < وهما صحيحان.

يُزيل اللبس في معرفة بعض الرواة مثل قوله: "تفرّد به المعافى بن عمران، وليس بالموصل، وقد يزيد بعض الرواة تعريفًا وتحديدًا بذكر عمله أو وظيفته، كقوله: "حدّثنا يحيى بن إبراهيم بن إسماعيل الحمصي إمام مسجد حمص يشرح غريب الحديث أحيانًا، كقوله في حديث عبد الله بن أبي أوفى < أن رسول الله ﷺ قال: ((قال لي جبريل بشّر خديجة ببيت في الجنة من قصب، لا صَخَب فيه ولا نَصَب)) يعني: قصب اللؤلؤ.

وكقوله في حديث صلاة الأوّابين: ((إذا رَمِضَت الفصال))، ففسّر جملة ((إذا رَمِضَت الفصال)) يعني: تأخير صلاة الضحى إلى أن يتعالى النهار، وتُحمى

الأرض على صغار الإبل، فِصلان الإبل أي: صغارها. وفُصلان -بضم الفاء: جمع فصيل.

يبيّن بعض الرواة كأن يقول في القردوس والقراديس: فخذ من الأزد، ويذكر اسم من ذكر بكنيته في الحديث، كأن يقول: "واسم أبي المليح عامر".

ويذكر تاريخ وفاة بعض الرواة حيث يقول مثلًا: "وبِشْر الذي رَوَى هذا الحديث، هو بشر بن آدم الأكبر، مات قبل العشرين ومائتين".

قد يذكر الزمان الذي وقعت فيه قصة الحديث؛ ففي حديث معقل بن يسار قال: (كنا مع رسول الله ﷺ في مسير، فأَتَيْنَا على مكانٍ فيه ثوم، فأصاب ناس من المسلمين منه، وجاءوا إلى المصلّى؛ فقال: ((من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنّ مُصلّانا))"، قال: "وكانت هذه القصة يوم خيبر".

يذكر أحيانًا الزمان والمكان الذي تحمّل فيه الحديث، كما في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-: "أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية الكريمة: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]..." الحديث؛ حيث قال الطبراني: "حدّثنا محمد بن أسد بن يزيد الأصبهاني بمدينة أصبهان سنة مائتين وخمس وتسعين من الهجرة.

يذكر بعض الآراء الفقهية لبعض الأئمة كأن يقول: قال أحمد بن حنبل: لا يجوز صيد الكلب الأسود، وقاله أشعث عن الحسن، وربما كان هذا؛ لأن الكلب الأسود -كما جاء في بعض الأحاديث- شيطان.

يُشير إلى وَهْم بعض الرّواة في بعض الكُنَى مثل قوله: "وَهِمَ أبو إسحاق السّبيعي في كنية الأغر". ينصّ على صحبة بعض الرواة مثل قوله: لا يُروى عن يزيد بن الأخنس، وهو أبو معن بن يزيد { وهو وابنه قد صَحِبَا رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد.

يذكر الاختلاف في بعض الرّواة، ثم يرجّح ما يراه صوابًا مثل قوله في عبد الرحمن بن إسحاق المدني: وأهل المدينة يسمّونه عباد بن إسحاق، وقوم يسمّونه عبد الرحمن، والصواب من سمّاه عبد الرحمن.

ينسب بعض الرواة مثل قوله: "تفرّد به موسى بن أيمن الجزري الحرّاني".

وبعد أن استعرضنا منهج الطبراني في معاجمه الثلاثة نستطيع أن نعقد مقارنة بينها على النحو الآتي: تشترك المعاجم الثلاثة في كونها مرتّبة على حروف المعجم، إلا أن الطبراني (للكبير) يرتّب على حروف المعجم بالنسبة للصحابة } و(المعجم الأوسط) على حروف المعجم بالنسبة للشيوخ، وكذلك (المعجم الصغير)، كلٌّ منها يقوم على جَمْع الأحاديث بترتيب أسماء الرجال صحابة أو شيوخًا. يشتمل كلٌّ منها على الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، والواهم.

(المعجم الكبير) يَنْدَرِجُ ضمن دائرة معاجم الصحابة، أما (المعجم الأوسط)، و(الصغير) فهما يندرجان ضمن معاجم الشيوخ.

(المعجم الكبير) للطبراني يجمع بين مَن له رواية من الصحابة، ومَن ليس له رواية، أما في المعجمين (الأوسط) و(الصغير) فإنه يقتصر على من له رواية من الشيوخ.

يُلاحظ كثرة الأبواب وتنوّعها في (المعجم الكبير) رغم أن الترتيب فيه ليس على الكتب الفقهية، وهذا يختلف عن المعجمين الآخرين؛ بل تكاد تكون معدومة فيهما، أي: الأبواب وتنوّعها.

وجديرٌ بالذكر أن معاجم الطبراني تمثّل تلك الفترة التي هي في أواخر القرن الثالث، و النصف الثاني من أوائل القرن الرابع أيضًا، فقد وُلِدَ الطبراني سنة مائتين وستين من الهجرة ومات سنة ثلاثمائة وستين من الهجرة.

الأجزاء الحديثية ـ والشروح والغريب وعلم الرجال

عناصر الدرس

العنصر الأول : الأجزاء الحديثية، وجزء الحسن بن عرفة نموذج منها ١٦٣
العنصر الثاني : الشروح الحديثية، ومشكل الآثار للطحاوي نموذج منها ١٦٤
العنصر الثالث : غريب الحديث، ومصنف أبي عبيد نموذج منه ١٦٨
العنصر الرابع : علم الرجال: معجم الصحابة ـ الطبقات لابن سعد ـ الكامل لابن عدي ١٧٠

الأجزاء الحديثية، وجزء الحسن بن عرفة نموذج منها

الأجزاء الحديثية من فنون التأليف في الحديث، والمقصود بها: الكتب التي جمع فيها أحاديثُ شخصٍ واحدٍ من الصحابة أو مَن بعدهم إلى زمن المؤلف، مثل: جمع أحاديث أبي هريرة في كتاب واحد أو من بعده، وهذا النوع له أمثلة كثيرة، منها: جزء سفيان بن عيينة، برواية أبي يحيى زكريا بن يحيى بن أسد المروزي، جمع فيه خمسين حديثًا من روايته عن سفيان بن عيينة، وكجزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني الذي توفّي سنة مائتين وثنتين وستين الذي رواه عنه محمد بن عبد الله بن جعفر بن فارس، وكجزء الحسن بن عرفة وهو مشهور جدًّا بأسانيده العالية.

وكذلك الأجزاء الحديثية قد تكون على هيئة أحاديث تتعلق بموضوعٍ واحدٍ في جزءٍ واحدٍ، مثل: (كتاب الزهد) لابن المبارك وابن حنبل، و(كتاب الجهاد) لكلٍّ منهما، و(القراءة خلف الإمام) للإمام البخاري، وكلُّها موجودة مطبوعةٌ في طبعاتٍ متعددة.

أما طريقة التأليف في الأجزاء الحديثية:

أولًا: يروي صاحب الجزء الأحاديث الواردة في كتابه بإسناده إلى رسول الله ﷺ.

ثانيًا: في الأعم الأغلب يكون هدفها الجمع، وليس تمييزَ الصحيح من غيره؛ وذلك نجد في معظم الأجزاء الحديثية الصحيح والحسن والضعيف.

ثالثًا: قد لا يتكلمون عن إسناد الأحاديث إلا في القليلِ النادرِ، كما يفعل الإمام البخاري -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أحيانًا؛ إذ تحدث عن بعض الرواة في جزء القراءة خلف الإمام، مثل: حديثه عن محمد بن إسحاق.

رابعًا: لا يتكلمون عن الفوائد المستنبطة من الأحاديث.

ومن فوائد الأجزاء الحديثية:

أولًا: أننا قد لا نجد بعض الأحاديث إلا فيها.

ثانيًا: وقد نجد الأحاديث فيها بطرقٍ أخرى غير الموجودة في الكتب الأصول، فيكون ذلك تقويةً للحديث بتكثير طرقه.

ثالثًا: قد نجد فيها ألفاظًا في المتون غير موجودة في الكتب الأخرى تفيد أحكامًا فقهية وغير ذلك.

الشروح الحديثية، و(مشكل الآثار) للطحاوي نموذج منها

الشروح الحديثية لها كتبٌ مشهورة، وهذه تُعْنَى بشرح أحاديث رسول الله ﷺ فيتكلمون عن جملة من الفوائد والمعاني المتعلقة بها كالمعاني اللغوية، والوجوه البلاغية، والأحكام الفقهية، والعقائد وغيرها مما يؤخذ من كلام رسول الله ﷺ، كما يتعرضون لذكر الفوائد الحديثية، ودراسة الإسناد، وبيان درجة الحديث. وبالجملة: فهم يدرسون كل ما يتعلق بالحديث سندًا ومتنًا.

وقد بدأ التأليف في هذا الفن منذ مرحلةٍ مبكرةٍ، وكان لأصحاب الكتب الستة المشهورة في السنة تعليقات على أحاديثهم، كصنيع الإمام البخاري في صحيحه وخصوصًا في تراجمه، والترمذي الذي أكثر من ذكر الفوائد الإسنادية والمتنية التي تتعلق بالمتن، وخاصة ذكر العلماء الذين يأخذون بهذا الحديث أو ذاك، وكذلك فعل أبو داود في بعض الأحيان، والنسائي في (سننه الكبرى) وفي بعض (السنن الصغرى) أو (المجتبى).

وكانت تلك الجهود هي البواكير الأولى لشرح الحديث واستنباط الأحكام منها، ثم استقل التصنيف في هذا الفن بمؤلفاتٍ خاصةٍ، ومن أولها: (شرح مشكل الآثار) و(معاني الآثار) للإمام الطحاوي، الإمام الطحاوي وُلِدَ في سنة مائتين وثمان وثلاثين، ومات سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين، وهناك اختلاف قليل في تاريخ ولادته ما بين ثمان وثلاثين ومائتين -كما قلنا- ومائتين وتسعٍ وثلاثين.

منهج الطحاوي في (شرح مشكل الآثار):

فقد يبين بعض منهجه ما دعاه لتأليف الكتاب، فقد دعاه إلى تأليف هذا الكتاب أنه نظر في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوي التثبيت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فَوُجِدَ فيها أشياءَ مما يصعب معرفتها والعلم بها عند أكثر الناس؛ فمال قلبه إلى تأملها وتبيان ما قدر عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها، هكذا قال في مقدمة كتابه.

ويتمثل منهجه فيما يلي:

أولًا: رتبه على أبوابٍ فقط، ولم يقسمه إلى كتب، ولو قسَّمَهُ إلى كتب وأبواب؛ لكان أيسر في التناول، كما فعل في كتابه (شرح معاني الآثار) يعني الأحاديث ليست متجانسة؛ ولذلك يصعب العثور على الحديث حتى لو استخدم الإنسان الفهارس؛ لأنّ الحديث قد يبدأ بدايةً في (شرح مشكل الآثار) ليست هي البداية التي في الحديث أو في الطريق معه؛ ولذلك هو يشبه (التمهيد) لابن عبد البر، وإن كان (التمهيد) ربما يكون أسهل، وقد قام بعض الباحثين بترتيب الكتاب ترتيبًا فقهيًّا ليسهل الرجوع إلى الأحاديث فيه، وما ذكره الطحاوي حولها.

ثانيًا: ذكر تحت كل باب حديثًا أو حديثين من الأحاديث المشكلة التي ظاهرُهَا التعارض.

ثالثًا: لم يضم الأبواب المتفرقة تحت عنوانٍ واحدٍ، بل أودعه الأحاديث التي رآها خفيةَ المعنى سواء كانت متعلقة بالعقائد أو التفسير أو الفقه أو الفضائل وغيرها من غير ترتيب؛ ولذلك نجد مثلًا أحاديث عن الوضوء متفرقة في مواضع متعددة من كتابه، وهذا يجعله صعب التناول، كما سبق أن ذكرنا.

رابعًا: يُورد الحديث أو الأحاديث في الباب بكل طرقها وأسانيدها وألفاظها ومتونها، وذلك جهدٌ عظيمٌ جدًّا حتى تكون كل الأحاديث أمامَهُ، فربما كان بعضها مطلقًا والآخر مقيدًا، وهكذا حتى يزيل التعارض الظاهري بينها.

خامسًا: اشترط في التوفيقِ بين الحديثين المتعارضين أن يكون كلٌّ منهما في درجةٍ واحدةٍ من الصحة، فإذا كان أحدهما ضعيفًا تركه وأخذ بالأقوى؛ لأن الحديث الصحيح أو الحسن لا تؤثر فيه معارضة الضعيف له، وذلك منهج علمي رصين.

سادسًا: بعد ذلك يبسط القول، ويطيل النفس في شرح الأحاديث، وفي بيان معانيها، وفي التوفيق بينها؛ حتى يزول التعارض وينتفي الخلاف، سواء بالقول بالنسخ أو بالجمع أو بأي شيء آخر.

سابعًا: لم ينتصر فيه لمذهب فقهي معين، وهذا شأن الجهابذة من العلماء يكون انتصارهم لما ترجَّحَ لديهم من الأدلة، ومن أمثلة الكتاب ما قاله الطحاوي في باب بيان مُشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في المراد بقول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر: ٣١].

قال الطحاوي: حدثنا يونس، قال: أخبرني أنس بن عياض الليثي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عبد الله بن الزبير } عن الزبير < قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠] إلى قوله: ﴿ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر: ٣١] قال الزبير: يا رسول الله، أيكرر علينا ما كان في الدنيا مع خواص الذنوب؟ قال: ((نعم، حتى يؤدَّىَ إلى كلِّ ذي حقٍّ حقَّهُ)).

ثم قال: حدثنا أبو أمية، قال: حدثنا منصور بن سلمة الخزاعي، قال: حدثنا يعقوب القُمِّي عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر < قال: نزلت هذه الآية وما نعلم في أيِّ شيءٍ نزلت: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر: ٣١] قال قائل: من نخاصم وليس بيننا وبين أهل الكتاب خصومة فمن نخاصم؟ حتى وقعت الفتنة، فقال ابن عمر < : "هذا ما وعدنا ربنا نختصم فيه".

قال أبو جعفر: فتوهم متوهم أن ما في هذين الحديثين قد أوجبا تضادًا، أي: تعارضًا؛ لِمَا روي عن رسول الله ﷺ في السبب الذي كان فيه نزول هذه الآية، تأملنا ذلك فوجدناه خاليًا من ذلك؛ لأنَّ حديث ابن عمر < إنما فيه ما كان من قولهم عند نزول الآية، وما تبين به عند حدوث الفتنة أنه المراد فيها، وكان ذلك تأويلًا منه لا حكايةً منه إياه سماعًا من رسول الله ﷺ.

وكان ما في حديث الزبير جوابًا من رسول الله ﷺ إياه لما سأله عما ذكر من سؤاله رسول الله ﷺ عما يسأله إياه عنه في حديثه، وجواب رسول الله ﷺ مما أجابه به ولم يضاده غيره، مما في حديث ابن عمر } ولا مما سواه فيما علمناه.

غريب الحديث، ومصنف أبي عبيد نموذج منه

وننتقل إلى فن آخر من الفنون التي ألفت منذ عصر تابعي التابعين إلى هذه الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها، وهي القرن الثالث والنصف الأول من القرن الرابع تقريبًا، وهو: فن غريب الحديث:

والغريب في اللغة: يقال في اللغة غرُبت الكلمة غرابةً إذا كان فيها غموض، وخفي معناها، وعلى ذلك فإن الغريب من الكلام هو الغامض البعيد عن الفهم، ورسول الله ﷺ وهو سيد البلغاء، وأستاذ الفصحاء، وهو الذي فضله الله تعالى على الأنبياء أنه أوتي جوامع الكلم، وجوامع الكلم هو الكلام القليل الذي يجمع في طياته معاني كثيرة، كما أن أسلوبه ومعانيه بالإضافة إلى ألفاظِهِ كلٌّ ذلك كان واضحًا جليًّا يخاطب به الصحابة - رضي الله عنهم، فيفهمون عنه ويستوعبون مراميه؛ غير أنه قد جدت أحوال احتاج الناس من أجلها إلى توضيح بعض الكلمات التي وردت في أحاديث رسول الله ﷺ وذلك لَمَّا بُعَدَ العهدُ عن رسول الله ﷺ ودخل كثيرٌ من الأعاجم في الإسلام.

وفي ذلك يقول الإمام أبو سليمان الخطابي المتوفى سنة ثلاثمائة وثمانٍ وثمانين: ثم إن الحديث لما ذهبت أعلامه بانقراض القرون الثلاثة، واستأخَرَ به الزمانُ فتناقلته أيدي العجم، وكثرت الرواة، وقَلَّ منهم الرعاة، وفشا اللحن، ومَرُنَتْ عليه الألسنُ اللُّقُنُ؛ عندئذ رأى أولو البصائر والعقول والذابون عن حريم رسول الله ﷺ: أن من الوثيقة في أمر الدين والنصيحة لجماعة المسلمين أن يُعْنَوْا بجميع الغريب من ألفاظه، وكشف المستور من قناعه، وتفسير المشكل من معانيه، وتقويم الأَوَدِ من زيغ ناقليه، وأن يدونوه في كتب تبقى على الأبد وتخلد على غير مسند ليكون لمن

بعدهم قدوة وإمامًا، ومن الضلال عصمة وأمانًا؛ فبدأ العلماء في التأليف في هذا الفن منذ مرحلةٍ مبكرةٍ جدًّا.

ومنهم: النضر بن شميل المتوفى سنة مائتين وثلاث من الهجرة، وقطرب - واسمه محمد بن مستنير- المتوفى سنة مائتين وستٍّ من الهجرة. وأبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة مائتين وتسعٍ وعشرين، ثم جاء كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة مائتين وأربع وعشرين من الهجرة، وابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم المتوفى سنة ستمائة وستٍّ وسبعين، وأبو إسحاق إبراهيم الحربي المتوفى سنة مائتين وخمس وثمانين، والكتب الأربعة الأخيرة كلها مطبوعة، وتتابع التأليف في هذا الفن، وإن كان كتاب إبراهيم الحربي ليس مطبوعًا منه إلا القليل من الكتاب.

ونقف عند غريب الحديث كأبي عبيد القاسم بن سلام؛ إذ هو قد استوعب ما قبله ممن سبقوه في هذا الفن، وأبو عبيد الله القاسم بن سلام بن عبد الله وُلِدَ سنة مائة وسبع وخمسين بهراه، مات -رحمه الله- سنة مائتين وأربع وعشرين بمكة.

منهجه في كتاب (الغريب):

فهو ليس على ترتيبٍ معينٍ، وإذا كان الطبعة الهندية التي ظلت متداولة، ويرجع إليها الباحثون بدون أسانيد؛ فإنما هذا كان من اختصار بعض الرواة بعد أبي عبيد.

أما أصل الكتاب: فهو بإسناد، كما نشره الدكتور حسين شرف، وحققه أيضًا، وهو لا يتكلم عن صحة الحديث أو ضعفه، إنما يتكلم عما فيه من غريب ويوضحه.

ومثال ذلك: كلمة "زَوَى" في قوله ﷺ: ((زويت لي الأرض؛ فرأيت مشارقها ومغاربها، وسيبلغ مُلْكُ أمتي ما زوي لي منها))، قال أبو عبيد: سمعت أبا عبيدة، ومعمر بن المثنى التيمي -من تيم قريش مولى لهم- يقول: "زُوِيَتْ":

جُمِعَتْ، يعني ((زويت لي الأرض)): جمعت لي الأرض. ويقال: انزوى القوم بعضهم إلى بعض: إذا تدانوا وتضاموا. وانزوت الجلدة من النار، أي: اجتمعت وانقبضت.

ونعطي مثالًا آخر: ففي كلمة "عسف"، قال أبو عبيد: العُسَفَاءُ: الأُجَرَاء، والواحد منهما عسيف، أي: أجير. ومنه الحديث الآخر: "أن رجلين اختصما إليه ﷺ فقال أحدهما: إن ابني كان عسيفًا على هذا" أي: كان أجيرًا.

ومثال ثالث في كلمة "دجج". قال أبو عبيد: الدَّاجُّ: الذين يكونون مع الحجاج مثل الأجراء والحمالين والخدم وأشباههم. وقد طبع كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد في حيدر آباد بالهند سنة ألف وثلاثمائة وأربع وثمانين من الهجرة، وألف وتسعمائة وأربعٍ وستين من الميلاد في أربعة مجلدات، وكما قلت هذه الطبعة ليست فيها أسانيد، لكنَّ طبعة الدكتور حسين شرف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- والتي تولَّى طبعها ونشرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسندة، وعليها تعليقاتٌ كثيرة، وكان فيها تلافي عدم الترتيب؛ لأنه في نهاية المجلدات صنعت فهارس الكتاب تقرب متباعدَهُ، وتيسر الحصول على المادة المراد ما جاء فيها من أحاديث أو ما جاء تحتها من تفسير لها.

علم الرجال: معجم الصحابة - الطبقات لابن سعد - الكامل لابن عدي

وننتقل إلى فنٍ آخرَ من الفنون التي تُعْنَى بحديث رسول الله ﷺ أو بمعنى أخص بالأسانيد التي عليها مدار نقل الأحاديث و الذي هو الإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة؛ فانتقل لنا حديث رسول الله ﷺ بواسطةِ حملته من الرجال الذين هم إسناد الحديث من أول رسول الله ﷺ وإلى أن يبلغ هذا الحديث مستقره في كل عصر من العصور، سواء كان في صدور الرجال أو في بطون الكتب التي جمعت الأحاديث كالكتب الستة وغيرها.

ومن المهم جدًّا أن نبحث عن أحوال هؤلاء الرجال الذين ينقلونَ لَنَا حديثَ رسولِ الله ﷺ لأن هذا النقل يتعلق بأمر الدين ؛ ومن هنا نشأ علم الرجال الذي يدرسون فيه أحوال رواة حديث رسول الله ﷺ فإذا توافرت فيهم العدالة والثقة ؛ قَبِلُوا روايتهم ، وإن اختل ذلك عندهم ردوا هذه الرواية.

والصحابة كلهم عدول ثقات ، وذلك بتعديل الله ﷻ لهم ، وكذلك بتعديل رسول الله ﷺ لم يعرفوا غير الصدق والأمانة ، فلم يَتَطَرَّق إلى أحاديثهم الكذب في حديث رسول الله ﷺ وحاشاهم أن يفعلوا ذلك ، وهم الذين امتدحهم الله تعالى ورسوله ﷺ حين قال الله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [التوبة : ١٠٠].

وظلَّ الأمر على ذلك حتى جاءت الفتنة التي وقعت بعد استشهاد ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان > وحاول بعض من اندسَّ بين المسلمين أن يكيدَ ضدَّ الإسلام وأهلِهِ ، بالإضافة إلى بعضِ الفرقِ ، حاول بعض هؤلاء أن يضعوا الأحاديث ؛ حينئذٍ نهض علماء السنة فوضعوا القواعد التي يحتكمون إليها في قبول الرواة ومروياتهم ، ومن هنا نشأ علم الرجال.

ونستطيع أن نقرر : أن الكلام في الرجال بَدَأَ من عصر الصحابة { وتكلم في ذلك جماعةٌ ، منهم : عبد الله بن عباس ، وأنس ، وعبادة بن الصامت... وغيرهم } ثم تَتَابَعَتْ حلقاته من بعدهم ، فتكلَّم من التابعين بعدهم : ابن سيرين ، وابن المسيب ، وابن المبارك وشعبة بن الحجاج إلى أن دخل عصر التصنيف ، وكان من أوائل مَن جُمِعَ كلامه في ذلك ، كما يقول الذهبي -رحمه الله- في مقدمة (ميزان الاعتدال) قال : وقد أَلَّف الحفَّاظُ مصنفاتٍ جمَّةً في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل ؛ فأول مَن جُمِعَ كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل : "ما رأيت بعيْنَيَّ مثل يحيى بن سعيد القطان" ، وتكلم في ذلك بعده

تلامذته: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلَّاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم كأبي زُرْعَة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي، وخَلْقٌ من بعدهم مثل: النسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي.

واتخذ التصنيف في علم الرجال أشكالًا متعددة، فمنهم من عُنِيَ بالصحابةِ خاصة، مثل: كتاب (معرفة الصحابة) لأبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، المعروف بابن البَرْقِي، و(معجم الصحابة) لابن قانع، ومنهم من كتب في الطبقات؛ فشملت طبقات الصحابة والتابعين ومن بعدهم، مثل: ابن سعد، والإمام مسلم، ومنهم من كتب في الرجال عمومًا، بدأ من عصر الصحابة ومن بعدهم إلى زمن المؤلف، مثل: (التاريخ الكبير) للبخاري، و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، ومنهم من كتب في الثقات من الرواة خاصة مثل كتاب: (الثقات) للعجلي وكتاب (الثقات) لابن حبان، ومنهم من كتب في الضعفاء فقط مثل: (الكامل) لابن عدي، و(الضعفاء) للعقيلي، و(المجروحين) لابن حبان، ومنهم من كتب في رواة المراسيل خاصة مثل: (المراسيل) لأبي داود، و(المراسيل) لابن أبي حاتم الرازي، ومنهم من ألَّف في علل الحديث مثل: الإمام أحمد، والإمام الترمذي، وابن أبي حاتم.

ونتناول نماذج من هذه الأنواع:

أما تصنيف الصحابة فنأخذ مثالًا لذلك، وهو:

(معجم الصحابة) لابن قانع:

ولد ابن قانع سنة مائتين وخمس وستين، وتوفي في شوال سنة ثلاثمائة وإحدى وخمسين -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

ومنهجه في كتابه: أنه ألفه ليكون في تراجم الصحابة } ورتبه على حروف المعجم.

أولًا: الترجمة عنده مختصرة في الغالب فأحيانًا يورد اسم الصحابي واسم أبيه، وأحيانًا يورد اسمه ونسبته، وأحيانًا يذكر اسمه ونسبه مطولًا، المهم: أن الترجمة عنده لا تزيد عن سطر أو سطرين على الأكثر.

ثانيًا: يورد لصاحب الترجمة بعض الروايات مسندةً من طريقه إلى رسول الله ﷺ.

ثالثًا: ينصُّ أحيانًا على الصحبة لصاحب الترجمة فيقول في أثنائها: وكانت له صُحبة، يستعمل عبارة مثله أو نحوه في الروايات إذا كان للحديث أكثر من رواية، له كلام على الروايات كتصحيح خطأ في حديث أو تصويب شيء في إسناد، ويحتوي الكتاب على ستٍّ وعشرين ومائتين وألف ترجمة من تراجم صحابة رسول الله ﷺ.

ابن سعد وكتابه (الطبقات):

وُلِدَ ابن سعد بعد الستين ومائة، ومات -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- سنة مائتين وثلاثين أي: في القرن الثالث.

ومنهج ابن سعد في طبقاته:

أولًا: جمع -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في كتابه (الطبقات) تراجم الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى زمنه.

ثانيًا: جعل أكثر الجزأين الأولين في سيرة رسول الله ﷺ بدأها بذكر من انتمى إليه رسول الله ﷺ وختمها بذكر غزواته ثم وفاته.

ثالثًا: بعد أن انتهى من سيرة رسول الله ﷺ أخذ يترجم للصحابة والتابعين فمن بعدهم، فشغَلَ بذلك جميع الأجزاء الباقية من كتابه.

رابعًا: خصص الجزء الأخير من كتابه للنساء.

خامسًا: راعى ابن سعد -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في تراجم الكتاب عنصرين، عنصر الزمان وعنصر المكان؛ أما عنصر الزمان: فقد بنى الطبقات من أولها وآخرها بناءً على التسلسل الزماني، وكانت السابقة إلى الإسلام هي المحور الأكبر في هذا البناء الزمان، بدأ بالهجرة إلى الحبشة، ثم بغزوة بدر، ومن ثم بدأ بالمهاجرين البدريين ثم بالأنصار البدريين، ثم بمن أسلم قديمًا، ولم يشهد بدرًا، وإنما هاجر إلى الحبشة أو شهد أُحدًا، ثم من أسلم قبل فتح مكة وهكذا.

بعد هذا بنى الطبقات على العنصر المكاني؛ فأخذ يترجم للصحابة ومن بعدهم على حسب الأمصار التي نزلوا بها، فسمى من كان بالمدينة ومكة والطائف واليمامة، ثم من نزل الكوفة، ثم من نزل البصرة... وهكذا.

سادسًا: أغلب الروايات التي يريدها في طبقاته يذكرها بأسانيدها إلى النبي ﷺ كما أن له كلامًا كثيرًا في الرجال من حيث الجرح والتعديل، وقد اعتبر العلماء ذلك الكلام مقبولًا، وعدوا كتابه (الطبقات) مصدرًا معتمدًا من مصادر تراجم رجال الحديث والحكم عليهم.

كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي:

ننتقل إلى كتابٍ مهمٍّ صُنِّفَ في الضعفاء، أو من ضُعِّفُوا وهم ثقات، وهو كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي، وابن عدي وُلِدَ سنة مائتين وسبعٍ

وسبعين، ومات سنةَ ثلاثمائة وخمس وستين، أي: إلى ما يزيد قليلًا عن منتصف القرن الرابع.

منهج ابن عدي في كتاب (الكامل):

أنه قدَّمَ لكتابه بمقدماتٍ زاخرةً بالعلمِ والقواعدِ الحديثيةِ، منها: كلامه عن الكذب وسوء عاقبته، ومنها تحَري الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم في حمل الحديث، وردهم على من أخطأ أو كذب في الحديث، وجعل ذلك في ثلاثين بابًا، ثم ترجم بعد ذلك لكبار أعلام الأئمة الذين استجازوا الكلام في الرجال؛ دفاعًا عن سنة رسول الله ﷺ وجعلهم على طبقات، بدأها بطبقة من تكلم من الصحابة في الرجال فذكر عمر وعلي وابن عباس وعبد الله بن سلام وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعائشة } ثم طبقة التابعين، ثم طبقة أتباع التابعين ومن بعدهم حتى طبقة البخاري، وكتابه فيمن تُكُلِّمَ فيه من الرجال -كما ذكرنا- سواءٌ أكانوا ضعفاء، أو اتهموا بالضعف ليدافع عنهم.

قال الذهبي في (السير): ذكر في (الكامل) كلّ من تُكُلِّمَ فيه بأدنى شيء ولو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن.

يورد التراجم في كتابه مرتبةً على حروف المعجم؛ حيث التزم الحرف الأول فقط، فبدأ بأحمد ثم إبراهيم ثم إسماعيل ثم أسامة وهكذا دون ترتيب حسب الحرف الثاني.

يستوفي كثيرًا من عناصر الترجمة المطلوبة؛ فيبدأ باسم صاحب الترجمة وكنيته ولقبه ونسبه ويذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل، وأحيانًا يقدم حكمه على المُتَرْجَمِ له قبل ذكر الأقوال فيه، ودائمًا يؤجل ذلك إلى آخر الكلام في الراوي.

يتميز ابن عدي بأمرين:

الأول: الحكم على الرواة من خلال أحاديثهم.

الثاني: ذكر أحاديث لهم تبين حالهم من الجرح أو التعديل.

التصنيف في مصطلح الحديث (المُحَدِّث الفاصل كنموذج) من مناهج المُحَدِّثين من منتصف القرن الرابع الهجري إلى منتصف القرن السابع الهجري: (٣٥٠-٦٥٠هـ)

عناصر الدرس

العنصر الأول	: المحدث الفاصل للرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)	١٧٩
العنصر الثاني	: الإلزامات للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)	١٨١
العنصر الثالث	: المستدرك للحاكم (ت ٤٠٥هـ)	١٨٢
العنصر الرابع	: الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ)	١٨٤
العنصر الخامس	: الناسخ والمنسوخ (الاعتبار) للحازمي (ت ٥٨٤) هجرية	١٨٦
العنصر السادس	: مختصر صحيح مسلم للقرطبي أبي العباس (ت ٦٥٦) هجرية	١٨٧
العنصر السابع	: معرفة السنن والآثار للبيهقي (ت ٤٥٨) هجرية	١٨٨
العنصر الثامن	: التحقيق لابن الجوزي (ت ٥٩٧) هجرية	١٨٩
العنصر التاسع	: العمدة الكبرى والصغرى لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠) هجرية	
العنصر العاشر	: الأحكام الكبرى، والوسطى، والصغرى لعبد الحق الأشبيلي (ت٥٨١) هجرية	

المُحَدِّث الفاصل للرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)

الرَّامَهُرْمُزِي قد توفي سنة ثلاثمائة وستين، وكتابه سماه: (المُحَدِّث الفاصل بين الراوي والواعي في علوم الحديث) قال الذهبي في (السير): ما أحسنه من كتاب.

أما منهجه في هذا الكتاب:

أولًا: فقد استوفى فيه الرَّامَهُرْمُزِي البحثَ في آداب الراوي والمُحَدِّث، وطرق التحمل والأداء، واجتهاد المُحَدِّثين في حمل العلم، كما تحدث عن الإملاء والتلقين والانتخاب، وغيرِهِ من مسائلِ حملِ الحديث وأدائه، كما تحدث عن صفةِ كتابة الحديث، ورواية الحديث بالمعنى... وغير ذلك.

ثانيًا: جعل الكتاب على هيئة أبواب، بدأه بباب النية في طلب الحديث، ثم بباب القول في أوصاف الطالب، ثم باب الكتاب، ثم باب القراءة على المُحَدِّث... وهكذا.

ثالثًا: تحت كل كتابٍ يذكر من الكلام المنقول ما يوضح مسألة الباب ذاكرًا أقوال العلماء فيها.

رابعًا: يذكر أقوال العلماء بأسانيده إليها، لم يستوفِ كل موضوعات علوم الحديث، فلا غرابة في ذلك، فهو من المؤلفات الأولى في هذا الفن، وقد مَهَّدَ الطريقَ لِمَن أتى بعده.

ومن نماذج الكتاب في باب القراءة على المُحَدِّث، ذكر من قال من العلماء بجواز القراءة على المُحَدِّث، وبعد أن انتهى من أقوال المجوزين أخذ في عرض أقوال المانعين، ومن كلامه في ذلك قال: حدثنا مهذب بن محمد بن يسار الموصلي -

وأصله من رامهرمز- قال: حدثنا إسحاق بن سيار النصيبي، قال: سمعت أبا عاصم، قال: سمعت سفيان، وأبا حنيفة، ومالكًا، وابن جرير، كل هؤلاء سمعتهم يقولون: لا بأس بها -يعني القراءة- قال: وأنا لا أراه -يعني: لا أرى القراءة على الشيخ- وما حدثت بحديثٍ عن أحدٍ من الفقهاء قراءةً، وهذا رأي غريب؛ لأن جمهور العلماء حتى من قبل الرَّامَهُرْمُزِي يعتدون بالقراءة على الشيخ، بل يعتبرونها مثل السماع.

ثم قال: حدثنا الحسن بن عثمان، حدثنا بندار، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: سمعت مالكًا يقول: "القراءة والسماع سواء"، ثم قال: حدثنا مهذب بن محمد، قال: حدثنا إسحاق بن سيار، قال: سمعت أبا عاصمٍ يقول: زعم سفيان أن القراءة جائزة.

وبعد أن فرغ من أقوال هؤلاء المجوزين قال من قال بخلاف ذلك. قال: أخبرنا الساجي: أن الربيع حدثه قال: قال الشافعي -رحمه الله: إذا قرأ عليك فقل: حدثنا، وإذا قرأت فقل: أخبرنا، ثم قال: حدثنا عبد الله بن أحمد الفراء، قال: حدثنا يوسف بن مسلم، قال: حدثنا محمد بن كثير، قال: سألت الأوزاعي عن الرجل يقرأ على المُحَدِّث أو العالم حديثه كيف يقول فيها، يعني: كيف يؤدي ذلك؟ أيقول: فيها حدثني فقال: يقول كما كان، يعني: إذا سمع يقول: سمعت، وإذا قرأ يقول: قرأت على فلان.

ثم قال: حدثنا عبد الله، حدثنا يوسف، قال: حدثنا شعيب بن سليمان بن النضير الشيرازي، قال: سمعت أبا قتادة يقول: كنت مع الوليد عند الأوزاعي، قال: فاستقبلته يومًا وبيده دُرْجٌ، فقال لي: يا أبا قتادة لو سبقت قليلًا كنتَ قد أدركتَ هذا، رفعت هذا إلى الأوزاعي فنظر فيه البارحة فأجازه لي اليوم، فقلتُ: لو حضرت ذا ما قبلته.

الإلزامـــات للـــدارقطني (ت ٣٨٥هـــ)

نتنقل إلى الدور الرابع، وهو مناهج المُحَدِّثين من منتصف القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع، ونتعرض للمؤلفات والمصنفات التي لم تنشأ قبل ذلك مع التنبيه دائمًا على أن هذه الفنون التي تكلمنا عنها، والتي نشأت قبل ذلك إنما استمرت فيما بعد، فالمصنفات استمرت، والسنن استمرت، والأجزاء الحديثية استمرت، وتأليف الرواة استمر على مختلف فنونه وأنواعه... وهكذا، ونشأ في هذه الفترة -من ثلاثمائة وخمسين إلى ستمائة وخمسين- بعض المصنفات وبعض التآليف التي لم تكن موجودة قبل ذلك، ومنها التأليف في الاستدراك على الصحيحين، ومن هذا مستدرك الدارقطني المسمى (الإلزامات)، وقد وُلِدَ الدارقطني سنة ثلاثمائة وخمسٍ وتُوفِّي سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين.

أما كتابه: فقد استدرك فيه على الصحيحين، وجمع الأحاديث التي فاتت الشيخين، وألزمهما ذكر تلك الأحاديث باعتبار أنها على شرطهما، ولكن انتُقِدَ الدارقطني في بعض تلك الأحاديث التي رأى أنها على شرط مسلم خاصة، فردَّ عليه معاصره أبو مسعود الدمشقي في كتابه (الأجوبة).

ونأخذ نموذجًا من الإلزامات:

قال الدارقطني: أخرج البخاري من حديث قيس بن أبي حازم، عن مِرداس الأسلمي < قال: قال رسول الله ﷺ: ((يذهب الصالحون أسلافًا...)) الحديث، عن يحيى بن عباد، عن أبي عوانة، عن بيان، عن قيس، عن مرداس، عن النبي ﷺ.

وأخرجه -يعني البخاري- عن إبراهيم بن أبي موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل عن قيس، عن مرداسٍ > موقوفًا، وقد رفعه حفص بن إياس، عن إسماعيل، يعني: كان ينبغي أن يأتي بهذا المرفوع من طريق حفص بن غياث، عن إسماعيل بدلًا من هذا الطريق الذي أتى به عن إسماعيل، عن قيس، عن مرداسٍ موقوفًا، فهو على شرطه.

قال: وأخرج مسلم حديثَ قيسٍ، عن عدي بن عميرة > : ((من استعملناه على عملٍ...)) الحديث، رواه من حديث وكيع، وابن نمير، وابن بشر، وأبي أسامة، وفضل بن موسى عن إسماعيل عن قيس عن عدي بن عميرة، عن النبي ﷺ وقال مسلم في كتاب (الوُحْدَان): وعدي بن عميرة، والصُّنَابِح بن الأعسر، ودُكَين بن سعيد المزني، ومرداس بن مالك الأسلمي، وأبو حازم لم يروِ عنهم غيرُ قيس بن أبي حازم؛ فيلزم على مذهبهما إخراج حديث الصُّنَابِح بن الأعسر، ودُكَين بن سعيد، وأبي حازم والد قيس إذا كانت أحاديثهم مشهورة محفوظة، يعني كما روى حديث قيس عن مرداس، ولم يروِ عن مرداس غير قيس، فكذلك كان ينبغي أن يروي لهؤلاء الذين ليس لهم إلا راوٍ واحد، فيلزم على مذهبهما إخراج حديث الصُّنَابِح بن الأعسر ودُكَين بن سعيد وأبي حازم والد أبي قيس إذا كانت أحاديثهم مشهورةً محفوظةً رواها جماعةٌ من الثقات عن إسماعيل بن أبي خالد، وعن الصُّنَابِح، عن دُكَين، وعن أبيه كل واحدٍ منهم... إلى آخره. والكتاب مطبوع في مجلدٍ واحدٍ مع كتاب (التتبع) للدارقطني أيضًا.

المستدرك للحاكم (ت ٤٠٥هـ)

ننتقل إلى (مستدرك الحاكم) الذي وُلِدَ سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين من الهجرة، وتوفي سنة أربعمائة وأربعٍ من الهجرة، و(مستدرك الحاكم) يسمى (المستدرك على الصحيحين في الحديث)، وهو عبارة عن أربعة أجزاء من الحجم الكبير، وقد اعتنى بضبط الزائد على الصحيحين مما هو على شرطهما، أو على

شرط واحدٍ منهما معبرًا عن الأول بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ويعبر عن الثاني بقوله: على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

ويذكر فيه قسمًا ثالثًا، وهو ما يراه هو في قوة شرطهما أو شرط أحدهما، ويعبر عن ذلك بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وربما ذَكَرَ فيه ما هو موجود في الصحيحين على سبيل السهو والغفلة التي لا يسلم منها عامةُ البشرِ، وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منبهًا على ذلك إلا أنه متساهل في التصحيح، ومن تساهله: أنه قد يورد بعضَ الأحاديث التي رَأَى بعض النقاد أنها موضوعة، وربما لا تكون موضوعةً في نظره لطرقٍ يعرفها.

على كل حال يقال: إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير، أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه، بدليل: أن تساهله في قدر الخُمْسِ الأول منه قليل جدًّا بالنسبة لباقي الكتاب، ويؤيد هذا القول: أن للحاكم كتابًا يسمى (الضعفاء) ذكر فيه جماعةً منع الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في (المستدرك) وحكم عليها بالصحة، ومن ذلك حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، حيث قد ذكره في (الضعفاء).

وقد رتَّبَ الحاكم كتابه ترتيبًا فقهيًّا، يعني: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة... إلى آخره، إلا أنه لم يرتب الأبواب ترتيبًا دقيقًا، وإنما يحشد كل أحاديث الصلاة في كتاب الصلاة دون ترتيبٍ معينٍ بينها، ولذلك يستعان على العثور على الحديث في كثيرٍ من الأحيان على فهارسه التي وضعت له مؤخرًا.

الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ)

ننتقل إلى كتابٍ آخر مما هو على هيئة الاستدراك على الصحيحين أيضًا، وهو كتاب (الأحاديث المختارة) للضياء المقدسي الذي وُلِدَ سنة خمسمائة وتسعٍ وستين، وتوفِّي سنة ستمائة وثلاثٍ وأربعين، وكتابه يُسمى (الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما) واشترط في هذا الكتاب الصحة كما اشترط الحاكم، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وكان مصيبًا في تصحيحه إلا النذر اليسير الذي تُعُقِّبَ عليه.

وقد ذكر الكتاني: أن الكتاب لم يكمل، واعتبر العلماء تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان إلا أنه لم يكمله، وقد طُبِعَ معظم ما وُجِدَ من هذا الكتاب تحت عنوان (المختارة) أو (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما) وقد خرج في ثلاثة عشر جزءًا أو مجلدًا.

ومنهج الكتاب يقوم على ذكر الأحاديث التي ليست مذكورةً في البخاري ومسلم، كما أشير إلى ذلك، اللهم إلا إذا كان الحديث معلَّقًا في البخاري فإنه يورده أحيانًا، وربما ذكر حديثًا له علةٌ إلا أنه يشير إلى تلك العلة، وفي ذكره الحديث يسوقه بسنده إلى المصنف الذي أَخَذَ منه الحديث، وقد رتَّبَ الضياء كتابه على حسب مسانيد الصحابة وليس على حسب موضوعات الفقه؛ لأنه استقى معظم مادته الحديثية من كتب المسانيد السابقة عليه، وكتب معاجم الصحابة، و(علل الدارقطني) لذلك رتب كتابه على حسب الصحابة، وذكره على حسب الأفضلية.

أولًا: الرواة عنهم: فذكرهم على حسب حروف المعجم، خَلَا الرواة عن أبي بكر فإنه بدأ بالصحابة ثم بالتابعين، وقد اعتمد في أخذ المادة العلمية على الكتب التي لم يهتم أصحابها بذكر الصحيح فقط، ولم يذكروا الحكم على الحديث؛ لذلك كان جُلُّ اعتمادِهِ على المسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية، ولم يعتمد على الصحيحين أو كتب السنن؛ نظرًا لشهرتها وتداولِهَا بين أهل العلم، وفي نهاية ذكره للحديث تارةً يذكر من أخرج هذا الحديث من أصحاب كتب السنة الأخرى، أعني: غير التي وردت في سياق السند، وأحيانًا يتكلم على رجال السند، ثم هو يذكر أحيانًا علةَ الحديث معتمدًا في ذلك كلام الدارقطني في (العلل) مؤيدًا له أو معارضًا.

ثانيًا: كان في هذا العصر التصنيف في المستخرجات، وقد بدأ الأمر قبل ذلك، فنحن نقتصر على ما بدأ في هذه الفترة من التأليف؛ لأننا قلنا قبل ذلك: إن هذه الفنون أو العلوم، أو الكتب المصنفات التي بدأت قبل ذلك بأنواعٍ مختلفة إنما لم تنقطع، وإنما ظل عليها التأليف فيما بعد ذلك؛ ولهذا لا نعجب أن نرى المستخرجات في هذه الفترة كـ(مستخرج أبي نعيم الأصبهاني) الذي توفّي سنة أربعة وثلاثين، وهو على نسق ومنهج وشروط المستخرجات التي تكلمنا عنها، وكذلك وجدنا التأليف في السنن، وذلك امتدادًا لما رأينا قبل ذلك من التأليف في السنن في القرن الثالث الهجري، السنن الأربع.

وفي هذه الفترة وجدنا (سنن الدارقطني) الذي توفِّي سنة ثلاثمائة وخمسٍ وثمانين، ويكفي أن نقول: إنه يتكلم على السنن أو يعلق عليها كما كان أصحاب السنن قبل ذلك يعلقوا عليها.

وفي هذه الفترة أيضًا وجدنا (السنن الكبرى) للبيهقي الذي توفِّي سنة ثلاثمائة

وثمانٍ وخمسين، وهي على نظام أيضًا السنن قبل ذلك في منهجها، وفي شروطها، وفي التعليق في بعض الأحيان على بعض الأحاديث.

وفي هذه الفترة أيضًا وجدنا التأليف على الموضوع الواحد المعين، كما رأينا ذلك قبلًا في (الزهد) لابن المبارك، و(الجهاد) له، وجدنا في هذه الفترة البيهقي يؤلف (الزهد)، و(البعث، والنشور)، و(الآداب)، و(الترغيب والترهيب) للأصفهاني، و(الناسخ والمنسوخ) للحازمي.

الناسخ والمنسوخ، (الاعتبار) للحازمي (ت ٥٨٤هـ)

سنقف على الناسخ والمنسوخ باعتباره شيئًا جديدًا مستقلًّا في هذا العصر، لم نتعرف على كتابٍ في الفترة السابقة في الناسخ والمنسوخ، والحازمي توفِّي سنة خمسمائة وأربعٍ وثمانين، وكتابه في الناسخ والمنسوخ يسمى (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار)، وهو كتاب فريد في بابه، استعرض فيه أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ، ثم ذكر مقدمةً تكلَّم فيها عن حقيقةِ النسخِ، وشرائطِهِ، وأماراته، ووجوه الترجيح، والتمييز بين التخصيص والنسخ، وأن النسخ في السُّنة على نحو وقوعه في الكتاب، وتكلم أيضًا على نسخ الكتاب بالسُّنة، ونسخ السُّنة بالكتاب.

بعد ذلك ذكر الأحاديث المنسوخة، ثم يردفها بالناسخة ورتبها على حسب أبواب الفقه، بدأ بكتاب الطهارة، ثم ختمه بباب النهي عن أن يقال: "ما شاء الله وشئت"، وذكر أحاديث تدل على أنَّ النهي كان بعد الإباحةِ.

ومن منهجه في سياق النص: أنه يسوق السند كاملًا للحديث المنسوخ، ويُخَرِّجُ طرقه، ويذكر متابعاته، ثم يذكر بعد ذلك اختلاف أهل العلم في العمل بهذا النص، ثم يرجح القولَ بالنسخ ويسوق ما يؤيده.

ويتبين لنا من خلال الاطِّلاع على كتاب الحازمي أنه:

أولًا: يبوب للأحاديث والآثار التي يذكرها.

ثانيًا: يسوق الحديث مسندًا من عنده إلى الصحابي، يذكر من أخرج الحديث من أئمة السنة، ويُعَلِّقُ على الحديث إن كان في السند راوٍ متكلم فيه، ويذكر موقف العلماء من العمل بالحديث المنسوخ.

مختصر صحيح مسلم للقرطبي أبي العباس (ت ٦٥٦هـ)

ننتقل بعد ذلك إلى بعض الفنون في التأليف التي تظهر جديدةً في هذه الفترة، وهو التأليف في اختصار بعض الكتب المسندة للمتقدمين، فإنه لَمَّا دونت السنة في القرون الثلاثة الأولى، وتعددت أنواعها، وكثرت طرقها، وتعددت رواياتها، قام بعض العلماء في القرون المتأخرة -خاصةً في القرن الخامس- باختصار تلك الطرق، أو الاكتفاء بالراوي، وحذف بقية السند؛ بغرض تسهيل وتقريب السنة لطلاب العلم، ومن ذلك (مختصر صحيح مسلم) للقرطبي أبي العباس المُحَدِّث المتوفى سنة ستمائة وستٍّ وخمسين، وقد وُلِدَ بقرطبة سنة خمسمائة وثمانٍ وسبعين.

منهج الكتاب: قائم على اختصار السند بل حذفه كاملًا والاكتفاء بالراوي الأعلى، أي: الصحابي، وحذف المكرر من الروايات، ولكنه يشير إلى الروايات من حيث الزيادة أو النقصان، كما أنه وضع أبوابًا دقيقة تناسب ما يندرج تحتها من أحاديث، وقد طُبِعَ هذا الكتاب في مكتبة دار السلام بالقاهرة منذ عشرين

عامًا، وهذا الكتاب شرحه أيضًا مؤلفه أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، وسُمِّيَ بـ(المفهم في شرح مختصر مسلم).

معرفة السنن والآثار للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)

ثم تنتقل إلى ما هو جديد أيضًا في هذه الفترة، وهو التأليف في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الفقه وغيرها، فمما لا شك فيه أن أئمة الفقه -وعلى رأسهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعي وأحمد، والذين ساروا على مذاهبهم- قد دوَّنُوا كتبهم في الفقه، واستدلوا بأحاديثَ وآثار، وبعض تلك الأحاديث والآثار تحتاج إلى تخريجٍ وعزوٍ لأصولها الحديثية؛ لذلك وجَّهَ العلماءُ جهدهم نحو تخريج الأحاديث الواردة في بعض كتب الفقه.

وقد يقوم المُحَدِّث بنقد الأدلة التي استدل بها المخالف ويورد الصحيح في بعض كتب الفقه، وقد يقوم المُحَدِّث بنقد الأدلة التي استدل بها المخالف ويورد الصحيح، ومن ذلك: كتاب (معرفة السنن والآثار) للبيهقي وهذا الكتاب يخدم مذهب الإمام الشافعي، وذلك بتخريج الأدلة التي كان يستدل بها الشافعي، وأودعها في (الأم).

ويقول السُّبكي في (طبقات الشافعية): سمعت الشيخ الإمام -رحمه الله- يقول: مراده معرفة الشافعي بالسنة والآثار، وقال: لا يستغني عنه فقيه شافعي، ومن هنا خَرَّجَ في هذا الكتاب ما احتج به الشافعي من الأحاديث في الأصول والفروع يسردها بأسانيدها، ثم يقوي ما احتاج إلى تقوية سواء عن طريق المتابعات أو عن طريق الشواهد، وهو يخدم نصوص الشافعي وأدلته وخاصةً ما أودعه الشافعي في كتاب (الأم).

ومن نماذج ذلك: قال الشافعي: وأحب لمن غَسَّلَ الميت أن يغتسل وليس بالواجب عندي والله أعلم، وقد جاءت أحاديث في ترك الغسل منها: ((لا تنجسوا موتاكم)) قال البيهقي في (معرفة السنن والآثار): أخبرنَاه أبو عبد الله الحافظ قال: أخبرنا إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم قال: حدثنا أبو مسلم المسيب بن زهير البغدادي قال: حدثنا أبو بكر وعثمان بن أبي شيبة، قالا: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباسٍ } قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تنجسوا موتاكم، فإن المسلم ليس بنجسٍ حيًّا ولا ميتًا)).

التحقيق لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)

وأيضًا من هذه الكتب التي اهتمت بالتخريج (التحقيق في أحاديث الخلاف) لابن الجوزي الذي توفِّي سنة خمسمائة وسبعٍ وتسعين، وكتابه هذا ساق فيه الأحاديث التي هي مثار الخلاف بين الأئمة، ورتبه على حسب أبواب الفقه، ولكنه كان يميل إلى مذهبه الحنبلي، وسنراه يسوق دليل الإمام أحمد أولًا في المسألة ثم يسوق أدلة المذاهب الأخرى، ثم ينتصر لمذهب إمامه أحمد بن حنبل.

وقد ذكر ابن الجوزي ذلك في قوله: فهذا كتاب نذكر فيه مذهبنا في مسائل الخلاف، ومذهب المخالف، ونكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف المناصف لا نميل لنا ولا علينا فيما نقول، ولا نجازف. وقد ذكر المؤلف سبب تأليف هذا الكتاب، وهو: أن جماعة من إخوانِهِ ومشايخِهِ في الفقه طلبوا منه

زمان الصِّبا جمع أحاديث في الفقه، وبيان ما صحَّ منها، وما طُعِنَ فيه، ورتب ابن الجوزي كتابه على حسب أبواب الفقه، فبدأ بكتاب الطهارة.

العمدة الكبرى والصغرى لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)

وننتقل إلى فنٍّ آخر، وهو التأليف في جمع أحاديث الأحكام: وقد كنا قبل ذلك نلمس ذلك في السنن، السنن في معظمها إنما هي جمعٌ لأحاديثِ الأحكامِ، لكن في هذه الفترة سميت كتب بهذا، كـ(العمدة في أحاديث الأحكام) للحافظ عبد الغني المقدسي، الذي توفِّي سنة ستمائة من الهجرة، وللحافظ المقدسي عمدتان في الأحكام، ما يمكن أن نسميه بـ(عمدة الأحكام الصغرى)، وهو الكتاب الذي طُبِعَ منذ زمن، وعرف بـ(عمدة الأحكام)، وهذا الكتاب اقتصر فيه على أحاديثَ أخذها مما هو متفقٌ عليه عند البخاري ومسلم، وحَذَفَ أسانيدها ويكتفي بالراوي الأعلى.

وله أيضًا كتاب (عمدة الأحكام الكبرى) وهذا الكتاب لم يقتصر فيه على ما اتُّفِقَ عليه وإنما أتى بأحاديثَ صحيحة سواء مما في البخاري ومسلم، أو في أحدهما، أو في كتب أخرى غير الصحيحين، وقد حققت هذا الكتاب، ولاحظت وأنا أحقق هذا الكتاب أنه اشترط الصحة أيضًا، فليس فيه من الضعيف من الناحية الفنية إلا القليل جدًّا، وأيضًا في هذه الفترة وجدنا (الأحكام الشرعية الكبرى)، و(الأحكام الشرعية الوسطى) و(الأحكام الصغرى في الحديث) وجميعها لعبد الحق الأشبيلي الذي توفِّي سنة خمسمائة وإحدى وثمانين.

الأحكام الكبرى، والوسطى، والصغرى لعبد الحق الأشبيلي (ت٥٨١هـ)

١- **(الأحكام الشرعية الكبرى):** فهو يسوق أحاديث الأحكام التي اختارها، وفي الغالب صحيحة يسوقها بأسانيدها من الكتاب الذي أخذ منه، فيقول -مثلًا: مسلم حدثنا كذا كذا، البخاري حدثنا كذا كذا، يعني: ابتداء من البخاري يأتي بسند البخاري وبالمتن الذي رواه، وهو لا يتكلم على الأحاديث من ناحية التعديل والتجريح في هذا الكتاب كما ذكر بعض الدارسين إنما الكلام في التعديل والتجريح إنما كان في (الأحكام الشرعية الوسطى)، وهو يمثل موسوعة حديثية، ولم يقتصر على أحاديث الأحكام الفقهية، وإنما أيضًا أتى بأحاديث في الإيمان، وفي العلم، وفي غير ذلك التي يمكن أن تؤخذ منها أحكام غير فقهية، وهو بهذا يمثل موسوعة حديثة جمعت الأحاديث المتفرقة على الأبواب؛ ليتيسر الرجوع إليها، وهو طبع، ولكنه فيه فجوة كبيرة لم يوجد لها مخطوط، فبعض الباحثين نشر كتاب هكذا مع النقص في وسطه.

٢- **(الأحكام الشرعية الوسطى):** لعبد الحق أيضًا، وليس هذا الكتاب اختصارًا من الكتاب السابق كما رأى بعض الدارسين، إنما هو كتاب مستقل بذاته فيه من الأحاديث، وخاصة الضعيفة التي ليست في (الأحكام الصغرى)، وبطبيعة الحال ما دام في الأحكام، فإنه يلتقي في كثيرٍ من الأحكام في أحاديثه مع أحاديث (الأحكام الشرعية الكبرى)، وليس فيه أسانيد إلا القليل جدًّا من الأحاديث، واعتمد في الغالب على أحاديث الكتب الستة، وخاصةً أبا داود ولكنه ضم إليه أحاديث من كتبٍ كـ(سنن الدارقطني) وغيرها من الكتب، و(الكامل) لابن عدي... وهكذا، وعند إيراد الحديث يذكر مصدره -يعني:

يقول مثلًا: مسلم عن أبي هريرة، فيذكر مصدره والصحابي الذي اشتهر عنه هذا الحديث، وهذا الكتاب هو الذي يتكلم فيه الأحاديث، وخاصة إذا كانت ضعيفة ويضعفها، ويتكلم على بعض الرواة، وليس في (الأحكام الشرعية الكبرى) كما ذكر بعض الدارسين.

وقد ألف في نقد هذا الكتاب كتاب مهم، وهو (الوهم والإيهام) لابن القطان الفاسي تعقب عبد الحق في كثيرٍ من أحكامه على الأحاديث وانتقده فيها، وقد يميل الحق إلى جانبه، وقد يميل الحق إلى جانب عبد الحق.

٣- **أما (الأحكام الصغرى):** فهي أيضًا مجردة من الأسانيد، ولكنه اشترط أن تكون الأحاديث فيها صحيحة، ولم يعقب عليها، وكأن هذا الكتاب اختصار لـ(لأحكام الشرعية الكبرى).

قال الكتاني: و(الأحكام الصغرى) في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب.

المؤلفات في مناهج المحدثين في الفترة من ٣٥٠ط ٦٥٠هـ

عناصر الدرس

العنصر الأول : التأليف على الترتيب المعجمي لألفاظ الحديث (نموذج: الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي (ت٥٠٩) ١٩٥
العنصر الثاني : التأليف في المجامع الموسوعية ١٩٦
العنصر الثالث : التأليف في جمع الأطراف والكتب التي ألفت فيه ١٩٨
العنصر الرابع : التأليف في بيان الأحاديث الموضوعة ١٩٩
العنصر الخامس : التأليف في معرفة الثقات ٢٠٤
العنصر السادس : التأليف في رجال كتب معينة ٢٠٥
العنصر السابع : التأليف في المشيخات. ومعاجم الشيوخ (مشيخة القاضي عياش ت ٥٤٤) هجرية ٢٠٧
العنصر الثامن : التأليف في تاريخ علماء الحديث وحفاظه (الإرشاد للخليلي ت٤٤٦)ط تاريخ بغداد للخطيب (٤٦٣) هجرية ٢٠٧

التأليف على الترتيب المعجمي لألفاظ الحديث (نموذج : الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي (ت٥٠٩)

ما زلنا نتكلم عن مناهج المحدثين في منتصف القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع ، ونذكر بأمرين :

الأمر الأول : أن الأنواع التي ألف فيها قبل ذلك استمرت فيما بعد ، فلم ينقطع شيء مما صنف فيه في القرن الثاني والقرن الثالث الهجريين.

الأمر الثاني : أننا لا نتعرض لهذه الأنواع التي بدأت قبل واستمرت ، وإنما نتعرض للأنواع التي ظهرت كشيءٍ جديد في هذه الفترة ، وفيما يليها من الفترات ، إن شاء الله تعالى.

ومما نشأ في هذه الفترة : (التأليف على الترتيب المعجمي لألفاظ الحديث) ، فمما لا شك فيه أن الفهرسة علمٌ وفنٌّ ، له قواعد وأصول ، والهدف منها هو تيسير الوصول إلى المراد من حديث رسول الله ﷺ وقد اتخذت الفهرسة في الحديث صورًا وأشكالًا متعددة من ذلك ترتيب الأحاديث على الحروف المعجمية.

ومن هؤلاء العلماء الذين قاموا بهذا العمل : الديلمي في كتابه (الفردوس) ، والديلمي قد توفي في سنة خمسمائة وتسعٍ من الهجرة ، وكتاب (الفردوس) ذكر فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار مرتبةً على حروف المعجم من غير ذكر إسناد إلا من الصحابي فقط ، ولهذا الكتاب ارتباط وثيق بكتاب الشهاب للقضاعي حيث خرَّج الديلمي كتاب الفردوس عليه ، وهو من المصادر التي تشتمل على الأحاديث الضعيفة ، فالنسبة إلى الفردوس يغني عن الحكم على الحديث بالضعف.

وقد قام ابن الديلمي -المُكَنّى بأبي منصور شهردار- بإسناد حديث الفردوس، وخرّج سند كل حديثٍ تحته، وسماه (إبانة الشبه في معرفة كيفية الوقوف على ما في كتاب الفردوس من علامة الحروف)، واختصره الحافظ بن حجر في كتابه (تسديد القوس في مختصر مسند الفردوس)، وسنقدم مصورات لبعض صفحاتٍ لهذا الكتاب كنماذج له.

التـــــأليف في المجـــــامع الموســـــوعية

كذلك مما ألف في هذه الفترة، وكان جديدًا التأليف في المجامع الموسوعية المجردة من الأسانيد؛ لأنه كثرت المصنفات الحديثية، واستوت ونضجت خلال القرون: الثالث، والرابع، والخامس، وانتشر التدوين في جميع الأمصار، ثم قام جمعٌ من العلماء بالجمع بين بعض الكتب الحديثية بغرض إنشاء موسوعة حديثية مجردة عن الأسانيد التي كثرة طرقها، وبعد العهد بأصحابها، وربما الانشغال بها يصرف عن حقيقة الغرض الذي من أجله تكون خدمة السُّنة خاصةً وأن أصول تلك الأسانيد قد آتت أُكلها وعرفنا مخارجها، وتبين لنا من خلالها الغث من السمين من الروايات.

من هنا قام بعض العلماء فجمع بين الصحيحين، كالصاغاني، أو الجمع بين الأصول الستة، ومن ذلك: (جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ) لابن الأثير المتوفى سنة ستمائة وستٍّ من الهجرة، وهو المسمى بأبي السعادات مجد الدين المبارك بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الشيباني، وكتابه هذا (جامع الأصول) جمع فيه بين البخاري، ومسلم، و(الموطأ) و(سنن أبي داود) و(سنن

الترمذي) و(سنن النسائي) أي: الكتب الستة، لكن فيها بدلًا من ابن ماجه (الموطأ) وشرح غريب الكلمات التي وردت في الحديث، وذكر معانيها وأحكامها، ونبه على جميع ما يحتاج إليه منها، وقد ذكر أن كتابه يُبنى على ثلاثة أركان: المبادئ، والمقاصد، والخواتيم، وذكر مقدمة للكتاب ثرية بما تحويه من علومٍ ومعارف في مصطلح الحديث ومنهجه في الكتاب؛ حيث قسم علوم الشريعة إلى فرض ونفل، والفرض إلى فرض عين وفرض كفاية... إلى آخره، وهذا الكتاب (جامع الأصول) له صلة وثيقة بكتاب رزين العبدي المتوفى سنة خمسمائة وخمسٍ وثلاثين، وهو المسمى بـ(التجريد للصحاح والسنن).

وقد اعترف ابن الأثير بأنه اعتنى بكتاب رزين واشتغل به، فرأى فيه قصورًا في بعض النواحي، حيث وجد أحاديثَ في الأصول الستة لم يذكرها رزين نظرًا لاختلاف النسخ أو الطرق.

منهج ابن الأثير:

فحذف الأسانيد، ولم يثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا، أما متون الأحاديث، فلم يذكر إلا الحديث أو الأثر، وما كان من أقوال التابعين أو الأئمة، فلم يذكره ابن الأثير إلا نادرًا. قسم الكتاب إلى كتب مرتبةٍ على حروف المعجم، ثم قسم الكتاب إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، والترتيب على حروف المعجم ليس بالنسبة للأحاديث أو المسانيد، وإنما على تراجم الكتب، يعني: كتاب الصلاة في حرف الصاد، كتاب الطهارة في حرف الطاء... وهكذا، وسنقدم ورقات مصورة من هذا الكتاب تدل على ما قلناه من منهجه في هذا الكتاب.

التأليف في جمع الأطراف والكتب التي ألفت فيه

ومما جد في هذه الفترة أيضًا: التأليف في جمع أطراف أحاديث كتابين فأكثر، وهي عبارة عن كتبٍ ليس هدفها سياق النص كاملًا، بل تقتصر على ذكر طرفٍ من الحديث يدل على بقيته، مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب أو على سبيل التقيد بكتبٍ مخصوصة، ومن ذلك في هذه الفترة: (أطراف الصحيحين) لخلف الواسطي. قال الحافظ ابن حجر: أول من صنف من ذلك خلف الواسطي جمع (أطراف الصحيحين)، وهو خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي الذي توفّي سنة أربعمائة وواحدة من الهجرة، وقد أشار الكتاني في رسالته المستطرفة إلى أنه يقع في أربع مجلدات، وكذا ذكر الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- وأشار فؤاد سزكين إلى وجوده مخطوطًا في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وذكر عدد أوراقها ورقمها.

ونبه الحافظ الذهبي إلى أن خلف الواسطي جوّد تصنيف (أطراف الصحيحين) وأفاد ونبه، وهو أقل أوهامًا من (أطراف أبي مسعود الدمشقي) وقال الشيخ عبد الغني النابلسي -رحمه الله: كان كتاب خلف أحسنهما جمعًا، وأقلهما خطأً ووهمًا.

ومن ذلك: (أطراف الصحيحين) لأبي نعيم عبيد الله بن الحسن الأصبهاني الحداد المتوفى سنة أربعمائة وثلاثٍ وستين، كان كثير التصانيف.

ومنها: (أطراف الصحيحين) قال الذهبي: انتشرت عنه واستحسنها الفضلاء، وانتقى عليه الشيوخ، وقد أشار الكتاني في (الرسالة المستطرفة) إلى أن لأبي نعيم الأصبهاني كتابًا في الأطراف هكذا أطلق ولم يفصح، فوهم بعض الباحثين فظنه أبا نعيم الأصبهاني صاحب (الحلية) الذي توفّي سنة أربعمائة وثلاثين.

ومن ذلك: (أطراف الكتب الخمسة) لأحمد بن ثابت الطرقي الحافظ المتوفى سنة خمسمائة وإحدى وعشرين، وقد نسب إليه ابن حجر من تصانيفه (أطراف الكتب الخمسة) ولم يذكر عنوان الكتاب إلا أنه قد ورد اسمه في (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان باسم (اللوامع في الجمع بين الصحاح والجوامع) وقد جمع (أطراف الكتب الخمسة) كما قلنا، صحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي.

وكذلك (أطراف الكتب الستة) لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني المتوفى سنة خمسمائة وسبعٍ من الهجرة.

ولم يلق هذا الكتاب قبولًا لدى بعض الأئمة كابن عساكر الذي قال: ثم إني سبرته واختبرته، فظهرت فيه أمارات النقص، وألفيته مشتملًا على أوهام كثيرة، وترتيبه مختلٌّ راعى الحروف تارةً وطرحها أخرى.

هذا، وقد أُلِّف بعد ذلك كتبًا في الأطراف لكنها خرجت عن نطاق هذه الفترة، ومنها: كتاب (تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف).

التأليف في بيان الأحاديث الموضوعة

وننتقل إلى نوعٍ من التأليف جدّ في هذه الفترة، وهو: التأليف في بيان الأحاديث الموضوعة، فمما لا شك فيه أن جمع الأحاديث الموضوعة على رسول الله ﷺ في مكانٍ واحد يسهل تناولها، والتعرف عليها، ومن ثَمّ البعد عنها وعن روايتها، فقام فريق من العلماء بجمع الأحاديث الموضوعة خاصةً في القرن السادس من ذلك كتاب: (الأباطيل والمناكير) للجورقاني أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم المتوفى سنة خمسمائة وثلاثٍ وأربعين، وهذا الكتاب يُسمى أحيانًا بـ(الموضوعات من الأحاديث المرفوعات) لكنه طُبِعَ باسم (الأباطيل والمناكير) وهذا هو اسمه الحقيقي، وهذا الكتاب يحكم على بعض الأحاديث بالوضع

بمجرد مخالفتها لأحاديثَ صحيحة في المعنى، ولم يفت المؤلف إلى محاولة الجمع والتوفيق، وأرى أن هذا الكتاب كان له تأثير كبير على ابن الجوزي في كتابه، مما جعل العلماء ينتقدون ابن الجوزي في بعض الأحاديث التي قلد -في غالب ظني- الجورقاني في ذلك.

مثلًا من نماذج هذا الكتاب -كتاب (الأباطيل)- في باب في خلافة معاوية > قال: أخبرنا يوسف بن أحمد، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد، حدثنا قريش بن أنس، حدثنا عمرو بن عبيد، عن الحسن، أن رسول الله ﷺ قال: "إذا رأيتم معاوية على المنبر فاقتلوه" قال: هذا حديثٌ موضوعٌ باطلٌ لا أصل له في الأحاديث، وليس هذا إلا من فعل المبتدعة الوضاعين خذلهم الله في الدارين، من اعتقد هذا وأمثاله، أو خطر بباله أن هذا مما جرى على لسان رسول الله ﷺ فهو زنديق خارج من الدين، وعمرو بن عبيد الذي روى هذا الحديث قد روي بالكذب.

ثم ساق بسنده إلى حماد بن زيد قال: قيل لأيوب: إن عمرو بن عبيد، روى عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: كذا، قال كذب عمرو.

ومن الأحاديث التي قلنا إنه يأتي بها، ويحكم عليها بالوضع مجرد مخالفتها لأحاديث صحيحة، حديث: ((القرآن والصيام يشفعان لصاحبهما يوم القيامة)) فقد حكم على هذا الحديث بالوضع؛ لأنه يفهم منها أن القرآن مخلوق، وأنه يأتي إلى الله يوم القيامة، فيشفع لصاحبه، ولم يتفطن إلى أن هذا الحديث قد حكم عليه كثير من العلماء بالحسن، لم يتفطن إلى أنه يمكن الجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة والقرآن أيضًا التي تدل على أن القرآن كلام الله، لم يتفطن إلى أنه يمكن الجمع بينها، وقد قال بعض العلماء: إن معنى الحديث: أن ثواب القرآن يأتي فيشفع لصاحبه يوم القيامة.

كتاب (الموضوعات الكبرى) لابن الجوزي:

توفي ابن الجوزي سنة خمسمائة وتسعين من الهجرة، وهو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، تناول فيه ما ورد من الأحاديث في كتاب (الكامل) لابن عدي، و(الضعفاء) لابن حبان، والعقيلي والأزدي وتفسير بن مردويه، ومعاجم الطبراني الثلاثة، وأفراد الدارقطني، وتصانيف الخطيب، ومصنفات أبي نعيم وابن شاهين، وتاريخ نيسابور وتاريخ أصبهان، و(الأباطيل) للجورقاني الذي تكلمنا عنه منذ قليل، ولكن ابن الجوزي متساهل في الحكم على الحديث بالوضع حيث أورد فيه الضعيف بل الحسن بل الصحيح، مما هو في كتب السنن، بل فيه أحاديث صحيحة حكم عليها بالوضع مع وجودها في (صحيح مسلم)، وفيه حديث في البخار ي من رواية حماد بن شاكر حكم عليه بالوضع، ولذا انتقده العلماء، وعابوا عليه ذلك، كالذهبي وابن حجر، والسيوطي.

وقد ألف ابن حجر كتاب (القول المسدد في الذب عن المسند) أورد فيه ثلاثين حديثًا حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وقد تبين أن الكثير منها ضعيف يرتفع بالطرق إلى مرتبة الحسن، بل ربما إلى مرتبة الصحيح، وكذلك يمكن أن يقال في الأحاديث التي انتقدت على السنن، أو الحديث الذي انتقد على البخاري، أو وجود أحاديث في مسلم، وحكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وكما قلت -في غالب ظني-: أنه اتبع منهج الجورقاني في كتابه (الأباطيل) كل ما يخالف الأحاديث الصحيحة أو يخيل إليه أنه خالف الأحاديث الصحيحة يحكم عليه بالوضع، ثم يلتمس له من الأسانيد ما يوهنه أو يضعفه براوٍ في تلك الأسانيد، هذا في غالب ظني والله ﷻ أعلم.

ومن نماذج كتاب (الموضوعات):

ومن نماذج هذا الكتاب ما أخرجه ابن الجوزي في (الموضوعات) كتاب الإيمان باب علاقة كمال الإيمان بسنده إلى عبد الله بن المعتز، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن رجلٍ، عن نافع، عن ابن عمر { قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يُكمل عبد الإيمان حتى يكون فيه خمس خصال: التوكل على الله، والتفويض إلى الله، والتسليم لأمر الله، والرضا بقضاء الله". قال ابن الجوزي: قال الخطيب: هذا الحديث باطل بهذا الإسناد، وابن المعتز لم يكن قد وُلِدَ في وقت عفان فضلًا عن أن يكون سمعه منه وأراه من صنعة زيد بن رفاعة.

ويحسن بنا أن نقارن بين (الأباطيل) و(المناكير) للجورقاني، وبين ابن الجوزي، ونأخذ حديثًا هو موجود في الكتابين، وهو حديث ساقه الجورقاني بسنده إلى أنس عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تقولوا سورة "البقرة" ولا سورة "آل عمران" ولا سورة "النساء" وكذا القرآن كله، ولكن قولوا السورة التي يذكر فيها البقرة، والتي يذكر فيها آل عمران"، ذكر الجورقاني هذا الحديث ثم قال: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: حديث منكر، وقال عمرو بن علي: عبيس بن ميمون كثير الخطأ والوهم متروك الحديث، وقال يحيى بن معين: عبيس بن ميمون ليس بشيء، ثم ذكر الجورقاني ما يتعارض مع هذا الحديث من حديثٍ صحيح، فقال في عنوان في خلاف ذلك، ثم ساق حديثًا بسنده عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: ((من قرأ الآيتين من آخر سورة "البقرة" في ليلة كفتاه)) يعني: قال هنا: سورة "البقرة"، ثم قال: هذا

حديث صحيح اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيحين رواه البخاري عن موسى بن إسماعيل إلى آخره، ورواه مسلم عن أحمد بن يونس إلى آخره.

ثم ساق حديثًا آخر بسنده عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تجعلوا بيوتكم مقابر، إن الشيطان يفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة)).

وفي حديثٍ ثالث، عن أبي أمامة الباهلي يقول: قال رسول الله ﷺ: ((اقرءوا "البقرة" و"آل عمران" فإنهما الزهراوان)) ثم عقب على هذه الأحاديث الثلاثة بأنها صحيحة، وقد أخرج أول البخاري ومسلم كما قال، والثاني أخرجه مسلم، والثالث أخرجه مسلم.

ثم ساق حديثًا رابعًا قال: عن ابن عباسٍ قال: ((بينما رسول الله ﷺ قاعد وعنده جبريل إذ سمع نقيضًا فوقه، فرفع جبريل # بصره إلى السماء، فقال: هذا باب قد فتح من السماء ما فتح قط، قال: فنزل منه ملك فأتى النبي ﷺ فقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة)) وقال: هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في الصحيحين.

ثم ساق بعد ذلك أيضًا أحاديث صحيحة تبين استعمال عبارة سورة "البقرة"، سورة "آل عمران"، سورة كذا، سورة كذا، ويبدو أن الجورقاني قد حكم على هذا الحديث بالوضع لهذا الخلاف أساسًا، وإن كان انتقد بعض رواته.

أما ابن الجوزي فذكر حديث أنس أيضًا، عن عبيس، عن موسى بن أنس، عن أبيه أنس، عن النبي ﷺ قال: "لا تقولوا سورة "البقرة"، ولا سورة "آل عمران"، ولا سورة "النساء"، وكذلك القرآن كله، ولكن قولوا: السورة التي يذكر فيها آل عمران، وكذلك القرآن كله"، ثم قال ابن الجوزي: قال أحمد بن حنبل هذا حديث منكر، وأحاديث عبيس أحاديث مناكير، وقال يحيى: عبيس ليس بشيء، وقال الفلاس: متروك، فهذا الحديث في الحقيقة انتقد ابن الجوزي بعض

العلماء في حكمه عليه بالوضع، قال السيوطي: أخرجه بن الضريس في فضائل القرآن، وابن مردويه في التفسير، قال ابن حجر في (أماليه): "أفرط ابن الجوزي في إيراد هذا الحديث في الموضوعات، ولم يذكر مستنده إلا قول أحمد أحاديث عبيس أحاديث مناكير"، فتضعيف عبيس لا يقتضي وضع الحديث.

وقال السيوطي: له شاهد عن ابن عمر مرفوعًا أخرجه البيهقي في (الشعب)، وقال البيهقي: عبيس بن ميمون منكر الحديث، وهذا لا يصح مرفوعًا، وإنما يروى فيه عن ابن عمر من قوله، يعني: موقوفًا على ابن عمر، فالحديث ضعيف مرفوعًا، وصح عن ابن عمر من قوله، والله أعلم؛ لأنه تواتر عن النبي ﷺ وأصحابه إطلاق سورة "البقرة"، وغيرها من السور، فالذي ثبت رأي لابن عمر } والله أعلم.

وقال الذهبي في الترتيب -يعني: ترتيب الموضوعات- عبيس بن ميمون قد ضعف، ففي رأيي، أنه كما قال بعض العلماء: ابن الجوزي متساهل في الحكم بوضع الحديث، وفي كتابه كثير من الأحاديث التي هي ضعيفة، وليست بموضوعة، أو لها أصل؛ لأن هذا الحديث إذا كان قد ورد من قول، وصح من قول ابن عمر، فمعنى ذلك أن له أصل، بالإضافة إلى الاستعمالات الكثيرة التي يقال فيها سورة "البقرة"، وسورة "آل عمران"، وسورة كذا، وسورة كذا.

التأليف في معرفة الثقات

هناك في هذه الفترة التي نتعرض لها، وهي من منتصف القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع الهجريين، هناك مؤلفات سبق التأليف فيها، وعلى منهجنا في هذه المحاضرات لا نذكر إلا ما جدَّ في هذا القرن، فقد ألف في معرفة الصحابة (الاستيعاب في أسماء الأصحاب) و(أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير، و(الاستيعاب) لابن عبد البر، ابن الأثير توفِّي سنة ستمائة وأربعين، وابن عبد البر توفِّي سنة أربعمائة وثلاثٍ وستين ألف في معرفة الثقات.

ومن هذه الكتب: (الثقات) لابن شاهين الواعظ المتوفى سنة ثلاثمائة وخمسٍ وثمانين، ورتبه على حروف المعجم، وقد اقتصر على ذكر الراوي من حيث اسمه واسم أبيه، ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في توثيق أصحاب التراجم، وأحيانًا يسند رواياته عنهم، وأحيانًا أخرى لا يسندها، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة. ومن نماذج الكتاب ما قاله فيمن اسمه أسلم، حدثنا عبد الله بن سليمان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سألت يحيى بن معين عن أسلم المنقري، ابن من؟ قال: لا أدري وهو ثقة عندنا، وقد طبع هذا الكتاب.

ومن هذه أيضًا: (الثقات) لابن حبان البستي المتوفى سنة ثلاثمائة وأربعٍ وخمسين، ورتبه على الطبقات؛ طبقة الصحابة، وطبقة التابعين، وطبقة أتباع التابعين... وهكذا، وهو يذكر في ترجمة الراوي اسمه، واسم أبيه، وكنيته، ولا يقول هو ثقة أو غير ذلك إلا نادرًا؛ لأن الكتاب نفسه قد خصص للثقات.

ومنهجه: أنه يذكر من لم يعرف منه جرح حتى وإن كان مجهولًا، لم يُعرف حاله؛ حيث قال: العدل من لم يُعرف منه الجرح أي الجرح ضد العدالة، فمن لم يُعرف بجرح فهو عدل، وجمهور المحدثين يخالفونه في ذلك. والتأليف في معرفة الضعفاء قد سبق أن قلنا: إنه سبق بذلك ابن معين، وتوالت كتب بعد ذلك كـ(الضعفاء والمتروكين) للدارقطني.

التأليف في رجال كتب معينة

وهناك في هذا القرن وُجِدَ التأليف في رجال كتبٍ معينة، وغرض هذا النوع من التأليف إفراد رجال كتبٍ مخصوصة للكلام عنها وبيان شأنها، وقد يجمع المؤلف رجال أكثر من حديث، ومن هذا الكتاب: كتاب أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة أربعمائة وأربعٍ وسبعين وكتابه يسمى (التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح)، وقد رتب كتابه على حروف المعجم، وقدم

بين يدي التراجم أبوابًا ومقدماتٍ في منهج معرفة الجرح والتعديل، ثم يذكر اسم صاحب الترجمة ونسبه والكتب التي أخرج فيها البخاري حديثه في صحيحه، وبعض شيوخه، وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه وسنة وفاته.

وفي هذا القرن وُجِدَ الجمع بين كتب معينة كـ(الجمع بين رجال الصحيحين)، ومؤلفه، هو: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني الشيباني المتوفى سنة خمسمائة وسبعٍ من الهجرة، وذكر في كتابه أنه اطلع على تصانيف المتقدمين والمتأخرين في تدوين علم الرجال المختصرة والمشروحة، فلم ير أحدًا شفا في تصنيفه إلا رجلين سلكا مسلك الاعتدال، وهما الكلاباذي الذي صنف ما اشتمل عليه كتاب البخاري، ثم أبو بكر الأصبهاني الذي جمع أسماء ما اشتمل عليه كتاب الإمام مسلم، ثم قال: جمعت بين الكتابين، ثم أورد ما أورداه وأستدرك ما أغفلاه، وأختصر ما يستغنى عنه من التطويل، وأشير عند ذكر الراوي الذي له حديث واحد عندهما، أو عند أحدهما إلى ذلك الحديث إما بإسناده إن علوا فيه، وإما بمتنه وإن وقع نازلًا، ويبين ما تكلم فيه الحفاظ من علل أحاديث أدخلاها عند ذكر الراوي المشهور، ويذكر من أورد حديثه استشهادًا به، ومن أورداه مقرونًا بغيره قبل متن الحديث أو بعده مُردفًا به. وترتيب الكتاب على حسب الحروف الأبجدية، ويبدأ بمن اتفق عليه، ثم يفرد رجال البخاري من تلك الترجمة، ثم يذكر أفراد مسلم من تلك الترجمة.

ومن هذه الكتب التي ألفت في رجالٍ لكتبٍ معينة: (الكمال في معرفة الرجال) لعبد الغني المقدسي المتوفى سنة ستمائة، وقد سبق له كتب كـ(العمدة) وغيرها، وهذا الكتاب في رجال أصحاب الكتب الستة كـ(الصحيحان) و(سنن أبي داود)، و(سنن الترمذي)، و(سنن النسائي)، و(سنن ابن ماجه)، ويعتبر هذا الكتاب أول ما صنف في رجال الكتب الستة، وقد ظل كتاب (الكمال) أصلًا لعدد كبير

من المصنفات التي هذبته، أو أضافت إليه طيلة القرون الثلاثة التالية، وسنقف عند بعضها إن شاء الله كـ(تهذيب الكمال)، أو (تهذيب التهذيب).

التأليف في المشيخات ومعاجم الشيوخ (مشيخة القاضي عياش ت ٥٤٤هـ)

وفي هذه الفترة أيضًا كان التأليف في المشيخات ومعاجم الشيوخ، اتجه بعض العلماء إلى جمع شيوخه الذين لقيهم وأخذ عنهم أو أجازوه، وإن لم يلقهم مثل مشيخة القاضي عياض ذكر فيها مائة ترجمة من تراجم شيوخه، وبعض مروياته عنهم، وقد يقوم بالتأليف في المشيخات، أو معاجم الشيوخ غير الشخص نفسه، وفي الغالب يرتب أسماءهم على الحروف، ولا يترجم لهم، وقد يرتبهم على البلدان، وقال السخاوي: إن التأريخ إن كان لشيوخٍ لشخصٍ مخصوص يسمى معجمًا، وهو ما يكون على الحروف، أو مشيخة، وهو أعم من ذلك.

التأليف في تاريخ علماء الحديث وحفاظه (الإرشاد للخليلي ت٤٤٦ - تاريخ بغداد للخطيب ت٤٦٣هـ)

في هذه الفترة أيضًا: التأليف في تاريخ علماء الحديث وحفاظه، ولم يكن علماء هذا الفن ليغفلوا روادهم الذين مهدوا لهم الطريق، وكشفوا لهم عن جواهر هذا العلم، وميزوا لهم الصحيح من الضعيف، والغث من السمين، ولهذا رأوا أنه من الحق عليهم تجاه هؤلاء أن يؤرخوا لهم، وأن يكتبوا عنهم ما يعرفونه من سيرتهم العامة والخاصة، فأفردوا لعلماء الحديث وحفاظه كتبًا مستقلة تضم بين دفتيها تاريخ القوم ودورهم في خدمة الحديث.

وقد اتخذ هذا التأليف أشكالًا وصورًا متعددة منها ما كان على سبيل العموم، أعني: جمع علماء الحديث في البلاد الإسلامية كلها، وليس مختصرًا في بلدٍ معين، ومن هذا القبيل كتاب (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) لأبي يعلى الخليلي، الخليل بن عبد الله القزويني الذي توفي سنة أربعمائة وستٍ وأربعين، ذكر فيه المحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد إلى زمانه، ومنهجه يقوم على أنه يذكر راوٍ ويحكم عليه توثيقًا، أو تضعيفًا، ويذكر ما له من رواياتٍ عن إمامه.

ونموذج من هذا الكتاب يزيدنا معرفةً به وبمنهجه، يقول: سلمة بن العيار المصري قال: قديم ثقة يروي عنه القدماء عزيز الحديث، ويروي عن مالك بن أنس وغيره نحو عشرة أحاديث، ثم ساق بسنده إلى سلمة بن العيار قال: حدثنا مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة > قالت: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله يحب الرفق في الأمر كله)).

ومن هذا أيضًا: (تاريخ بغداد) أو (تاريخ مدينة السلام) لأبي بكر الخطيب البغدادي المتوفى سنة أربعمائة وثلاثٍ وستين، ويُسمى (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قطانها من العلماء من غير أهلها ووارديها على حسب حروف المعجمة) ونفهم من هذا أنه لا يقتصر على من سكن بغداد، وإنما أيضًا ذكر من وردوا عليها من العلماء من غير أهلها، ويعتبر هذا الكتاب أوسع كتابٍ في تراجم المشهورين ممن سكن مدينة السلام -أي: بغداد- أو دخلوها خلال القرون الثلاثة التي تمتد من بناء بغداد إلى فراغ الخطيب من تصنيفه الكتاب سنة أربعمائة وأربعٍ وأربعين.

ولقد ضم الخطيب فوائد إلى التراجم، وذكر فيه الثقات، والضعفاء، والمتروكين، وغيرهم ويضم الكتاب ثمانية آلافٍ وسبعمائةٍ وإحدى وثلاثين ترجمة منها خمسة آلاف ترجمة للمحدثين والقراء والمفسرين والخلفاء، وأرباب الحكم والقضاء.

ومنهج الخطيب في تراجمه: أنه يعرف بصاحب الترجمة بذكر الاسم، والنسب، والكنية، وشيوخه، وتلاميذه، ثم يذكر أقوال المعدلين، أو المجرحين، ويذكر تاريخ الوفاة، وأحيانًا مكانها، ويسوق أحاديث لصاحب الترجمة بإسناده، وهو في سياقه لتلك الأحاديث لم يلتزم الصحة؛ لأنه لم ينقلها عن الكتب الستة، ولذا كان يتعقب بعضها بالنقد والرد، وكثير من أحاديثه لا توجد في الكتب الستة، وقد أفردها بعض الباحثين في كتابٍ وخرجها، يعني: أفرد الزوائد وخرجها، وترتيبه على حسب حروف المعجم، كما أشرنا.

بقية الكلام على المؤلفات في الفترة من ٣٥٠ط ٦٥٠هجرية

عناصر الدرس

العنصر الأول : من التأليف في تاريخ علماء الحديث: تاريخ دمشق لابن عساكر (ت٥٧٢) ٢١٣
العنصر الثاني : التأليف في ضبط أسماء الرواة ونسبهم وكناهم (المؤتلف والمختلف للدارقطني ت٣٨٥) ٢١٤
العنصر الثالث : التأليف في التصحيف والتحريف في الرواة (تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري (ت٣٨٢) ٢١٥
العنصر الرابع : من التأليف في الغريب: النهاية بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هجرية) ٢١٦
العنصر الخامس : التأليف في شروح أمهات الحديث (شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٤٩هجرية) ٢١٨
العنصر السادس : التأليف في مناهج المحدثين وبيان شرائطهم ٢١٩

من التأليف في تاريخ علماء الحديث: تاريخ دمشق لابن عساكر (ت٥٧٢هـ)

ما زلنا في الفترة التي بين بداية النصف الأول من القرن الرابع إلى نهاية النصف الثاني من القرن السابع، في هذه الفترة قد ألف في علماء البلدان كتاب مهم جدًّا وهو كتاب: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، وكان يمكننا أن نكتفي به، ولكن لا بد لنا من التعريف بكتاب آخر مثله من الأهمية، أو أكثر منه، وهو (تاريخ دمشق) لابن عساكر، وهو أبو القاسم علي بن حسن المتوفى سنة خمس مائة وثنتين وسبعين، وهذا الكتاب موسوعة ضخمة جدًّا على نسق (تاريخ بغداد) لكنه أوسع وأشمل ذكر فيه تراجم الأعيان والرواة ومروياتهم، وهو كالخطيب البغدادي أيضًا لم يقتصر على أهل دمشق، وإنما على من وردوا إليها أيضًا.

وقد كرس له ابن عساكر ثلاثين سنة من عمره حتى أنجزه، ثم أتمه نسخًا بمساعدة ولده القاسم، وبدأ من ربيع من سنة خمسمائة وتسعٍ وخمسين حتى أتمه سنة خمسمائة وخمسٍ وستين، واسم هذا الكتاب (مدينة دمشق -حماها الله- وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها) ويقع في ثمانين مجلدًا وذكر الذهبي أنه يقع في ستة عشر ألف ورقة، ترجم فيه الأعيان والعلماء والمشاهير ممن سكن دمشق، أو اجتاز بها منذ زمن الصحابة حتى عصره، كما أشرنا، بل إنه ترجم لبعض الأقدمين كسليمان وشعيب عليهما السلام، ورتب أسماء المترجمين على حسب حروف المعجم مقدمًا تراجم من اسمه أحمد تشريفًا وتكريمًا مع مراعاة أسماء آبائهم.

ومن نماذج هذا الكتاب:

قال في ترجمة الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري

أحد الأعلام من أئمة الإسلام، روى عن عبد الله بن عمر، وأنس } وسمع منه بدمشق، وسهل بن سعد، ثم ذكر أسماء خمسين شيخًا من شيوخ الزهري، ثم عرج على أسماء من روى عنه؛ فذكر أربعة وخمسين تلميذًا، ثم ساق بسنده إلى الزهري حديثًا عن أنس بن مالك < قال: ((سقط رسول الله ﷺ من فرس فجُحِشَ شقه الأيمن)) يعني: جُرح، ثم ساق بسنده إلى ابن أبي ذئب أن ابن شهاب قد ضاقت حاله، ورهقه دين، ثم ساق قصة مع عبد الملك بن مروان حين خرج ابن شهاب إلى الشام وجالس قبيصة بن ذؤيب.

التأليف في ضبط أسماء الرواة ونسبهم وكناهم، المؤتلف والمختلف للدارقطني (ت٣٨٥)

نشأ في هذه الفترة أيضًا: التأليف في ضبط أسماء الرواة وضبط نسبهم وكناهم، فمعلوم أن الأسماء والنسب والكنى لا يدخلها القياس، ولا تضبطها قاعدة معينة؛ لذا اتجهت همم العلماء إلى تأليف كتب غايتها المنشودة هي ذكر الأسماء والأنساب، والكنى المشكلة، فيضبطونها ضبطًا علميًّا، وهنا نشأ المؤتلف والمختلف من الرواة.

ومن هذه الكتب: (المؤتلف والمختلف) للدارقطني المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين، ومن نماذج هذا الكتاب ما قاله في الجزء الثاني في صفحة ثمانمائة وثنتي عشرة، قال: باب حرس وجرس وجرش، أما حرس فهو فيما ذكر ابن حبيب في طيئ حرس بن جندب بن خارجة، وأما جرس فهو فيما ذكره ابن حبيب في مزينة جرس بن لاطم، وأما جرش فهو جرش بن عبدة.

وهكذا يفرق بين الأسماء التي تأتلف في أشكالها ولكنها تختلف عندما يوضع نقطة تحت الحرف أو فوقه أو تكون الحروف مهملة تمامًا.

التأليف في التصحيف والتحريف في الرواة، تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري (ت٣٨٢)

وننتقل للتأليف في بيان التحريف والتصحيف في رجال سند الحديث، أو في متنه؛ فلا شك أن كل إنسان معرض للخطأ في حياته باعتبار بشريته، وأنه غير معصوم مهما أوتي من العلم، ومهما كان ذكاؤه؛ فلا بد وأن يخطئ الهدف تارة ويصيبه أخرى، والناس في العلم درجات وفي الفهم مراتب، فما يفوت على شخص لا يخفى على آخر، ومن هنا شرع الإسلام النصيحة وبيان الخطأ في رفق وأناة، ومن هؤلاء الذين بينوا هذه الأخطاء والتي تتمثل في التصحيف والتحريف، يعني: وضع نقاط على حروف فتغير الكلمة الأصل في النص أو تحرف إلى شكل آخر؛ فيتغير الاسم، اسم الراوي، من هؤلاء الذين ألفوا في هذا الفن: الإمام أبو أحمد العسكري المتوفى سنة ثلاثمائة وثنتين وثمانين، وألف كتابًا سماه تصحيفات المحدثين، والكتاب يقع في ثلاثة أجزاء وقد ذكر المصنف في مقدمة الكتاب أنه شرح فيه الأسماء والألفاظ المشكلة التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف، قال: اقتصرت في هذا الكتاب على ما يحتاج إليه أصحاب الحديث من شرح ما يصحف فيه من ألفاظ رسول الله ﷺ وتبيين ما يصحف فيه، فذكرت منها ما يشكل ويصحفها من لا علم له، وشرحت بعدها أسماء الصحابة والتابعين ومن يتلوهم من الرواة والناقلين جلُّ ما يقع فيه التصحيف مثل: حباب وحتات، وحيان وحبان... إلى آخره.

ونعطي نموذجًا من هذا الكتاب قال أبو هلال العسكري: ومما يصحف قوله ﷺ: ((تعس عبد الدينار والدرهم، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش)) بالقاف والشين منقوطة، هذه الرواية الصحيحة، وقال عبد الله بن مسلم بن قتيبة:

سمعت من يرويه "فلا انتعش" بالعين غير المعجمة، وقد سمعت أنا غير واحد يرويه: "فلا انتعش" بالعين غير المعجمة، قال: والصحيح القاف في قوله: "فلا انتقش"، يقول: نقشت الشوكة إذا استخرجتها ومنه سمي المنقاش، وفي مثل: "لا تنقش الشوكة بشوكة مثلها؛ فإن ضلعها معها"؛ فأراد ﷺ بقوله: ((تعس عبد الدينار)) أي: عثر، وقوله: ((شيك)) أي: دخلت شوكة في رجله فلا خرجت بالمناقش، وأما "انتعش" بالعين فهو ارتفع، ولا معنى مع ذكر الشوكة ولو كان فلا انتعش كان قريبًا.

وكان من التأليف في هذا الدور كتاب مهم هو كتاب (علل الأحاديث) للدارقطني وقبله كان (علل الأحاديث) لابن أبي حاتم، وقد أشرنا إليها إشارات قبل ذلك تكفي إن شاء الله تعالى.

من التأليف في الغريب: النهاية لابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)

وكذلك التأليف في شرح غريب الحديث، سبق أن ذكرنا أن هذا الفن ابتدأ بتأليف بعض العلماء ومنهم كتاب (الغريب) لأبي عبيد بن سلام وتكلمنا عليه، وتلاه بعد ذلك (غريب الحديث) للإمام أبي سليمان الخطابي المتوفى سنة ثلاثمائة وثمانٍ وثمانين، ونقف عند كتاب هام من كتب الغريب التي يستفيد كثيرًا منه الباحثون على الرغم من أن هذا الفن قد سبق قبل ذلك، وهو كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الذي توفي سنة ستمائة وستٍّ من الهجرة، وقد سبق أن تكلمنا عن كتاب لهذا العالم وهو كتاب (جامع أصول الكتب الستة).

وكتابه يقع في خمسة مجلدات محققًا، ولقد ذكر المصنف في مقدمة كتابه أهمية

علم الحديث والأثر، وأن قطب الإسلام تدور رحاه عليه، ثم قسم الحديث إلى قسمين: معرفة ألفاظه، ومعرفة معانيه؛ ثم قسم الألفاظ إلى مفردة ومركبة. والمفردة إلى عامٍّ وخاصٍّ، ومراده بالعام ما يشترك في معرفته جميع الناس، وأما الخاص فهو اللفظ اللُّغوي الغريب الذي لا يعرفه إلا من عني به. وإن معرفة اللفظ الخاص إما أن تكون مقصورة على ذات الكلمة من حيث وزنها وبناؤها وتأليف حروفها، وهذا أمر يتولى شأنه علماء اللغة والاشتقاق، وإما أن تكون مقصورة على صفات الكلمة من معرفة الحركات والإعراب؛ لئلا يختل فهم الحديث، ولا يتداخل فاعل بمفعول، ومعرفة صفات الكلمة اهتم بها علماء النحو والتصريف.

ثم استعرض ابن الأثير تطور التأليف في معاني الغريب، بدءًا من معمر بن مثنى، مرورًا بالنضر بن شميل ثم الأصمعي ثم القاسم بن سلام ثم الخطابي ثم أبي عبيد الهروي ثم أبي موسى الأصفهاني الذي جمع كتابًا ذكر فيه ما فات الهروي، ثم ذكر أن ابن الجوزي -وكان معاصرًا له- أخذ كتاب الهروي فاختصره، وقد أعجب ابن الأثير بكتابي الهروي والأصفهاني، فقام بجمع ما فيهما من غريب الحديث مجردًا من غريب القرآن، وأضاف كل كلمة إلى أختها تسهيلًا للطالب، وجمع بين الكتابين، وأضاف إليهما ما وجده في الكتب الحديثية المدونة في أول الزمان، وأوسطه، وآخره، سواء أكان ذلك من المسانيد أم من المجاميع، وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها، وكتب اللغة على اختلافها.

أما منهجه:

فقد رتب ابن الأثير كتابه على حروف المعجم، بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة، ثم يتبعها بالحرف الثالث على سياق الحروف، أما الكلمات التي في أوائلها

حروف زائدة، وقد بنيت الكلمات عليها حتى صارت كأنها من نفسها؛ فأثبتها في أول الحرف الذي هو في أولها، وإن لم يكن أصليًّا، وإذا أخذ المادة العلمية من كتاب الهروي رمز إليه بحرف الهاء، وإن كان من كتاب أبي موسى رمز إليه بـ"س".

وما يسوقه ابن الأثير من أحاديث فإما أن يكون مجردًا عن إضافة إلى قائله، وهذا النوع في الغالب أحاديث رسول الله ﷺ اللهم إلا النذر اليسير الذي لا تُعرف حقيقته هل هو من حديثه ﷺ أو من حديث غيره، وأما إذا كان الحديث مضافًا إلى مسمى، فلا يخلو أن يكون المسمى هو صاحب الحديث واللفظ له، أو يكون راويًا للحديث عن رسول الله ﷺ أو غيره، أو يكون سببًا في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه، وإما أن يكون له فيه ذِكرٌ عُرِفَ الحديث به، واشتهر بالنسبة إليه.

ومن نماذج هذا الكتاب، قال بدَه: "س" في صفته ﷺ: "من رآه بديهة هابه" أي: مفاجأة وبغتة. معنى بديهة: مفاجأة وبغتة، يعني: من لقي قبل الاختلاط به هابه لوقاره وسكونه، وإذا جالسه وخالطه بان له حسن خُلقه.

هذا، ولابن الأثير كتاب آخر في غريب الحديث يسمى (منار الطالب في شرح طوال الغرائب) صنفه بعد كتابه (النهاية) وقد اقتصر في هذا الكتاب على الأحاديث والآثار الطوال والأوساط بتمامها، وأخذ في شرحها، ولذلك يعتبر كتاب حديث ولغة.

التأليف في شروح أمهات الحديث: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٤٩هـ)

في هذه الفترة أيضًا كانت المؤلفات في شروح أمهات كتب الحديث وغيرها، وقد سبق أن قلنا: إن كتب شرح الحديث قد بدأت قبل هذه الفترة، كما رأينا عند الطحاوي في (شرح مشكل الحديث) والطحاوي وإن كان شرح أحاديث لكنها كانت من نوع معين، أما الذي جد في هذا القرن فهو: شروح كتب تعتبر من الأمهات، كـ(صحيح البخاري) وغيره، ومن هذه الشروح: (شرح صحيح

البخاري) لابن بطال الذي توفِّي سنة أربعمائة وتسع وأربعين، أي: قبل الفترة التي نحن فيها بقليل جدًّا بسنة واحدة.

وهذا الكتاب أكثره في الفقه المالكي قد أكثر ابن حجر من النقل عنه في (فتح الباري)، ومن نماذج من شرح ابن بطال في كتاب الإيمان في باب: فضل من استبرأ لدينه، حديث: ((الحلال بَيِّن والحرام بَيِّن...)) الحديث.

قال المهلب -رحمه الله: "الوسائط التي بين الحلال والحرام يحتذيها أصلان من كل الطرفين، وهذا الحديث أصل في القول بحماية الذرائع، وفيه دليل أن من لم يتق الشبهات المختلف فيها، وانتهك حرمتها... إلى آخر ما قال.

ومن هذه الكتب: (المعلم بفوائد مسلم) ونكتفي بذكر (شرح ابن بطال).

ومن هذا أيضًا: (إكمال المعلم بفوائد المسلم) للقاضي عياض الذي توفِّي سنة خمسمائة وأربع وأربعين، و(شرح السنة) للبغوي الذي توفِّي سنة خمسمائة وست عشرة.

التأليف في مناهج المحدثين وبيان شرائطهم

ومن الكتب التي ألفت في هذا القرن: ما ألف في مصطلح الحديث وقواعده، قد سبق أن ذكرنا إن هذا الفن قد بدأه الرامهرمزي في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي).

وفي هذه الفترة ألف الحاكم صاحب (المستدرك) الذي توفي سنة أربعمائة وخمس، ألف كتاب (معرفة علوم الحديث) وجمع في هذا الكتاب اثنين وخمسين نوعًا من أنواع علوم الحديث، ولكنه لم يستوعب ولم يهذب، إلا أن فيه فوائد ومهمات بنى عليها من جاء بعده، كابن الصلاح في "مقدمته".

وقد ابتدأ الحاكم كتابه ببيان فضل أصحاب الحديث، وأن من يتطاول عليهم زنديق ملحد. ثم تكلم عن أنواع علم الحديث وبدأ بالإسناد العالي وما يتعلق به، وكذا الإسناد النازل، ثم تكلم عن المسند من الحديث، والموقوف، وطبقات الصحابة، والمراسيل، والمنقطع، والمسلسل، والعنعنة والمعضل... وغير ذلك.

ومنهجه في هذا الكتاب: أنه يذكر أهمية النوع الذي يسوقه وإن كان للمتقدمين دور فيه أشار إلى ذلك، ونكتفي به ولكننا نذكر أنه في هذه الفترة ألف الخطيب البغدادي الذي توفي سنة أربعمائة وثلاث وستين، ألف كتاب (الكفاية في علم الرواية)، وهذا الكتاب قد جمع طائفة كبيرة من قواعد علوم الحديث ومصطلحه، واستفاد منه من جاء بعده كما استفادوا من معرفة علوم الحديث، كما ألف الخطيب البغدادي أيضًا (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، وموضوع هذا الكتاب يدور حول ما ينبغي على المحدث أن يلتزمه، وماذا على طالب الحديث من الآداب والأخلاقيات العلمية، وفيه كثير من مصطلح الحديث أيضًا، وكذلك (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض اليحصبي الذي توفي سنة خمسمائة وأربع وأربعين.

ونقف عند ما جد في هذه الفترة من التأليف في مناهج المحدثين، وبيان شرائطهم؛ فحين وضع مصنفو كتب السنة دواوينهم منهم من رسم لنفسه منهجًا سار عليه، ونص على ذلك في المقدمة، وهذا الصنف بعض أهله التزم ما رسمه لنفسه، وبعضهم حاد عن الطريق.

ومن المصنفين من لم يذكر لنفسه منهجًا، وحاول من جاء بعده سبر كتابه، أو كتبه لمعرفة المنهج الذي سار عليه ثم استخلص الشروط التي يمكن أن يكون بنى عليها المؤلف كتابه.

ولما كانت الكتب الستة تعتبر أصولًا للسنة، ويتداولها الناس انبرى بعض العلماء

في القرن الرابع الهجري محاولين استنباط شروط الأئمة الستة التي بنوا عليها كتبهم، منها: (شروط الأئمة) لابن منده الذي توفّي سنة ثلاثمائة وخمس وتسعين، والكتاب صغير الحجم وهو يحتوي على مقدمة ذكر فيها أهمية علم الحديث، ومدى ارتباط السنة بالقرآن، ويظهر في تلك المقدمة تأثره بأسلوب الإمام الشافعي البارع في كتاب (الرسالة)، وهو يسوق في تلك المقدمة آيات من القرآن في بعضها خطاب لرسول الله ﷺ ثم يقوم بشرحها إجمالًا مبينًا أن السنة تفسر المحكم، وتبين المشتبه، وأن الرسول ﷺ قام بالبيان على أكمل وجه؛ ثم قام الصحابة بعده بمواصلة البلاغ، وجاء التابعون فبلغوا عن رسول الله ﷺ.

ثم ذكر ابن منده بعد ذلك طبقات المحدثين، وذكر الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد من عصر الزهري إلى عصر ابن المديني، وأن علم الأسانيد في تلك الفترة يدور على ستة نفر، وذكرهم، ثم قال: "ثم سار علم هؤلاء الستة إلى اثني عشر رجلًا وهم أصحاب الأصناف ممن صنف العلم" وذكرهم.

ثم ذكر طبقات أهل العلم بعد التابعين إلى عصر الإمام أحمد سواء كانوا من أهل المدينة وأهل مكة والكوفة والبصرة، ومن أهل الشام والجزيرة.

ثم ذكر طبقات الرواة من حيث القبول والرد، وذكر أعلى الطبقات وهم أهل المعرفة والصحيح، وذكر منهم البخاري والذهلي والسمرقندي ومسلم وأبو داود والنسائي، وذكر طبقة ثانية قبلهم جماعة من أهل المعرفة وردهم آخرون، وذكر قوم منهم أبو الزبير وزهير -أبو الزبير مسلم بن تدرس، وسهيل بن أبي صالح- وفي تلك الطبقة ذكر شرط أبي داود والنسائي وجميع من أخذ طريقتهم في الحديث، وساق بسنده إلى محمد بن سعد الباوردي بمصر، قال: كان مذهب

النسائي أن يخرج من كل من لم يجمع على تركه، وكان أبو داود كذلك يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

ثم ذكر الطبقة الثالثة، وهي المتروكة باتفاق العلماء إما لكثرة الوهم في حديثهم، أو لسوء حفظهم، أو لعلة دخلت عليهم؛ فاضطربوا في الروايات أو لجهالة فيهم، أو للتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب، ثم ذكر قومًا منهم: عاصم بن أبي النجود، وعمرو بن شعيب، ثم ذكر المشهورين بوضع الأسانيد والمتون، وذكر منهم: أبو داود النخعي، وغياث بن إبراهيم، ثم ذكر ترتيب الصحابة في العلم والقضاء والقراءة، وبعدهم ذكر التابعين وأتباع التابعين، وهذه الرسالة مطبوعة في حدود مائة ورقة محققة ومخرجة.

وننتقل إلى كتاب في هذا الفن هو في هذه الفترة، يعني كما سبق أن ذكرنا أن ابن منده كانت له البدايات، لكن مَن أتى بعده كأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الذي ألف (شروط الأئمة الستة) والحازمي الذي ألف (شروط الأئمة الخمسة) كان لهم تطور كبير واستواء في هذا الفن؛ فأبو الفضل محمد الطاهر المقدسي الذي توفِّي سنة خمسمائة وسبع ألف شروط الأئمة الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، قال: "أما شرط البخاري ومسلم فإنهما يخرجان حديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع؛ فإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه، إلا أن مسلمًا ترك أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه".

وقد انتقد بعض العلماء ابن طاهر في هذا الكلام، منهم: العراقي حيث بين أن

النسائي جرّح جماعة أخرج لهم الشيخان أو أخرج لهم أحدهما، وقد ذكر ابن طاهر خمسة رجال ترك البخاري حديثهم، وقد ترك البخاري حديثهم بقصد التحري والاحتياط واعتبر هؤلاء الخمسة مثالًا لغيرهم وهم: سهيل بن أبي صالح، وحماد بن سلمة، وداود بن أبي هند، وأبو الزبير والعلاء بن عبد الرحمن، وأما مسلم؛ فأخرج حديث هؤلاء لأن الكلام فيهم لم يخرجهم عن العدالة والثقة، وهو لم يخرج جميع أحاديثهم بل انتقى منها ما يوافق الثقات.

ينقل ابن طاهر من ابن منده ومن (المدخل) للحاكم أمورًا ومسائلَ تتعلق بشرط الشيخين أو غيرهما، وقد انتقد ابن طاهر الحاكم في ذكره أن شرط الشيخين أن يخرجا الحديث الذي يرويه الصحابي وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري ومسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة؛ فانتقد ابن طاهر هذا الكلام قائلًا: إن البخاري ومسلمًا لم يشترطا هذا الشرط، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير على ظن. ثم أيد ابن طاهر كلامه بكلام ابن منده، وقد سبق أن تكلمنا على هذا عندما كنا نتكلم عن شرط البخاري وعن شرط مسلم.

أما الكتاب الثاني: فهو الذي لا يقل أهمية عن كتاب أبي الفضل المقدسي؛ فهو (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي الذي توفّي سنة خمسمائة وأربع وثمانين، وكتاب الحازمي هذا أوسع وأشمل من كتاب ابن طاهر السابق، وذكر الحازمي أن سائلًا سأله عن شروط الأئمة في كتبهم واكتفى الحازمي ببيان شروط الأئمة الخمسة، وهم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، ولم يدخل (الموطأ) باعتبار دخوله في الأصول الخمسة إلا الشيء القليل. ولم يعتبر

سنن ابن ماجه لتأخر منزلتها بين الكتب الستة حيث إن الأحاديث الزوائد التي انفرد بها ابن ماجه محكوم على أكثرها بالضعف.

ثم ساق كلام الحاكم في (المدخل) بحروفه، والذي يشتمل على شروط الصحيحين، وذكر منها خمسة أقسام، ولكنه عاب على الحاكم كلامه في تلك الشروط، وقال: لو طولب بالدليل على ما قال لأعياه الأمر، وأن بعض العلماء قلد الحاكم ومشى خلفه، ولكن آفة العلم التقليد، على أن الحازمي أبدى موافقته على القسم الثاني من أقسام الصحيح المتفق عليه، والذي يتضمن أن الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راوٍ واحدٍ، وقال: إن هذا القسم الثاني لحسن غير أن الاسترواح إلى هذا غير ممكن؛ لأنه يفضي إلى سد باب الاجتهاد، والبحث عن مخارج الحديث، وأحوال الرجال... إلى آخره.

ثم عقد بابًا في إبطال قول من زعم أن شروط البخاري إخراج الحديث، عن عبدين، وهلم جرًّا إلى أن يتصل الخبر بالنبي ﷺ وهو يقصد الحاكم ومَن قلده في قوله، وقد تعرضنا لهذه المسألة، وعندما كنا نتكلم عن شروط الشيخين.

ثم ذكر الحازمي بابًا في الشروط المعتبرة في قبول الخبر، واعتباره في الصحيح ومهد لذلك بأن الناس ليسوا ملائكة وأن المعصية منهم لا يكاد يسلم منها أحد.

ثم عرف الخبر وقسمه إلى متواتر وآحاد، ثم ذكر شرائط القبول العامة وهي: الإسلام، والعقل، والصدق، وألا يكون مدلسًا، والعدالة، وأن يكون علمه مأخوذًا عن العلماء لا عن الصحف، واستفاض في التعليق على تلك الشروط وغيرها تعليقًا لطيفًا موجزًا متقنًا، وبين الحازمي أن مذهب من يُخرج الحديث الصحيح، أن يُعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفي مَن روى عنهم وهم

ثقات أيضًا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، ثم ذكر أن الرواة على طبقات خمس، ولكل طبقة مزية على التي تليها وتفاوت، فمن الطبقة الأولى من هو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري.

وقال: إنّ قَصْدَ البُخاري وضع مختصر في الحديث، أنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث، وأن شرطه أن يخرج ما صح عنده؛ لأنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا، ولم يتعرض لأمر آخر، وذكر أن مسلمًا صرح بشرطه في خطبة كتابه، ثم أشار إلى رسالة أبي داود إلى أهل مكة وبين فيها شرطه في الكتاب، وأن الأئمة الآخرون متقاربون في شروطهم، ثم دافع عن الاعتراض الذي يقول: ما بال الشيخين خرجا حديث جماعة تُكلم فيهم نحو: فُليح بن سليمان، وإسماعيل بن أبي أويس، عند البخاري، ومحمد بن إسحاق عند مسلم؛ فأجاب الحازمي بأن الضعف عند هؤلاء النفر ليس شديدًا تُرَدُّ به روايتهم، وأيضًا جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه، وأن مدارك الضعف عند الفقهاء محصورة، ومعظمها منوط بمظاهر الشرع، وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة، بل إن أئمة النقل على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم في اصطلاحاتهم يختلفون في أكثرها؛ فرب راوٍ هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي مجروح عند يحيى بن سعيد وبالعكس، وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل.

هذا، والكتاب مطبوع وعليه تعليق لطيف للشيخ محمد زاهد الكوثري.

وهكذا رأينا في هذه الفترة من منتصف القرن الرابع الهجري إلى منتصف القرن

السابع الهجري، وجدنا أن هذه الفترة حافلة بكثير من التجديد في التأليف، وإن كان ذلك يعتمد على ما قبله من المؤلفات؛ أي: له صلة بالمؤلفات السابقة، فوجدنا مثلًا الاستدراك والمستدركات، وجدنا (المستدرك للحاكم) و(المختارة) للمقدسي، ووجدنا التأليف في الناسخ والمنسوخ، وفيه كتاب (الاعتبار) للحازمي، ووجدنا المختصرات؛ كـ(اختصار صحيح مسلم) للقرطبي أحمد بن عمر المحدث، ووجدنا التأليف في تخريج كتب الفقه مثلًا، كـ(معرفة السنن والآثار) للبيهقي الذي عني فيه بأحاديث الشافعي وخاصة في (الأم).

ووجدنا التأليف في أحاديث الأحكام كالعمدتين (العمدة الكبرى) و(العمدة الصغرى) لعبد الغني المقدسي، والأحكام الكبرى والوسطى والصغرى للأشبيلي، ووجدنا أيضًا مما هو جديد في هذه الفترة: الترتيب المعجمي للأحاديث، كما وجدنا ذلك عند الديلمي في (الفردوس)، ووجدنا أيضًا التأليف في جمع الأطراف؛ كـ(أطراف خلف الواسطي) و(أطراف الكتب الستة) للمقدسي، ووجدنا التأليف في الأحاديث الموضوعة، كـ(الموضوعات) لابن الجوزي، و(الأباطيل) للجورقاني.

كما وجدنا التأليف في رجال معينين؛ كـ(الجمع بين رجال الصحيحين) للقيسراني ابن طاهر، والتأليف في تاريخ العلماء كـ(تاريخ بغداد مدينة السلام) للخطيب البغدادي، كما وجدنا المؤتلف والمختلف والتحريف والتصحيف عند العسكري، الذي عاش في هذه الفترة، وجدنا التأليف في الغريب، وإن كان التأليف في الغريب كان قبل ذلك، إلا أنه وُجِدَ كتابٌ هام لا يستغني عنه باحث يحتاج إلى مثل هذا النوع، وهو: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير الجزري.

ووجدنا الشروح للكتب السابقة كشرح ابن بطال لـ(صحيح البخاري) كل هذا وجدناه في هذه الفترة كجديد، وكما نبهنا مرارًا إن هذه المؤلفات عندما تنشأ تستمر بعد ذلك عند مؤلفين آخرين، ولا يتوقف شيء من هذا النوع، وهذا يدل على ثراء العطاء لخدمة سنة رسول الله ﷺ.

من مناهج المحدثين من منتصف القرن السابع حتى أواخر القرن العاشر الهجري (٦٥٠- ١٠٠٠هجرية) (١)

عناصر الدرس

العنصر الأول : وجود علماء كبار في هذه الفترة ٢٣١
العنصر الثاني : منهج أهل هذه الفقرة في تلقى الحديث وروايته ٢٣٤
العنصر الثالث : المجاميع الموسوعية ٢٣٤
العنصر الرابع : كتب الزوائد ٢٣٨

وجـــود علمـــاء كبـــار في هـــذه الفـــترة

قـد انتهينـا مـن الـدور الرابـع للتـأليف في سـنة رسـول الله ﷺ وننتقـل إلى الـدور الخامس، وهو في مناهج المحدثين من منتصف القرن السابع حتى أواخر القرن العاشر الهجري:

وقد حفل هذا الدور بالعلماء الكبار الذين كان لهم باعٌ كبيرٌ في علم الحديث، ولهم عطاءٌ واسعٌ من أمثال عبد العظيم المنذري الذي تُوفِّيَ سنة ستمائة وخمس وخمسين، والنووي الذي تُوفِّيَ سنة ستمائة وستٍّ وسبعين، وابن تيمية الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وثمانٍ وعشرين، والدمياطي الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وخمس، والمزي الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وثنتين وأربعين، والزيلعي الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وثلاث وأربعين، وابن عبد الهادي الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وأربع وأربعين... إلى آخر هؤلاء العلماء الذين سنقف عند تآليفهم التي تضيف لَبِنَاتٍ إلى هذا الصرح الكبير.

سنتناول إذن مناهج المحدثين في هذا الدور في مجال خدمة السنة على النحو التالي:

أولًا: منهجهم في تلقي الحديث وفي روايته:

جاء هذا الدور بعد أن تم تصنيف الأصول في علوم الحديث رواية ودراية؛ ولهذا نجد علماء هذا الدور في غالبيتهم يتلقون الكتب والأحاديث ويروونها على جهة الإجمال؛ كمصنفات، وأثبات، ومعاجم للشيوخ، هذا مع وجود السماع التفصيلي للأسانيد المسندة الذي نشأ في مرحلة مبكرة واستمر هذا في أدوار تالية كالدور الذي نتكلم عنه.

ويُستثنى من هذا التلقي الإجمالي المحدثون الكبار أمثال: ابن حجر العسقلاني، الذي سمع تفصيليًّا أكثر ما تلقاه، ويشهد لذلك معجماه: (المؤسس) و(المفهرس) ونعطي بعض الأمثلة على ذلك من المشيخات والبرامج؛ ففي برنامج المجاري -المتوفى سنة ثمانمائة وثنتين وستين من الهجرة- يقول عن بعض شيوخه: وسمعت بلفظ غيري بعضًا من كل كتاب يذكر؛ فمن ذلك (الجامع الكبير) للحافظ أبي عيسى الترمذي، و(سنن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي) و(سنن أبي داود سليمان بن الأشعث) و(سنن أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني) و(كتاب الإمام المحدث رزين) وكتاب (الشفاء) للقاضي عياض وكتاب (المدارك) له...

قال: وتفقهت عليه في مسائل من بعض الكتب المذكورة، وسمعت عليه تفقهًا بعضًا من كل كتاب يذكر بعد، فمن ذلك: (تفسير الإمام أبي عبد الله بن رزين)، و(كتاب العمدة في الحديث) و(الأحكام الصغرى) للإمام عبد الحق، و(الأنوار السنية في الألفاظ السنية) للمحدث أبي القاسم بن جزي، و(علم الحديث) لابن الصلاح، وأجاز لي جميع ذلك، وحدثني بأسانيده المعلومة فيها، يعني: شيخه.

ويقول عن بعض شيوخه أيضًا: قرأت عليه بلفظي من آخر كتاب الحج من ابن الحاجب الفرعي إلى آخر الكتاب قراءة تفقه وبحث، وقرأت عليه أيضًا بلفظ أكثر كتاب التهذيب للبرادعي، وأجازني بابن الحاجب وعمم الإجازة وكتبها بخطه -رحمه الله تعالى... وهكذا في جميع البرنامج.

ولكن لا يخلو هذا الكتاب من أنه سمع على شيوخه كتبًا كاملة، ومن الأمثلة من كتاب (المعجم المفهرس) لابن حجر، الذي تُوفِّيَ سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين،

يصف ابن حجر تلقيه لـ(كتاب الجهاد) لابن أبي عاصم فيقول: أنبأنا أبو العباس أحمد بن أبي بكر الفقيه، وأبو العباس أحمد بن علي بن تميم، مشافهةً منه ومكاتبةً من الأول، قال: أنبأنا أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، إجازةً إن لم يكن سماعًا.

أما كتاب (الطهارة) لأبي بكر بن أبي داود فيقول: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن موسى إجازةً مشافهةً... إلى آخره.

ولكن كما قلنا: كثيرٌ من الكتب التي تلقاها عن شيوخه سمعها منهم؛ فهي تجل عن الحصر ولا يخلو منها صفحة من صفحات كتابه (المعجم المفهرس).

ومن هذه النصوص ومن غيرها يتبين لنا: أنه يقتصر في كثير من الأحيان على سماع بعض الكتب، كما يقتصر على الإجازات والمكاتبات التي كان يعتمد عليها قليلًا في العصور المتقدمة.

والإجازات: أن يقول المحدث لتلميذه: أجزتك رواية كتاب كذا أو كذا، أو مروياتي، والمكاتبات: أن يكتب له بكتاب له أو له حق روايته لتلميذه، ويعلمه أن هذا الكتاب هو كذا أو كذا، هذه هي المكاتبة، وقد تكون المكاتبة مصحوبة بإجازة أو لا تكون مصحوبة بإجازة.

أقول: وفي ظني أن ذلك راجع إلى العدد الكثير من الكتب والمصنفات والمشيخات والأثبات التي ورثها أهل هذا الدور عمن سبقوهم؛ فابن حجر يذكر في كتابه: (المعجم المفهرس) ألفًا وتسعمائة وستين مصنفًا، وأغلب هذه المصنفات أخذ كل واحد منها عن أكثر من شيخ؛ مما يتضاعف معه عدد الشيوخ.

منهج أهل هذه الفترة في تلقي الحديث وروايته

في هذا الدور اكتملت المصنفات في علوم الحديث روايةً ودرايةً كأصوله، ومن هنا كان التأليف في هذا الدور مبنيًّا على هذا الدور؛ فتنوعت المصنفات ما بين مجاميع موسوعية مبوبة لأحاديث مؤلفات المتقدمين، وكتب في الزوائد على كتب السابقين، والمجاميع قد رأينا شيئًا منها قبل ذلك؛ لكن هي بصورة أوسع في هذا الدور، وأيضًا وجدنا كتب الزوائد على كتب السابقين، وهذا شيء جديد، وخاصة على كتب أصول الحديث وهي الكتب الستة، كما وجدنا كتبًا في أطراف الكتب السابقة، وإذا كنا رأينا الأطراف قد نشأت في غير هذا الدور، لكننا سنجد كتابًا استفاد من السابقين وأصبح هو العمدة في مجال الكتب الستة وهو (تحفة الأشراف)؛ ولذلك سنتكلم عليه -إن شاء الله تعالى- في هذا الدور، هذا إلى غير ذلك من أنواع التأليف التي تدور في فلك -وتعتمد على- كتب المتقدمين.

المجاميع الموسوعية

جمع أصحاب هذه الكتب كتبًا للمتقدمين ورتبوها على نحو معين؛ كالترتيب الموضوعي أو الفقهي، ومن هذه الكتب (تيسير الوصول إلى جامع الأصول) لعبد الرحمن بن علي، المعروف بابن الديبع الشيباني، الذي تُوفِّيَ سنة تسعمائة وأربع وأربعين من الهجرة، وقد جمع فيه مؤلفه الأصول الستة: البخاري، ومسلم، و(الموطأ)، والسنن الثلاث: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وكما رأينا كان قد سبقه إلى ذلك ابن الأثير الجزري في كتابه (جامع الأصول) وقبله أبو الحسن رزين بن معاوية، وبعدهما (تجريد الأصول في أحاديث الأصول) لشرف

الدين هبة الله البارزي، قاضي حماة؛ فجاء بعد هؤلاء ابن الديبع وصنع كتابه هذا، وهو يقول في مقدمة الكتاب: فنظرت في كلٍّ من (الجامع) و"تجريده"؛ فعزمت بعد استخارة الله تعالى على تيسيره للمنتفعين وتحبيره للمستمعين... وتلافى فيه ما في الكتب السابقة من أمور فيها مشقة على القارئ والباحث، وأهم هذه الأمور: التكرار في الأحاديث، ورتب أبوابه كسابقيه على حروف المعجم بالنسبة لترتيب الكتب مثل: كتاب الإيمان يضعه في حرف الهمزة، وكتاب البيوع في حرف الباء... وهكذا، وهو جميع على نحو ما في هذه الفترة.

وجدنا أيضًا في هذه المجاميع الموسوعية (جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم السنن) للحافظ ابن كثير الدمشقي، الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وإحدى من الهجرة، وهو أوسع دائرة من الكتب السابقة التي جمعت الكتب الستة؛ فهو قد ضم إلى الكتب الستة -الصحيحين والسنن الأربع: (مسند الإمام أحمد)، و(مسند أبي بكر البزار) و(مسند الحافظ أبي يعلى الموصلي) و(المعجم الكبير) للطبراني؛ فهذه عشرة كاملة.

قال: وأذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه العشرة؛ وربما زدت عليها من غيرها، وقل ما يخرج عنها من الأحاديث مما يحتاج إليه في الدين.

وقال: وشرطي فيه أني أترجم كل صحابي له رواية عن رسول الله ﷺ مرتبًا على حروف المعجم، وأورد له جميع ما وقع له في الكتب -يعني: العشرة- وما تيسر لي من غيرها، ورتبه كما هو معلوم مما سبق على أسماء الصحابة } على طريقة المسانيد، بمعنى أن يذكر الصحابي ويعرف به بإيجاز، ثم يذكر أحاديثه ويرتب الصحابة في الذكر على حروف المعجم، وقد ساق الأحاديث بأسانيدها في الكتب التي نقل منها.

ومما ألف في هذا القرن أيضًا من الموسوعيات: (مشكاة المصابيح) لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وإحدى وأربعين، وأصله كتاب (مصابيح السنة) للبغوي الفراء. ويقول في مقدمته: وكان كتاب (المصابيح) الذي صنفه الإمام محيي السنة وقامع البدعة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي -رفع الله درجته- أجمع كتاب صنف في بابه، وأضبط لشوارد الأحاديث وأوابدها، ولما سلك - رحمه الله- طريق الاختصار وحذف الأسانيد تكلم فيه بعض النقاد، وإن كان نقله -وإنه من الثقات- كالإسناد؛ لكن ليس ما فيه أعلام كالأغفال؛ فاستخرت الله تعالى؛ فأعلمت ما أغفله؛ فأودعت كل حديث منه في مقره كما رواه الأئمة المتقنون والثقات الراسخون، مثل: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن حجاج القشيري، وأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، وأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، وأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وذكر الترمذي، وأبا داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، والدارقطني، والبيهقي، ورزين العبدري.

ثم قال: وإني إذا نسبت الحديث إليهم كأني أسندت إلى النبي، ﷺ؛ لأنهم قد فرغوا منه وأغنونا عنه، ثم بيَّن أنه اتبع البغوي في (المصابيح) في سرد الكتب والأبواب، والبغوي مرتب ترتيبًا فقهيًّا؛ كما قسم البغوي أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان، ويعني بالصحاح: ما أخرجه الشيخان، وبالحسان: ما أورده غيرهما في كتبهم، يعني مما ليس في (الصحيحين).

أما التبريزي، فقد قسم كل باب غالبًا إلى فصول ثلاثة:

أولها: ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، واكتفى بهما، وإن اشترك في الحديث غيرهما لعلو درجتهما في الرواية.

ثانيها: ما أورده غيرهما من الأئمة المذكورين.

وثالثها: ما اشتمل على معنى الباب من ملحقات مناسبة مع محافظة على شرط الكتاب، أي: من إضافة الحديث إلى راويه من الصحابة والتابعين ونسبته إلى مخرجه من الأئمة المذكورين.

كما نقل التبريزي ما أشار إليه البغوي من غريب أو ضعيف أو غيرهما.

هذا؛ وقد زاد التبريزي على أحاديث (المصابيح) نحوًا من ألف وخمسمائة وأحد عشر حديثًا، وهذب الكتاب واستدرك على البغوي بعض ما وقع له من السهو، وقد طبع هذا الكتاب طبعات منها طبعة المكتب الإسلامي ببيروت، والطبعة الثانية بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني مع العناية بالكلام على درجات كثير من الأحاديث في نظر الألباني.

ومن الموسوعات أيضًا (كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، وهذا أجمع كتاب في سنة رسول الله ﷺ إذ جمع فيه ما يقارب ثمانية وأربعين ألف حديث، وقد جمع فيه مؤلفه بين (جمع الجوامع) للسيوطي بما فيه من سنن الأقوال والأفعال، و(الجامع الصغير) و(زياداته) وهما للحافظ السيوطي أيضًا، وقد رتبه على الأبواب ترتيبًا موضوعيًّا، ورتب الموضوعات على حروف المعجم حسب عناوينها؛ فأحاديث الطهارة في حرف الطاء وأحاديث الصلاة في حرف الصاد... وهكذا، وهذا يختلف عن أصول الكتاب (جمع الجوامع) و(الجامع الصغير) و(زياداته)؛ فقد رتب السيوطي أحاديث هذه الكتب على حروف المعجم ما عدا قسم الأفعال الذي رتبه على مسانيد الصحابة، وقسم الأفعال هو في (جمع الجوامع) أو (الجامع الكبير) للسيوطي.

وكان مؤلف هذا الكتاب قد جمع كتابي (الجامع الصغير) و(زياداته) في كتاب سماه (منهج العمال في سنن الأقوال)، ولما كان (الجامع الصغير) و(زياداته) قد أخذهما السيوطي من قسم الأقوال من (جامعه الكبير)؛ فقد بقي من هذا القسم ما لم يذكره السيوطي في الكتابين السابقين؛ فأخذ المؤلف هذا الباقي ورتبه على الأبواب أيضًا، ثم استدرك ما فات في كتاب سماه: (الإكمال لمنهج العمال)، ثم جمع (منهج العمال) و(الإكمال) في كتاب سماه: (غاية العمال في سنن الأقوال)، ثم جاء إلى قسم الأفعال من (الجامع الكبير) -وقد رتب السيوطي هذا القسم على المسانيد، كما قلنا- فرتبه المؤلف على الأبواب، وسماه: (مستدرك الأقوال بسنن الأفعال)، ثم ضم كل ذلك في هذا الكتاب الذي سماه: (كنز العمال)، وظهر هذا في منهج الكتاب؛ فهو يذكر أولًا في الباب أحاديث (منهج العمال)، ثم يذكر أحاديث (الإكمال)، ثم أحاديث قسم الأفعال؛ فصار بهذا أجمع كتاب في حديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة } .

هذا، وهناك كتب تعد موسوعات ألفت في هذا الدور؛ كـ(مجمع الزوائد) للهيثمي، ولكننا سنتناولها في النوع التالي من التأليف، وهو التأليف في الزوائد، وكان هذا جديدًا في هذه الفترة.

كتب الزوائد

التأليف في الزوائد هو تأليف في الأحاديث الزائدة على كتب بعض المتقدمين، فقد رأى بعض العلماء تسهيلًا على الباحثين وتسديدًا لتخريجهم للأحاديث، رأى استخلاص الأحاديث الزائدة على الأصول وخاصة الكتب الستة، ورأى إيداع هذه الزوائد في كتب مستقلة تكتمل بها فائدة كتب الأصول، وهذه الكتب -كتب الزوائد- نوعان؛ نوع ضم زوائد أكثر من كتاب، ونوع ضم زوائد كتاب واحد.

ومن النوع الأول كتاب: (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الذي تُوفِّيَ سنة ثمانمائة وسبع من الهجرة، جمع الحافظ أبو بكر الهيثمي في هذا الكتاب ما زاد على الكتب الستة؛ الصحيحين، والسنن الأربع: (سنن أبي داود) والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، جمع فيه زوائد أحمد عليها في (مسنده) وزوائد الطبراني في (معاجمه الثلاثة)، وأبي يعلى في (مسنده)، والبزار في مسنده: (البحر الزخار) وبهذا إذا ضم هذا الكتاب إلى الكتب الستة؛ صار عندنا أحاديث لاثني عشر كتابًا.

وكان الحافظ الهيثمي قد جمع (زوائد الإمام أحمد، وأبي يعلى، وأبي بكر البزار) و(معاجم الطبراني الثلاثة) كل واحد منها في تصنيف مستقل ما خلا (المعجم الأوسط، والصغير)؛ فإنه جعلهما في تصنيف واحد؛ فأشار عليه زين الدين العراقي أن يجمع هذه التصانيف في مصنف واحد؛ وأن يحذف أسانيدها كي تجتمع أحاديث كل باب منها في باب واحد ويذكر بدل الأسانيد بيان درجاتها من حيث الصحة والحسن وغيرهما؛ لكنه قد حكم على الأسانيد فقط ولم يحكم على درجة الحديث ككل.

على كل حال، جاء هذا الكتاب الذي جمع هذه الكتب على صعيد واحد كتابًا حافلًا معنونًا باسمه السابق ذكره.

وتبدو أهمية (مجمع الزوائد) في أمور منها:

أولًا: أنه ييسر للباحثين العثور على الحديث، حين يدلهم على أنه من الزوائد على الكتب الستة، وحين يعزو الحديث إلى من أخرجه من هذه الكتب الكبيرة الحجم الكثيرة الأحاديث.

ثانيًا: أن هذه الكتب التي جمع الهيثمي زوائدها أو زوائد معظمها إنما هي في طبيعتها على المسانيد، وقليل منها على الشيوخ كـ(المعجمين الأوسط، والصغير) وكثير منها يصعب العثور على الحديث فيه بتقليب المواضع أو الصفحات، وأصعب من ذلك العثور على أحاديث موضوع معين؛ ولكن الحافظ الهيثمي يسر هذه الكتب للباحثين حين رتبها -أو رتب زوائدها- على الأبواب وعلى الموضوعات.

ثالثًا: وإذا كان بعض هذه الكتب قد فقدت أجزاء منها كـ(المعجم الكبير) للطبراني، وبعضها لم يطبع إلا قريبًا، وبعضها لم يكتمل طبعه؛ فقد حفظ (مجمع الزوائد) أحاديث هذه الكتب، أي زوائدها، ويسرها للباحثين.

رابعًا: إذا كان الحافظ الهيثمي قد جرد الأحاديث من أسانيدها -والأسانيد هي طريق الحكم على الحديث غالبًا- فإنه أعاض عن ذلك بأن حكم على رجال الأسانيد، ولكن ينبغي أن يتنبه إلى أن هذا لا يكفي في الحكم على الحديث، فيما يبين أن رجاله ثقات أو أن رجاله رجال الصحيح؛ فقد تكون فيه علة تمنع صحته على الرغم من أن رجاله ثقات، وهذا ما لاحظناه أثناء قراءتنا لـ(علل بن أبي حاتم) فقد يبين أبو حاتم أو أبو زرعة علة في الحديث ويحكم عليه الهيثمي بأن رجاله ثقات؛ كما أنه يقول في مقدمته: ومن كان من مشايخ الطبراني في (الميزان) نبهت على ضعفه ومن لم يكن في الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده، وهذا تساهل ظاهر في التوثيق لا يخفى.

وكما ذكرنا من قبل؛ فقد أفرد الحافظ لهذه الكتب التي جمع زوائدها لكل منها كتابًا على حدة وذكر الأحاديث فيه بأسانيدها، وتعقيب صاحب الكتاب على هذه الأحاديث، وقد طُبِعَ منها الكثير، ومن هذه الكتب التي ألفها أيضًا الهيثمي

في زوائد غير الكتب الستة: (موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان)، وأفرد فيه (زوائد ابن حبان) في صحيحه المسمى بـ(التقاسيم والأنواع على الصحيحين).

يقول في مقدمة الكتاب: فقد رأيت أن أفرد (زوائد صحيح ابن حبان) على (صحيح البخاري ومسلم) مرتبًا ذلك على كتب الفقه؛ أذكرها لكي يسهل الكشف منها؛ فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى (صحيح ابن حبان) مع كونه في شيء منهما.

وهذه هي الفائدة من هذا العمل، وإن كان هناك فائدة أخرى: وهي أنه يعسُر الحصول على الحديث في التقاسيم والأنواع؛ فهو يستطيع أن يستخرج الزوائد لهذا الكتاب، ويستغني عنه بما في الصحيحين.

على كل حال؛ ساق الهيثمي الأحاديث فيه بأسانيدها عند ابن حبان، بناء على نصيحة أبي زرعة ابن شيخه عبد الرحيم العراقي؛ وذلك لأن فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، وقد طُبِعَ هذا الكتاب أكثر من طبعة.

من كتب الزوائد أيضًا المهمة: (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية)، وهي للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الذي تُوفِّيَ سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين.

يشتمل هذا الكتاب على زيادات مسانيد: أبي داود الطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر العدني، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وهذه ثمانية؛ لكنه يشتمل أيضًا على زيادات (مسند إسحاق بن راهويه) وقد وقف منه على مقدار النصف تقريبًا، وتتبع ما فات شيخه الهيثمي من (مسند أبي يعلى الكبير)؛ لكونه -أي: الهيثمي- اقتصر في كتابه على الرواية المختصرة؛ فكمل له من ذلك -كما يقول- دواوين، وهذه الزوائد على الكتب السبعة: الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، ومسند أحمد، ورتب الكتاب على أبواب الأحكام الفقهية.

وشرطه فيه: ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم تخرجه الأصول السبعة السابقة من حديثه، ولو أخرجوه -أو بعضهم- من حديث غيره مع التنبيه عليه أحيانًا.

وقد ساق ابن حجر الأحاديث بأسانيدها ابتداء من المصنفين أصحاب الكتب الثمانية أو العشرة، وكثيرًا ما يحكم على الإسناد مثل قوله في الحديث الأول في الكتاب قال بعد أن روى الحديث عن أبي يعلى: قلت: إسناده حسن؛ فإن الحِماني -وهو يحيى- لم ينفرد به.

وفي الحديث الثاني قال بعد أن روى الحديث عن مسدد بسنده إلى ابن عباس -رضي الله عنهما: هذا موقوف رجاله ثقات.

هذا؛ وقد طُبِعَ الكتاب أكثر من طبعة كما تركه ابن حجر مسندًا، وقد طُبِعَ الكتاب قبل مجردة أحاديثه من الأسانيد، وأرجح -كما رجح الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي- أن التجريد ليس من ابن حجر؛ وإنما من أحد من أتوا بعده.

من كتب الزوائد أيضًا المهمة: (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، الذي تُوفِّيَ سنة ثمانمائة وأربعين من الهجرة، وهو شبيه بـ(المطالب العالية) الكتاب السابق، فهو في مجاله، وإن كان يختلف عنه باختلاف المؤلفين لهما، وفي عمل كل منهما في تقديم الزوائد، وهو في (زوائد أبي داود الطيالسي)، ومسدد، والحميدي، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي في (الكبير)، زوائد كل هذه الكتب على الكتب الستة: الصحيحين، و(سنن أبي داود)، والترمذي، والنسائي (المجتبى)، وابن ماجه، رحمهم الله جميعًا.

وهو يبين شرطه فيقول: فإن كان الحديث في الكتب الستة أو في أحدهما من طريق صحابي واحد لم أخرجه، إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد

المسانيد المذكورة تدل على حكم فأخرجه بتمامه، ثم أقول في آخره: رووه -أو بعضهم- باختصار، وربما بينت الزيادة مع ما أضمه إليه من مسندي أحمد والبزار و(صحيح ابن حبان) وغيرهم -كما سيرى إن شاء الله تعالى- وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منها؛ أخرجته وإن كان المتن واحدًا، وأنبه أنه في الكتب الستة من طريق فلان مثلًا إن كان؛ لئلا يظن أن ذلك وهم.

فإن لم يكن الحديث في الكتب الستة أو في أحدها من طريق صحابي آخر، ورأيته في غير الكتب الستة؛ نبهت عليه للفائدة، وليعلم أن الحديث ليس بفرد، وإن كان الحديث في مسندين فأكثر من طريق صحابي واحد؛ أوردته بطرقه في موضع واحد إن اختلف الإسناد، وكذا إن اتَّحدَ الإسناد بأن رواه بعض أصحاب المسانيد معنعنًا وبعضهم صرح بالتحديث؛ فإن اتفقت الأسانيد في إسناد واحد؛ ذكرت الأول منها، ثم أحيل عليه، وإن كان الحديث في مسند بطريقين فأكثر؛ ذكرت اسم صاحب المسند في أول الإسناد ولم أذكره في الثاني ولا ما بعده، وهذا في الإسناد.

أما في المتن؛ فإن اتفقت المسانيد على متن بلفظ واحد؛ سُقْتُ متن المسند الأول حسب، ثم أحيل ما بعده عليه؛ وإن اختلفت ذكرت متن كل مسند؛ وإن اتفق بعض واختلف بعض ذكرت المختلف فيه، ثم أقول في آخره فذكره.

هذا؛ وقد ضم إلى الكتب العشرة -كما ذكر في المقدمة- ما رواه البخاري تعليقًا، وأبو داود في (المراسيل)، والترمذي في (الشمائل)، والنسائي في (الكبرى)، وفي (عمل اليوم والليلة)، وغير ذلك مما ليس في شيء من الكتب الستة، قال: ورتبته على مائة كتاب، وذكر هذه المائة في المقدمة كفهرس للكتاب.

كما قدم قبل الشروع في الكتاب مقدمة في تراجم أصحاب المسانيد العشرة، وقد ساق البوصيري الأحاديث بأسانيد أصحاب المصنفات التي أخذ منها وحكم على

بعض الأسانيد ؛ فمثلًا في الحديث الأول: حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه: أي الأعمال أفضل؟ قال رسول الله ﷺ: ((إيمان بالله، وتصديق به، وجهاد في سبيله)) رواه عن ابن أبي شيبة وأبي يعلى، ثم بين أنه رواه أحمد في (مسنده) والطبراني في (معجمه) بإسنادين أحدهما حسن، وفي الحديث الثاني قال: إسناده صحيح، وهكذا.

ومنهج البوصيري في هذا الكتاب موسع، وكما قال: فجاء بحمد الله وعونه كتابًا حافلًا، وإمامًا كاملًا، وله أيضًا: (مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) وهو اختصار لـ(إتحاف الخيرة المهرة) قال مبينًا اختصاره: فأوردتها -أي: أحاديث (الإتحاف)- محذوفة المسانيد ؛ فإن اتضح الكلام على إسناد حديث من صحة، وحسن، وضعف ؛ قدمته، وما لم يتضح تركت الكلام عليه ما لم يكن الحديث عند من التزم الصحة ؛ كابن حبان، والحاكم.

ثم فصل باقي منهجه في الكتاب وهو نفسه منهج (إتحاف الخيرة) الذي نقلناه هناك، وسنعطي أمثلة مصورة لهذا الكتاب.

ومن الكتب في الزوائد أيضًا للحافظ الهيثمي: (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة)، وهو على غرار: زوائد المؤلف السابقة: (كشف الأستار) و(المقصد العلي في زوائد أبي يعلى) ولم يحكم على أسانيد الكتاب، ويسد هذه الفجوة (إتحاف الخيرة) و(مختصره) للبوصيري، يعني: عدم الأسانيد، و(المطالب) لابن حجر ؛ لأن أسانيد ابن أبي أسامة ذكرت في هذه الكتب، وطُبِعَ هذا الكتاب محققًا في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، مع التعليق عليه من جهة الإسناد والمتن.

من مناهج المحدثين من منتصف القرن السابع إلى أواخر القرن العاشر الهجري (٦٥٠- ١٠٠٠هجرية) (٢)

عناصر الدرس

العنصر الأول : من كتب الأطراف ٢٤٧
العنصر الثاني : كتب أحاديث الأحكام ٢٥٢
العنصر الثالث : كتب في التأليف المعجمي ٢٥٧
العنصر الرابع : كتب الشروح ٢٥٩

مـــن كتـــب الأطـــراف

قد رأينا كتبًا قبل هذه الفترة؛ لكننا لا بد أن نقف على كتاب مهم في الأطراف لا يستغني عنه باحث، خاصة بعد أن خُدِم هذا الكتاب في طبعه ويسر للباحثين، وربما يكون فيه الاكتفاء عن كل كتب الأطراف السابقة التي ذكرناها إما بالتفصيل وإما بالإشارة.

وهذا الكتاب هو: (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وثنتين وأربعين.

والمراد بالأطراف: أطراف الكتب الستة: (الصحيحين) و(السنن الأربعة).

قال في خطبة الكتاب: فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى- أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام.

وضم إلى الكتب الستة -كما يقول- ما يجري مجراها من مقدمة (كتاب مسلم)، وكتاب (المراسيل) لأبي داود، وكتاب (العلل) للترمذي، وهو الذي في آخر كتاب (الجامع) له، وكتاب (الشمائل) للترمذي أيضًا، وكتاب (عمل اليوم والليلة) للنسائي.

وقد اعتمد المزي في هذا الكتاب على كتب سبقته في هذا المجال، وهي كتاب: أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلف الواسطي في (أحاديث الصحيحين)، وعلى كتاب أبي القاسم ابن عساكر (في كتب السنن الأربعة)، كما أيضًا فهرس لـ(سنن النسائي الكبرى)، وهي تزيد على (الصغرى) المعروفة بـ(المجتبى) نحو عشرين

كتابًا، وأضاف إليها من الزيادات التي أغفلوها، وكثيرًا ما يبين أوهامًا وقعوا فيها.

ورتبه على مسانيد الصحابة مع ترتيبهم في الذكر على حروف المعجم، وذكر أنه رتبه على ذلك مثل ترتيب (كتاب أبي القاسم بن عساكر)، ويرتب مسند كل صحابي على حسب من روى عنه وعلى حروف المعجم أيضًا، وإذا كان المسند كثير الأحاديث كـ(مسند أبي هريرة) أو (مسند عائشة) أو غيرهما؛ ذكر من رووا عن الصحابي على ترتيب حروف المعجم ومن رووا عن هذا الراوي على حروف المعجم أيضًا... وهكذا.

فمثلًا: عندما تكون أحاديث محمد بن شهاب الزهري عن أنس يقدمها في حرف الميم بالنسبة لمن روى عن أنس، ثم يرتب من رووا عن الزهري على حروف المعجم؛ فما رواه مالك عنه في حرف الميم... وهكذا.

وهو يذكر طرف متن الحديث، ثم يبين من أخرجه وأسانيده عند كل منهم، ويذكر الكتاب الذي ذكر فيه الحديث في داخل هذه الكتب: ككتاب الصلاة، والحج، والنكاح... وهكذا.

هذا، وقد هيأ الله ﷻ للكتاب رجلًا فاضلًا هو السيد عبد الصمد شرف الدين أحد فُضلاء الهند، اجتهد في تحقيقه ونشره، وأضاف إلى الكتاب -إلى جانب تحقيقه- خدمه مهمة: وهي ذكر أرقام أبواب الكتب؛ فالمزي يقول مثلًا: في الصلاة؛ فيضع الشيخ عبد الصمد بين قوسين رقم الباب في الصلاة... وهكذا.

إلى جانب خدمات أخرى للكتاب ذكرها في مقدمة تحقيقه لا تتسع عجالتنا هذه لها، وأثبت في هامش الكتاب (النكت الظراف على أطراف المزي) لابن حجر، وله فيها -لابن حجر- استدراكات وتعقبات وإضافات في غاية الفائدة، وهذا

كله يذكر له ولا ينكر، ويشكر عليه؛ فقد سد فراغًا في المكتبة الحديثية، وأفاد طلبة العلم من ظهور هذا الكتاب فائدة كبيرة.

وقد حقق الكتاب أخيرًا الدكتور بشار عواد علي مخطوطات للكتاب، وأضاف خدمات إليه إلى جانب تحقيقه، وأبرزها: ذكر أرقام الأحاديث بدلًا من ذكر أرقام الأبواب في الكتب، وقد وفر هذا على الباحثين وقتًا طويلًا؛ لأن أرقام الأبواب مختلفة في الطبعات؛ أما أرقام الأحاديث فمتماثلة تقريبًا؛ وإن كان بينها تفاوت فهو قريبٌ وقليلٌ، وكذلك أضاف في هوامش الكتاب مواضعَ الحديث في بعض الكتب التي خرجت الحديث كـ(مسند أحمد) وغيره مع ذكر أرقامها؛ فجزاه الله تعالى خيرًا.

وننتقل إلى كتاب آخر في الأطراف لا يقل أهمية عن (تحفة الأشراف)، ولا تغني عنه الكتب التي أُلِّفت في الأطراف قبل ذلك: وهو كتاب: (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الذي تُوفِّيَ سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين.

وقد جمع فيه ابن حجر -رحمه الله تعالى- أطراف عشرة كتب، منها كتب شرط مؤلفوها الصحة: وهي (صحيح ابن خزيمة) وابن حبان، والحاكم، وضم إليها كتبًا أخرى: وهي (الموطأ)، و(المسند) للشافعي، و(المسند) للإمام أحمد، و(شرح معاني الآثار) للطحاوي، و(شرح مشكل الآثار)، و(سنن الدارقطني) و(سنن الدارمي) و(المنتقى) لابن الجارود، و(مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم).

ولما كان ابن خزيمة ليس كاملًا عنده؛ فقد أردف هذه بـ(سنن الدارقطني) يقول في مقدمة الكتاب، مبينًا أنه توخى الصحة في هذه الأطراف، يقول: ثم إني نظرت

فيما عندي من المرويات ؛ فوجدت فيها عدة تصانيف قد التزم مصنفوها الصحة ؛ فمنهم من تقيد بالشيخين كالحاكم -أي: استدرك عليه- ومنهم لم يتقيد كابن حبان، وابن حبان فيه ما في الشيخين ويزيد عليها، كما قلنا: إن الحافظ الهيثمي ألَّف زوائد ابن حبان على الصحيحين في كتاب سماه: (موارد الظمآن).

قال ابن حجر: والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها ؛ فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي وترتيبه، إلا أني أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالبًا لتظهر فائدة ما يصرح به المدرس -يعني: يسوق ألفاظ الأداء من حدثنا وسمعت... إلى آخره- ثم إن كان حديث التابعي كثيرًا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبًا -يعني: كما فعل المزي في (تحفة الأشراف)- وكذلك الصحابي المتوسط.

ثم ذكر هذه الكتب ورقومها: "مي" -ميم ياء- للدارمي، و"خاء زاي" لابن خزيمة، ولابن الجارود "جا"، ولأبي عوانة "عه" -عين هاء- ولابن حبان "حاء باء"، والحاكم أبي عبد الله في (المستدرك) "كاف ميم".

قال: ثم أضفت إلى هذه الكتب الستة أربعة كتب أخرى: وهي (الموطأ) لمالك، و(المسند) للشافعي، و(المسند) للإمام أحمد، و(شرح معاني الآثار) للطحاوي ؛ لأني لم أجد عن أبي حنيفة مسندًا يُعتمد عليه ؛ فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفتها بـ(السنن للدارقطني) جبرًا لما فات من الوقوف على جميع (صحيح ابن خزيمة).

ثم ذكر رقوم هذه أيضًا أو رموزها فـ"طاء حاء" للطحاوي، و"قاف طاء" للدارقطني، قال: فإن أخرجه الثلاثة الأُوَل أفصحت بذكرهم -أعني: مالكًا،

والشافعي، وأحمد- وهذه المصنفات قل أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة؛ لا سيما في الأحكام إذا ضُمَّ إليها (أطراف المزي).

هذا؛ ومن خلال استعمالنا للكتاب؛ وجدنا ابن حجر ترك بعض الأحاديث في هذه الكتب ربما لأنها لم توجد في نُسَخِه الخطية من تلك الكتب، وقد اكتفى ببعض الطرق دون بعض في الكتاب الواحد، وهذا استنبطناه أيضًا من خلال مصاحبتنا له في تخريج بعض الأحاديث؛ وربما ترك أحاديث لأنها مشهورة جدًّا أو ترك أحاديث؛ لأنها في نظرة غير صحيحة؛ لأننا نشم من مقدمته أنه التزم الصحة في هذه الأطراف.

هذا؛ ورتب ابن حجر هذا الكتاب على مسانيد الصحابة -كما فهم من مقدمته- وعلى حروف المعجم في الصحابة، وعلى حروف المعجم فيمن رووا عنهم، كما أشار ابن حجر في المقدمة.

ونعطي مثالًا من هذا الكتاب يتضح منه منهج ابن حجر فيه: في (مسند أنس) قال ابن حجر: الأزهر بن راشد، عنه -يعني: عن أنس، < حديث: ((لا تستضيئوا بنار أهل الشرك، ولا تنقشوا عربيًّا)) ثم رمز له بطاء حاء -أي: الطحاوي- في الكراهية -يعني: في باب الكراهية، أو كتاب الكراهية- قال: حدثنا ابن أبي عمران، قال: حدثنا محمد بن الصباح، قال: حدثنا هشيم، عن العوام بن حوشب بهذا -أي: عن الأزهر- قال: فسألت الحسن فقال:

قوله: ((لا تنقشوا عربيًّا)) أي لا تنقشوا في خواتيمكم: "محمد رسول الله".

وقوله: ((لا تستضيئوا)) أي: لا تشاوروهم في أموركم. رواه أحمد، قال: ثنا هشيم.

هذا؛ وقد عني بتحقيق الكتاب مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة -على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلامات- على يدِ جماعة من العلماء،

اختص كل واحد منهم بجزء منه تقريبًا، وقد قدموا خدمة للكتاب؛ فإشارة ابن حجر إلى موضع الحديث عامة؛ ولكن المحققين دلُّوا على موضع الحديث تحديدًا في كل كتاب، أي: بالجزء والصفحة.

فمثلًا الحديث السابق بينوا في الهامش أنه في (شرح معاني الآثار) في الجزء الرابع، في صفحة مائتين وثلاث وستين، وفي أحمد، في الجزء الثالث، في صفحة تسعٍ وتسعين، وترجموا لكل صحابيٍّ في بداية مسنده، ولكل تابعيٍّ روى عن الصحابي.

كما لهم عنايات أخرى بالحديث يدركها كل من قرأ الكتاب والتعليقات عليه؛ ففي بعض الأحيان يأتون بأحاديث استدركت على الحافظ ابن حجر، وزادوها في هامش الكتاب. وفي هذه الفترة أيضًا اختصار بعض مؤلفات المتقدمين؛ كمختصر كتاب (قيام الليل)، ومختصر كتاب (الخلافيات) للبيهقي؛ لكننا لن نقف عندها لأن هذه المختصرات مثل المختصرات السابقة التي نشأ التأليف فيها قبل ذلك.

كتب أحاديث الأحكام

ثم نجد أيضًا في هذا الدور -أو في هذه الفترة- التأليف في أحاديث الأحكام، وهذا قد سبق؛ لكننا نجد بعض الميزات المهمة في الكتب التي أُلِّفت في هذه الفترة: كأن يتوخى أصحابها الصحة؛ فمن هذه الكتب:

(الإلمام بأحاديث الأحكام) لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب المصري القشيري المعروف بابن دقيق العيد:

تُوفِّيَ سنة سبعمائة وثنتين من الهجرة، وهو كتاب جمع فيه مصنفه أحاديثَ الأحكام الصحيحة ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، وبيَّن شرطه في مقدمته

فقال: وشرطي فيه ألا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواة الأخبار، وكان صحيحًا على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار؛ فإن لكل منهم مغزًى قصده وسلكه وطريقًا أعرض عنه وتركه، وفي كلٍّ خير.

وواضحٌ من هذا: أنه جمع فيه أحاديث الأحكام الصحيحة عند المحدثين، أو عند الفقهاء، أو بعضهم، ولو كان للمحدثين في صحتها نظر، وقد جرده من الأسانيد ولم يذكر إلا الصحابي الذي روى الحديث، وعزى كل حديث إلى من أخرجه من أصحاب الأصول الصحاح؛ كما حكم على كثيرٍ من الأحاديث، أو عزى تصحيحها إلى أحد الأئمة.

ونأخذ مثالًا على ذلك:

فقد قال في الحديث الأول في الكتاب، وهو: عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: "يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء؛ فإن توضئنا به عطشنا؛ أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته)) ذكره هكذا، ثم عقب عليه بقوله: أخرجه الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وصححه الترمذي، وأخرجه ابن خزيمة في (صحيحه)، ورجح ابن منده أيضًا صحته.

وقد طُبِعَ الكتاب أكثر من طبعة، وآخر ما وقفت عليه طبعة محققة على عدة نسخ خطية وفي مجلدين.

ومن هذه الكتب التي ألفت في أحاديث الأحكام: كتاب (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الذي تُوفِّيَ سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، وهو -كما يتبين من اسمه- في أحاديث الأحكام، وقد أودع فيه ابن حجر غالبًا الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، وقلّ أن تجد فيه حديثًا

ضعيفًا، ويستشف هذا أيضًا من قوله في المقدمة: فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريرًا بالغًا؛ ليصيرَ من يحفظه بين أقرانه نابغًا، ويستعينَ به الطالب المبتدئ، ولا يستغنيَ عنه الراغب المنتهي.

ثم بين منهجه في الكتاب؛ فقال: وقد بينت عقيب كل حديث من أخرجه من الأئمة لإرادة نصح الأمة، ويفهم من هذا أنه يشير إلى درجة الحديث.

ومثال على ذلك: في الحديث الأول عنده: وهو الحديث السابق الأول عند ابن دقيق العيد في (الإلمام بأحاديث الأحكام): ساقه مختصَرًا ومقتصِرًا على قول رسول الله ﷺ دون السؤال: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته))، ثم قال: أخرجه الأربعة، وابن أبي شيبة واللفظ له، وصححه ابن خزيمة، والترمذي، يقصد بالأربعة: أصحاب السنن الأربعة، وهم: (سنن أبي داود)، و(سنن النسائي)، و(سنن الترمذي)، و(سنن ابن ماجه).

هذا؛ وكما ترى من المثال: جرده ابن حجر من المسانيد ورتبه على أبواب الفقه.

وقد طُبع الكتاب عدة طبعات وشُرِح أيضًا عدة شروح.

(المنتقى في الأحكام الشرعية) لمجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية:

الذي تُوفِّيَ ستمائة وثنتين وخمسين، وهو أوسع من السابقَيْن -(الإلمام بأحاديث الأحكام) و (بلوغ المرام من أدلة الأحكام)- ويضم الصحيح والحسن والضعيف، ويقول في مقدمته: هذا كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التي ترجع أصول الأحكام إليها ويعتمد علماء أهل الإسلام عليها، انتقيتها من (صحيحي البخاري ومسلم)، و(مسند الإمام أحمد)، و(مسند جامع أبي عيسى الترمذي)، وكتاب (السنن) لأبي عبد الرحمن النسائي،

وكتاب (السنن) لأبي داود السجستاني، وكتاب (السنن) لابن ماجه القزويني، واستغنيت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد.

يعني: من يُريد أن يعرف الإسناد؛ فقد عرف من الذي أخرجه؛ فليذهب إلى المصدر ويعثر على الحديث كاملًا بإسناده ومتنه.

قال ابن حجر: وذكرت في ضمن ذلك شيئًا يسيرًا من آثار الصحابة، ورتبت الأحاديث في هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا لتسهل على مبتغيها، وترجمت لها أبوابًا ببعض ما دلت عليه من الفوائد.

هذا؛ وقد بيَّن ابن حجر أنه إذا كان السبعة الذين ذكرهم آنفًا قد رووه؛ قال: "رواه الجماعة"، ولأحمد مع البخاري ومسلم -يعني: إذا كان الحديث في (أحمد) و(البخاري) و(مسلم)-: "متفق عليه"، يعني: يقول: متفق عليه، ولما رواه البخاري ومسلم: أخرجاه.

كلمة متفق عليه استقر مصطلحها على أنها تطلق ما رواه كلٌّ من البخاري ومسلم واتفقا على إخراجه؛ لكن هو له مصطلح آخر ولا مشاحة في الاصطلاح. ولبقيتهم: "رواه الخمسة"، أي: الأربعة وأحمد، يعني: السنن الأربع وأحمد.

هذا؛ ومما أخذ على هذا الكتاب مع أهميته: سكوت المؤلف - رحمه الله تعالى- عن بيان ضعف ما يكون ضعيفًا من الأحاديث التي يوردها؛ بل منها ما يكون ضعفه مذكورًا في المصدر الذي عزاه إليه؛ فلا ينقله منه، والحديث الأول: هو حديث أبي هريرة في ماء البحر ساقه ثم قال: رواه الخمسة، وقال الترمذي: حسن صحيح.

وقد طُبِعَ الكتاب أكثر من طبعة، وآخرها: طبعة دار ابن الجوزي عام ألف وأربعمائة وثلاثًا وعشرين من الهجرة.

(المحرر في الحديث) لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي:

الذي تُوفِّيَ سنة سبعمائة وسبع وأربعين، يقول ابن عبد الهادي في مقدمة الكتاب -مبينًا شرطه ومنهجه في الكتاب-: فهذا مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية في الأحكام الشرعية، انتخبته من كتب الأئمة المشهورين والحفاظ المعتمدين؛ كـ(مسند الإمام أحمد) و(صحيح البخاري) ومسلم، و(سنن أبي داود)، وابن ماجه، والنسائي، و(جامع أبي عيسى الترمذي)، و(صحيح أبي بكر بن خزيمة)، و(كتاب الأنواع والتقاسيم) لأبي حاتم بن حبان، وكتاب (المستدرك) للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، و(السنن الكبيرة) للبيهقي... وغيرهم من الكتب المشهورة.

يعني: شرطه: أن يأتي بأحاديث الكتب المشهورة كالكتب الستة، والصحاح التي ذكرها، ويضم إليها (السنن الكبير) للبيهقي.

قال: وذكرت بعض من صحح الحديث أو ضعفه، والكلام -ويعني: وذكرت الكلام- على بعض رواته من جرحٍ أو تعديل، واجتهدت في اختصاره وتحرير ألفاظه؛ ورتبته على ترتيب بعض فقهاء زماننا ليسهل الكشف منه، وما كان متفقًا عليه فهو ما اجتمع البخاري ومسلم على روايته.

وهو بهذا رد المصطلح إلى ما اتفقت عليه الأمة: حين نقول: متفق عليه، يعني: رواه البخاري ومسلم، وكان عند ابن تيمية الجد صاحب (المنتقى): "أخرجاه" والمتفق عليه: هو ما رواه البخاري ومسلم وأحمد أيضًا.

قال: وما كان متفق عليه: فهو ما اجتمع البخاري ومسلم على روايته، وربما أذكر فيه شيئًا من آثار الصحابة { . وقد طُبِعَ الكتاب مخرجًا وهو بين أيدي الدارسين.

كتب في التأليف المعجمي

وهذا الفن، وإن كنا قد رأينا شيئًا من ذلك قبل؛ إلا أننا نجد أن هذه الكتب قد تميزت بالاستقصاء، وبجمع أكبر قدر من الأحاديث؛ ولهذا كانت كأنها قد ابتدأت هذا الفن وجديدة في هذا الموضوع.

ومن هذه الكتب: (جمع الجوامع) أو (الجامع الكبير) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الذي تُوفِّيَ سنة تسعمائة وإحدى عشرة.

قال السيوطي في مقدمته -مبينًا شرطه ومنهجه فيه: قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحًا لأبواب المسانيد العلية، وقسمته قسمين:

الأول: أسوق فيه لفظ المصطفى بنصه، وأتبع متن الحديث بذكر من أخرجه من الأئمة أصحاب الكتب المعتبرة ومن رواه من الصحابة } من واحد إلى عشرة أو أكثر من عشرة، يعني يقول: رواه فلان، وفلان، وفلان... من الصحابة؛ حتى يبلغ العشرة أو أكثر من عشرة- سالكًا طريقه بطرق منها: صحة الحديث، وحسنه وضعفه؛ مرتبًا ترتيب اللغة على حروف المعجم؛ مراعيًا أول الكلمة فما بعده، يعني: في الحرف الثاني... وهكذا.

ثم ذكر إشارات له تبين ما إذا كان الحديث صحيحًا في رأيه أو غير صحيح. هذا هو القسم الأول.

أما القسم الثاني: الأحاديث الفعلية، قال: والثاني: الأحاديث الفعلية المحضة، أو المشتملة على قولٍ، أو فعلٍ، أو سببٍ، أو مراجعةٍ... أو نحو ذلك، مرتبًا - يعني: هذا القسم- على مسانيد الصحابة.

وهذا الكتاب -كما أسلفنا، وكما أشرنا- هو أصل (كنز العمال) الذي رتب فيه المتقي الهندي الأحاديث على الكتب والأبواب، وما فعله المتقي الهندي هو تيسير لهذا الكتاب؛ لأن الأحاديث إذا كانت مرتبة ترتيبًا فقهيًّا؛ كان ذلك أيسر في العثور عليها للباحثين؛ إذ قد تكون بداية الحديث التي مع الباحث ليست هي البداية التي في كتاب (جمع الجوامع)؛ فلا يجد الباحث الحديث في هذا الكتاب في الموضع الذي يبتدئ به الحديث الذي معه.

من الكتب -أيضًا- الموسوعية -وإن كان أصغر من (جمع الجوامع)- هو: (الجامع الصغير) و(زياداته)، وهما للحافظ السيوطي أيضًا.

أما (الجامع الصغير) فإنه يقول في مقدمته: أنه اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة، وكما يقول فيه أيضًا: صانه عما تفرد به وضَّاع أو كذاب، وجمع فيه أزيد من عشرة آلاف حديث، ورتبه أيضًا كما رتب الأقوال في (جمع الجوامع)، رتبه على حروف المعجم مراعيًا أول حرف من أول لفظة في أول الحديث فما بعده؛ كما بين أنه مقتضب -أي: مختصر- من (جمع الجوامع) الكتاب السابق. بطبيعة الحال يعني مختصر من "السنن القولية".

وقد عقب على كل حديث بما يبيِّن الصحابي الذي رواه ومن أخرجه، تارة بالرمز الدال على الكتاب كـ"خ" الدالة على البخاري، وتارة بالتصريح باسمه، ورمز أيضًا عقب كل حديث بما يبين صحيحَه من حسنِه من ضعيفِه بالرموز أيضًا، وقد طُبِعَ الكتاب.

أما (الزيادة)؛ فهي عبارة عن ذيلٍ عملَه بعد الفراغ من (الجامع الصغير)، وجعل ترتيبَه كترتيبِ الأصلِ، ويبلغ عدد أحاديثِه نحو: ألف حديث، ولم يطبع هذا الذيل مستقلًّا حتى الآن -حسب علمي- مع وجود عدة نسخ خطية له؛ ولكن جمعه مع (الجامع الصغير) الشيخ يوسف النبهاني قال: فجمعتهما في هذا

الكتاب، ومزجتهما مزج مؤلفٍ واحد، هذا، وسماه (الفتح الكبير)، وميز أحاديث الزيادة بوضع حرف "زاي" في أولها، وترتيب الكتاب أتقن من ترتيب الأصل (الجامع الصغير). وطُبِعَ الكتاب في مكتبة عيسى الحلبي بمصر.

وقد قام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- بتقسيمه إلى قسمين:

أحدهما: سماه: (صحيح الجامع الصغير وزياداته)، وذكر فيه الصحيح والحسن من وجهة نظره.

والثاني: سماه: (ضعيف الجامع الصغير وزياداته)، وذكر فيه الضعيف والموضوع من وجهة نظره؛ وبذلك خالف السيوطي في كثير من أحكامه على أحاديث الكتابين، معتمدًا على النظر في أسانيد ما وقف عليه من المصادر التي عزى السيوطي إليها الحديث في الغالب.

كتب الشروح

في هذه الفترة أيضًا أُلِّفت كتب في شروح الكتب الحديثية، وكانت أشمل في الشرح من ذات قبل؛ ولذلك اعتبرناها كأنها جديدة في هذه الفترة. ومن هذه الكتب:

(الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري) لمحمد بن يوسف الكرماني:

تُوفِّيَ سنة سبعمائة وست وثمانين، بيَّن الكرماني في مقدمته احتياج (صحيح البخاري) إلى كتاب جامع لشرح الألفاظ اللغوية الغريبة، ووجه الأعاريب النحوية البعيدة، وبيان الخواص التركيبية، واصطلاحات المحدِّثين، ومباحث الأصوليين، والفوائد الحديثية، والمسائل الفقهية، وضبط الروايات الصحيحة، وتصحيح أسماء الرجال، وألقاب الرواة، وأنسابهم، وصفاتهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وبلادهم، ومروياتهم، والتلفيق بين الأحاديث -أي: الجمع- المتنافية الظواهر... إلى آخر ما ذكر.

وقد ألف هذا الكتاب تلبيةً لهذه الحاجات ؛ وهو بهذا كله قد اعتُبر كأنه جديد في بابه ؛ ولذلك تكلمنا عليه ، وقد حقق فيه جوانب منهجه السابق التي ذكرها في الجملة.

(فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني :

تُوفِّيَ سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين من الهجرة. جعل ابن حجر للكتاب مقدمةً : وهي (هدي الساري) في مسائل تتعلق بالكتاب عامة سواء أكانت تتعلق بالمتون أو بالأسانيد ، وقد استغرقت هذه المقدمة جزءًا أو جزأيْن على حسب الطبعات من ثلاثة عشر مجلدًا ، وفيها من قواعد الحديثية ، ومن شروط البخاري ، ومما انتقد على البخاري ودافع عنه ابن حجر شيء كثير.

ثم بيَّن ابن حجر خطته في الكتاب وشرطه فيه ، فقال : فأسوق -إن شاء الله- الباب وحديثه أولًا ، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما ، يعني : بين الباب وبين الحديث ؛ لأن البخاري ربما كان يترجم الباب بشيء تخفى الصلة بين هذه الترجمة وبين الحديث الذي تحت هذه الترجمة.

قال : ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية ، ثم أستخرج ثانيًا ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات... إلى آخر ما ذكر في مقدمة الكتاب.

ومنها : عنايته بوصل تعاليق البخاري ، وبالجواب عما تُكُلِّم فيه من أحاديث (الصحيح) ، وعمن تُكُلِّم فيه من رجاله ، وقد طُبِعَ الكتاب عدة طبعات. هذا ؛ ويعتبر الكتاب من أفضل شروح (البخاري) من النواحي المختلفة : الحديثية ، والفقهية ؛ حتى قيل في شأنه : "لا هجرة بعد الفتح".

من مناهج المحدثين في الفترة من ٦٥٠ط ١٠٠٠هجرية (منتصف القرن السابع إلى أواخر القرن العاشر)

عناصر الدرس

العنصر الأول :	عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعيني (ت٨٥٥ هجرية) والمقارنة بينه وبين فتح الباري	٢٦٣
العنصر الثاني :	المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ت٦٧٦ هجرية)	٢٦٥
العنصر الثالث :	النفح الشذي في شرح الترمذي لابن سيد الناس (ت٧٣٤ هجرية)	٢٦٦
العنصر الرابع :	حلية الأبرار، (الأذكار) للنووي (ت٧٦٢)	٢٦٧
العنصر الخامس :	نصب الراية للزيلعي (ت٧٦٢)	٢٧٠
العنصر السادس :	البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لعمر بن على المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤ هجرية)	٢٧١
العنصر السابع :	التلخيص الحبير لابن حجر (ت٨٥٢ هجرية)	٢٧٢
العنصر الثامن :	(المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة)، (والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للسيوطي (ت٩١١)	٢٧٦

(عمدة القاري في شرح صحيح البخاري) للعيني (٨٥٥هـ) والمقارنة بينه وبين (فتح الباري)

ما زلنا في الدور الخامس، وهو من الفترة من ستمائة وخمسين إلى نهاية القرن العاشر، وكنا مع شروح في هذه الفترة، والشروح في هذه الفترة هي التي اشتهرت أكثر من غيرها وخاصة الشروح على الصحيحين. ففي هذه الفترة كان (فتح الباري) و(عمدة القاري في شرح صحيح البخاري).

و(عمدة القاري) وإن كان كسابقه: (فتح الباري)؛ إلا أن الكتابين يختلفان في بعض النواحي ويختلفان في عرض ما يتعلق بالحديث من شرح.

وأهم ما يختلفان فيه: هو أن ابن حجر كان على المذهب الشافعي، والعيني كان على المذهب الحنفي؛ فيتطرق كل منهما إلى بيان موقف المذهب من الحديث المشروح؛ سواء أكان ذلك ببيان العلاقة بين الحديث وبين الفقه الشافعي، أو الفقه الحنفي، أو الردود التي كان يرد بها كل منهما على مَن يدَّعون أن المذهب الشافعي أو المذهب الحنفي قد خالف حديثًا صحيحًا مثل حديث البخاري.

ويقول البدر العيني الذي تُوفِّيَ سنة ثمانمائة وخمس وخمسين في مقدمة كتابه (عمدة القاري في شرح صحيح البخاري) مبينًا هدفه من شرحه (البخاري): لأظهرَ ما فيه من الأمور الصعاب، وأبيِّنَ ما فيه من المعضلات، وأوضح ما فيه من المشكلات، وأورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعب منه على الأقران.

يقول صاحب (عمدة القاري) - وهو البدر العيني، الذي توفي سنة ثماني مائة وخمس وخمسين - في مقدمة الكتاب مبينًا هدفه من شرحه للبخاري: لأُظهر ما فيه من الأمور الصعاب، وأبينَ ما فيه من المُعضلات، وأوِّضحَ ما فيه من المشكلات، وأوردَ فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعُب منه على الأقران.

وخلاصة منهجه فيه: أنه يقسِّم شرح الحديث إلى مباحث، في مقدمتها بيانُ عَلاقته بعنوان الكتاب الذي ذُكر تحته؛ وخاصة عندما تكون هذه العلاقة خفية ويعرِّف برجال إسناد الحديث عند البخاري باختصار، ويبين ما في أسانيد البخاري من لطائفَ إسناديةٍ، ويخرِّج الحديث ببيان مواضعه الأخرى عند البخاري في صحيحه، ثم يعزوه بمن خرَّجه غير البخاري وخاصة بقية الكتب الستة، وهي: (صحيح مسلم)، والسنن الأربع.

ثم يذكر الجوانب اللغوية والإعرابية والبلاغية في الحديث، ويُعنى بهذه الجوانب أكثرَ من غيره من الذين تناولوا شرح البخاري؛ لما هو معروف أنه كان من علماء اللغة والنحو في عصره، ثم يذكر الأحكام المستفادة من الحديث، ويذكر أقوال العلماء فيها، وقد يخصِّص مبحثًا للأسئلة والأجوبة عمَّا يتعلق بالحديث من أحكام وغيرها.

هذا، ومع استفادته الظاهرة من شرح الحافظ ابن حجر وغيره، إلا أن له إفادات وإضافات عديدة لا تخفى، ولنتذكر أن الحافظ ابن حجر كان شافعيًّا، وأن الحافظ العينيَّ كان حنفيَّ المذهب؛ ولهذا عني كل واحد منهما ببيان العلاقة ما بين الحديث الذي يشرحانه ومذهب كل واحد منهما، إما أن يكون الحديث موافقًا لمذهبه، وهذا لا يكون فيه إشكال بالنسبة لكل واحد منهما، وإما أن يكون الحديث متعارضًا مع ما ذهب إليه الشافعي أو ما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه، ومن هنا يسعى كل واحد منهما لبيان الملاءمة بين الحديث وما ذهب إليه الشافعي أو أبو حنيفة من حكم، أو بيان أن الحديث خاص، أو غير ذلك من الأمور التي يرجح كل واحد منهما ما ذهب إليه إمامُه، مع بيان الأدلة التي ذهب إليها.

وإنصافًا لابن حجر نقول: إنه لا يتعصب لمذهبه دائمًا، وإنما قد يبين أن الحقَّ على خلاف ما ذهب من رأيه بطبيعة الحال وهو مجتهد أن الحق أو الصواب على خلاف ما ذهب إليه الشافعي.

وكل منهما بطبيعة الحال قد رتّب على ترتيب أحاديث (صحيح البخاري)، ولكن ابن حجر كثيرًا ما يحيل إلى الأحاديث التي سبقت وشرحها عندما يأتي الحديث نفسه، ونحن نتذكر أن البخاري يفرق الحديث الواحد على عدة مواضع، فابن حجر دائمًا يحيل إلى الأحاديث الأخرى، وهذه الظاهرة موجودة بكثرة عند ابن حجر، ولا نجدها كثيرًا عند البدر العيني في شرحه البخاري (عمدة القاري).

(المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) (ت ٦٧٦هـ)

وننتقل بعد ذلك إلى كتاب آخر، ولكنه شرح لـ(صحيح مسلم)، وهو (المِنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، وهذا الكتاب للإمام يحيى بن شرف النووي الذي توفي سنة ستمائة وست وسبعين من الهجرة.

يقول في مقدمته: "فقد استخرت الله تعالى الكريم الرءوف الرحيم في جمع كتاب في شرحه –يعني: في شرح (صحيح مسلم)- متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات، ولا من المطوَّلات المملات، فأذكر – إن شاء الله- جملًا من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات، وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية...". إلى آخر ما ذكر في مقدمته مما يبين جوانب شرحه لمسلم.

وهو قدم لهذا الكتاب بمقدمة مهمة، بيَّن فيها بعض القضايا العامة التي تتَّصل بـ(صحيح مسلم)، كمنهجه في تقديم الأحاديث، وجمع الأحاديث في موضع

واحد، والدقة في رواية الأحاديث وبيان الفروق بينها، وتحديد الألفاظ التي قال بها بعضُ الرواة دون بعض، وجمعه للأسانيد للحديث الواحد في مكان واحد، والأحاديث المعلَّقة في مسلم... إلى غير ذلك من المقدمات والقضايا التي لها فائدة كبيرة لمن يريد أن يستفيد من (صحيح مسلم).

وقد استفاد النووي ممن سبقه في شرح مسلم وغيره، وخاصة من كتاب القاضي عياض (إكمال المعلم) فهو ينقل منه كثيرًا، ولكنه لا ينقل منه إلا العبارات الواضحة والأفكار الواضحة. وكذلك استفاد من كتاب المازري في كتابه (المُعْلِم بفوائد مسلم).

ويمتاز كتاب (المنهاج) أو (شرح صحيح مسلم) للنووي على غيره: أنه تناول جميعَ أحاديث الكتاب وجميع الأبواب، على عكس ما فعله المازري –مثلًا- الذي كان لا يتعرض إلا لبعض الأحاديث دون بعض، وكذلك الحال في (إكمال المعلم) وإن كان القاضي عياض قد تعرَّض غالبًا للأحاديث كلها إلا أنه لم يتناولْ على نحو من الاستقصاء ما تناوله الإمام النووي. وهذا ما جعل (المنهاج) –أولًا- ينتشر أكثرَ من غيره، ويُعنى به أكثر من غيره؛ لأنه طُبع قبل زمنًا بعيد من طبع (إكمال المعلم) الذي طُبع حديثًا، ومن طبع كتاب المازري.

(النفح الشذى في شرح الترمذي) لابن سيد الناس (ت٧٣٤هـ)

وننتقل إلى كتاب آخر، ولكن على وجه من السرعة؛ لأن هذه الكتب لم تُشتهر كما اشتهر كتاب (فتح الباري) و(عمدة القاري) و(المنهاج في شرح صحيح مسلم)، وكانت هذه الشهرة سببًا في استفادة كثير من الدارسين لها، أما الكتب الأخرى فلم يكتب لها هذه الشهرة، وكذلك لم يُكتب لها زيادة نفع، من هذه الكتب مثلًا: (النفح الشذي في شرح جامع الترمذي)، وهو كتاب لم يكتمل، وهو لأبي الفتح سيد الناس اليعمري الذي توفي سنة سبعمائة وأربع وثلاثين، قال في مقدمته: "فاتُّفق بمدة أنه قرئ –أي: شرح الترمذي- رواية، فلم يخلُ

مجلس الرواية والسماع من فائدة تُستفاد، ونكتة ربما تُستجاد، ومما نقلتُه من كتاب أعزوه إليه، أو سمعته من عالم أرويه عنه، أو مما جاء به الذهن الركود، وجادت به القريحة وقلَّ أن تجود، أو مما أنتجته المذاكرة واستحضرته المحاضرة فكنت أرى من ذلك تقييد ما أستحسنه، فكان هذا التقييد هو الشرح المبارك.

ونفهم من هذا أن ابن سيد الناس كان يدوِّن نكاتٍ، سواء تتعلق بالإسناد أو بالحديث، وهو شرحٌ لم يتمَّ، وكذلك طبع منه القليل.

وكذلك من الكتب التي ألفت في هذا الدور في هذا الفن –ولكن لا يتسع المجال للكلام عليها:

- كتاب (مرقاة الصعود إلى شرح سنن أبي داود) للحافظ لجلال الدين السيوطي.

- وكتاب (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام) لسراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقِّن، الذي توفي سنة ثمانمائة وأربع من الهجرة.

- و(عمدة الأحكام) لعبد الغني المقدسي، الذي توفي سنة ستمائة، ويضم أحاديثَ الأحكام المتفق عليها من الصحيحين، ويعتبر أوسع شروح للكتاب في عصره.

(حلية الأبرار)، (الأذكار) للنووي (ت ٧٦٢)

وقد ألفت كتب في موضوعات خاصة، وهي وإن كانت ليست على غِرار الموسوعات السابقة، إلا أنها أيضًا استفادت من كتب السابقين في موضوع خاصٍّ، وإنَّا وإن كنا على منهج الذي نذهب إليه وهو أن التأليف في الموضوعات الخاصة قد سبق، كنا نكتفي بما سبق عما جد، إلا أنه في هذه الفترة ألفت بعض الكتب التي اشتهرت عند الباحثين بل عند المسلمين، واستفادوا منها كثيرًا، ومن ذلك (حِلية الأبرار) و(شعار الأخيار في الدعوات والأذكار) وهو مشهور

بـ(الأذكار) لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الذي توفي سنة ستمائة وست وسبعين، وهو كتاب استُفيد منه كثيرًا واشتهر كثيرًا؛ ولذلك ينبغي أن نقف عنده قليلًا، وهو كتاب يمتاز بأنه من تصنيف عالم رباني حقيقةً، تظهر روحانيته الطاهرة، وتقواه العامرة، وإخلاصه وورعه في كل كتاباته ومصنفاته؛ ولهذا السرّ جعل الله لمؤلفاته القبول بين الناس في قلوب العلماء والعامة.

وبطبيعة الحال من هذه الكتب (شرح النووي) كما تعرضنا له، و(رياض الصالحين) فهو في الترغيب والترهيب، وكتاب (الأذكار) هذا الذي نحن بصدده، صدَّر النووي -رحمه الله تعالى- كثيرًا من كتب وأبواب هذا الكتاب بما يناسبها من آيات القرآن الكريم؛ لأنه الأصل الأول في الدين، والمرجع الأعظم للمسلمين، وعليه جُلُّ اعتمادهم في تقرير الأحكام والشرائع، وجعل اعتماده فيما أودعه في هذا الكتاب بعد كتاب الله تعالى على المشهور من كتب السنة التي هي أصول الإسلام، والتي هي مرجع أحكامه؛ فإنه قال:

"وأقتصر في هذا الكتاب على الأحاديث التي في الكتب المشهورة التي هي أصول الإسلام، وهي خمسة: (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) و(سنن أبي داود) و(الترمذي) و(النسائي)، وقد أروي يسيرًا من الكتب المشهورة غيرها، وأما الأجزاء والمسانيد فلست أنقل منها شيئًا إلا في نادر من المواطن".

وهذه الكلمات القصار تبيِّن شرطه، كما تبين نوع الأحاديث التي ذُكرت في هذا الكلام، وهي الأحاديث الصحيحة، فكان جل اعتماده على ما صحَّ من حديث المصطفى ﷺ وقلما يعول على ما سواه، قال: "ولا أذكر من الأصول المشهورة أيضًا من الضعيف إلا النادر مع بيان ضعفه". لذلك كان هذا الكتاب في هذا المَيْدان عمدة الكتب بعده، وأصحَّ ما يرجع إليه ويعتمد عليه ويوثق به. قال -

رحمه الله تعالى- : "فلهذا أرجو أن يكون هذا الكتاب أصلًا معتمدًا". وهو ما حققه الله ﷻ له.

ويمتاز الكتاب أيضًا بما حواه من قواعد في العلوم، ودقائق في الفهوم، وأحكام في الفقه، وتفسيرات في اللغة، وآداب، وتوجيهات في التربية. قال -رحمه الله تعالى- في مقدمته:

"وأضم إليه -إن شاء الله- جملًا من النفائس من علم الحديث، ودقائق الفقه، ومهمات القواعد، ورياضات النفوس والآداب التي تتأكد معرفتها على السالكين".

وكتابات الإمام النووي سائغة سهلة واضحة، يفهمها من أوتي ولو نصيبًا قليلًا من العلم، لا يجد فيها الباحث تعقيدًا ولا إغرابًا، وهذا واضح في جُلِّ مؤلفاته، ولا سيما في كتابه (الأذكار) أو (حلية الأبرار). قال -رحمه الله تعالى- : "وأذكر جميع ما أذكره موضحًا؛ بحيث يسهل فهمه على العوام والمتفقهين".

ويمتاز كتاب (الأذكار) إلى جانب ما ذكرنا بشموله لكل ما يحتاج إليه العبد المسلم من الأدعية والأذكار في كل الحالات وال أوقات والمناسبات، وهذا ظاهر يراه المتتبع لهذا الكتاب، ويلمحه حتى مَن قرأ عناوينه ومرَّ على فهرسه.

وقد ذكر المؤلف -رحمه الله تعالى- في آخر كتاب (الأذكار) ثلاثين حديثًا، عدها العلماء من الأدلة التي عليها مدار الإسلام؛ فكان عمله هذا تطييبًا لهذا الكتاب وتبريكًا له، ولما كان لهذا الكتاب كلُّ هذه الفضائل والمميزات وغيرها، والأهمية في حياة الخاصة والعامة من المسلمين؛ رأينا أن نعرِّف به وأن نتكلم عليه على خلاف نهجنا في مثل هذا؛ لأنه قد سبقت كتب في موضوع واحد قبل هذا الكتاب.

(نصب الراية) للزيلعي (ت ٧٦٢)

وننتقل إلى نوع آخر من التأليف في هذا الدور أو في هذه الفترة، وهو التأليف في تخريج أحاديث كتب العلوم الشرعية كـ: الفقه وأصوله، والتفسير، والعقيدة، ... وغيرها. وقد سبق شيء من هذا الفن، ولكن هذا الدور قد حفل بكتب تعد عمدة في بابها؛ ولهذا نتعرض إليها.

ومن هذه الكتب:

(نصب الراية لأحاديث الهداية) للحافظ جمال الدين الزيلعي الذي تُوفي سنة سبعمائة وثنتين وستين، وهو تخريج لأحاديث كتاب (الهداية) في الفقه الحنفي للمرغناني، فالمرغناني قد ذكر أحاديث لكنها بغير أسانيد، وربما ذكر طرَفًا منها، الذي يسعفه كدليل على ما يذهب إليه من أحكام؛ فقد جاء الحافظ الزيلعي وخرَّج هذه الأحاديث التي في كتاب (الهداية)، وبيَّن طرقها على نحوٍ من الاستقصاء، بل وقد زاد أحاديث أخرى ليست في كتاب (الهداية)، وإنما هي عند فقهاء آخرين، زاد فيه على تخريج أحاديث كتاب (الهداية) أمرين مهمين:

أحدهما: أحاديث يستدل بها في الباب، ولم يذكرها صاحب (الهداية) ويعنون لها بأحاديث الباب، يعني: أحاديث جاءت في نفس الباب في نفس الموضوع ولم يذكرها صاحب (الهداية).

الثاني: أحاديث يستدل بها المخالفون للحنفية، ويُعنْوِن لها أو يترجم لها بأحاديث الخصوم، أي: أحاديث المخالفين للحنفية من الشافعية وغيرهم، ولكنه مع ذلك لا يُظهر تعصبًا لأدلة المذهب الحنفي، بل يضعِّف بعضها، وهو يعمل في هذا الكتاب كمحدِّث، يعطي كل حديث ما له وما عليه من الصحة

وغيرها، وكما قلنا: يستقصي الطرق، سواء في أحاديث كتاب (الهداية) أو في الأحاديث التي زادها، وهو يسوق الأحاديث بأسانيدها.

وفي موضوعه أيضًا: (الدراية في تخريج أحاديث الهداية) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وهو تلخيص للكتاب السابق (نصب الراية) وإن كان فيه من الفوائد ما ليس في الكتاب الأصل (نصب الراية).

(البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير) لعمر بن علي، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)

وننتقل إلى كتاب آخر في تخريج كتاب آخر على مذهب آخر وهو مذهب الشافعية وهو كتاب (البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير)، وهو لعمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، الذي توفي سنة ثمانمائة وأربع من الهجرة، و(الشرح الكبير) كما قلنا في الفقه الشافعي للرافعي، شرح به -يعني: الرافعي- (الوجيز) للغزالي، و(الوجيز) في كتب الفقه الشافعي، ويعدُّ هذا الكتاب أوسع كتاب في تخريج أحاديث وآثار شرح الرافعي هذا، وهو يفيض فيه في جمع الأحاديث وجمع طرقها، سواء منها ما هو موجود في (الشرح الكبير) أو ليس موجودًا فيها ولكنه في نفس الموضوع.

هذا وقد لخصه عمر بن علي هذا -المعروف بابن الملقِّن- في كتاب صغير الحجم كبير الفائدة، وهو (خلاصة البدر المنير)، ومن اصطلاحه في هذا الكتاب: أن الحديث الذي لا يقف على رواية له في كتب الحديث يقول عنه: غريب. وكما يقول في مقدمته، وقد سبقه إلى هذا الاصطلاح الزيلعي في كتاب (نصب الراية) الذي تكلمنا عليه، لكن لم ينبِّه على مقصوده به، بينما نبه عمر بن علي المعروف بابن الملقن على مقصوده كما ذكرت؛ فيلاحظ هذا مَن يرجع إلى كتاب

(نصب الراية) أيضًا ؛ لأنه مصطلح يختلف عن المصطلح المشهور وهو كلمة "غريب" بما يعني التفرد، وعلى كل حال لا مشاحة في الاصطلاح.

وطُبعت (خلاصة البدر المنير) في جزءين، أما (البدر المنير) فهو شرح كبير في سبعة أجزاء مجلدات تقريبا، أو في عشرة مجلدات، وقد طبع أيضًا أخيرًا.

(التلخيص الحبير) لابن حجر (ت٨٥٢هـ)

وفي الموضوع أيضًا ألّف (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير)، لابن حجر العسقلاني الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، وهو تلخيص لكتاب (البدر المنير) الكتاب السابق مع ذكر زيادات وتعقبات عليه، وفيه من الفوائد الزوائد، وقد طبع أكثر من طبعة، ولأهمية هذا الكتاب نقف عنده قليلًا ؛ لأنه قد استفاد منه الدارسون، ويستفيد منه الدارسون استفادة كبيرة، خاصة وأن أصله (البدر المنير) موسع من جهة، ومن جهة أخرى لم يطبع إلا في السنوات القليلة السابقة.

يقول ابن حجر في مقدمة (التلخيص الحبير) -وكثير من الناس يخطئ في اسم هذا الكتاب يقول: "تلخيص الحبير" هذا خطأ، إنما هو (التلخيص الحبير) كلمة الحبير: إنما هي صفة للتلخيص وليست مضافًا إلى تلخيص: فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح (الوجيز) للإمام أبي القاسم الرافعي -شكر الله سعيه- لجماعة من المؤرخين، منهم القاضي عز الدين ابن جماعة، والإمام أبو أمامة ابن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارةً وأخلصها إشارةً كتاب شيخنا سراج الدين -يعني: عمر بن علي

المشهور بابن الملقن- (البدر المنير) إلا أنه أطاله بالتكرار، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخَّصه في مجلدة لطيفة أخلَّ فيها بكثير من مقاصد المطوَّل وتنبيهاته، فرأيت تلخيصَه في قَدْر ثُلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فمنَّ اللهُ بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد الزائد من تخاريج المذكورين معه -يعني: الذين ألفوا في هذا الموضوع- ومن تخريج أحاديث (الهداية) في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي؛ لأنه ينبِّه فيه على ما يحتج به مخالفوه، وأرجو الله إن تم هذا التتبع أن يكون حاويًا لجُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع، وهذا مقصد جليل، والله تعالى المسئول أن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا، وأن يزيدنا علمًا، وأن يعيذنا من حال أهل النار، وله الحمد على كل حال".

فمن هذه المقدمة نلحظ: أن ابن حجر استفاد في كتابه (التلخيص الحبير) ممن سبقوه في تخريج أحاديث الرافعي (شرح الوجيز) ولخَّص كتاب (البدر المنير) وضمَّ إلى كتاب (البدر المنير) أحاديث المخالفين واستفاد في ذلك من الحافظ الزيلعي في كتاب (الهداية)؛ بحيث إنه يجمع كلَّ أحاديث الأحكام التي أخذ بها الفقهاء كما يقولُ، وهو يفيض على نحو من الاختصار في هذا الكتاب.

فمثلًا في كتاب الطهارة في أول حديث قال: "باب الماء الطاهر، حديث البحر: ((هو الطهور ماؤه))، مالك والشافعي عنه -يعني: عن مالك- والأربعة -يعني: السنن الأربعة- وابن خزيمة، وابن حِبان، والحاكم، والدارقطني، والبيهقي".

فنلحظ في هذا الكلام: أن فيه كثيرًا من الاختصار، يعني: لا يحتاج لأنّ يقول: أخرجه مالك، وأخرجه الشافعي... إلى آخره، أو أخرجه أبو داود والنسائي. ذكر كل هذا في هذه العبارات.

ثم انتقل إلى شأن آخر، وهو تصحيح الحديث عند من صححه قال: صححه

البخاري فيما حكاه عنه الترمذي. وتعقبه ابن عبد البر: بأنه لو كان صحيحًا عنده لأخرجه في صحيحه. طبعًا تعقب ابن حجر هذا فقال: وهذا مردود؛ لأنه لم يلتزم الاستيعاب. يعني: إذا كان البخاري ومسلم قد التزم كل منهما بإخراج الصحيح، لكنهما -كما هو مشهور عند العلماء- لم يلتزما باستيعاب الأحاديث الصحيحة.

قال ابن حجر: ثم حكَمَ ابن عبد البر مع ذلك بصحته؛ لتلقي العلماء له بالقبول. يعني: هناك أحاديث قد يُحكم عليها بأنها ضعيفة الإسناد ولكنها قُبلت عند العلماء، فكان هذا دليلًا على صحتها. قال ابن حجر: فرده -أي: ابن عبد البر- من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى.

وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه، قال: "ورجَّح ابن منده صحته، وصححه أيضًا ابن المنذر وأبو محمد البغوي".

ثم بدأ يتكلم عن الإسناد فقال: ومداره على صفوان بن سُليم، عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بُردة، عن أبي هريرة قال: ((جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحرَ ونحمل معنا القليلَ من الماءِ، فإن توضأنا به عَطِشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: هو الطهور ماؤه الحل ميتته)). رواه عنه مالك وأبو أويس، قال الشافعي: في إسناد هذا الحديث مَن لا أعرفه. قال البيهقي: يحتمل أنه يريد سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كليهما. قال ابن حجر: قلت: لم ينفرد به سعيد عن المغيرة؛ فقد رواه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، إلا أنه اختُلف عليه فيه، والاضطراب منه، فرواه ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن رجل من أهل المغرب يقال له: المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة: أن ناسًا من بني مدلج أتَوْا رسول الله ﷺ... فذكره. وقيل: عنه، عن المغيرة، عن رجل من بني

مدلج. وقيل: عن يحيى، عن المغيرة، عن أبيه. وقيل: عن يحيى عن المغيرة بن عبد الله أو عبد الله بن المغيرة... إلى آخر ما ذكره ابن حجر في أسانيد هذا الحديث والاختلاف.

وقد ذكر بعد ذلك حال هؤلاء الرواة، وبيَّن أنه ليس هناك فيه مَن هو مجهول، وإنما الإمام مالك عندما يذكر هذا الحديث؛ فإن رجاله ليسوا بمجهولين، بل هم ثقات... إلى آخره.

فيتبين من هذا أن الإمام ابن حجر وإن كان لخص (البدر المنير) فإنه قد حذف منه التكرار، لكنه أيضًا ليس كما يبدو من اسم الكتاب (التلخيص الحبير) أنه ملخص، بل هو قد أفاض في بيان تخريج الأحاديث وبيان أيضًا صحتها من ضَعْفها.

ولذلك استفاد كثير من الدارسين من هذا الكتاب، ولا يزالوا يستفيدون منه.

ونكتفي بهذا لننتقل إلى فنٍّ آخر، وإن كان في نفس التخريج، وهو تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في بعض كتب التفسير:

فقد تناول بعض العلماء الأحاديث التي ذُكرت في التفاسير وخرَّجوها، وفي هذه الفترة جاء الحافظ الزيلعي صاحب (نصب الراية) الذي توفي سنة سبعمائة وثنتين وستين، وخرَّج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير (الكشاف) للزمخشري، وعدد هذه الأحاديث ألف وخمسمائة وثلاثة وستون حديثًا، وقد لخصه ابن حجر في كتابه (الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف)، وابن حجر -كما ذكرنا قبلُ- قد توفي سنة ثماني مائة وثنتين وخمسين، يقول في مقدمته: فهذا تخريج الأحاديث الواقعة في التفسير المسمى بـ(الكشاف) الذي أخرجه الإمام أبو محمد الزيلعي لخصته مستوفيًا لمقاصده. وقد استدرك ابن حجر على الزيلعي ما فات الزيلعي تخريجه، وهناك كتب تخريج أخرى في فنون شتى، ولا يتسع المجال للوقوف عندها، ولكننا نذكرها، فمنها:

(المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) لزيد الدين أبي الفضل عبد الرحيم العراقي الذي توفي سنة ثمانمائة وأربع من الهجرة، وهو تخريج أحاديث (إحياء علوم الدين) للإمام الغزالي.

ومن هذه الكتب: (مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا) و(الشفاء) للقاضي عياض، و(مناهل الصفا) لجلال الدين السيوطي، الذي توفي سنة تسعمائة وإحدى عشرة.

ومن هذه الكتب (نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار) للنووي، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، وقد استفاد منه ابن علان في (شرح الأذكار) ونقل كثيرًا من تخريجاته... وغير ذلك من الكتب.

(المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة)، و(الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للسيوطي (ت٩١١)

وهناك كتب أُلِّفت في الأحاديث المشتهرة على الألسنة في هذا الدور، ومنها: كتاب (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة).

ومنها كتاب (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) للسيوطي.

ونكتفي بالكلام على (المقاصد الحسنة)؛ لأنه هو الذي بدأ بهذا الفن وإن كان معاصرًا للسيوطي، لكن كتاب (المقاصد الحسنة) ربما يكون أشهرَ من كتاب (الدرر المنتثرة) وفي كل خير.

فمن المعلوم أنّ الأحاديث المشتهرة قد يكون منها الحديث وقد يكون منها الضعيف، بل قد يكون منها الموضوع، وخاصة في هذه الأعصر المتأخرة؛ لأنّ

السخاوي قد تُوفي -وكذلك السيوطي- في بداية القرن العاشر؛ فكان الأمر في حاجة إلى بيان طبيعة أو درجات هذه الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

وكتاب (المقاصد الحسنة) رتبه السخاوي على الأحرف المعجمية، ويبين فيه -كما هو الحال معنى عنوان الكتاب- الأحاديث التي اشتهرت ويخرجها ويبين درجتها، وما إذا كانت صحيحة أو غيرَ صحيحة.

وهكذا نرى أن هذه الفترة قد حفلت ببعض الكتب المهمة، التي وإن كان قد سبقت في موضوعها إلا أنها لذاتيتها، ولما احتوت عليه من جديد سواء كان في الاستيعاب، أو في التقديم، العرض، أو في التقسيم، ... أو غير ذلك، اشتهرت في هذه الفترة وما بعدها وتداولها الدارسون واشتهرت عندهم؛ ولذلك تناولناها بالعرض وبيان المنهج.

من مناهج المؤلفات في الفترة منتصف القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر (٦٥٠ط ١٠٠٠) هجرية

عناصر الدرس

العنصر الأول : منهج كتاب المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية (ت٧٥١ هجرية) ٢٨١
العنصر الثاني : منهج الإصابة لابن حجر (ت٨٥٢ هجرية) ٢٨٢
العنصر الثالث : منهج تهذيب الكمال للمزي (ت٧٤٢ هجرية) ٢٨٥
العنصر الرابع : منهج كتاب تعجيل المنفعة لابن حجر (ت٨٥٢ هجرية) ٢٨٨
العنصر الخامس : منهج كتاب ميزان الاعتدال للذهبي (ت٧٤٨هجرية) ٢٨٩
العنصر السادس : منهج العلائي (ت٧٦١) في المختلطين ٢٩٤

منهج كتاب (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)

ما زِلنا في الفترة ما بين منتصف القرن السابع الأخير إلى أواخر القرن العاشر ونتعرض في هذه الفترة لما هو جديد مما أُلِّف في هذه الفترة، وقد لا يكون الجديد في الموضوع، وإنما يكون في التناول، وفي الاستيعاب، وفي الترتيب، وفي التهذيب... وغير ذلك؛ ولهذا سنتناول بعض المؤلفات التي موضوعها ليس جديدًا، ولكنها من ناحية أخرى تعتبر جديدةً في تصنيفها وفي ترتيبها أو في استيعابها.. وغير ذلك من الأمور.

نشهد في هذه الفترة التأليف في الأحاديث الموضوعة والضعيفة، ومنها (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) وهو تعقيب على ابن الجوزي. كما نشهد (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة) لابن عراق الكتاني الذي توفي سنة تسعمائة وثلاث وستين، وقد بين طريقته ومنهجه في هذا الكتاب بما خلاصته: أنه وجد الإمام السيوطي ثلاثة كتب في الموضوعات هي (اللآلئ المصنوعة) و(ذيل اللآلئ) ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) و(التعقّبات على الموضوعات) فلخص ابن عراق هذه المؤلفات الثلاث في كتابه هذا، مع ترتيب الأحاديث فيه حسب ترتيب السيوطي في (اللآلئ) غالبًا، وترتيب السيوطي في (اللآلئ) هو موضوعي، وعمل بعد مقدمة الكتاب فصلًا سرد فيه أسماء من رُمي بوضع الأحاديث مرتّبين على حروف الهجاء.

ونشهد في هذه الفترة أيضًا في هذا الموضوع -موضوع الموضوعات- (ترتيب الموضوعات لابن الجوزي) للذهبي الذي توفي سنة سبعمائة وثمان وأربعين،

و(مختصر الأباطيل والموضوعات) للجورقاني -الذي تعرفنا على هذا الكتاب قبل- وهذا المختصر للذهبي وكأنه كتاب في الأربعين، فعدد أحاديثه واحد وأربعون حديثًا.

نشهد في هذه الفترة كتابًا لابن القيم الجوزية -رحمه الله تعالى- الذي توفي سنة سبعمائة وإحدى وخمسين، نشهد له كتابًا في الصحيح والضعيف وهو كتاب (المنار المنيف) وهذا الكتاب يعتبر فريدًا في بابه؛ لأنه -أولًا- تناول فيه أكثرَ ما تناول الأحاديث الموضوعة، والجديدُ فيه هو أنه له نظرات كثيرة في هذا الكتاب في متون السنة، فهو نقد للمتون أكثر مما هو نقد للأسانيد؛ ففي حديث -مثلًا- وضع الجزية عن اليهود ذكر ابن القيم مخالفاتٍ في المتن تربو على العشرة مخالفات للأصول، وتبين أن هذا الحديث في متنه لا يستقيم، وأنه موضوع.

منهج (الإصابة) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)

وننتقل إلى التأليف في علم الرجال:

وشهدت هذه الفترة مؤلفات سُبق أصحابها في موضوعها، ولكنها لما فيها من الترتيب والاستيعاب يمكننا أن نصفها بأنها جديدة في بابها.

ومن هذه المؤلفات: التأليف في معرفة الصحابة؛ ونشهد في هذا القرن (الإصابة في تمييز الصحابة) للحافظ ابن حجر العسقلاني الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، ومجمل منهجه في هذا الكتاب: أنه رتب التراجم على حروف الهجاء من الهمزة إلى الياء، وقسم كل حرف إلى أربعة أقسام، مع ترتيب كل قسم أيضًا على حروف الهجاء، ونتعرف على هذه الأقسام من مقدمته يقول: "ورتبته على أربعة أقسام في كل حرف منه -يعني: من حروف الهجاء:

فالقسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وقد كنت أولًا رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدَا لي أن أجعله قسمًا واحدًا وأميز ذلك في كل ترجمة.

القسم الثاني: مَن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لبعض الصحابة من النساء والرجال، ممن مات ﷺ وهو في دون سن التمييز - يعني: في سن دون سن التمييز- إذ ذِكْر أولئك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق؛ لغلبة الظن على أنه ﷺ رآهم؛ لتوفر دواعي أصحابه على إحضار أولادهم عنده ﷺ عند ولادته ليحنِّكهم ويسميهم ويبرك عليهم، والأخبار بذلك كثيرة شهيرة؛ ففي (صحيح مسلم) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: ((أنّ النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يُؤتَى بالصبيان فيبرِّك عليهم))، وأخرجه الحاكم في "كتاب الفتن" في (المستدرك) عن عبد الرحمن بن عوف قال: ((ما كان يولد لأحد مولود إلا أتي به النبي ﷺ فدعا له)) الحديث.

وأخرج ابن شاهين في كتاب (الصحابة) في ترجمة محمد بن طلحة بن عبد الله من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طلحة عن ظِئر محمد بن طلحة قال: ((لما ولد محمد بن طلحة أتيت به النبي ﷺ ليحنكه ويدعو له، وكذلك كان يُفعل بالصبيان)).

قال ابن حجر: لكن أحاديث هؤلاء عنه من قبيل المراسيل عند المحققين من أهل العلم بالحديث؛ ولذلك أفردتهم عن أهل القسم الأول.

القسم الثالث: فيمن ذُكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلامَ -وهذا معنى المخضرمين- ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا

بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث، وإن كان بعضُهم قد ذكر بعضَهم في كتب معرفة الصحابة، فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا بمقاربتهم لتلك الطبقة لا أنهم من أهلها، وممن أفصح بذلك ابن عبد البر وقبله أبو حفص بن شاهين، فاعتذر عن إخراجه ترجمة النجاشي بأنه صدَّق النبي ﷺ في حياته... وغير ذلك، ولو كان مَن هذا سبيله يدخل عنده في الصحابة ما احتاج إلى اعتذار، وغلط من جزم في نقله عن ابن عبد البر بأنه يقول بأنهم صحابه، بل مراد ابن عبد البر بذكرهم واضح في مقدمة كتابه بنحو مما قررناه، وأحاديث هؤلاء عن النبي ﷺ مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث، وقد صرح ابن عبد البر نفسُه بذلك في (التمهيد) وغيره من كتبه.

القسم الرابع: فيمن ذُكِرَ في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يعوَّل عليه على طرائق أهل الحديث، ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بيِّنًا، وأما مع احتمال عدم الوهم فلا، إلا إن كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه".

قال ابن حجر: "وهذا القسم الرابع لا أعلم مَن سبقني إليه، ولا من حام طائر فكره عليه، وهو الضالة المطلوبة في هذا الباب الزاهر، وزُبدة ما يمخِّضه من هذا الفن اللبيبُ الماهر. قال: والله تعالى أسأل أن يعين على إكماله، وأن يجعله خالصًا لوجه الكريم، ويجازيني به خيرَ الجزاء في دار إفضاله، أنه قريب مجيب".

ونحن نقول: آمين.

معرفة هذه الأقسام مهمة قبل أن تبدأ في الاستفادة من هذا الكتاب؛ لأن هذه الأقسام الأربعة تندرج تحت كل حرف من حروف المعجم، ومن لم يدرك أن كل

حرف من حروف المعجم في هذه الأقسام ربما -أو في كثير من الأحيان- يخطئ ؛ لأنه قد يتناول حرفًا -ألفًا مثلًا- فلا يجد فيه الصحابي الذي يريده أو يبتغيه في أي قسم من هذه الأقسام، فيظن أن هذا الصحابي ليس في كتاب (الإصابة)، لكنه إذا كان على ذكر من هذه الأقسام فإنه لا بد أن يتصفحها ويبحث فيها جميعًا عن الراوي، فإذا لم يجده في القسم الأول قد يجده في القسم الثاني أو الثالث أو الرابع.

ويعتبر كتاب ابن حجر من أهم الكتب التي أُلِّفت في الصحابة ؛ لأنه تأخر في الزمن فاستفاد ممن سبقوه كما بين ذلك في مقدمته أيضًا، وبيّن ما أصابوا فيه وما أخطئوا ؛ فجاء كتابه عمدةً في بابه، وقد رتبه على حروف المعجم ترتيبًا دقيقًا، بينما لا نجد ذلك -مثلًا- عند ابن عبد البر ؛ فهو رتبه على حروف المعجم ولكن ترتيبه ليس دقيقًا، إنما راعى فقط الحرف الأول ولم يراعِ الحرف الثاني.

منهج (تهذيب الكمال) للمزي (ت ٧٤٢هـ)

وننتقل إلى نوع آخر من التأليف في الرجال، وهو التأليف في رجال مجموعة كتب مخصوصة، وهذا قد سبقت هذه الفترة بشيء من هذا، لكننا نجد كتابًا يعتبر عمدة في هذا الباب، وكان له تأثير فيمن بعده، وهو كتاب (تهذيب الكمال) للحافظ أبي الحجاج يوسف المِزي، الذي توفي سنة سبعمائة وثنتين وأربعين، وهو في رجال الكتب الستة، وهو أيضًا فيه تهذيب كتاب (الكمال) لعبد الغني المقدسي الذي توفي سنة ستمائة، وكما قلنا: الحافظ أبو الحجاج توفي سنة سبعمائة وثنتين وأربعين، يعني: بعد قرن ونصف من وفاة عبد الغني.

وقبل أن نقرأ في مقدمته، هو قد زاد زيادات عن الكتب الستة تعتبر لواحق للكتب الستة، وهي كتاب (الأدب المفرد) وكتاب (القراءة خلف الإمام) وكتاب

(رفع اليدين في الصلاة) وكتاب (أفعال العباد) وهذه الأربعة للإمام البخاري، وكتاب (التفسير) لابن ماجه، وكتاب (المراسيل) وكتاب (الرد على أهل القدر) وكتاب (الناسخ والمنسوخ) وكتاب (التفرد) وكتاب (فضائل الأنصار)، وكتاب (مسائل الإمام أحمد) وكتاب (مسند حديث مالك) وهذه السبعة لأبي داود السجستاني. وكتاب (الشمائل النبوية) للترمذي، وكتاب (مسند الإمام علي) و(مسند حديث مالك) وكلاهما للنسائي.

ونقرأ في مقدمته لنعرفَ بواعث تأليفه ومنهجه في هذا الكتاب، يقول في مقدمه هذا الكتاب: "كان من جملة ذلك -يعني: الذي ألّف في الكتب الستة- كتاب (الكمال) الذي صنفه الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي -رحمه الله تعالى- في معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة، وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة، لكن لم يصرف مصنفه -رحمه الله- عنايته إليه حق صرفها، ولا استقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاءً تامًّا، ولا تتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبعًا شافيًا، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفالٌ وإخلالٌ، ثم إن بعض ولده ممن لم يبلغ في العلم مبلغه ولا نال في العلم درجته، رام تهذيب كتابه وترتيبه واختصاره، واستدراك بعض ما فاته من الأسماء، فكتب عدة أسماء من أسماء الصحابة الذين أغفلهم والده من تراجم كتاب (الأطراف) الذي صنفه الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي المعروف بابن عساكر -رحمه الله- وأسماء يسيرة من أسماء التابعين من كتاب (الأطراف) أيضًا، وكتب عدة أسماء ممن أغفلهم والده من كتاب (المشايخ النبل) الذي صنفه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر أيضًا، ولم يزد في عامة ذلك على ما ذكره الحافظ أبو القاسم شيئًا فوقعت عامة تلك الأسماء المستدركة في الكتاب مختصرةً، لا يحصل بذكرها كذلك كبير فائدة.

ووقع في بعض ما اختصره بلفظه من كتاب والده خلل كبير وَوَهْم شنيع، يقول:

فلما وقفتُ على ذلك أردت تهذيب الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال، واستدراك ما حصل فيه من النقص والإخلال، فتتبعت الأسماء التي حصل إغفالها منهما جميعًا، فإذا هي أسماء كثيرة تزيد على مئات عديدة من أسماء الرجال والنساء، ثم وقفت على عدة مصنفات لهؤلاء الأئمة الستة غير هذه الكتب الستة -وستأتي أسماؤها قريبًا إن شاء الله تعالى- فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكر في الكتب الستة ولا في شيء منها، فتتبعتها تتبعًا تامًّا وأضفتها إلى ما قبلها؛ فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبعمائة اسم من الرجال والنساء، فترددت بين كتابتها مفردةً عن الكتاب الأصل وجعلها كتاب مستقلًّا بنفسه، وبين إضافتها إلى كتاب الأصل ونَظْمها في سلكه، فوقعت الخيرة على إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، وتمييزها بعلامة تفرزها عنه، وهو أن أَكْتُبَ الاسم واسم الأب وما يجري مجراه بالحمرة، وأقتصر في الأصل على كتابة الاسم خاصة بالحمرة. وجعلت لكل مصنف علامة، فإن تكرر الاسم في أكثر من مصنف واحد اقتصرت على عزوه إلى بعضها في الغالب، فعلامة ما اتفق عليه الجماعة الستة في الكتب الستة "ع"، وعلامة ما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة في سننهم الأربعة "٤"، وعلامة ما أخرجه البخاري في الصحيح "خ" إلى آخر العلامات التي ذكرها في الكتاب.

ثم قال: "ولم يقع لي من مسند حديث مالك بن أنس لأبي داود سوى جزء واحد وهو الأول، ولا من تفسير ابن ماجه سوى جزأين منتخبين منه، وما سوى ذلك مما سميته ها هنا والذي ذكرناه أنه ضمه إلى الكتب الستة قال: فقد وقع لي كل واحد منهم بكماله.

هذا مجمل ما بينه الحافظ المزي في كتابه (تهذيب الكمال) وزيادة على ما ذكره:

هو يستقصي الرواة عن المترجَم له، وشيوخه الذين ذُكِرُوا في الكتب الستة، ويذكر أمام كل واحد منهم ما ذكره كتابٌ من الكتب الستة.

وهو مرتب ترتيبًا معجميًّا دقيقًا، وكل مَن جاء بعد (تهذيب الكمال) في التأليف في رجال الكتب الستة إنما يدور في فَلَكِ هذا الكتاب -(تهذيب الكمال)- فهذَّبه الذهبي في كتابيه: (تذهيب تهذيب الكمال) و(الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة) وهذا تلخيص له، وقد اقتصر فيه على الرواة في هذه الكتب -الكتب الستة- دون غيرها مما ذكر في (تهذيب الكمال)، كما اقتصر في (سنن النسائي) على رجال السنن الصغرى المعروفة بـ(المجتباة) وهذَّبه أيضًا الحافظ ابن حجر وحذف الكثير من الرواة عن المترجم له والشيوخ، لكنه أضاف زياداتٍ هامةً كالكلام على الأحاديث أو ذكر بعض الأحاديث للمترجم له.

ومما يدور في فلك هذا الكتاب هذه الكُتُب (خلاصة تهذيب الكمال) للخزرجي، و(تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر.

منهج كتاب (تعجيل المنفعة) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)

ومما ألف في هذه الفترة في الرجال ويعتبر جديدًا، هو ما ألفه الحافظ ابن حجر في زوائد رجال الأربعة، أو زوائد المسانيد الأربعة: (مسند أبي حنيفة) و(مسند الشافعي) و(موطأ مالك) و(مسند الإمام أحمد) جمع الزوائد من هذه الكتب وألف فيها (تعجيل المنفعة) وأصل هذا الكتاب هو كتاب (التذكرة بمعرفة رجال الكتب العَشْرة) لمحمد بن علي الحسيني الذي توفي سنة سبعمائة وخمس وستين، وقد لَخَّصَ الحسيني فيه كتاب (تهذيب الكمال) وأضاف إليه رجال مسانيد الأئمة الأربعة من الزوائد، وهو يشير أمام كل راوٍ إلى مَن أخرج له من هؤلاء العشرة،

فجاء ابن حجر واقتصر على زوائد رجال الأربعة: مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل، جعلهم في كتاب واحد، مكتفيًا بأن رجال الكتب الستة موجودة في الكتب، وهو يأتي -أولًا- بنص الحسيني في (التذكرة) ثم يزيد عليه زيادةً في ترجمة الراوي أو استدراكًا وتعقبًا على الحسيني، بما يبين وجه الصواب فيما ذكره الحسيني، أو فيما ذكر مما هو مخالف لِمَا ذكره الحسيني. وقد طبع هذا الكتاب وذاك: (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة) و(التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة).

ومما هو جدير بالذكر أن كتاب (التذكرة) قد ضمنه محققه في هوامشه استدراكات وتعقبات ابن حجر لهذا الراوي أو ذاك.

منهج كتاب (ميزان الاعتدال) للذهبي (ت ٧٤٨هـ)

وننتقل إلى التأليف في الضعفاء والمتروكين، والمختلطين والوضاعين، ورواة المراسيل والمدلسين، وقد حفل هذا الدور بمؤلفات في هذا المجال، ونقتصر على بعضها مما هو مفيد أكثر من غيره للدارسين أو هو جديد في بابه كـ(المختلطين) لصلاح الدين أبي سعيد العلائي، الذي توفي سنة سبعمائة وإحدى وستين.

ونبدأ بكتاب (ميزان الاعتدال) الذي ألفه الحافظ الذهبي الذي توفي سنة سبعمائة وثمان وأربعين.

يقول الإمام الذهبي في مقدمة الكتاب: أما بعد، هدانا الله وسددنا ووفقنا لطاعته، فهذا كتاب جليل مبسوط في إيضاح نقلة العلم النبوي وحملة الآثار، ألفته بعد كتابي المنعوت بـ(المغني) -وكتابه (المغني) في الضعفاء- وطولت العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدًا على من في (المغني) زدت معظمهم من

الكتاب الحافل المذيل على (الكامل) لابن عدي. وهذا الكتاب الذي يشير إليه هو لأبي العباس أحمد بن محمد بن مفرج البناني الإشبيلي المعروف بابن الرومية الذي توفي سنة ستمائة وسبع وعشرين، وهو ذيل يقال له: (الحافل في تكملة الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة لابن عدي الجرجاني) المتوفى سنة ثلاثمائة وخمس وستين.

ثم يقول الذهبي بعد ذلك: وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل، فأول مَن جمع كلامه في ذلك الإمامُ الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وتكلم في ذلك بعده تلامذته: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم كـ: أبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي... وخَلْق من بعدهم مثل: النسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي، وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء -أي: العقيلي هو (الضعفاء)- ولأبي حاتم بن حبان كتاب كبير عندي في ذلك -ويشير إلى (المجروحين) لابن حبان وهو كتاب مطبوع- ولأبي أحمد بن عدي كتاب (الكامل) هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك، وكتاب أبي الفتح الأسدي، وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم في الجرح والتعديل -يعني: (التاريخ الكبير)- و(الضعفاء) للدارقطني، و(الضعفاء) للحاكم... وغير ذلك.

وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على (الكامل) لابن عدي بكتاب لم أره، وصنف أبو الفرج الجوزي كتابًا كبيرًا في ذلك كنت اختصرته أولًا ثم ذيلت عليه ذيلًا بعد ذيل، والساعة فقد استخرت الله ﷻ في عمل هذا المصنف ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء ليقرب تناوله.

ثم بَيّن الرُّموز التي رمز بها للأئمة الستة في كتبهم، ثم قال: وفيه من تُكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيرَه من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أرَ من الرأي أن أَحْذِفَ اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين؛ خوفًا من أن يتعقب عليَّ؛ لا أني ذكرته لضعف فيه عندي، إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة، فإني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف؛ فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم، وكذا لا أذكر في كتابي من أئمة المتبوعين في الفروع أحدًا لجلالتهم في الإسلام، ولعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فإن ذكرت أحدًا منهم، فأذكره على الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس؛ إذ إنما يضر الإنسان الكذب والإصرار على كثرة الخطأ، والتجري على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية، والمرء المسلم يطبع على كل شيء إلا الخيانة والكذب.

وهو يشير بذلك إلى مَن سبقه مِن بعض المؤلفين الذين تناولوا مثل أبي حنيفة بكثير من الروايات المكذوبة التي تبين ضعف أبي حنيفة.

قال: وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين -قاتلهم الله- وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم على المتهمين على الوضع والتزوير، ثم على الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي، ثم على المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يعتمد على رواياتهم، ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة، وفي عدالتهم وهن، ثم على المحدثين الضعفاء قِبل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يُترك حديثهم بل يقبل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام، ثم على المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ولا يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين،

ثم على خلق كثير من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهول أو يقول غيره: لا يعرف، أو فيه جَهالة، أو يجهّل. أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق؛ إذ المجهول غير محتجٍّ به.

ثُمَّ على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يُلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة؛ لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولي النقد والتحرير؛ فإنا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء، ثم البدعة كبرى وصغرى، روى عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت نظروا مَن كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدعة تركوا حديثه، وروى هشام عن الحسن قال: لا تفاتحوا أهل الأهواء ولا تسمعوا منهم، فالتليين بالبدعة بابٌ سلف فيه اختلاف بين العلماء ليس هذا موضع تقريره.

قال: ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق. ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ؛ فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق، فأعلل العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثبت متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح... ونحو ذلك.

وأردَى عبارات الجرح: دجَّال كذاب، أو وضَّاع يضع الحديث، ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واهن بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدًّا، وضعَّفوه، ضعيف وواهن، ومنكر الحديث، ونحو ذلك.

ثم أقل -يعني: درجة- ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيء الحفظ، لا يُحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع... ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اتضاح الراوي بالأصالة أو على ضعفه أو على توقفه فيه، أو جواز أن يحتج به مع لين ما فيه، نعم وكذلك من قد تكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم إلا من قد تبين ضعفه واتضح أمره من الرواة؛ إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة بل على المحدثين والمقيدين الذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين.

ثم من المعلوم أنه لا بد من صَوْن الراوي وستره، فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحتُ على نفسي تليين هذا الباب لَمَا سلم معي إلا القليل؛ إذ الأكثر لا يدرون ما يروون ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمِّعوا في الصغر واحتيج إلى علو سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم وعلى من أثبت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث، والله الموفق وبه الاستعانة ولا قوة إلا به.

رأينا كثير من الفوائد في مقدمة (ميزان الاعتدال) وهذه الفوائد لا بد من الوقوف عليها قبل الخوض في غِمار هذا الكتاب والاستفادة من هذا الكتاب، وهو مرتب ترتيبًا دقيقًا على حروف المعجم، وقد ألف عليه الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين كتاب (لسان الميزان) فأصل هذا الكتاب (ميزان الاعتدال) وزاد ابن حجر عليه في مادته وفي عدد رواته وهو يورد نص الميزان، ثم يزيد عليه، وتلك الزيادات هي ما تضمنه كتاب (ذيل الميزان) للحافظ العراقي شيخ المؤلف، وجعل في أول كل ترجمة منه رمز "ذ"، ثم زيادات جمعها المؤلف من مصادر أخرى متعددة، ويذكر في بداية هذه التراجم حرف حرف "ز"، إشارة

إلى أنها من زوائده هو على الميزان وذيله، كما أنه يذكر من رجال الميزان من ليس من رجال كتابه (تهذيب التهذيب) الذي سبق أن قلنا: إنه هذب به كتاب (تهذيب الكمال) للمزي.

منهج العلائي (ت٧٦١) في المختلطين

وننتقل إلى كتاب آخر وهو (كتاب المختلطين) لصلاح الدين أبي سعيد العلائي الذي توفي سنة سبعمائة وإحدى وستين، وهذا الكتاب فيمن حصل له اختلاط من الرواة في آخر عمره أو لسبب من الأسباب، وهو أول كتاب أُلِّف في هذا المجال على ما نعلم وعلى ما يعلمه الباحثون في عصرنا.

ومنهجه فيه تقسيم المختلطين إلى أقسام ثلاثة، وهي:

- من لم يوجب الاختلاط له ضعف أصلًا.
- ومَن كان متكلمًا فيه قبل الاختلاط.
- ومن كان محتجًّا به ثم اختلط.

يقول في كتابه في المقدمة: فصل فيمن حصل له اختلاط في آخر عمره من الرواة: أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم، فهم على ثلاثة أقسام:

- **أحدها:** من لم يوجب ذلك له ضعفًا أصلًا، ولم يحطَّ من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم؛ وإما لأنه لم يروِ شيئًا حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم... ونحوهما.

- **والثاني:** من كان متكلَّمًا فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة ومحمد بن جابر السحيمي... ونحوهما.

- **والثالث:** مَن كان محتجًّا به ثم اختلط أو عمِّر في آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روَى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدَّث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك، فمن حدث به قبل الاختلاط يحتجُّ بحديثه، ومن روى عنه بعد الاختلاط لا يحتج بحديثه.

ثم قال: وهذه أسماء مَن وقفت عليهم من الرواة المشار إليهم على حروف المعجم منبِّهًا على من هو منهم من الأقسام المذكورة إن شاء الله تعالى.

فمنهج العلائي فيه مختصر كما قال الحافظ العراقي، وهو يقتصر فيه على ذكر اختلاط الراوي ومن أثبت له ذلك، ومتى كان اختلاطه، وأقوال بعض الأئمة فيه، وهل هو من العدول أو المجرَّحين، ومَن سمع منه قبل الاختلاط، ومن سمع منه بعده، كل ذلك على نحو من الاختصار، وقد حُقِّق هذا الكتاب وطبع، وفي هوامشه باعتبار أنه مختصر الكثير مما أضيف إلى هذا الكتاب، سواء كان من الزوائد في الرواة أو المعلومات عن المختلط، أُودع ذلك كله في هوامش الكتاب المطبوع.

مناهج المؤلفات في الفترتين من (٦٥٠- ١٠٠٠) هجرية، ومن (١٠٠٠- ١٣٥٠) هجرية

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : في الفترة من ٦٥٠ط ١٠٠٠هجرية ٢٩٩

العنـــصر الثـــاني : في الفترة من ١٠٠٠ ط ١٣٥٠هجرية ٣٠٦

في الفترة من (٦٥٠-١٠٠٠هـ)

ما زلنا في الفترة ما بين ستمائة وخمسين -أي: منتصف القرن السابع- إلى آخر الألف -أي: القرن العاشر- بقي لنا في هذه الفترة القليل، ونقف مع مؤلفات كأنها سُبِقت؛ لكنها يمكن أن تُوصَفَ بأنها جديدة في بابها كما نلحظ من وصف مناهجها.

مناهج التأليف في الضعفاء، والمتروكين، والمختلطين، والوضاعين، ورواة المراسيل، والمدلسين.

وقد حفل هذا الدور بمؤلفات في هذا المجال، ومنها -مما نتعرض له اليوم-: (تحفة التحصيل في رواة المراسيل)، وهذا الكتاب لأبي زُرعة العراقي ولي الدين الذي توفي سنة ثمانمائة وست وعشرين.

وقد سبق المؤلف تأليفان في هذا المجال، وهما: (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) للعلائي أبي سعيد الذي توفي سنة سبعمائة وإحدى وستين، و(المراسيل) لابن أبي حاتم الرازي.

وجدير بالذكر أن نبين أن المراد بالمراسيل هنا، أي: الأحاديث المنقطعة سواء أكان التابعي رفع الحديثَ إلى رسول الله ﷺ وهو الذي استقر عليه مصطلح المراسيل، وكذلك الأحاديث المنقطعة الإسناد تسمى أيضًا مراسيل، وسار على ذلك ابن أبي حاتم في مراسيله، والعلائي في (جامع التحصيل)، وأبو زرعة العراقي في (تحفة التحصيل) الذي نحن بصدد التعريف به لِمَا له من أهمية.

لقد جمع أبو زرعة العراقي هذين الكتابين: كتاب العلائي، وكتاب ابن أبي حاتم، وبطبيعة الحال أن الكتابين يلتقيان في كثير من الرجال؛ فهو قد جمع

بينهما، ونقل كلام ابن أبي حاتم وكلام العلائي وزاد عليهما دون أن يستوعب في ذلك، وسمَّى كتابه: (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل)، وهو كتاب جامع في بابه، ومسهب، وقد رتب الرجال فيه -رواة المراسيل- على حروف المعجم.

وننتقل إلى كتاب آخر وهو كتاب في المدلسين، ويعرف بكتاب: (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) للحافظ ابن حجر العسقلاني، الذي تُوفي في سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين، ويقول في مقدمة كتابه: "الحمد لله المنزه عن النقائص بالتسبيح والتقديس، والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله المبرأ عن كل عيب ينشأ عن توضيح أو تلبيس، وعلى آله وصحبه الذين شملتهم أنواره فاستغنوا بها عن التدليس. أما بعد؛ فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي؛ لخصتها في هذه الأوراق لتحفظ، وهي مستمدة من (جامع التحصيل) للإمام صلاح الدين العلائي شيخ شيوخنا -تغمدهم الله برحمته- مع زيادات كثيرة في الأسماء تعرف بالتأمل...".

وهو يشير إلى (جامع التحصيل في المراسيل)، والمراسيل أيضًا تشمل الأحاديث المدلسة؛ لأنها فيها انقطاع، وخاصة في تدليس التسوية، أو حتى تدليس الشيوخ؛ فالشيوخ فيهم مبهمين؛ فكأنهم غير موجودين.

وقد سُبِق ابن حجر إلى التأليف في هذا الكتاب؛ لكن الجديد في هذا عند ابن حجر: أنه قسم المدلسين على درجات أو على مراتب، ومنهم من يحتمل تدليسه؛ كتدليس الأئمة الذين لا ينسحب الضرر أو لا يؤثر التدليس في رواياتهم، أو لا يكون هناك ضرر في تدليسهم، ثم هؤلاء الذين يؤثر تدليسهم في الحديث؛ لما يتعمدون من إخفاء الضعف في الحديث بهذه الطريقة.

قال ابن حجر: وهم على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرًا؛ كيحيى بن سعيد الأنصاري، وهو من التابعين.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى؛ كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة؛ كابن عيينة.

الثالثة: من أكثر من التدليس؛ فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وما صرحوا فيه بالسماع لا شك أنه ليس فيه تدليس. يقول ابن حجر: ومنهم من رد حديثه مطلقًا سواء صرحوا بالتحديث أو لم يصرحوا بالتحديث.

الرابعة: مَن كثر تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل؛ كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس؛ فحديثهم مردود -ولو صرحوا بالسماع- إلا أن يوثق مَن كان ضعفه يسيرًا؛ كابن لهيعة.

وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف من القدماء: الحسين بن علي الكرابيسي صاحب الإمام الأعظم الشافعي، ثم النسائي، ثم الدارقطني، ثم نظم شيخ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في ذلك أرجوزة وتبعه بعض تلامذته: وهو الحافظ أبو محمود أحمد بن إبراهيم المقدسي؛ فزاد عليه مِن تصنيف العلائي شيئًا كثيرًا مما فات الذهبي ذكره.

ثم ذيل شيخنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين في هوامش كتاب العلائي أسماء وقعت له زائدة، ثم ضمها ولده العلامة قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة الحافظ إلى من ذكر العلائي، وجعله تصنيفًا مستقلًّا؛ وزاد من تتبعه شيئًا يسيرًا جدًّا، وعَلَّم بما زاده على العلائي بالحرف "زاي".

قال ابن حجر: وأفرد المدلسين بالتصنيف من المتأخرين: الحافظ المحدث الكبير المتقن برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي، غير متقيد بكتاب العلائي؛ فزاد عليهم قليلًا؛ فجميع ما في كتاب العلائي من الأسماء: ثمانية وستون نفسًا، وزاد عليهم العراقي: ثلاثة عشر نفسًا، وزاد عليه الحلبي: اثنين وثلاثين نفسًا؛ فجملة ما في كتابي هذا: مائة واثنان وخمسون نفسًا، ومن عليه رمز أحد الستة؛ فحديثه مخرج فيه -يعني: في الكتب الستة أو في أحدها...

والجديد في هذا الكتاب هو: تقسيم ابن حجر لمراتب المدلسين، ومن يُقبل تدليسه، ومن لا يقبل تدليسه.

وننتقل بعد ذلك إلى فن يكاد يكون جديدًا في هذه الفترة، وهو "التأليف في أثبات مرويات العلماء ومعاجم شيوخهم":

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتابين لابن حجر العسقلاني: وهو كتاب (المعجم المفهرس)، وكتاب: (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس)، وهما -كما قلنا- للحافظ ابن حجر الذي توفي سنة ثمانمائة وثنتين وخمسين.

أما (المعجم المفهرس) فهو في أسانيد الكتب التي رواها ابن حجر، وكيفية تحمله لها؛ يقول ابن حجر -بعد الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ: "أما بعد؛ فقد تكرر سؤال بعض الإخوان في تجريد أسانيدي في الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة؛ فتوقفتُ مدة ثم نشطت لذلك؛ لِمَا رجوت فيه من النفع، فجمعت ذلك من مواضعَ متفرقة وبوبته أبوابًا؛ فبدأت من الكتب المبوبة بالمطولات منها، ثم بالمختصرات، ثم بالجوامع منها، ثم بالمفرقات، ثم تلوت بالمسانيد كذلك، ثم بفوائد الشيوخ ورتبتها على حروف المعجم، ثم بالمعاجم والمشيخات، ثم بالأربعينات، ثم بالتواريخ وما في معناها، ثم بفنون الحديث، ثم بالتصانيف الخالية من الأسانيد...

وألممت في غضون ذلك بأشياء مما لم يقع لي سماعه، وتمس الحاجة إليه وما كان بالإجازة الخاصة بالمشافهة لي أو بالكتابة أوضحته وأفصحتُ به، وقد أكتفي عنه في غضون بعض الأسانيد بلفظ: "عن" وكذلك لفظ: "أنبأني" و"أنبأنا"...

قال: ولم أخرج فيه شيئًا بالإجازة العامة، ولو كان فيها بعض خصوص؛ كإجازة بعض المشايخ القدماء المصريين، وكنتُ إذ ذاك منهم، منهم: ابن أميلة، والصلاح بن أبي عمرو؛ اكتفاءً بالإجازة الخاصة وبالسماع، فهما ولو كان فيها بعض نزول أولى من الرواية بالإجازة العامة؛ لأن فيها من الاسترسال ما لا نرضى -كما قال العلامة أبو عمرو بن الصلاح- والله ﷻ عَوْني وأسأله صَوْني، وأن يديم نعمته علي فتعرف في الدنيا والأخرى؛ إنه على ما يشاء قدير".

وهكذا نرى من مقدمته: أنه اقتصر على الروايات أو المرويات التي رواها سواء أكان ذلك بالسماع أو بالإجازة الخاصة، وأنه بيَّن -أو جرد كما يقول- أسانيده في هذا الكتاب ورتبه على حروف المعجم كما قال.

أما الكتاب الثاني وهو (المجمع المؤسس)؛ فهو في ذكر شيوخ الإمام ابن حجر وما تلقَّاه عنهم من الكتب -الأول: كان في أسانيد الكتب التي رواها وكيفية تحمله لها، أما الثاني: فهو في ذكر شيوخ ابن حجر وما تلقاه عنهم من الكتب-.

قال بعد المقدمة: "أما بعد؛ فإن كثيرًا مَن سلف المحدثين اعتنوا بجمع أسامي شيوخهم، وتدوين أخبار كبارهم؛ فتغايرت مقاصدهم في الترتيب؛ فرأيت أن أحذو حذوهم، وأسير تِلوهم؛ لأتذكر عهدهم، وأجدد لهم الرحمة بعدهم؛ فجمعت أسامي شيوخي على المعجم مرتبًا، وقسمتهم إلى قسمين مهذبًا؛ فالأول: مَن حملت عنه على طريق الرواية، والثاني: من أخذت عنه شيئًا على طريق الدراية، وأضفت إلى الثاني مَن أخذت عنه شيئًا في المذاكرة من الأقران ونحوهم.

وقد قسمتهم من حيث العُلو إلى خمس مراتب:

الأولى: مَن حدثنا عن مثل تقي سليمان: وهو سليمان بن حمزة بن أحمد المقدسي، وأبي الحسن الواني، وأبي النون الدبوسي، وعيسى المطعم، والقاسم بن عساكر، وأبي العباس بن الشحنة... ونحوهم، وعلامتهم "ط" إشارة إلى أنهم الطبقة الأولى.

الثانية: من حدثنا عن أصحاب أصحاب السلفي وشهدة -السلفي: وهو أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، وسلفي: لقب جده أحمد، أما شهدة فهي شهدة بنت أحمد بن الفرج بن عمر الإبري. والسلفي وشهدة كان عليهما مدار الأسانيد العالية في عصرهما، وهما عاشَا في عصر واحد؛ فالسلفي توفي سنة خمسمائة وست وسبعين، وشهدة توفي سنة خمسمائة وأربع وسبعين- بالسماع، أو بإجازة واحدة خاصة، وعلامتهم: "ط ب" إشارة إلى أنهم الطبقة الثانية.

الطبقة الثالثة: مَن حدثنا من أصحاب ابن عبد الدائم: وهو المحدث مسند الشام وفقيهها أحمد بن عبد الدائم نعمة المقدسي، وكان عليه أيضًا مدار الأسانيد العالية، من حدثنا عن أصحاب ابن عبد الدائم والنجيب وابن عَلاق، ونحوهم وعلامتهم "ط س" إشارة إلى أنهم من الطبقة الوسطى.

الرابعة: من حدثنا عن أصحاب الفخر بن البخاري وابن القواس والأبرقوهي... ونحوهم ممن كان يمكننا الأخذ عنهم ولو بالإجازة، وقد حصدت لنا عن أكثرهم لكن بطريق العموم وعلامتهم "ط ص" إشارة إلى أنهم من الطبقة الصغرى.

أما الطبقة الخامسة فقال ابن حجر: مَن أشرت إليه ممن أخذت عنه في المذاكرة، أو شيئًا ما لغرض، أو نوعًا من العلم، أو إنشادًا، أو فائدةً، أو من ليس عندي عنه إلا الإجازة أو الشيء اليسير بالسماع من أهل الطبقة الخامسة من غير

استيعاب لهم، وهم جُل أهل القسم الثاني الذي أفردته في هذا الكتاب، وترك العلامة لهم علامة؛ لأنهم من القسم الثاني، وقد أشار إلى علامة القسم الثاني.

قال: ولم أدخل في القسم الأول أحدًا ممن أجاز عامًّا ودخلنا فيها -يعني: لا نكتفي بالسماع عنهم أو بالإجازة الخاصة ولو كان فيها نوع خصوص- وقد ظفرت بإجازات صدرت من جماعة من أصحاب الفخر لأهل مصر الموجودين حين صدور الإجازة -يعني: عامة- وكنت إذ ذاك موجودًا؛ ففي عمومها نوع خصوص، ومع ذلك فاقتنعت عن ذلك بما عندي بالسماع والإجازة الخاصة، وقد عهدت متقني مشايخي لا يعبئون بذلك -يعني: بتلك الإجازة العامة- وإن بدَا لي سردهم منبهًا عليهم في آخر القسم الأول من هذا (المجموع).

وقد بدا لي أن يكون هذا المعجم مشتملًا على (الفهرست) جمعًا بين النوعين، وتأصيلًا للفرعين؛ فذكرت في ترجمة كل شخص جميع ما سمعته منه أو قرأته عليه إلا ما غاب عني، ومن لي منه إجازة اقتصرت منه على ما ليس عندي غالبًا -يعني: جمع بين ذكر شيوخه وبين الفهرسة لهم بذكر ما لهم مما أخذه عنهم.

قال: وسميته: (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس)، والله أسأل ألا يجعل ما عملناه علينا وبالًا، وأن يلهمنا الأعمال بما يقربنا من رضوانه ﷻ.

فمن هذا نفهم أن ابن حجر قد ذكر في هذا الكتاب شيوخه، لكنه جعلهم على مراتب تبعًا لعلوهم؛ فالمرتبة الأولى أعلى من الثانية، والثانية أعلى من الثالثة... وهكذا، وقد رتبه على حروف المعجم، وهو يقتصر على ما أخذه بالسماع -القراءة على الشيخ تندرج تحت السماع- ثم بالإجازة الخاصة ولم يلتفت -كما هو الشأن في الكتاب الأول: (المعجم)- إلى الإجازات العامة التي هي عامة لأهل عصره وهو يدخل فيها.

ننبه إلى شيء:

أنه إذا كان أهل المشرق يسمون مثل هذه الفهارس والأثبات: "معاجم"؛ فإن أهل المغرب يسمونها: "برنامجًا"، وهو نفس الفن؛ فمن ذلك (برنامج الواد آشي) وهو من أهل المغرب وتوفي سنة سبعمائة وتسع وأربعين وهو في شيوخه محمد بن جابر الواد آشي، و(برنامج) وهو ثبت بشيوخ محمد المجاري الأندلسي الذي توفي سنة ثمانمائة وست وعشرين.

في الفترة من (١٠٠٠- ١٣٥٠هـ)

الدور السادس: ويتناول هذا الدول مناهج المحدثين من أوائل القرن الحادي عشر إلى أوائل القرن الرابع عشر الهجري.

وقبل أن نبينَ المؤلفات في هذا القرن أو فنون المؤلفات ومناهجها، نقول: إنه استمرت جهود المحدثين وتتابعت في هذا الدور إلا أنها كانت أقل بكثير من الجهود السابقة؛ مما جعل بعض الباحثين يطلق عليها دور الركود؛ فلم يحرص محدثو هذا الدور على السماع كما كان سلفهم، وأصبحت روايتهم قاصرة على الإجازات التي كانت سببًا لتقاصر الهمم عن سماع الكتب سماعًا صحيحًا بالإسناد المتصل بالقراءة إلى مؤلفيها؛ حتى صارت الإجازات رسمًا يرسم لا عِلمًا يتلقى ويؤخذ.

أما التأليف في هذا الدور فيقول عنه أحد العلماء: في هذا الدور توقف الاجتهاد في مسائل العلم والابتكار في التصنيف، وكثرت المختصرات في علوم الحديث شعرًا ونثرًا، وشغل الكاتبون بمناقشات لفظية لعبارات المؤلفين دون الدخول في

عمق الموضوعات تحقيقًا أو اجتهادًا ؛ لكن الله تعالى أقام نهضة للحديث في ديار الهند خلال هذه الفترة كانت على مستوى عالٍ في البحث والعلم ، وذلك على يد العلامة الإمام المحدث : شاه ولي الله الدهلوي الذي توفي سنة ست وسبعين ومائة وألف ، ثم على يد أولاده وأحفاده ومن تخرج على طريقته ومدرسته ؛ فهؤلاء الكرام قد رجحوا علم السنة على غيرها من العلوم ، وجاء تحديثهم حيث يرتضيه أهل الرواية ، ويبتغيه أصحاب الدراية.

أما الملامح العامة لمناهج المحدثين في مؤلفاتهم في هذا الدور ، فيوضحها ما يلي :

أولًا : التأليف في التذييل على مؤلفات السابقين -يعني : كتكميل- وذلك مثل كتاب : (الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور) للمناوي -عبد الرءوف المناوي- الذي توفي سنة إحدى وثلاثين وألف ، وقد ألف الإمام السيوطي -كما علمنا من قبل- كتابه : (جمع الجوامع) وأراده أن يكون شاملًا لجميع الأحاديث النبوية قوليةً كانت أو فعليةً ، إلا أنه لم يتحقق له ذلك ؛ فجاء الإمام المناوي وأراد أن يثبت أن السيوطي فاتته أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه (جمع الجوامع) ؛ حتى لا يقع بعض المتعجلين في الخطأ حينما يظنون أن الحديث لا أصلَ له عندما لا يوجد في (الجامع الكبير).

وقد تحدث المناوي في مقدمة كتابه عن باعثه على تأليفه ومنهجه فيه ، فقال : ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب : أن الحافظ الكبير -الجلال السيوطي- ادعى أنه جمع في كتابه (الجامع الكبير) الأحاديث النبوية مع أنه قد فاته الثلث فأكثر ، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر ، وما لم يصل إلينا منها أكثر ، وفي الأقطار الخارجية عنها من ذلك أكثر - السيوطي كان في مصر والمناوي كان في مصر- فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر ؛ فصار كل حديث يُسأل عنه أو يريد

الكشف عنه فأكثر، يراجع (الجامع الكبير)؛ فإن لم يجده فيه غلب على ظنه أن لا وجود له؛ فربما أجاب بأنه: لا أصل له؛ فعظم بذلك الضرر لركون النفس إلى الثقة بزعمه للاستيعاب، وتوهُّم أن ما زاد على ذلك لا يوجد في كتاب؛ فأردت التنبيه على ما فاته في هذا (المجموع)؛ فما كان في (الجامع الكبير) أكتبه بالمداد الأسود، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر، أو أجعل عليه علامة، أو أجعل عليه مدة حمراءَ -يعني: خطًّا أحمرَ فوقَه- ولم أورد فيه مما في الكتب الستة إلا النادر؛ لشهرتها وكثرة تداولها وسهولة الوقوف عليها؛ فعمدت إلى جمع الشوارد والاعتناء بالزوائد.

واعتمدت في بيان حال الأسانيد على ما حرره جَدنا من قِبل الأمهات واسطةُ عقد الحفاظ: زين الدين العراقي، وولدُه شيخ الإسلام ولي الدين العراقي، والحافظ الكبير نور الدين الهيثمي؛ ومَن في طبقتهم فهم المرجع في ذلك والعمدة، وعليهم الاعتماد والعهدة.

ولما تم هذا المطلب على هذا النمط الأطيب سميته: (بالجامع الأزهر من حديث النبي الأنور)... إلى أن قال: وهذا أوان الشروع في المقصود؛ فأقول بعون الملك المعبود مرتبًا على حروف المعجم؛ لكونه أسهلَ كشفًا وأقومَ؛ ولأن كلًّا من الطلاب بذلك أَلِفَ...

فمن هذا نفهم أن كتاب (الجامع الأزهر) أراد به مؤلفه استدراك ما فات السيوطي في (جمع الجوامع)؛ لكنه أراد أيضًا أن يجعله كأنه كتاب مستقل؛ ولذلك أتى بكثير مما هو في (جمع الجوامع)، وإن كان ميز ما فات السيوطي عما هو في (جمع الجوامع) كما تبين لنا في هذه المقدمة، ورتبه -كما قلنا- على حروف المعجم.

نرى في هذه الفترة أيضًا: الجمع على طريق الموسوعات:

فنرى الجمع بين مؤلفات السابقين المجردة عن الأسانيد، وذلك مثل كتاب: (جمع الفوائد من جامع الأصول) و(مجمع الزوائد):

أما (جامع الأصول)؛ فنحن نعلم أنه في الكتب الستة في (الموطأ) و(الصحيحين) والسنن الثلاث: (سنن أبي داود)، و(جامع الترمذي)، و(سنن النسائي)، وبذلك يكون العدد ستًّا؛ هو أضاف إلى ذلك أحاديث (مجمع الزوائد)، ونحن علمنا أن (مجمع الزوائد) هو في (مسند البزار)، و(مسند أبي يعلى) ومعاجم الطبراني الثلاثة: (الكبير)، و(الأوسط)، و(الصغير)، و(مسند الإمام أحمد)، وبهذا تكون كتب (مجمع الزوائد) ستة، وقد زاد المؤلف على (جامع الأصول) و(مجمع الزوائد): (زوائد ابن ماجه)، و(زوائد الدارمي)، وتكلم على رجالهما جرحًا وتعديلًا بما في (الكاشف) للإمام الذهبي و(تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب) وكلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهما.

ونرى التأثر واضحًا بأحكام الهيثمي في (مجمع الزوائد)؛ فهو ينقلها مع الأحاديث، وقد رتبها على ترتيب أصوله -يعني: الترتيب الموضوعي.

ننتقل إلى فن آخر في هذا القرن: وهو الانتقاء من مؤلفات السابقين المجردة عن الأسانيد:

مثل كتاب (حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر)، وهو للشيخ محمد بن درويش البيروتي، الشهير بالحوت، الذي توفي سنة ست وسبعين ومائتين وألف، وهو يبين ما في الأحاديث والأخبار والآثار من ضعف واختلاف؛ مشيرًا بذلك إلى مواقعها من المصادر، ثم يذكر درجة الحديث،

ورموزه كرموز (الجامع الصغير) للسيوطي، إلا أنه قد يرمز بحرف "س" مع التصريح بالنسائي؛ فيحتمل أن تكون "س" رمزًا لأبي موسى المديني، أو تكون محرفة عن "س ن" لابن السني، أو مصحفةً عن "ش" لابن أبي شيبة.

وكذلك التأليف في موضوع معين: مثل كتاب: (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة).

وهو، وإن كان سبقه التأليفات في موضوع واحد؛ إلا أننا نجد هنا الميل إلى التأليف الموسوعي؛ فهو كبير وجمع ما قيل في النسوة من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ ومن كتب كثيرة؛ فهو يقول في مقدمة الكتاب:

"هذا كتاب وسط في جمع آيات بينات نزلت في أمور النساء وشئونهم، وأحاديث طيبات وردت في أطوارهن وفنونهن، أخذتها من الكتاب العزيز استقراءً، وزِدت عليها تفسير بعضها من (فتح البيان)، وهو الكتاب الأول من هذا المسطور، ثم أتبعتها أحاديث من (الصحاح) و(السنن) و(موطأ مالك) و(كتاب رزين) وكتاب (الترغيب والترهيب) للمنذري، وهو الكتاب الثاني من هذا المسطور...

وذكرت في خاتمة هذا الكتاب ما تخصصت به النساء من دون الرجال، وتميزت منهم في مراتب الإهمال والإعمال؛ فجاء هذا السفر بحمده تعالى جامعًا لأشتات هذه الأبواب على نسق لم يُسبق إليه، ومنوال لم ينسج أحد عليه".

ثم كشف عن سبب تأليفه الكتاب وهو أن زوجه -ملكة "بهوبال"- سألته ذلك فقال: "دعتني إلى تأليفه صاحبتي وعيبتي في حضرتي وغيبتي تاج الهند..." -إلى آخره-... "وهي من اللاتي ملكن ناصية الحكومة والولاية في مملكة "بهوبال"؛ وإنما حملها على اقتراح ذلك على أنها لما تلت القرآن الكريم مع ترجمته بلسانها، وقرأت بعض كتب الحديث كـ(مشكاة المصابيح) وأتقنت بيانها؛

سألتني أن أفرد لها ما نزل وورد فيهن من نصوص الكتاب والسنة ؛ بحيث لا يترك ذلك من ذلك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ؛ فنهضت لذلك الخَطْب الخطير والأمر الكبير، وانتدبت إليه بإتيانِ ما تيسر عجالة ، وضبطته في سلاسل التحرير ؛ رجاء أن ينفع الله به عصابة النسوة ويوفقهن له بالقدوة والأسوة.

وظني أنك لا تجد مجموعًا على هذا الشكل أبدًا ؛ لأنه ما من شيء له أيسر علاقة وأدنى ملابسة بهن وهو في آية أو حديث ، إلا أوردته في هذا الكتاب بعد حذف المكررات إلا ما شاء الله تعالى.

وسردت الآيات على ترتيب المصحف الشريف والأخبار على ترتيب (تيسير الوصول) و(الترغيب والترهيب) ، وزدت في مطاوي فحاويها شرح بعض غريبها ، وضبط مشكلها وفقهها ، وتفسير صعابها على ما اختاره جماعة أهل السنة المطهرة قديمًا وحديثًا ، وسميته : (حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة) ، ولله الحمد في كل حال وعلى كل شأن ، وبه التوفيق وهو المستعان".

أيضًا في هذه الفترة ألفت في أطراف أحاديث الكتب المسندة مثل كتاب : (ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث).

وعلى كل حال نحن نكتفي بما سبق من التعريف بـ(تحفة الأشراف) ؛ لأنه في نفس الموضوع وقد قدم (تحفة الأشراف) على نحو يمكن الاستفادة منه أكثر مما يمكن الاستفادة من هذا الكتاب.

مناهج المؤلفات في الفترتين ما بين (١٠٠٠- ١٣٥٠ هجرية)، ومن (١٣٥٠- إلى الآن)

عناصر الدرس

العنصر الأول : من الشروح ٣١٥
العنصر الثاني : التأليف في الأحاديث المشتهرة ٣١٩
العنصر الثالث : في أسباب ورود الحديث ٣٢٠
العنصر الرابع : في الموضوع والواهي ٣٢١
العنصر الخامس : التأليف في تاريخ السنة ٣٢١

من الشروح

ما زلنا في الفترة التي ما بين أوائل القرن الحادي عشر إلى أوائل القرن الرابع عشر:

التأليف في الشروح والحواشي على كتب الحديث للأئمة المتقدمين:

وذلك مثل: (عون المعبود على سنن أبي داود)، وذلك لشرف الحق العظيم آبادي الذي توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف، وقد جمع فيه مؤلفه من شروح كتب الأئمة، وذكر في مقدمة شرحه أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية وكشف بعض اللغات المغلقة، وتركيب العبارات، مجتنبًا الإطالة والتطويل إلى ما شاء الله، ولم يتعرض في شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة.

وأشار في المقدمة أيضًا إلى أن الذي تكفل بالبسط والاستيعاب والتطويل والإسهاب إنما هو العلامة الأعظم الأكرم أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي صاحب كتاب: (غاية المقصود في حل سنن أبي داود) وهو شرح كبير جليل عظيم الشأن، وقد أشار مؤلفه بالحاجة الماسة إلى اختصار حاشيته على (سنن أبي داود)؛ فلبى شرف الحق صاحب (عون المعبود) في كتابه هذا.

وجدنا أيضًا شروحًا لكتب الأحكام ككتاب: (سبل السلام بشرح بلوغ) المرام لمحمد بن إسماعيل -المعروف بالأمير- الذي توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف،

وهو شرح لكتاب (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) وهو من أجمع وأنفع ما كتب في أحاديث الأحكام ؛ ولذا اتجهت إليه أنظار العلماء فتناولوه بالشرح والبيان ، ومن شروحه كتاب (البدر التمام شرح بلوغ المرام) للقاضي الحسين بن محمد المغربي الصنعاني -وكتاب (البدر التمام) هذا هو الذي أخذ منه الأمير الصنعاني كتابه : (سبل السلام) وسلك فيه الصنعاني سبيل التيسير فجاء كتابًا دانيًا من أيدي العامة خاليًا من تعقيدات الألفاظ وخلافات الأئمة- وقد جعل لكتابه مقدمة موجزة قال فيها :

"هذا شرح لطيف على بلوغ المرام تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن حجر -أَحلَّه الله دار السلام- اختصرته على شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي -أعلى الله درجاته في أعلى عليين- مقتصرًا على حل ألفاظه وبيان معانيه ؛ قاصدًا بذلك وجه الله ، ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه ، معرضًا عن ذكر الخلافات والأقاويل إلا أنه يدعو ما يرتبط به الدليل ؛ متجنبًا للإيجاز المخل والإطناب الممل ، وقد ضممت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد ، واللهَ أسأل أن يجعله في المعاد من خير العوائد".

والكتاب مفيد ومطبوع ويدرس في كثير من الجامعات ؛ وذلك مما يبين ما فيه من فضل وعلم.

وهكذا نرى أنه في هذه الفترة جدت مؤلفات ، نعم ؛ قد سُبِق أهلها بمن ألف في فنونها أو موضوعاتها ؛ إلا أننا نجد الجديد أو مسحة الجديد في هذه المؤلفات.

وقلنا إن في هذه الفترة كان هناك مؤلفات سبقت في فنونها ، ولكنها تبدو عليها مسحة الجدة ، ولذلك رأينا أن نتناولها في هذه الفترة ، وكنا نتكلم عن الشروح التي نشأت في هذه الفترة ، ومنها كتاب (سبل السلام شرح بلوغ المرام) للأمير

الصنعاني الذي توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف، وفي هذا الدرس -إن شاء الله تعالى- نتناول شرحًا آخر لكتاب آخر أيضًا في أحاديث الأحكام، وقد نال من الشهرة نوالًا عظيمًا، وهو كتاب (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار) لمحمد بن علي الشوكاني الصنعاني، الفقيه المحدث الأصولي صاحب التصانيف، الذي توفي سنة خمسين ومائتين وألف -رحمه الله تعالى.

وكتاب: (منتقى الأخبار) هو لعبد السلام بن تيمية الجد، جد شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، وهذا الكتاب في أحاديث الأحكام، وهو يكبر حجمه عن الكتب الأخرى التي ألفت في هذا المجال ما عدا بعض الكتب التي توازيه في السعة؛ كـ(الأحكام الوسطى) لعبد الحق الأشبيلي وغيره.

ويقول الشوكاني في المقدمة: "وقد سلكت في هذا الشرح لطول المشروح مسلك الاختصار، وجردته عن كثير من التعريفات والمباحثات التي تفضي إلى الإكثار ويكثر بين أئمة المسلمين في مثلها الائتلاف، وأما في مواطن الجدال والخصام؛ فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام؛ لأنها معارك تُتبين عندها مقادير الفحول، ومفاوز لا يقطع شعابها وعقابَها إلا نحارير الأصول".

ومعنى ذلك: أن الإمام الشوكاني اختصر في جانب وأطال في جوانب أخرى...

ويبدو واضحًا جليًّا أنه استفاد من (فتح الباري) فائدة كبرى؛ فهو ينقل عنها كثيرًا، وخاصة في المباحث الفقهية التي تتعلق بالأحاديث، أو بأحاديث (المنتقى) التي هي في الأحكام؛ فهو يقارن بين الآراء، ويبيِّن حجة كل منها، ثم يرجِّح ما يراه راجحًا.

وإلى كتاب آخر من الكتب التي ألفت في هذا المجال -مجال الشروح- ومن هذا: (شرح مسند الإمام أبي حنيفة النعمان) للمُلَّا علي القاري، الذي توفي سنة أربع عشرة وألف.

وقد جند المُلَّا علي القاري نفسه لإشهار مذهب الأحناف، وكان مما اعتنى به (مسند أبي حنيفة) هذا؛ فشرحه شرحًا قدم له بمقدمة موجزة جدًّا، تحدث فيها عن راوي (المسند) وعن الإمام أبي حنيفة، وعن سبب قلة روايته، وتحدث عن كثرة شيوخه، وأن أكثر شيوخ الإمام كانوا جامعين بين الرواية والدراية، ثم شرع في شرح أحاديث (المسند) يشرح الغريب ويضبطه، ويترجم للصحابي الذي يروي الحديث ترجمة موجزة في أول موضع يذكر فيه، ويذكر بعض الروايات في كتب السنة والتي توافق معنى الحديث الذي يتعرض له بالشرح، ويعزو هذه الروايات إلى من خرجها من الأئمة.

وهو يعتني بذلك كرد فعل لما يقال: إن أحاديث أبي حنيفة ليست مشهورة أو ليست معروفة بين الكتب. وربما يقولون: إنه يعتمد على الرأي أكثر من غيره. فمثل هؤلاء -مُلَّا علي القاري وغيره- يبيِّنون أن الروايات التي عند أبي حنيفة هي عند غيره من الأئمة وخاصة في الكتب الستة، كما فعل أيضًا الفيروز آبادي الذي ألف كتابًا خاصًّا يبيِّن فيه أن روايات أبي حنيفة موجودة في الكتب الستة.

وإذا كان الحديث الذي يشرحه من أحاديث الأحكام؛ فإنه يتوسع فيه بعض الشيء؛ مثلما فعل في شرح حديث ماعز؛ حيث تعرض لإجماع الصحابة على الرجم، وأنكر على الخوارج إنكارهم له، وتعرض لمسألة الإقرار واشتراط كثير من العلماء لأن يكون أربع مرات، وتعرض أيضًا لرواياته المختلفة، وعباراته المؤتلفة.

ننتقل إلى كتاب آخر في هذا المجال: وهو للملا علي القاري أيضًا: وهو (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح)، و(مشكاة المصابيح) للخطيب التبريزي المتوفى سنة سبع وثلاثين وسبعمائة، و(المصابيح) هو للإمام البغوي: أبي مسعود البغوي الفراء الذي توفي سنة ست عشرة وخمسمائة، وهو شرح لمنهج الفقهاء في استنباط الأحكام من السنة النبوية.

وقد ذكر في مقدمة الشرح بواعثه فقال: "إن غالب الشراح كانوا شافعية في مطلبهم، وذكروا المسائل المتعلقة بالكتاب على منهاج مذهبهم، واستدلوا بظواهر الأحاديث على مقتضى مشربهم، وسموا الحنفية: أصحاب الرأي، على ظن أنهم ما يعملون بالحديث؛ بل ولا يعلمون الرواية والتحديث لا في القديم ولا في الحديث، مع أن مذهبهم القوي تقديم الحديث الضعيف على القياس المجرد الذي يحمل التزييف".

ثم قال: "فأجبت أن أذكر أدلتهم وأبيِّن مسائلَهم وأدفع عنهم مخالفَهم؛ لئلا يَتوهم العوام الذين ليس لهم معرفة بالأدلة الفقهية أن المسائل الحنفية تخالف الدلائل الحنيفية، وسميتُه: (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) فهو في هذا الكتاب يسلك المسلك نفسه الذي سلكه في (شرح مسند أبي حنيفة) -رحمه الله تعالى- ففي ذهنه أن يدافع عن مذهب الحنفية، وأن يبرز أدلتهم في الحديث الشريف، وأن يبعد عنهم وَهْمَ أنهم لا يعتمدون على الحديث أو لا يعرفون الحديث، وإن كان (شرح المسند) يختلف عن شرح (مشكاة المصابيح).

التأليف في الأحاديث المشتهرة

في هذه الفترة وجدنا التأليف في نوع معين من أنواع الحديث: التأليف في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

وهذا النوع وجدناه قبل ذلك عند السخاوي في (المقاصد الحسنة) وغيره، وهذا من أحسن ما ألف في هذا؛ وكتاب: (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) للحافظ العجلوني، الذي توفي سنة اثنتين وستين ومائة وألف، أكثر سعة وأكثر نفعًا، وفيه الكثير من الاستقصاء

والاستيعاب، (كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس).

فقد اعتنى العلماء قبل الإمام العجلوني بالتصنيف في الأحاديث المشتهرة على الألسنة والذائعة بين الناس سواء كانت صحيحة أو غير ذلك، وكان ممن ألف في ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه: (اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة)، والإمام السخاوي -كما قلنا- في (المقاصد الحسنة) في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة... وغيرهم.

فجاء الشيخ العجلوني ورأى أن يجمع المادة العلمية الموجودة في هذه الكتب في كتاب واحد، فألف كتابه المسمى: (كشف الخفا)، ورتب أحاديث الكتاب على حروف المعجم، وإن كان يُعنَى فقط بالحرف الأول للكلمة ولا يعنى بترتيب الحرف الثاني، وهو يذكر الحديث ثم يذكر من أخرجه من الأئمة ومن رواه من الصحابة؛ وكذلك يعنَى بالكلام على الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، وقد اشتمل الكتاب على واحد وثمانين ومائتين وثلاثة آلاف حديث.

في أسباب ورود الحديث

وننتقل إلى مؤلَّف آخر في نوع آخر أو في فن آخر من فنون علوم الحديث: وهو (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث) لمؤلفه إبراهيم بن محمد المعروف بابن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي الذي توفي سنة عشرين ومائة وألف، جمع المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث التي لها سبب في إيرادها، سواء أكان السبب مذكورًا في الحديث نفسه أم لا يذكر فيه، أو يذكر في بعض طرقه، وقد جمع فيه ثماني مائة وألف حديث.

في الموضـــــوع والـــــواهي

ومن هذه الكتب كتاب: (الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي) وهو لمحمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السندروسي، فقيه حنفي من أهل طرابلس الشام، توفي سنة سبع وسبعين ومائة وألف، وهو كتاب استفاد مؤلفه ممن سبقوه، وأضاف إلى الموضوعات أحاديث لم توجد في كتب الموضوعات استقاها من شتات كتب الأحاديث والتراجم، واهتم بذكر الأحاديث الشائعة التي هي إلى الحكم والأمثال والأحكام الفقهية أقرب منها إلى الحديث.

وقد ضمن المؤلف الكتاب بعض الأحاديث الشديدة الضعف والواهية، التي أدخلها بعض العلماء في قسم الضعيف، وقد قدم المؤلف للكتاب بمقدمة ذكر فيها منهجه في الكتاب وسبب تسميته بهذا الاسم، ثم ذكر آراء العلماء في كلٍّ من شديد الضعف والموضوع والواهي، ثم عرج على منهجه في التأليف، وبيَّن أنه قسم الكتاب إلى أبواب حسب حروف المعجم، وكل باب إلى ثلاثة فصول حسب ما تضمنه عنوان الكتاب وهو: "شديد الضعف والواهي والموضوع".

التـــأليف في تـــاريخ الـــسنة

نرى في هذه الفترة فنًّا يكاد يكون ناشئًا وجديدًا في هذه الفترة، وهو: فن التأليف في تاريخ السنة ومناهج المحدثين:

مثل كتاب: (الحطة في ذكر الصحاح الستة)، وهو للعلامة صديق حسن خان القلوجي الذي توفي سنة سبع وثلاثمائة وألف.

وقد شغف العلامة صديق حسن خان بالكتب الستة، وتعلق قلبه بتحصيلها وقراءتها ومدارستها وروايتها، ورأى أنها جديرة بمؤلف يفرد للحديث عن فرائدها وفوائدها ما يتحتم على الطلاب أن يعرفوه؛ وذلك لأن الصحاح الستة خصت بمزيد الصحة والشهرة والقبول، واعتنى بروايتها جماعة أهل الحديث عناية تامة، وأذعن لضبطها ونشرها في كل عصر خاصتهم والعامة، إلا أنه لم يجد هذا المؤلَّف المتفرد لها، وإن كان الحديث عنها في ثنايا الكتب كثير؛ فاستخار الله ﷻ وشرع في هذا الكتاب.

وقد قدم لغرض الكتاب بمقدمات نافعة؛ فتحدث في فاتحته عن فضيلة العلم والعلماء، وما يناسبها من الفوائد العليا، وعن شرف أصحاب الحديث خاصة وفضيلة المحدثين، ثم تحدث في الباب الأول عن معرفة علم الحديث ومبدأ جمعه وتدوينه ونقلته وما يتصل بذلك، وفي الباب الثاني عن فروع علم الحديث وذكر الكتب المصنفة فيها، وفي الباب الثالث عن طبقات كتب الحديث وذكر الأحاديث المحتج بها في الأحكام الشرعية، وأنواع ضبط الحديث، وتعريف المحدث وما يتصل بذلك.

ثم خلص إلى الباب الرابع وتحدث فيه عن الأمهات الست وشروحها، وقدم الحديث عن (الموطأ) وعلل ذلك قائلًا: إن ما قدمته في الذكر على (صحيح البخاري) مع علو شأنه ورفعة مكانه لتقدم الإمام مالك عليه زمانًا وتأليفًا؛ فإن (الموطأ) كتاب قديم مبارك مجمع عليه بالصحة والشهرة والقبول، وأول مؤلف صنف في الحديث، وكل من جمع صحيحًا فقد سلك على نهجه وأخذ طريقه وحذا حذوه، ثم تحدث عن (صحيح البخاري) وعن (صحيح مسلم) ثم عن (السنن الأربعة) -يعني: (سنن أبي داود)، و(سنن الترمذي)، و(سنن النسائي)، و(سنن ابن ماجه)، ثم عن (مسند الإمام أحمد)، ثم ترجم

لأصحاب هذه الكتب الستة مضيفًا إليهم ترجمة الإمام مالك، والإمام أحمد، ثم ذكر خاتمة ترجم فيها لنفسه، وذكر أسانيده للعلوم.

ننتقل إلى الدور السابع والأخير في مناهج المحدثين:

وذلك في الفترة من منتصف القرن الرابع عشر الهجري وحتى الآن، وقبل أن نتكلم عن الفنون والمؤلفات التي جدت؛ نقدم بمقدمة عن طبيعة هذا الدور، فإذا كان بعض الباحثين أطلقوا على الدور السادس: دور الركود؛ وذلك لقلة الإنتاج فيه؛ فقد أطلقوا على هذا الدور الدور السابع: دور اليقظة والتنبه؛ فقد استيقظت همم المحدثين في هذا الدور، وأدركوا الخطر الذي ممن الممكن أن يلحق بالسنة بسبب هذا الركود والجمود.

وفي هذا الدور تنبيه علماء الأمة للأخطار المحدقة؛ نتيجة اتصال العالم الإسلامي بالشرق والغرب، ثم نتيجة الصدام العسكري العنيف والاستعمار الفكري الذي يفوق في خبثه وخطره كل الأخطار؛ فقد ظهرت دسائس وشبهات حول السنة، أثارها المستشرقون وتلقفها ضعفاء النفوس من عبيد الأجنبي؛ فصاروا يدندنون بها ويلهجون؛ مما اقتضى تأليف بحوث حولها والرد على أغاليطهم وافتراءاتهم.

كما اقتضى الحال تجديد طريقة التأليف في علوم الحديث؛ فوفى العلماء بهذا المطلب وأخرجت المطابع الكثير من المؤلفات المبتكرة النافعة، والدور الريادي في هذه المواجهة لعلماء الهند؛ فمآثرهم في السنة في القرون الأخيرة فوق كل تقدير، وشروحهم في الأصول الستة تزخر بالتوسع في أحاديث الأحكام؛ فدونك: (فتح الملهم في شرح صحيح مسلم)، و(بذل المجهود في حل سنن أبي داود)، و(العَرف الشذي في شرح سنن الترمذي)... إلى غير ذلك مما لا يحصى، ففيها البيان الشافي في مسائل الخلاف.

ومن أعلام هذه المدرسة الهندية العلامة المحدث: مولانا ظهير حسن النيموي - رحمه الله- فقد ألف كتاب: (آثار السنن) في جزأين لطيفين، وجمع فيهما الأحاديث المتعلقة بالطهارة والصلاة على اختلاف مذاهب الفقهاء، وتكلم على كل حديث منها جرحًا وتعديلًا على طريقة المحدثين وأجاد فيما عمل كل الإجادة، وكان يريد أن يجري على طريقته هذه إلى آخر أبواب الفقه؛ لكن المنية حالت دون أمنيته -رحمه الله تعالى.

ومن أعلامها أيضًا العلامة شيخ المشايخ في البلاد الهندية المحدث الكبير والجهبذ الناقد: مولانا محمد أشرف علي التهانوي صاحب المؤلفات الكثيرة البالغ عددها نحو خمسمائة مؤلف ما بين كبير وصغير، ومن أشهرها كتاب: (إحياء السنن)، وكتاب (جامع الآثار).

وهذا العالم الجليل قد أشار على تلميذه وابن أخته المتخرج في علوم الحديث لديه، المحدث الناقد والفقيه البارع: مولانا ظفر أحمد التهانوي أن يستوفي أدلة أبواب الفقه بجمع أحاديث الأحكام في الأبواب من مصادر صعبة المنال، مع الكلام على كل حديث في ذيل كل صفحة بما تقضي بها صناعة الحديث من تقوية أو توهين، ومن أخذ ورد على اختلاف المذاهب؛ فاشتغل هذا العالم الغيور، بهذه المهمة الشاقة نحو عشرين سنة اشتغالًا لا مزيد عليه؛ حتى أتم مهمته بغاية من الإجادة بتوفيق الله ﷻ في عشرين جزءًا لطيفًا بقطع آثار السنن وسمى كتابه هذا (إعلاء السنن)، وجعل له في جزء خاص مقدمة بديعة في أصول الحديث نافعة للغاية في بابه.

ومن مشاهير علماء الهند أيضًا ممن يُعنون بالحديث العلامة المحدث الشيخ: مهدي حسن، شارح (كتاب الآثار) لمحمد بن الحسن الشيباني.

كما كان لعلماء الحرمين الشريفين ومصر والشام والمغرب العربي إسهامات بالغة، ومشاركات واضحة، أثمرت هذه المؤلفات التي سنعرض لبعضها بعد قليل -إن شاء الله، ﷻ.

وكان الغالب على محدثي هذا الدور في تلقي الحديث الأخذ بالوجادة: وهي التي يعني بها المحدثون: أن يقف طالب الحديث على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها وهي بخطه، ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه أو سمع منه؛ ولكن لا يروي تلك الأحاديث الخاصة الواجد بسماع أو قراءة أو إجازة، ولكن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه.

وكانت الرواية في بعض الأحيان بواسطة الإجازة بما تتضمنه الأثبات والمشيخات من المؤلفات الحديثية التي رواها أصحاب تلك الأثبات والمشيخات بسندهم، وفي بعض الأحيان أيضًا تتلقى المرويات بالسماع من المحدث أو القراءة عليه لبعض الأحاديث من أوائل الكتب، أو من المسلسلات والعوالي.

وقد شجع على الرواية بالوجادة: طباعة الكتب، وانتشارها عن طريق هذه الطباعة؛ لأن الكتاب المطبوع ينبئ عن صاحبه بلا مجال للشك فيه غالبًا، وهو ليس عرضة للأخطاء التي كان يمكن أن تكون في المخطوطات السابقة قبل الطباعة؛ لأنّ الكتاب المطبوع في غالب الأحيان يصحح وتجرى له تجارب في الطبع؛ حتى ينتهي به الأمر إلى عدم الأخطاء فيه غالبًا وفي غالب الكتب؛ ولذلك أصبح من المشهور ومن المعروف أن تتلقى الكتب بهذه الوجادة، وأصبحت الرواية بالسماع أو القراءة أو الإجازة إنما هي للمحافظة على خصيصة هذه الأمة، وهي رواية علمها بالأحاديث المتصلة.

أهم الفنون والمؤلفات التي ألفت في هذه الفترة:

وجدنا في الفترة السابقة وما قبلها بقليل الميل إلى التأليف الموسوعي، وقد ظهر هذا جليًّا في هذه الفترة؛ فظهر التأليف الموسوعي في جمع أحاديث الكتب المسندة مرتبة على الأبواب والمسانيد أو أحدهما.

أولًا: من ذلك: (موسوعة الحديث النبوي) التي يؤلف فيها الأستاذ الدكتور عبد الملك بكر بن عبد الله قاضي، وهو لا زال على قيد الحياة -أمد الله تعالى في عمره- ومنهجه في هذه الموسوعة ذكره في مقدمته، وذكر عناية الأمة بالسنة، وأن السلف -لأسباب متعددة- لم يتمكنوا من جمع الأحاديث النبوية سندًا ومتنًا في مصنف واحد، ورأى المؤلف أن هذا الأمر أصبح ميسورًا لما استحدث من تسهيل سبل المعرفة وتيسير قنوات الاتصال وما إلى ذلك، وأن الحاجة إليها أصبحت ماسة وملحَّة، خاصة بعد الحملات المقصودة وغير المقصودة للتشكيك في حجية السنة والتقليل من شأنها.

وأشار المؤلف في مقدمته إلى أن اعتماده سيكون على كتب الرواية الحديثية المعتمدة باعتبارها مصادر أصلية للحديث من جوامع، وصحاح، وسنن، ومسانيد، ومعاجم، ومستخرجات، ومستدركات... وغير ذلك، كل هذا ذكره في مقدمته مرتبة على أقدمية وفيات مصنفيها، وصرح المؤلف أنه لم يعتمد المصادر التي تجمع الأحاديث من الكتب المتقدمة كـ(جمع الجوامع) للسيوطي، ولا التي جمعت بين عدد من كتب الحديث ككتاب (اللؤلؤ والمرجان) لمحمد فؤاد عبد الباقي... وما إلى ذلك من مصادر فرعية.

وتقوم هذه الموسوعة على استيفاء جميع الروايات المرفوعة التي وردت في مصادر الموسوعة على اختلاف أسانيدها واختلاف ألفاظها؛ بحيث يكون بين أيدي الباحثين

كل ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من صحيحه وحسنه وضعيفه مع تعليقات وتعقيبات المصنفين، ونُقُولهم عن غيرهم، مع ذكر عناوين كتب وأبواب وأجزاء وأرقام صفحات هذه النصوص كما وردت في المصنفات الحديثية مرتبة على أبواب الموسوعة المصنفة، وليس في هذه المجموعة الشاملة من الموسوعة حكم على الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف. ولقد أفرد لذلك مجموعة خاصة سماها: (الموسوعة المصنفة)، وقد أشار في مقدمة الموسوعة في مجموعتها الشاملة إلى منهجه في الموسوعات الثلاث: (مجموعة الأحاديث النبوية الشاملة)، (مجموعة الأحاديث النبوية المصنفة)، (مجموعة متون الأحاديث الصحيحة والحسنة).

والمشروع -مشروع الدكتور عبد الملك بكر- مشروع كبير جدًّا، ولا يستطيع أن يقوم به فرد من العلماء أو من الباحثين؛ لكن الدكتور عبد الملك بكر مجتهد غاية الاجتهاد وله همة عالية أنتجت الكثير من الأبواب.

ومن الكتب في هذه الموسوعة كتاب الصيام، وكتاب الحج، وكتب ليست بالقليلة؛ ولكنها قليلة جدًّا بالنسبة لهذه الموسوعة الشاملة التي تضم جميع كل ما في بطون كتب السنة؛ نسأل الله تعالى أن يبارك له في عمره؛ وفي وقته حتى ينجز الكثير، وأن يقيض الله تعالى لهذه الموسوعة من يسير بها على نهجه ويكمل بها ما يستطيع أن يكمله؛ حتى يتحقق هدف هذا المؤلف في أن تكون كتب السنة كلها موضوعة في صعيد واحد في هذه الموسوعة.

ثانيا: في هذه الفترة أيضًا كان التأليف في اختصار بعض أمهات كتب السنة أو في ترتيبها، وذلك مثل (اختصار صحيح البخاري) للألباني، وكذلك الترتيب مثل: (كتاب الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني) وهو للشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتي، وقد توفي في سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة وألف من الهجرة بعد أن عاش سبعة وسبعين عامًا وأشهرًا قضاها بين

الطلب والتحصيل وبين التأليف والتصنيف، وهو والد الشهيد حسن البنا، وقد قسم الشيخ ترتيب (المسند) على النحو التالي: التوحيد وأصول الدين، ثم الفقه، ثم التفسير، ثم الترغيب، ثم الترهيب، ثم التاريخ ويدخل فيه السير والمناقب، ثم القيامة وأحوال الآخرة، وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب، وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب، وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول.

وقد سار فيه على اختصار الأسانيد مقتصرًا على الصحابي؛ طلبًا للإيجاز؛ ورغبة في عدم الإملال لعدم توافر الهمم والاستعداد لقراءة الأسانيد وتتبعها من أهل هذا العصر؛ ولكنه أشار إلى هذه الأسانيد في حاشية الكتاب.

ثالثًا: مما كان في هذا القرن التأليف في نقد وتصنيف الأحاديث حسب درجاتها من الصحة أو الضعف: وذلك مثل سلسلتي: (الأحاديث الصحيحة)، و(الأحاديث الضعيفة) وكلاهما للشيخ الألباني.

جمع الشيخ الألباني في هذه السلسلة -(السلسلة الصحيحة)- جمع الأحاديث التي رآها صحيحة، وهو في هذه السلسلة لا يلتزم منهجًا في ترتيبها؛ فلم يلتزم بتوزيع الأحاديث على الكتب أو الأبواب الفقهية أو على ترتيب آخر، ولم يلتزم أيضًا بمنهج في اختيار الأحاديث؛ وإنما اختيار الأحاديث على غير منهج، وبقدر كبير لما يعِنُّ له وما يلتفت إليه من أحاديث يريد أن يخرِّجها وأن يبين صحتها في هذه السلسلة.

وقد سبق له نشر الكلام على هذه الأحاديث في مجلة (التمدن الإسلامي)، ثم أعاد نشرها مجتمعة، وقال في مقدمة المجلد الأول منها:

"وغرضنا الأول من هذه المقالات بعد الذي أشرنا إليه من التثقيف: تحقيق القول في صحة هذه الأحاديث، والكلام على أسانيدها وطرقها ورواتها على طريقة أهل الحديث، وفي حدود مصطلحهم، مع قصد الاختصار وعدم الإطالة ما

أمكن إلا فيما لا بد منه، وقد نتكلم أحيانًا على ما في بعضها من المسائل الفقهية والفوائد اللغوية وغيرها، وقد نربط بين مفرداتها أحيانًا برباط من الكلام؛ حيث يتألف منه موضوع خاص قائم بذاته يمكن أن يُجعَل أصلًا لخطبة أو محاضرة؛ ولكني لم ألتزم ذلك؛ تيسيرًا على نفسي ومراعاةً لضيق وقتي.

أما (سلسلة الأحاديث الضعيفة) للألباني أيضًا؛ فقد جمع فيها بعض الأحاديث التي رآها ضعيفة أو موضوعة، وأصلها كأصل (السلسلة الصحيحة) مجموعة مقالات نشرها في مجلة (التمدن الإسلامي)، ثم جمعها وأعاد نشرها وقال في مقدمة طبعتها الأولى: إنني لا أُقلِّد أحدًا فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث؛ وإنما أُتَّبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث وجروا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف.

وأيضًا لم يكن هناك منهج في اختيار هذه الأحاديث، وليست هي أيضًا مرتبة على كتب وأبواب؛ وإنما هي موجودة على حسب ما عَنَّ لمن أن يتناول هذا الحديث أو ذاك دون ترتيب معين ودون منهج معين في هذا الترتيب؛ ولذلك كان لا بد من الفهارس التي تنظم هذه الأحاديث على أبواب الفقه أو على حروف المعجم، وقد فعل ذلك في كل مجلد من المجلدات التي أصدرها.

وعلى الشيخ الألباني الكثير من النقود التي انتقد في هاتين السلستين: (السلسلة الصحيحة) و(السلسلة الضعيفة)؛ فهذا شيء طبيعي؛ لأن الكمال لله وحده والعصمة لرسول الله ﷺ وينبغي لمن يتناول أحاديث هاتين (السلسلتين): أن يكون عنده نوع من التثبت وعدم التقليد؛ حتى يمكن أن يتبين الحق فيما قدم الشيخ الألباني من أحاديث (السلسلتين)؛ لكن على كل حال؛ هو كان مجتهدًا ولكل مجتهد نصيب، وإذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر -إن شاء الله تعالى- على حسب نيته وإخلاصه في هاتين (السلسلتين).

بعض مناهج التأليف في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري إلى الآن

عناصر الدرس

العنصر الأول : التأليف في تاريخ السنة ومناهج المحدثين (كتاب الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني) (ت١٣٤٥) ٣٣٣

العنصر الثاني : التأليف في فهارس أطراف متون الأحاديث. في كتاب أو أكثر ٣٣٥

العنصر الثالث : التأليف في الدفاع عن السنة (دفاع عن السنة لمحمد بن محمد أبو شهبة) ٣٣٧

التأليف في تاريخ السنة ومناهج المحدثين (كتاب الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : محمد بن جعفر الكتاني ت ١٣٤٥)

ما زلنا في الفترة الأخيرة من التأليف في السنة، وفي بيان مناهج هذه المؤلفات، وفي هذه الفترة مما هو جديد هو التأليف في تاريخ السنة، ومناهج المحدثين، وذلك مثل كتاب (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة) لمحمد بن جعفر الكتاني، الذي توفي في سنة خمس وأربعين وثلاثمائة بعد الألف، وتُعد هذه الرسالة فهرسة جيدة لكتب الحديث، وهي كـ(فهرست ابن النديم) في بقية العلوم الأخرى، وقد اهتم المحدثون بعلم الفهرسة والفهارس فوضعوا كتب الأطراف لمعرفة متون أو ألفاظ الحديث، ووضعوا المعاجم اللغوية لعرفة غريبة، ولمعرفة رجاله، ووضعوا كتب التراجم، ولمعرفة أماكن وجوده وضعوا التاريخ، وهكذا في كل فن من فروع هذا العلم.

وقد سبق شيء ليس بالقليل من هذا في الفترات السابقة، جاء صاحب (الرسالة المستطرفة) ليفهرس لنا كتب الحديث وعلومه، فجاءت مشتملة على أربعمائة وألف كتاب من مشهور كتب علوم الحديث، وهذا هو الجديد في ذلك، وعلى قريب من ستمائة ترجمة من مشهور تراجم علماء الحديث، وعلى قريب من المئتين مشهور كتب علماء الحديث في الأندلس والمغرب، وعلى قريب من ستين ترجمة من مشهور تراجم المحدثين في الأندلس والمغرب، مع ذكر أسماء علماء الحديث في المشرق والمغرب بكناهم وألقابهم وشهرتهم ووفاتهم، وما لكل واحد منهم من كتاب، وفي الرسالة محدثون من القرن الثاني إلى القرن الرابع عشر.

ومن الكتب التي فهرست لكتب الحديث كتاب وضعه المستشرقون، وهو

(المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) وهذا الكتاب وضعه مجموعة من المستشرقين، ونشره أيضًا بعض المستشرقين، هذا الكتاب يفهرس لكتب تسعة وهي الكتب الستة المشهورة المعروفة، والتي تعتبر أصولًا للسنة، وهي الصحيحان والسنن الأربعة: (سنن أبي داود)، و(سنن الترمذي)، و(سنن النسائي)، و(سنن ابن ماجه). وضم إلى ذلك أيضًا (سنن الدارمي)، أو ما هو معروف بـ(مسند الدارمي)، و(موطأ مالك)، و(مسند أحمد بن حنبل)، فكملت الكتب تسعة كتب، وهذا جديد أسس على النسخ المطبوعة لهذه الكتب، وهو كما قلنا يشير إلى مواضع هذه الكتب في النسخ المطبوعة، ويشير لكل حديث في موضعه من هذه الكتب، تارة في الكتاب؛ ككتاب الصلاة، كتاب الطهارة، كما هو في (صحيح البخاري) و(سنن الدارمي) وتارة يشير إلى الجزء والصفحة، كما هو الحال في مسند الإمام أحمد، وتارة يشير إلى رقم الحديث، كما هو الحال في (صحيح مسلم) مع ذكر الكتاب أيضًا، وهو يؤسس على حروف المعجم، يعني الكلمات رتبت على حروف المعجم، وكل كلمة لا شك لها اشتقاقات فهو يأتي بالجذر للكلمة، ويجرد الكلمة ثم يأتي باشتقاقاتها في موضع واحد، ثم يشير إلى موضع هذه الكلمة في الأحاديث في هذه الكتب التسعة، وهو يختار كلمة يقل دورانها على الألسنة، بمعنى: أنه لو عندك حديث وهذا الحديث فيه كلمة يقل دورانها على الألسنة، تجد هذه الكلمة في موضعها من حروف المعجم، ثم تجد الأحاديث التي وردت فيها هذه الكلمة، ولا شك أنه كان بل ولا يزال يفيد فائدة كبرى، وكأي عمل كبير مثل هذا قد تكون فيه أخطاء لكن هذه الأخطاء قليلة، بحيث يمكننا أن نعثر على موضع الحديث في هذه الكتب التسعة، وهي كتب كبيرة بسهولة ويسر.

ويشاء الله تعالى أن الذي صنع هذا الفهرس هو من غير المسلمين، وكان قصدهم هو أن يستفيد منه غير المسلمين؛ فأفاد المسلمين إفادة كبيرة، وأفاد الباحثين

وخاصة قبل شيوع الكمبيوتر والموسوعات التي صنعت على غرار هذا الذي يكون في المعجم المفهرس ؛ فكأن المعجم المفهرس أيضًا هو أساس للموسوعات التي صنعت بعد ذلك، والفرق أن الموسوعة تتناول كل كلمة في الحديث، أما هذا المعجم ؛ فإنما يتناول فقط الكلمة التي يقل دورانها على الألسنة.

التأليف في فهارس أطراف متون الأحاديث في كتاب أو أكثر

أيضًا من الموسوعات التي ألفت في هذه الفترة، وتتناول كثيرًا من كتب السنة ؛ فهي (موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف) لأبي هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول، وهذه الموسوعة أيضًا قد جاءت قبل شيوع الكمبيوتر والموسوعات التي صنعت وفهرست فيها كتب السنة وأودعت في الكمبيوتر أو على طريقة المناهج التي يمكن أن يعثر فيها على الحديث بسهولة في الكمبيوتر، وهذه الموسوعة مرتبة على طريقة الأطراف التي عرفت عند المحدثين من قديم، إلا أنها تميزت عن كتب الأطراف السابقة ؛ فاعتمدت على -أولًا- عدد ضخم من المصادر حيث قصد الاستيعاب في التخريج ؛ ففي مقدمة الموسوعة نقرأ قائمة بأسماء المصادر التي اعتُمد عليها ؛ فتصل إلى مائة وخمسين، وبهذا تكون الموسوعة قد سهلت العثور على الحديث، ولكن بشرط أن يعرف طالب الحديث طرف الحديث الأول حيث رتبت الأطراف فيها ترتيبًا هجائيًّا ترتيبًا معجميًّا بنظام ألف بائي وبنظام دقيق.

وأوردت الموسوعة أهم أحاديث الشمائل والتي تضاهي أحكام الأحاديث المرفوعة اللفظية في حكم الرفع، وهذه الموسوعة لا شك أن فيها كثيرًا من الأخطاء، كما جرب ذلك، ولكننا نقول: إنها مع ما كثر فيها من أخطاء، إلا أنها سدت فراغًا كبيرًا، ويسرت الكثير من السبل للعثور على الحديث في مظانه

المختلفة، وهي اعتمدت أيضًا في فهرسة الكتب على الكتب المطبوعة، وعلى ذكر من الكمبيوتر نجد أنه مما جد في هذا القرن أمران يتصلان بالكمبيوتر أو بالحاسوب؛ أما الأمر الأول فهو: تلك الموسوعات الشاملة التي اشتملت على آلاف الكتب، وهي كتب مطبوعة، وفهرستها على طريقة البرامج التي يسهل معها أن تكتب في الكمبيوتر كلمة؛ فتأتي كل الأحاديث بل والآثار التي جاءت في الكتب المختلفة من كتب السنة.

أما الأمر الثاني فهو: الإنترنت أو ما يسمونها بالشبكة العنكبوتية، هي أيضًا أودع فيها أو في الإنترنت الكثير من كتب السنة، بل وتعدى الأمر الكتب المطبوعة إلى الكتب المخطوطة، كل هذا أودع بفضل جهود كثير من الغيورين على دينهم، المحبين لسنة رسول الله ﷺ فهناك مواقع كثيرة تعنى بهذا الشأن، وبهذه الفهرسة، ولا شك أن هذا يسر كثيرًا كثيرًا للباحثين الجادين، وأقول الجادين؛ لأن غير الجادين الذين يستعملون هذه الموسوعات ويطلعون على الإنترنت للأخذ منه كتب السنة، ويكتفون بذلك، هؤلاء غير جادين، وربما يصلون إلى نتائج غير دقيقة، بل لا بد أن يتواكب هذا البحث مع الاطلاع على الأصول، وعلى المصادر وعلى الكتب التي فيها هذه الأحاديث، يعني يكفي الكمبيوتر أنه يسرع لك الحصول على الأحاديث وهذا حسن وجيد.

ويكفي الكمبيوتر أيضًا أنه يطلعك على أحاديث ربما لم تكن تستطيع أن تصل إليها بهذا البحث اليدوي في الكتب، وهذا حسن جيد؛ لكنه مع ذلك هذا جهد للذين وضعوا الموسوعات أو أدخلوا الكتب في الإنترنت هو جهد بشري يمكن أن يكون معرضًا للخطأ، وليس فيه من الفوائد ما يمكنك أن تأخذه من المصادر ومن الكتب التي أشار إليها الإنترنت، ولذلك الذين يعتمدون على الكمبيوتر فقط في بحوثهم يقعون في أخطاء كثيرة، بل ربما يوصمون بالجهل أثناء بحوثهم؛ فمثلًا كتاب قد يكون مطبوعًا لكنه وجده في الموسوعة، أو في الإنترنت مخطوط؛ فيشير إلى المخطوط ولا يعرف المطبوع وهكذا.

لكن على كل حال هذا من الجديد في هذه الفترة ولا شك أن الكمبيوتر يتطور وتتطور معه -إن شاء الله- سبل العثور على الأحاديث والاطلاع عليها والاستفادة منها -إن شاء الله تعالى.

مما جد في هذه الفترة أيضًا هي كتب سبل تخريج الحديث على نحو من الحداثة لم تكن موجودة قبل ذلك؛ فألفت كتب في طرق تخريج الحديث الشريف، وتناولت الفهارس التي يمكن أن تساعد في الدلالة على الحديث، وترشدك إلى كيف تعثر على الحديث، ومن هذه الكتب كتاب (تيسير الوصول إلى تخريج أحاديث الرسول) للدكتور محمود الطحان، وكتاب (تخريج الأحاديث) الدكتور عبد المهدي أحد أساتذة جامعة الأزهر، وغير ذلك من الكتب التي تدل على الكتب التي ترشد إلى مواضع الحديث الشريف.

وإذا كان الكمبيوتر يغني عن هذا لكن ما زال الكمبيوتر ليس في متناول كل واحد من الناس، وتظل هذه الكتب مفيدة في بابها حتى يكون الكمبيوتر كالكتاب سهل التناول، ويمكن أن يغني أو الذي يحصل عليه لا شك أنه يغني عن كل هذه الكتب بعون الله تعالى وبفضله.

التأليف في الدفاع عن السنة (دفاع عن السنة لمحمد بن محمد أبو شهبة)

جدَّ في هذه الفترة أيضًا ظاهرة الدفاع عن السنة، وبيان حجيتها، وهذا كان موجودًا قبل هذه الفترة، بل وقبل قرون، لكن لم يكن بهذا الزخم الذي هو موجود الآن، ولماذا هذا الزخم؟ لأنَّ أعداء السنة كثروا ومعاول الهدم أصبحت موجودة في كل مكان سواء أكان ذلك من أعداء المسلمين، أو من الجهلاء الذين ليس عندهم معرفة بالجهود التي بذلت لتمحيص السنة، ولتنقيتها مما علق بها من شوائب، أو علق بها من أمور أخرى، كالوضع والتحريف والتصحيف، وغير ذلك.

نشأ في هذا القرن كثير من غير المسلمين الذين يسمون بالمستشرقين أو ببعض المستشرقين الذين هاجموا السنة هجومًا عنيفًا، وصوَّروا أن الأمر لا يعدو أن يكون تعصبًا لمذاهب إسلامية وضعت لها الأحاديث، وأنَّ الأمر لا يعدو أن يكون أحاديث رويت بالمعنى؛ فكثر فيها التحريف، وكثر فيها التصحيف، وأنَّ الأمر لا يعدو أن تكون أحاديث كثيرة مكذوبة، وجعلها المحدثون حجة تلي كتاب الله ﷻ وألفت كتب في هذا الشأن سنتعرف عليها ونحن نتعرض لهذه المؤلفات، التي ألفت في الدفاع عن السنة، وإذا كان العلماء قديمًا قد تعرضوا كما قلنا لحجية السنة، وبيان أنها تأتي حجيتها من باب أنها تفسر القرآن الكريم، وتبين مجمله، وتخصص عامه وتقيد مطلقة إلى آخر مراتب السنة مع القرآن الكريم.

وإذا كان بعض الأعداء قديمًا قد هاجموا بعض الأحاديث الصحيحة، ولم يأخذوا بها كحجة في أمور الدين، وتصدى العلماء لهم؛ إلا أن هذا -كما قلنا- لا يعدو أن يكون فصلًا في كتاب، أو بعضًا من كتاب، أو رسالة صغيرة، إلى غير ذلك. لكن في عصرنا هذا، لما جد من عداء شرس لسنة رسول الله ﷺ من بعض الجاهلين والحاقدين، ولم يسلَم الصحابة الذين هم عدول بإجماع علماء الأمة، لم يسلم الصحابة من الهجوم، وأن بعضهم قد وضع الأحاديث تزلفًا إلى بعض الأحكام، أو تعصبًا لبعض الآراء أو غير ذلك، مع تناول بعض الأحاديث الصحيحة، كحديث سحر النبي ﷺ وكحديث الذباب، وغير ذلك من الأحاديث التي هي كالمتشابه، وكما قال الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ

﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ هذا بالنسبة للقرآن، فبالنسبة للسنة هم يتتبعون بعض المتشابه، أو بعض الأحاديث التي تحتاج إلى علاج في فهمها، أو في بواعثها، أو فيما تدل عليه؛ لكنها قبل ذلك كان ينبغي أن تأخذ ما دامت صحيحة، وما دام علماء الأمة قد أقروا بصحتها.

ولم يكن الأمر يقتصر على الإسناد وصحة الإسناد كما يزعم هؤلاء الحاقدون وهؤلاء الجهلاء، وإنما كان الأمر يتناول الأسانيد والمتون؛ فكما محص علماء السنة الأسانيد، وبينوا صحيحها من عدم صحيحها، وبالتالي صحة الأحاديث من عدمها، كما فعلوا ذلك أيضًا، تناولوا المتون وبينوا ما هو صحيح النسبة إلى رسول الله ﷺ وما هو غير صحيح، وهذا في الحقيقة هو الذي كان موطن الهجوم، موطن الهجوم منه علماء الحديث لم يلتفتوا إلا إلى الأسانيد، ولم يلتفتوا إلى المتون، وهذا باطل، واستدعى الأمر أن يؤلف العلماء في هذه الظاهرة -ظاهرة تمحيص المتون- وبيان ما فيها من صحيح، وما فيها من غير صحيح، مما يتناول المخالفة في الأصول الإسلامية، أو التاريخ... أو غير ذلك.

ولهذا كله نجد أنَّ العلماء ألفوا كتبًا كثيرة في الدفاع عن السنة، وفي الدفاع عن الأحاديث الصحيحة التي يتناولها الباحثون من المستشرقين بدعوى الموضوعية، وهم بعيدون عن هذه الموضوعية كما بين العلماء في كتبهم في الدفاع عن السنة. وجدنا من الكتب التي ألفت في هذه الفترة كتاب في (الدفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين) للشيخ محمد بن محمد أبي شهبة الذي كان أستاذًا في علوم القرآن والحديث بجامعة الأزهر وجامعة أم القرى.

يقول الشيخ أبو شهبة في مقدمة كتابه، بعد حمد الله، والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسوله ﷺ يقول: "أما بعد فمرجع الشريعة الإسلامية إلى أصلين

شريفين القرآن الكريم، والسنة النبوية، والقرآن أصل الدين، ومنبع الصراط المستقيم، ومعجزة النبي العظمى، وآيته الباقية على وجه الدهر، والسنة بيان للقرآن، وشرح لأحكامه، وبسط لأصوله، وتمام لتشريعاته، والسنة متى تثبت عن المعصوم -صلوات الله وسلامه عليه- فهي تشريع وهداية، وواجبة الاتباع ولا محالة، والسنة بعضها بوحي جلي عن طريق أمين الوحي جبريل # وبعضها بالإلهام والقذف في القلب، وبعضها بالاجتهاد على حسب ما عُلم النبي ﷺ من علوم القرآن، وقواعد الشريعة، وما أمتلئ به قلبه من فيوضات الوحي والتعليم الإلهي الذي لا يتوقف على قراءة وكتابة وكسب وبحث، وصدق الله حيث يقول: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ فالتعليم بالقلم إشارة إلى العلم الكسبي، وما بعدها إشارة إلى العلم الوهْبي الذي يضعه الله حيث شاء. ومتى اجتهد النبي ﷺ وسكت الوحي عن اجتهاده اعتُبر هذا إقرارًا من الله ﷻ له ﷺ واكتسب صفة ما أوحي إليه به، وبهذا المعنى يعتبر كل ما صدر عن النبي ﷺ وحيًا، وصدق الله تعالى حيث يقول: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾.

وقد عُنيت الأمة الإسلامية بتبليغ هذين الأصلين عناية فائقة؛ لم تُعهد في أمة من الأمم، نحو ما أثر عن أنبيائها وملوكها وعظمائها، فقد حفظ الصحابة القرآن وتدبروه وفقهوه، وبلّغوه كما أنزل الله إلى من جاء بعدهم من التابعين، وحمله التابعون، وبلّغوه كما تلقوه إلى من جاء بعدهم، وهكذا تداوله الجم الغفير الذين لا يحصون في كل عصر إلى أهل العصر الذين يلونهم.

وانضم إلى الحفظ والتلقي الشفاهي التقييد بالكتابة في عصر النبي ﷺ وبعد عصر النبي ﷺ حتى وصل إلينا لا تزيد فيه ولا اختلاق ولا تحريف ولا تبديل مصداقًا

لقوله ﷻ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ وكذلك عني الصحابة بالسنة المحمدية حفظًا، وفهمًا، وفقهًا، وبلغوها بلفظها وهو الغالب والأصل، أو بمعناها إلى من جاء بعدهم من التابعين، وبلغها التابعون لتابعي التابعين، وهلم جرًّا.

ولم تكن السنن والأحاديث مدونة بصفة عامة في القرن الأول، وذلك لما ورد من النهي عن ذلك خشية اختلاطها بالقرآن، أو اشتغال الصحابة بها عن القرآن، وبذلك انتهى القرن الأول والكاتبون للسنة قليلون، وإن كان الحافظون لها المقيدون لها في الصدور كثيرين.

ولم يكد يبدأ القرآن الثاني حتى بدأ التدوين بصفة عامة ونشط العلماء لهذا العمل المشكور نشاطًا قويًّا، وقد اقترنت حركة التدوين بحركة النقد والتعديل والتجريح والتحري عن الحق والصدق والصواب، ووضع أئمة الحديث وصيارفته لهذا أدق قواعد النقد وآصلها وأعدلها، سواء أكان ذلك يتعلق بنقد الأسانيد أم المتون.

وقد تمخضت هذه الحركة التدوينية عن كتب قيمة وموسوعات ضخمة، اشتملت على الأحاديث النبوية التي تصلح للاحتجاج، أو للتقوية والاستشهاد، ومن هذه الكتب ما هو خاص بالصحيح، ومنها ما هو مشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، ومنها ما هو خاص بالحديث النبوي، ومنها ما يشتمل على أقوال الصحابة والتابعين؛ وقد مني الإسلام من قديم الزمان بأعداء لا ينامون يضمرون له الكيد، وينسجون الخيوط، ويحيكون المؤامرات لذهاب دولته وسلطانه، وهؤلاء لما لم يتمكنوا من المجاهرة بالعداوة؛ لجئوا إلى الدس والخديعة، واتبعوا في سبيل ذلك وسائل متعددة فطورًا عن طريق إظهار الحب

والتودد لآل بيت رسول الله ﷺ كما فعل السبئيون أتباع عبد الله بن سبأ الذي أظهر الإسلام واستبطن الكفر، وطورًا عن طريق التأويل في النصوص الدينية تأويلًا لا يشهده له لغة ولا شرع.

ومحاولة إبطال التكاليف الدينية، كما فعل الباطنية والقرامطة وأضرابهم، وقد حاول هؤلاء الأعداء أن يشككوا المسلمين في أساس دينهم وهو القرآن الكريم، وذلك بالتشكيك في تواتره وإعجازه، وسلامته من الاختلاف والتناقض، وصلاحية أحكامه لكل عصر ولكل بيئة، وفي سبيل هذه الغاية اختلقوا الروايات، وحرفوا معاني الآيات، وكذلك حاولوا أن يشككوا المسلمين في الأصل الثاني، وهو السنة النبوية، وقد اتخذوا للوصول إلى هذه الغاية الدنيئة أساليب متعددة؛ فتارة عن طريق التشكيك في ثبوتها، وأنها أحادية وليست متواترة، وتارة أخرى عن طريق اختلاق الروايات التي تظهر الأحاديث بمظهر السطحية والسذاجة في التفكير، ومخالفة الواقع المحسوس، أو العقل الصريح، أو النقل الصحيح، أو التجربة المسلمة، إلى غير ذلك من الأساليب.

وقد حمل لواء هذا التهجم من قديم الزمان النظّام وهو: إبراهيم بن سيار رأس المعتزلة ومن على شاكلته من أعداء السنة النبوية، وقد عرض للكثير من مقالاتهم في الأحاديث العلامة ابن قتيبة في كتابه (تأويل مختلف الحديث) وقد جاء القساوسة والمستشرقون في العصور الحديثة؛ فأخذوا هذه الطعون والشبهات، فنفخوا فيها، وزادوا فيها ما شاء لهم هواهم أن يزيدوا وحملوها أكثر مما تحمل، وطلعوا بها على الناس، ومما يؤسف له غاية الأسف أن بعض الذين يثقون بكل ما يرد عن الغربيين من آراء ومذاهب، قد تلقفوا هذه الشبهات والطعون، ونسبها بعضهم إلى نفسه زورًا فكان كلابس ثوبي زور، والبعض

الآخر لم ينتحلها لنفسه، ولكنه ارتضاها، وجعل من نفسه بوقًا لترددها، ومن هؤلاء من ضمن كتبه هذه الشبهات، بل وقوى من أمرها.

وبعض هؤلاء المتلقفين كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوى وعصبية، وعداء ظاهرًا للسنة وأهلها وزاد عليهم الإسفاف في العبارة، وأتى في تناوله للصحابة ولا سيما الصحابي الجليل أبو هريرة < بألفاظ نابية عارية من كل أدب ومروءة وذلك كما صنع بعضهم، وشتان ما بين صنيع هؤلاء وصنيع هذا الأخير، والفرق بينهما فرق ما بين العالم والمدعي، والباحث الأصيل والمتعلق بأذيال الباحثين، والبحث في السنة وعلومها ليس هينًا ولا سهلًا، وإنما يحتاج إلى صبر وأناة، وإعمال روية، وإطالة نظر، والنظر السطحي، والبحث الخاطف، لا يؤديان إلا إلى آراء مبتسرة ونتائج فاسدة.

وقد تكشف لي أنَّ بعض الأخطاء التي وقع فيها المستشرقون، ومتابعوهم جاءت من أنهم لم يستكنهوا الأمور، ولم يصلوا إلى الأعماق والجذور، ولم يستشفوا ما وراء الظواهر، ولم يتمثلوا حق التمثل البيئة والعصر والملابسات التي جمعت فيها الأحاديث، والصفات التي كانت من ملازمات أئمة الحديث، من دين وعلم وتثبت وحذر بالغ، وأمانة فائقة، ومراقبة لله في السر والعلن.

وقد قيض الله سبحانه للسنن والأحاديث من نافح عنها، ورد كيد الكائدين لها، ولن يخلو عصر من العصور من عالم ينفي عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، كما قال رسول الله ﷺ ورحم الله الإمام ابن قتيبة فقد عرض لكثير من الشبهة التي أوردها أعداء الأحاديث، وكان له في ردها جهاد مشكور مذكور بالإكبار والإعظام، ولا يزال في كل قطر من أقطار الإسلام مَن شغف بالسنن والأحاديث، وتعمق في دراستها، وجاهد في رد الشبهات

عنها ؛ وألفوا في هذا السبيل المؤلفات القيمة من علماء الأزهر وغيرهم من علماء الحجاز والشام والهند والمغرب.

"وقد شاء الله سبحانه لي -ولله الحمد والمنة- والكلام للشيخ محمد أبو شهبة : أن أكون من المستشرفين بدراسة السنة والمدافعين عن ساحتها الطاهرة، دفاعًا عن علم وتثبت، ودراسة واقتناع، لا عن عصبية وعاطفة، وقد عرضت لبعض هذه الشبهات وردها ردًّا علميًّا صحيحًا، في كتابي الذي نلت به درجة الأستاذية - الدكتوراه- وسميته (الوضع في الحديث ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين).

ولما صدر كتاب (أضواء على السنة المحمدية) وجدت مؤلفه تلقف فيه كل ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجالها، وما قال المستشرقون والمبشرون وأذنابهم، وحرص أشد الحرص على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاف والتناقض، والتحريف والتبديل، والسذاجة والتخريف، وفي سبيل هذا الغرض زيف الصحيح، وصحح المختلق المكذوب، وقد رأيت أن الرد على هذا الكتاب يعتبر ردًّا لكل ما أثير حول من السنة وطعون ولغط، فمن ثم أسميته (دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين).

وقد بدأت الرد على صفحات مجلة الأزهر، وكتبت فيها سبع مقالات متوالية، ثم جَدَّت أحوال وملابسات توقفت بسببها عن الرد على صفحات هذه المجلة، ثم أخذت في إكمال الردود، وتفرغت لذلك، وقد يسر الله وله الحمد والمنة وأعان ؛ فكان هذا الكتاب، ولا يفوتني أن أنوه بما قام به في هذا المضمار، أخوان كريمان وشيخان جليلان هما الأستاذان ؛ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ومحمد عبد الرزاق حمزة، فقد أخرج كل منهما في ذلك كتابًا حافلًا فلهما من الله ﷻ الجزاء الأوفى ومن الناس الثناء والدعاء.

وها أنا ذا أزف كتابي إلى قراء العربية، وعشاق السنة ومحبيها، ذوي الغيرة عليها، وإلى طلاب الحقيقة، ومحبي المعرفة في كل قطر من أقطار الإسلام والعروبة، وسأقدم بين يدي الردود بحوثًا في منزلة السنة من الدين، والاحتجاج بها، وموجزًا في الأطوار التي مرت بها، والأصول والقواعد التي وضعها علماء الرواية، وأئمة النقد في الإسلام، فإن كان ما قلته صوابًا فمن الله، وإن كانت الأخرى فالحق أردت والصواب قصدت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".

هكذا انتهت مقدمة الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة من علماء الأزهر الشريف.

وقد أوجز فيها الدوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب، ومن هذه الدوافع - بل أساس هذه الدوافع - هو الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ بعدما ألف أحد المسلمين للأسف كتابًا سماه (أضواء على السنة المحمدية) وهاجم فيها كما قال الشيخ الأحاديث الصحيحة، واستشهد بأحاديث ضعيفة بل موضوعة؛ ليرد بها حجية السنة المحمدية، فجاء هذا الكتاب الذي أسماه (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين).

مناهج الكتب التي ألفت في الدفاع عن السنة

عناصر الدرس

العنصر الأول : كتب في الدفاع عن السنة عامة ٣٤٩
العنصر الثاني : كتب في الدفاع عن أبي هريرة ٣٦١
العنصر الثالث : كتب في بيان عناية المحدثين بنقد المتون ٣٦٤
العنصر الرابع : كتب في رواية الحديث بالمعنى ٣٦٥
العنصر الخامس : كتب في بيان كتابة الحديث في القرن الأول الهجري ٣٦٦

كتب في الدفاع عن السنة عامة

ما زلنا في الفترة التي ما بين منتصف القرن الرابع عشر الهجري إلى الآن:

إن الذين هاجموا السنة كانوا يتخذون حججًا باطلة منها: أن هناك كثيرًا من الأحاديث التي هي باطل وكذب على رسول الله ﷺ لكنهم لم يستندوا في ذلك إلى حجج علمية تبين ذلك، وإنما هو التضليل، وشمل ذلك كل نواحي الأحاديث الصحيحة التي أرادوا أن يهاجموها. ومن ذلك أيضًا هجومهم على أبي هريرة؛ لأنه روى الكثير عن رسول الله ﷺ وروايته تشبه كثيرًا من أحاديث رسول الله ﷺ وهي مبثوثة في الصحاح من السنة؛ فإذا استطاعوا أن يردوا هذه الأحاديث بباطلهم، فقد هدموا السنة عن هذا الطريق.

ومن وسائلهم أيضًا: أنهم زعموا أن علماء الأحاديث لم ينظروا إلا في الأسانيد ولم ينظروا إلا في المتون، ولذلك لم يكن هناك فائدة في النظر إلى الأسانيد؛ لأن المتون كانت تشتمل في زعمهم الباطل أو الكاذب على كثير من الأمور التي لا يصح معها الحديث.

ومن وسائلهم أيضًا: قولهم: إن السنة لم تكتب إلا في بداية القرن الثاني، في عهد عمر بن عبد العزيز > ومعنى ذلك أنه قبل هذه الفترة لم تكن السنة مكتوبة، وإنما كانت في صدور رواتها، وهذا الحفظ الذي كان يدعيه هؤلاء كان عرضة للتحريف والتغيير، ومن هنا ما كتب في بداية القرن الثاني، أو نهاية القرن الأول لم يكن صحيحًا.

زعموا أيضًا: أن السنة رويت بالمعنى، والذين رووا الحديث بالمعنى قد غيروا منه، ولم يؤدوه أداءً جيدًا.

وكل هذا أفرد له العلماء كتبًا بالتأليف، هذا علاوة على الدفاع عن السنة عامة، والدفاع عن حجية السنة عامة.

أولًا: الدفاع عن السنة عامة:

ونبدأ بكتاب (الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة) يقول صاحبه في مقدمته بعد حمد الله ﷻ والثناء عليه والصلاة على رسول الله ﷺ:

"أما بعد؛ فإنه وقع إلي كتاب جمعه الأستاذ محمود أبو ريه وسماه: (أضواء على السنة المحمدية) فطالعته وتدبرته، فوجدته جمعًا وترتيبًا وتكميلًا للمطاعن في السنة النبوية، مع أشياء أخرى تتعلق بالمصطلح وغيره، وقد ألف أخي العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وهو على فراش المرض -عافاه الله- ردًّا مبسوطًا على كتاب أبي ريه لم يكمل حتى الآن، فرأيت من الحق علي أن أضع رسالة أسوق فيها القضايا التي ذكرها أبو ريه، وأعقب على كل قضية ببيان الحق فيها متحريًا -إن شاء الله تعالى- الحق، وأسأل الله تعالى التوفيق والتسديد إنه لا حول ولا قوة إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل".

ثم قال: عني أبو ريه بإطراء كتابه فأثبت على لوحِهِ دراسة محررة، تناولت حياة الحديث المحمدي وتاريخه، وكل ما يتعلق به من أمور الدين والدنيا، وهذه الدراسة الجامعة التي قامت على قواعد التحقيق العلمي -هكذا قال وهكذا ادعى وزعم- هي الأولى في موضوعها لم ينسج أحد من قبل على منوالها. وكرر الإطراء في مقدمته وخاتمته، وكنت أحب له لو ترفع عن ذلك، وترك الكتاب ينبئ عن نفسه، فإنه عند العقلاء أرفع له ولكتابه، إن حمدوا الكتاب، وأخف

للذم إن لم يحمدوه، بل استجراه حرصه على إطراء كتابه إلى أمور أكرهها له، تأتي الإشارة إلى بعضها قريبًا إن شاء الله تعالى.

كان مقتضى ثقته بكتابه وقضاياه أن يدعو مخالفيه إلى الرد عليه إن استطاعوا، فما باله يتقيهم بسلاح يرتد عليه وعلى كتابه، إذ يقول في صحيفة أربعة عشر: وقد ينبعث له من يتطاول إلى معارضته ممن تعفنت أفكارهم، وتحجرت عقولهم. ويقول في آخر كتابه: وإن تضق به صدور الحشوية، وشيوخ الجهل من زوامل الأسفار الذين يخشون على علمهم المزور من سطوة الحق، ويخافون على كساد بضاعتهم العفنة التي يستأكلون بها أموال الناس بالباطل أن يكتنفهم ضوء العلم الصحيح إلى آخر هذه الأكاذيب.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي: أما أنا فأرجو ألا يكون لي ولا لأبي ريه ولا لمتبوعيه عند القراء خطر ولا وزن، وأن يكون الخطر والوزن للحق وحده -أي: لهؤلاء العلماء الذين أفنوا حياتهم في الدفاع عن السنة وفي خدمة السنة الذين اتهمهم بهذه الاتهامات زورًا وبهتانًا- قال أبو ريه تعريف بالكتاب -يعني كتابه طبعًا- ثم ذكر علو قدر الحديث النبوي ثم قال: وعلى أنه بهذه المكانة الجليلة والمنزلة الرفيعة؛ فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحقه من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث، يتداولونه فيما بينهم، ويدرسون على طريقتهم، وطريقة هذه الفئة التي اتخذتها لنفسها، قامت على قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل هكذا يزعم، فترى المتقدمين منهم وهم الذين وضعوا هذه القواعد قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث والبحث على قدر الوسع في تاريخهم، ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحًا في نفسه، أو غير صحيح، معقولًا أو غير معقول، إذ وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب. أما المعنى فلا يعنيهم من أمره في شيء.

قال الشيخ عبد الرحمن: أقول: مراده بقوله: "العلماء" المشتغلون بعلم الكلام والفلسفة، ولم يكن منهم أحد في الصحابة، والمهتدين بهديهم من علماء التابعين، وأتباعهم، والذين يلوونهم هؤلاء كلهم ممن سماهم رجال الحديث، ومنهم عامة المشهورين عند الأمة بالعلم والإمامة من السلف، أولئك كلهم ليسوا عند أبي ريه علماء؛ لأنهم لم يكونوا يخوضون في غوامض المعقول، بل يفرون منها، وينهون عنها، ويعدونها زيغًا وضلالًا وخروجًا عن الصراط المستقيم، وقنعوا بعقل العامة هكذا يقول. وأقول: مهما تكن حالهم فقد كانوا عقلاء العقل الذي ارتضاه الله ﷻ لأصحاب رسوله، ورضيهم سبحانه لمعرفته ولفهم كتابه، ورضي ذلك منهم وشهد لهم بأنهم المؤمنون حقًّا، والراسخون في العلم، خير أمة أخرجت للناس، وقال لهم في أواخر حياة رسوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ فمن زعم أن عقولهم لم تكن مع تسديد الشرع لها كافية وافية، لمعرفة الله ﷻ وفهم كتابه ومعرفة ما لا يتم الإيمان، ولا يكمل الدين إلا بمعرفته، فإنما طعن في الدين نفسه.

وكان التابعون المهتدون بهدي الصحابة أقرب الخلق إليهم عقلًا وعلمًا وهديًا، وهكذا من اهتدى بهديهم من الطبقات التي بعدهم، وهؤلاء هم الذين سماهم أبو ريه: رجال الحديث.

قد يقال: أما نفي العلم والعقل عنهم؛ فلا التفات إليه، ولكن هل راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟.

أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن:

- عند السماع.

- وعند التحديث -أي: الرواية.

- وعند الحكم على الرواة.

- وعند الحكم على الأحاديث.

فالمتثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه، ولم يحفظوه؛ فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه، مع القدح فيه، وفي الراوي الذي عليه تبعته.

قال الإمام الشافعي في (الرسالة): وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه، بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه. وقال الخطيب في (الكفاية في علم الرواية) باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث: وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث؛ لكن الأئمة بالمرصاد للرواة؛ فلا تكاد تجد حديثًا بين البطلان، إلا وجدت في سنده واحدًا أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة، والأئمة كثيرًا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلًا عن خبرين أو أكثر، ويقولون: الخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد منكر أو باطل، وتجد ذلك كثيرًا في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثًا حديثًا، فأما تصحيح الأحاديث فهم به أعنى وأشد احتياطًا، نعم ليس كل من حكي عنه توثيق أو تصحيح متثبتًا، ولكن العارف الممارس يميز هؤلاء من أولئك.

هذا وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث أن منها أحاديث تثقل على بعض المتكلمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها، أو هي من قبيلها، قد ثقلت هي أيضًا على المتكلمين، وقد علموا أن

النبي ﷺ كان يدين بالقرآن، ويقتدي به؛ فمن المعقول جدًّا أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات.

ثم يقول الشيخ عبد الرحمن المعلمي: "من الحقائق التي يجب ألا يغفل عنها: أن الفريق الأول وهم الصحابة ومن اهتدى بهديهم من التابعين وأتباعهم ومن بعدهم عاشوا مع الله ورسوله؛ فالصحابة مع النبي ﷺ وهديه ومع القرآن، والتابعون مع القرآن والصحابة والسنة، وهلم جرًّا، وأن الفريق الثاني وهم المتكلمون والمتفلسفون ونحوهم عاشوا مع النظريات والشبهات والأغلوطات والمخاصمات".

والمؤمن يعلم أن الهدى بيد الله، وأنه ﷻ إذا شرع إلى الهدى سبيلًا؛ فالعدول إلى غيره لن يكون إلا تباعدًا عنه، وتعرضًا للحرمان منه، وبهذا جاء القرآن، وعليه تدل أحوال السلف، واعتراف بعض العلماء واعتراف بعض أكابرهم في أواخر أعمارهم، والدقائق العلمية شيء والدقائق الدينية شيء آخر، فمن ظن الطريق إلى تلك طريقًا إلى هذه؛ فقد ضل ضلالًا بعيدًا.

قال: واعلم أن أكثر المتكلمين لا يردون الأحاديث التي صححها أئمة الحديث، ولكنهم يتأولونها كما يتأولون الآيات التي يخالفون معانيها الظاهرة، لكن بعضهم رأى أن تأويل تلك الآيات والأحاديث تعسف ينكره العارفون باللسان، وبقانون الكلام وبطبيعة العصر النبوي، والذي يخشونه من تكذيب القرآن لا يخشونه من تكذيب الأحاديث؛ فأقدموا عليه وفي نفوسهم ما فيها، ولهم عدة مؤلفات في تأويل الأحاديث أو ردها، قد طبع بعضها فلم يهملوا الحديث، كما زعم أبو ريه.

قول أبي رية والأدباء يعني بهم: علماء البلاغة، يريد أنهم لم يتصدوا لنقد الأحاديث بمقتضى البلاغة، وقال: ولما وصلت من دراستي إلى كتب الحديث،

ألفيت فيها من الأحاديث ما يبعد أن يكون في ألفاظه، أو معانيه، أو أسلوبه من مُحكم قوله، وبارع منطقه -صلوات الله عليه- ومما كان يثير عجبي: أني إذا قرأت كلمة لأحد أجلاف العرب أهتز لبلاغتها، وتعروني أريحية من جزالتها، وإذا قرأت بعض ما ينسب إلى النبي ﷺ من قول لا أجد له هذه الأريحية، ولا ذاك الاهتزاز، وكنت أعجب كيف يصدر عنه -صلوات الله عليه- مثل هذا الكلام المغسول من البلاغة، والعاري عن الفصاحة، وهو أبلغ من نطق بالضاد، أو يأتي منه مثل تلك المعاني السقيمة وهو أحكم من دعا إلى رشاد.

رد عليه الشيخ عبد الرحمن بقوله: أما الأحاديث الصحيحة فليست بهذه المثابة والاهتزاز والأريحية، مما يختلف باختلاف الفهم والذوق والهوى؛ ولأن كان صادقًا في أن هذه حاله مع الأحاديث الصحيحة، فلن يكون حاله مع كثير من آيات القرآن وسوره إلا قريبًا من ذلك، هذا والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والنبي ﷺ كان همه إفهام الناس وتعليمهم على اختلاف طبقاتهم، وقد أمره الله تعالى أن يقول: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ والكلمات المنقولة عن العرب ليست بشيء يذكر بالنسبة لكلامهم كله، إنما نقلت لطرافتها ومقتضى ذلك أنه لم يستطرف من كلامهم غيرها، وكذلك المنقول من شعرهم قليل، وإنما نقل ما استجيد وشعره مظنة التصنع البالغ، ومع ذلك قد تقرأ القصيدة؛ فلا تهتز إلا للبيتين والبيتين، ثم إن كثيرًا مما نقل عن النبي ﷺ روي بالمعنى كما يأتي؛ فأما سقم المعنى فقد ذكر علماء الحديث أنه من علامات الموضوع كما نقله أبو ريه نفسه.

وذكر ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل في علامات الصحيح: أن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة؛ فإن كان أبو ريه يستسقم معاني الأحاديث الصحيحة فمن نفسه أتي.

وَمَن يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مَريضٍ ❖ يَجِد مُرّاً بِهِ الماءَ الزُلالا

وقوله: أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء، كذا قال. وقد أسلفت أن رعايتهم للمعنى سابقة، يراعونه عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الراوي، ثم يراعونه عند التصحيح، ومنهم من يتسامح في بعض ذلك، وهم معروفون كما تقدم.

وقد قال أبو ريه: ذكر المحققون أمورًا كلية يعرف بها أن الحديث موضوع؛ فذكر جميع ما يتعلق بالمعنى نقلًا عنهم، فإن قال: ولكن مصححي الأحاديث لم يراعوا ذلك، قلت: أما المتثبتون كالبخاري ومسلم؛ فقد راعوا ذلك، بل في كل منهما أحاديث يسيرة انتقدها بعض الحفاظ أو ينتقدها بعض الناس، ومرجع ذلك إما إلى اختلاف النظر، وإما إلى اصطلاح لهما يغفل عنه المنتقد.

وإما إلى الخطأ الذي لا ينجو منه بشر، وقد انتقدت عليهما أحاديث من جهة السند، فلا يقال لأجل ذلك: إنهما لم يراعيا هذا أيضًا، قال في صـ٥ -يعني أبا ريه-: "وعلى أنهم قد بذلوا أقصى جهدهم في دراسة علم الحديث من حيث روايته، فإنهم قد أهملوا جميعًا أمرًا خطيرًا، أما هذا كله فقد انصرف عنه العلماء والباحثون، وتركوه أخبارًا في بطون الكتب مبعثرة". هذا تلخيص ما قال.

يعني: فجمعها هو في كتابه، وغالب ذلك قد تكفلت به كتب المصطلح، وسائره في كتب أخرى من تأليف المحدثين أنفسهم، ومنها ينقل أبو ريه.

وقال في صفحة أخرى: أسباب تصنيف هذا الكتاب... إلى آخره إلى أن قال: " ومما راعني أني أجد في معاني كثير من الأحاديث ما لا يقبله عقل صريح. أقول: لا ريب أن في ما ينسب إلى النبي ﷺ من الأخبار ما يرده العقل الصريح، وقد جمع المحدثون ذلك، وما يقرب منه في كتب الموضوعات، وما لم يُذكر فيها منه فلن تجد له إسنادًا متصلًا إلا وفي رجاله ممن جرحه أئمة الحديث رجل أو أكثر،

وزعم أن في الصحيحين شيئًا من ذلك سيأتي النظر فيه، وقد تقدمت قضية العقل، قال: ولا يثبته علم صحيح، ولا يؤيده حس ظاهر، أو كتاب متواتر".

أقول: لا أدري ما فائدة هذا مع العلم بأن ما يثبته العلم الصحيح، أو يؤيده الحس الظاهر، لا بد أن يقبله العقل الصريح، وإن القرآن لا يؤيد ما لا يقبله العقل الصريح.

ثم قال: "كنت أسمع من شيوخ الدين -عفا الله عنهم- أن الأحاديث التي تحملها كتب السنة، قد جاءت كلها على حقيقتها، أقول: العامة في باديتنا باليمن، والعامة من مسلمي الهند إذا ذكرت لأحدهم حديثًا، قال: أصحيح هو؟ فإن قلت له: هو في سنن الترمذي مثلًا. قال: هل جميع الأحاديث التي في الكتاب المذكور صحيحة، فهل هؤلاء أعلم من شيوخ الدين في مصر؟ ثم ذكر حديث: "من كذب علي" وقضايا أخرى ذكر أنها انكشفت له، أجمل القول فيها هنا على أن يفصلها بعد، فأخرت النظر فيها إلى موضع تفصيلها. ثم قال: لما انكشف لي ذلك كله، وغيره مما يحمله كتابنا وبدت لي حياة الحديث المحمدي في صورة واضحة جلية، تتراءى في مرآة مصقولة، أصبحت على بينة من أمر ما نسب إلى الرسول من أحاديث آخذ ما آخذ منه ونفسي راضية، وأدع ما أدع وقلبي مطمئن، ولا علي في هذا أو ذلك حرج أو جناح".

أقول: أما إنه بعد اطلاعه على ما نقله في كتابه هذا صار عارفًا بتاريخ الحديث النبوي إجمالًا، فهذا قريب، لولا أن هناك قضايا عظيمة يصورها في كتابه هذا على نقيض حقيقتها، كما سنقيم عليه الحجة الواضحة، إن شاء الله تعالى. وأما أنه أصبح على بينة إلى آخر ما قال؛ فهذه دعوى تحتمل تفسيرين:

الأول: أنه أصبح يعرف بنظرة واحدة إلى الحديث من الأحاديث حقيقة حاله من الصحة قطعًا أو ظنًّا أو احتمالًا، أو البطلان كذلك.

الثاني: أنه ساء ظنه بالحديث النبوي، إن لم يكن بالدين كله؛ فصار لا يراه إلا أداة يستغلها الناس لأهوائهم؛ فأصبح يأخذ منه ما يوافق هواه، ويرد ما يخالف هواه بدون اعتبار لما في نفس الأمر من صحة أو بطلان.

إلى آخر ما قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه، مما فصله على طول كتابه وعرضه، كتاب (الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة).

كتاب (حجية السنة):

وننتقل إلى كتاب آخر ولا شك أن معنى الهجوم على الحديث النبوي إنكار حجيته، ولذلك أنبرى لحجيته أحد العلماء الكبار ومنهم الشيخ عبد الغني عبد الخالق ألّف (حجية السنة) ليرد فيها على المبتدعة، وعلى الجاهلين بحجية السنة، بما تؤدي أقوالهم إلى عدم حجيتها. يقول في مقدمة هذا الكتاب:

"أما بعد؛ فإنه لما قررت دراسة تاريخ التشريع الإسلامي على طلبة تخصيص المادة بكلية الشريعة الإسلامية، وزعت إدارة الكلية مذكرة فيه ألفها ثلاثة من أساتذة الكلية ليدرسها الطلبة، وتكون عمدتهم في أداء الامتحان في هذا الفن، فكان من المباحث التي تعرضوا لها أثناء كلامهم على الدور الرابع من أدوار التشريع الإسلامي: موقف المعتزلة من السنة الشريفة؛ فقرروا أن فريقًا منهم ينكر الاحتجاج بالسنة من حيث هي سنة صادرة عن رسول الله ﷺ وزعموا أن الشافعي -رحمه الله- قد عقد في الجزء السابع من كتاب (الأم) بابًا سرد فيه شبه هذا الفريق ورد عليها.

وقد كان من المعلوم لي قبل ذلك من كتب الأصول أن حجية السنة لا نزاع فيها بين المسلمين، وأنها ضرورة دينية، فاستبعدت أن يكون ما قرره أصحاب هذه المذكرة في هذه المسألة حقًّا؛ لأن علماء الأصول واسعو الاطلاع شديدو الاعتناء بنقل الخلاف عن السلف والخلف من المسلمين، في دقيق المسائل وجليلها؛ فلو كان هناك خلاف في حجية السنة لنقلوه، كما فعلوا في الإجماع والقياس مع أن المخالفين فيهما قد انقرضوا، ولو قصر البعض في ذكر الخلاف فيها لما فات الآخرين التصريح بها.

فإجماعهم على عدم نقل الخلاف، بل على ضرورية حجية السنة يبطل ما فهمه أصحاب المذكرة من كتاب (الأم) ثم إني رجعت إلى الأم، وبعبارة أصح إلى كتاب (جماع العلم) الملحق بـ(الأم)، وقرأته من بدايته إلى نهايته فلم أجد فيه ما يؤيد رأي أصحاب المذكرة ويثبت صحته، بل وجدت على العكس من ذلك ما يفيد أن الشافعي رسم بأنه ليس أحد من المسلمين ينكر حجية السنة، وكل ما يؤخذ من كلامه أن بعض الناس يرد الأخبار كلها، ولا يقول بالاحتجاج بها؛ لأنه يرى أن ليس هناك طريق صحيح لنقلها عن رسول الله ﷺ فتعجبت من ذلك، واستبعدت أن يكون هؤلاء الأفاضل -حفظهم الله- قد أطلعوا على كلام الشافعي، ثم فهموا منه ما قرروا، ورجحت أن يكونوا قد نقلوا هذا الكلام عن مصدر آخر وثقوا به فرجعت إلى سائر المظان المتداولة في تاريخ التشريع فوجدت الأستاذ الخضري -عليه رحمة الله- يقرر ذلك في كتابه (تاريخ التشريع الإسلامي) ويؤكده وينقل عبارات الشافعي التي أخذ منها الخلاف في حجية السنة.

ثم اطلعت في مجلة القانون والاقتصاد على بحث قيم؛ للأستاذ الجليل الشيخ

عبد الوهاب خلاف -أعزه الله- نشره تحت عنوان: (السلطات الثلاث في الإسلام) فإذا به يقرر ما يقرره الأستاذ الخضري، وإن كان رده على الفريق المخالف قد يشعر بأنهم يردون الأخبار كلها للسنة من حيث هي سنة. ويحيل من يريد أن يقرأ بالتفصيل أدلة المختلفين في أن السنة حجة إلى (الأم) وإلى ما نشر بـ"مجلة المنار" مناظرات مسهبة بعنوان: الإسلام هو القرآن وحده، بين الدكتور محمد توفيق صدقي، وأحد كبار علماء الأزهر فرجعت إلى هذه المجلة، وبحثت فيها عن المناظرات التي أشار إليها حتى عثرت عليها فقرأت كلام الطرفين، فرأيت أن الدكتور ينكر حجية السنة ويبحث في موضوع لم يعد العدة له، ولم يعرف أصله، ويخبط فيه خبط عشواء، ويخلط بين بحث حجية السنة من حيث ذاتها، وبين أبحاث طرقها والاعتماد عليها، ويتكلم كلام من يريد أن يتكلم فحسب؛ فلا يهمه أن يكون كلامه موافقًا للحق مقبولًا عند الخلق، ثم وقع في يدي كتاب عنوانه (الإسلام الصحيح)، للكاتب المعروف محمد إسعاف النشاشيبي، وجدت كلامه في مقدمته يشعر بأنه ينحو نحو الدكتور لكنه لم يفصح عن مراده.

قال الشيخ عبد الغني عبد الخالق: ولما كان لهذا الأمر خطورته، وأهميته في التشريع الإسلامي، واستنباط الحكم الشرعي، وكان الواقع يتنافى مع ما تقدم، رأيت أن أضع رسالة في حجية السنة، وأبين ضروريتها، وأنه لم يحدث خلاف فيها بين المسلمين في أي زمن، وأن كلام الشافعي لا يعطي ذلك أصلًا، ثم أبين حجيتها بالأدلة القاطعة التي لا مجال للشك فيها، وأحدد الفرق بين حجية السنة من حيث هي سنة، وبين حجية الأخبار، وأدفع في الوقت نفسه ما أورده الدكتور مما قد يسمى شبهًا.

وهكذا نرى أن هذا الفريق من العلماء أنبرى للدفاع عن السنة، إما لبيان

حجيتها، وإما لبيان زيغ وزلل من تعرضوا لها بالهجوم في صورة الدفاع عنها، كما فعل صاحب (أضواء على السنة المحمدية).

كتب في الدفاع عن أبي هريرة

وننتقل إلى لون آخر من ألوان الدفاع عن السنة، وهو الدفاع عن أبي هريرة > وقد ألف في ذلك عبد المنعم صالح العلي كتاب (دفاع عن أبي هريرة)، يقول في مقدمته بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ:

"وبعد؛ فإن الكتاب والسنة هما المصدران لشريعة الإسلام، وكل ما ذكره واستنبطه الفقهاء عبر القرون الطويلة، إنما هو استمداد من هذين المصدرين العظيمين، واغتراف من منهلهما العذب الصافي، ومن هنا كان كيد أعداء الإسلام موجهًا إلى هذين المصدرين.

أما كيدهم لمصدر الإسلام الأول الكتاب؛ فقد اقتصر على تحريف معناه، لا على تحريف ألفاظه، ومع هذا فقد باء كيدهم بالفشل، ولم ينالوا ما يريدون إلا أن كيد أعداء الإسلام، وعلى رأسهم وفي مقدمتهم اليهود نحو مصدر الإسلام الثاني السنة النبوية المطهرة، نال بعض الشيء؛ فقد استطاع اليهود وغيرهم من أعداء الإسلام افتراء الأحاديث، وتحريف البعض الآخر، وصنعوا لها الأسانيد المكذوبة، وأشاعوها في الأمة، ولكن الله تعالى هيأ لسنة نبيه ثلة من العلماء المجاهدين؛ فكشفوا عن كيدهم، وميزوا الأحاديث الصحيحة من المكذوبة، وهكذا حفظت السنة النبوية المطهرة، ولكن اليهود وأعوانهم وأتباعهم لم يلقوا السلاح، ولم ينصرفوا عن حربهم للإسلام فسلكوا مسلكًا آخر يقوم على التشكيك في رواه السنة النبوية، ولا سيما المكثرين منهم وإثارة الشبهات

حولهم، والطعن في أمانتهم وصدقهم بحجة النقد العلمي، والبحث الموضوعي والرأي الحر.

وكان نصيب الصحابي الجليل راوية الإسلام وحبيب المؤمنين، أبي هريرة < من هذا الكيد الجديد الشيء الكثير؛ لأنه < من أكثر الصحابة رواية للحديث، نظرًا لأنه كان من أكثر الصحابة ملازمة لمجلس رسول الله ﷺ فسمع ما لم يسمعه غيره، إضافة إلى مسموعاته من غيره من الصحابة؛ فصار عنده الشيء الكثير، يرويه للناس ويعلمهم إياه؛ استجابة لقول رسول الله ﷺ: ((ليبلغ الشاهد الغائب؛ فإنّ الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه)) لذا استغل خصوم الإسلام وعلى رأسهم اليهود كثرةَ الرواية من أبي هريرة < واغتنموها فرصة سانحة، وجعلوها ثغرة ينفذون منها للتشكيك بصدق أبي هريرة وهم يهدفون من وراء ذلك نبذ مروياته من السنة النبوية المطهرة؛ فيفوت المسلمين جملة كبيرة من أحاديث رسول الله ﷺ وهذا هو ما يريدون؛ فإذا فرغوا من أبي هريرة تحولوا إلى غيره من صحابة رسول الله ﷺ ونقلة سنته إلى الأمة الإسلامية.

إلى أن قال: وكان من دقة كيد هؤلاء اليهود والمستشرقين أنهم بالإضافة إلى استغلالهم من تطوع لنشر سمومهم من تلامذتهم، قد استأجروا بعض ذوي الذمم الخربة؛ فدفعوهم إلى هذا الميدان، يكتبون ويجمعون الجمل المقطوعة، والعبارات المبتورة؛ ليتخذوا منها تكأة في باطلهم وافترائهم، وبعض هؤلاء المستأجرين كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوى وعصبية وعداء ظاهرًا للسنة وأهلها، وزاد عليهم الإسفاف في العبارة، وأتى في تناوله للصحابة ولا سيما الصحابي الجليل أبي هريرة < بألفاظ نابية عارية عن كل أدب ومروءة، وذلك كما صنع أبو ريه الذي ظهر له في مصر كتاب ما لبث أن طبع مرة أخرى؛

لأن اليهود اشتروا نسخه الأولى، ووزعوها وهذا بعض التعويض لصاحبه، وما خفي من تعويض أكثر مما ظهر، واسم كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، تلقف فيه كل ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجالها، وما قاله المستشرقون والمبشرون وأذنابهم، وحرص أشد الحرص على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاف والتناقض والتحريف والتبديل والسذاجة والتحريف، وفي سبيل هذا الغرض زيف الصحيح وصحح المختلق المكذوب.

لكل ذلك رأيت أن من الحق لأبي هريرة > في أعناق المسلمين أن ينهض فيهم من يرد هذا الكيد عنه، ويدفع هذا الافتراء والبهتان عن سيرته؛ لأن في هذا الدفع وذلك الرد دفاعًا عن سنة رسول الله ﷺ وحماية لها من طعون المبطلين المفسدين، والله جلت قدرته أخبرنا بأنه لا يصلح عمل المفسدين، وإنما يبطله ويمحقه بما ييسر له من يكشف باطله وتمويهه، وإني لأرجو أن يكون في هذه الصفحات التي كتبتها عن هذا الصحابي الجليل ما يساعد على محق باطل أعداء أبي هريرة، وكشف عوراتهم وسوءاتهم وكذبهم؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيا عن بينة... إلى آخر ما قال في مقدمة كتابه (دفاع عن أبي هريرة).

وألف مثله الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي كتاب (أبي هريرة في ضوء مروياته) وقال في المقدمة: "فهذه دراسة مقارنة في مائة حديث من مرويات أبي هريرة > بأسلوب جديد لا أعرف أحد سبقني في الموضوع، مع شدة الحاجة إليه لما أثار المستشرقون والمستغربون من تشكيك وشبهات حول مرويات هذا الصحابي الجليل، واتخذوا منه ثغرة ينفذون منها للتشكيك في صحة الأحاديث النبوية كلها، ومن ثم إبطال العمل بالكتاب والسنة؛ لأن السنة مفسرة لكتاب الله العزيز الذي أنزله على نبيه الكريم مجملًا، وبعث رسوله مفسرًا ومعلمًا" إلى آخر ما قال.

كتب في بيان عناية المحدثين بنقد المتون

وننتقل إلى لون آخر من لون الدفاع عن السنة، وهو بيان نقد المتون، وأن علماء الحديث كما نقدوا الأسانيد قد نقدوا المتون، وأنه من الباطل أن يقال: إن علماء الحديث قد اهتموا بالأسانيد، ولم يهتموا بالمتون؛ فجاءت متون قالوا عنها: صحيحة، وهم لم ينظروا إلى متونها، فهذا كذب وباطل، ولذلك تعرض كثير من الباحثين في العصر الحديث إلى توضيح أن علماء الحديث قد أولوا الاهتمام بمتون السنة، كما أولوا الاهتمام بالأسانيد، ومن ذلك بعض رسائل الدكتوراه كـ(توثيق السنة في القرن الثاني الهجري) لقائل هذه المحاضرات. ونصفها بيان أن العلماء، سواء كانوا من الفقهاء أو المحدثين، قد اهتموا بنقد المتون، ونظروا فيها وقبلوا ما قبلوا منها، ولم يقبلوا ما رأوه أنه يتعارض مع القرآن أو مع غيره.

وأيضًا رسالة الدكتوراه للدكتور مسفر الدميني "مقاييس نقد متون السنة" وبحث صغير ولكنه طيب بعنوان "نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل" للدكتور خالد بن منصور الدريس، هو يقول في مقدمته: فإنه من غير الخفي على المختصين في علم الحديث من المعاصرين أن موضوع نقد المتن الحديث قد لقي في عصرنا اهتمامًا بالغًا؛ لكثرة الكلام حوله من قبل المستشرقين وغيرهم، مما أدى ببعض الباحثين أن يخصوه ببحوث مستقلة، ولكن لم يزل هذا الموضوع في حاجة لكثير من البحوث المعمقة.

وتتجلى أهمية هذا البحث الذي قدمه في إبراز جهود علماء الجرح والتعديل في نقد المتن باعتباره ركيزة من أهم ركائزهم في نقد الرواة والحكم عليهم، وقد أغفل بعض الباحثين ممن كتبوا في موضوع نقد المتن الحديثي هذه الجهود، بل

صرح بعضهم بأن كتب الرجال والعلل لا يوجد فيها نقد للمتن، مما يجعل الكتابة في هذا الموضوع ذات أهمية لبيان عدم سلامة هذه النتيجة.

ولعل بيان عناية علماء الجرح والتعديل بالمتن الحديثي ومعرفة الأسباب الموجبة لنقده عندهم وحدوده، أن تكون من الأمور المساعدة على تهيئة المناخ العلمي لاستثمار تلك المعايير والطرق والوسائل في الجهود النقدية لعلماء الحديث المعاصرين الساعين لتنقية المصادر الحديثية.

كتب في رواية الحديث بالمعنى

وننتقل إلى دفاع عن السنة، ولكن من طريق آخر وهو: رواية الحديث بالمعنى:

فقد فهم بعض الجهلاء أن العلماء إذا كانوا قد جوزوا الحديث بالمعنى؛ فمعنى ذلك أنَّ الأحاديث قد رويت كلها بالمعنى، وهذا ليس صحيحًا، وممن انبرى لتناول هذه القضية على نحو مستقل، في كتاب مستقل، هو أحد الأساتذة، وهو الدكتور عبد المجيد بيرم في كتابه (الرواية بالمعنى في الحديث النبوي). وقال في مقدمته بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة على رسول الله ﷺ:

"فلا شك أنَّ كتاب الله تعالى وسنة نبيه، هما الأصل للأحكام الشرعية، وهما العصمة والنجاة لمن تمسك بهما، واستهدى بهديهما، قال رسول الله ﷺ: ((تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه)).

وقد أجمع العلماء -على اختلاف مدارسهم الفقهية- على الاعتماد على الحديث النبوي في استنباط الأحكام، وأن السنة هي المصدر الثاني للتشريع في الإسلام".

ثم قال: "وقد أبانت هذه الدراسة عن بعض الجهود الضخمة التي بذلها العلماء في كل عصر ومصر في خدمة السنة النبوية، وفي تنقيتها وتحرير ألفاظها وضبط رواياتها، وتمييز سقيمها من صحيحها، وما روي باللفظ عن ما روي بالمعنى، والذب عنها، ورد شبهات المشككين والمرجفين؛ فجزاهم الله عن الدين وأهله خير الجزاء.

وإن موضوع رواية الحديث بالمعنى ومن بنى عليه من أثر في الفقه شائك؛ ذلك أن المستشرقين ومن تأثر بهم، وجدوا منفذًا يتسللون منه للتشكيك في الحديث النبوي، وإثبات الخلاف الفقهي بسبب الرواية بالمعنى، يؤيد هذه الدعوة؛ فكان لا بد من خوض غمار البحث بموضوعية للوصول إلى نتائج علمية في هذا الموضوع..." إلى آخر ما قال؛ ففي ذهنه أيضًا أن يرد دعوى المستشرقين ومن لف لفهم في أن رواية الحديث بالمعنى قد أفسدت كثيرًا من الأحاديث، وكذبوا في زعمهم هذا.

كتب في بيان كتابة الحديث في القرن الأول الهجري

وننهي بموضوع آخر وهو: كتابة السنة:

كان من الشائع أن كتابة السنة لم تكن إلا في نهاية القرن الأول، وبداية القرن الثاني الهجري، وقد تلقف المستشرقون ومن جرى مجراهم هذا، وبينوا أن السنة في القرن الأول لم تدوَّن، وكانت عرضة للتغيير والتحريف، بناء على رواياتها بالمعنى أولًا وبناءً، على أن الذاكرة في هذه المدة كلها لا تستطيع أن تعي الأحاديث كما هي دون تحريف ودون تغيير، وقائل هذه المحاضرات قد انبرى لهذه القضية وبين في بحث صغير أن السنة كتب كثير منها في عهدي النبي ﷺ

والصحابة } ثم بين أيضًا أن الأحاديث التي كتبت في هذين العهدين، وفي القرن الأول هي كثيرة نظرًا لأنها كانت كالجذور للأحاديث فمثلًا إذا كانت صحيفة همام بن منبه فيها مائة وأربعين حديثًا تقريبًا إذا كانت قد كتبت في عهد أبي هريرة، وقريبًا من عهد النبوة، فهذه الأحاديث قد تفرعت إلى متابعات وشواهد نظرًا لكثرة تلاميذ أبي هريرة، وكل هذه المتابعات والشواهد عند أبي هريرة وتلاميذه وعند غيره، وتناقلها التلاميذ جيلًا بعد جيل؛ فكثرت الأحاديث إلى درجة كبيرة، وكلها في حكم المكتوب نظرًا لأن جذورها قد كتب بعضها في عهد النبي ﷺ كالصحيفة الصادقة وبعضها كتب في عهد الصحابة } ومن بعدهم إلى نهاية القرن الأول.

وبهذا يتبين أنّ العُلماء في هذا العصر قد أتوا بجديد عندما دافعوا دفاعًا كبيرًا وفي كتب مؤلفة مستقلة عن السنة، ضد من هاجموها في نواح مختلفة، سواء أكان عموم رواية السنة، أو في الهجوم على أبي هريرة < منفذًا إلى الهجوم على غيره، وفي زعمهم أن المتون لم تنقل نقلًا صحيحًا، وأنه لم يكن هناك اهتمام بالمتون، وأن السنة لم تكتب إلا في أواخر القرن الثاني، وأن رواية الحديث بالمعنى قد أضرت بالحديث النبوي، نقول: إن العلماء قد تصدوا لهذه النواحي كلها، وألفوا الكتب التي توضح بجلاء أولًا: أن جهود علماء الحديث لم يكن ينفذ منها ما هو غير صحيح من سنة النبي ﷺ ولم يبين وأن ما صححوه إنما صححوه سندًا ومتنًا على ضوابط دقيقة وضعوها، وهي ضوابط علمية لا يرتقي إليها الشك أو الزيف.

وأن علماء السنة أيضًا إذا كانوا قد أجازوا الرواية بالمعنى؛ فكان هذا في نطاق ضيق جدًا، وأن الرواية بالمعنى لم تضر بالحديث النبوي، وأن السنة قد كتبت

ابتداءً من عهد رسول الله ﷺ ولا نبالغ إذا قلنا: إنها كتبت في القرن الأول، أما ما في جد في عهد عمر بن عبد العزيز فهو التدوين، وفرق ما بين التدوين وبين الكتابة، الكتابة كانت في مجموعات وفي صحف، أما التدوين فهو وضع السنة في دواوين، وكان هذا مرتكزًا على ما دون قبل ذلك من صحائف كثيرة عن الصحابة، وعن رسول الله ﷺ وعن غيره من أتباع التابعين في القرن الأول.

وهذا ما بينه ابن حجر في (هدي الساري) حيث يقول: "إن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار من تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة" فتأمل في قوله: "مدونة في الجوامع" أي: في كتب جامعة. وفي قوله: "ولا مرتبة" أي: ليست مرتبة كما كانت المصنفات المرتبة بعد هذه الفترة. ولا يعني ذلك أن الحديث لم يكتب في صحف في القرن الأول الهجري ابتداءً من عصر رسول الله ﷺ.

ومما يزيد الأمر وضوحًا أن ابن حجر قال بعد هذا: "ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار؛ فأول من جمع ذلك: الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما. وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة؛ فدونوا الأحكام".

فهذا النص في غاية من الأهمية في مسألة الكتابة والتدوين والتصنيف؛ فبالإضافة إلى قوله: "مدونة في الجوامع" أي: جمعت ما كان موجودًا. وقوله: "تبويب الأخبار" يعني: أن هذه المرحلة لم تكن مرحلة الإنشاء، وإنما كانت مرحلة التبويب.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن قوله: "فأول من جمع ذلك" يفيد أن الجمع يعني أكثر من عمل التسجيل، وكأن هناك كتابات جمعت في هذا العصر. وكذلك قوله:

"وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام، فصنف الإمام مالك" فإذا كانت هذه المرحلة مرحلة ترتيب وتصنيف وجمع، كل باب على حدة، وهذا غير الكتابة في القرن الأول التي سنجدها واقعًا عمليًّا -إن شاء الله ﷻ وبينا ذلك في هذا البحث الصغير.

ونسأل الله التوفيق والسداد في خدمة حديث رسول الله ﷺ وننتهي من هذه الدروس التي ألقيت في مناهج المحدثين ابتداءً من عهد رسول الله ﷺ إلى عصرنا هذا.

والله ولي التوفيق، وله الحمد والمنة، وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع العامة

١. (**مناهج المحدثين في القرن الهجري وحتى عصرنا الحاضر**)

علي عبد الباسط مزيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م

٢. (**منهج النقد عند المحدثين**)

محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.

٣. (**كتب السنة: دراسة توثيقية**)

رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م

٤. (**الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين**)

أحمد محرم الشيخ ناجي، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٨٦م

٥. (**تدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي**)

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م

٦. (**علل الحديث**)

عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، المحقق: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، ٢٠٠٦م

٧. (**منهج النقد في علوم الحديث**)

نور الدين عتر، دار الفكر، ١٩٨١م

٨. (**أئمة الحديث النبوي**)

الحسيني هاشم، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٨م

٩. (**حجية السنة**)

عبد الغني عبد الخالق، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م

١٠. (**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**)

زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الحافظ العراقي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠١م

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011